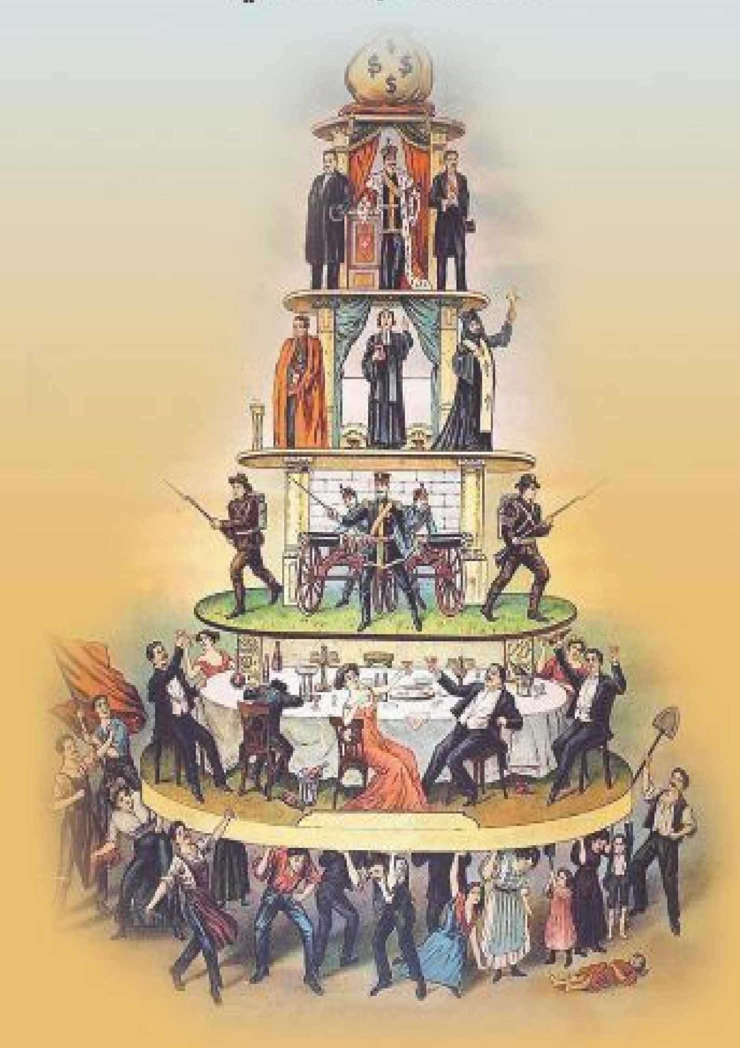
الطّبقات الاجتماعيّة

من وجهة نظر المدرسة الاجتماعية الفرنسية وخاصة
هالفاكس وسيميان وماري لويس فريه وغيرهم

د. محمد ثابت الفندي



في علم الاجتماع

الطّبقات الاجتماعيّة

من وجهة نظر المدرسة الاجتماعية الفرنسية وخاصة هالفاكس وسيميان وماري لويس فريه وغيرهم

د. محمد ثابت الفندي

أستاذ الفلسفة والاجتماع بجامعة القاهرة

الكتاب: الطّبقات الِاجتماعيَّة

الكاتب: د. مُحَمَّد ثابت الفندي

الطبعة: ٢٠١٩

صدرت الطبعة الأولى عام ١٩٤٩م

الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)

٥ ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم – الجيزة
جمهورية مصر العربية
هاتف : ٣٥٨٢٥٢٩٣ _ ٣٥٨٦٧٥٧٦ _ ٣٥٨٦٧٥٧٥
فاكس : ٣٥٨٧٨٣٧٣
E-mail: news@apatop.comhttp://www.apatop.com

دار الكتب المصرية
فهرسة إثناء النشر

الفندي ، د. مُحَمَّد ثابت

الطّبقات الِاجتماعيَّة / د. مُحَمَّد ثابت الفندي

– الجيزة – وكالة الصحافة العربية.

٣٢٨ ص، ١٨ سم.

الترقيم الدولى: ٢ – ٤٣٥ – ٤٤٦- ٩٧٧- ٩٧٨

أ – العنوان رقم الإيداع : ٩٣١٣ / ٢٠١٩

الطّبقات الاِجتماعيّة



الإِهداء

إِلى روح

الأُستاذ الأَكبر، الفيلسوف الكامل

صاحب الأَيادي البيضاء

على تلاميذه الأَوفياء لذكراه

الشيخ مُصطفى عبد الرازق

طيب الله ثراه

مُقدمة

لقد نشط التفكير الاجتماعي أخيرًا في كل البلدان نشاطًا ملحوظًا، ولم تتخلف أَحدث الجامعات المصرية عن مُتابعة ذلك النشاط حين أنشأَت حديثًا بالأسكندرية معهدًا للدراسات الاجتماعية ساهمت في تأسيسه بقدر ما أُتيحت لي الفرصة. ذلك النشاط علامة لعصر جديد تتطلب فيه سرعة الأحداث وقلق النفوس وانتشار المذاهب والنزعات ويقظة الأَهواء والشهوات أن تتوفر جهود علمية على مُعالجة هادئة وموضوعية لمشاكل المجتمع الراهن سياسية كانت أم اقتصادية أم فكرية أم خُلقية، أعني مُعالجة علمية بحتة تجنب عن الأغراض والأهواء التي تزل بسببها أقلام فريق ممن يُؤلفون في علم الاجتماع بدافع «الإِصلاح» وينسبون أَنفسهم مع ذلك إِلى هذا العلم، مُتجاهلين أن العلم من حيث هو كذلك لا يعرف الإِصلاح والتطبيب، وأَنه «طريقة» للبحث والتفسير وإِنتاج النتائج اليقينية فحسب.

تبدأَ تلك الطريقة بالالتفات التفاتًا تلقائيًا إِلى ظاهرة من الظواهر، فتُعزز تلك اللفتة بالمشاهدات الإِيجابية المُتنوعة التي تُجمع بعناية وأناة لكي تُصنف تصنيفًا موضوعيًا على أَساس ما تشترك أو تفترق فيه من خصائص.

ولا يستوي هذا إِلا لذي عقلية خبرت بالممارسة كيف تُشاهد الوقائع والأَحداث وكيف تنصت إِليها في إِصغاء تام حتى لا تختلط بما تشاهد.

فإِذا استوى هذا اندس العقل بعد ذلك في الأَشياء بأَن يفرض فرضًا مُؤقتًا يُفسر ناحية الاشتراك والارتباط فتنصت حينئذ الوقائع بدورها إِلى ما يقوله الإِنسان في شأَنها وما يُفسره بها. وما علمنا في الحق إِلا هذا القول لا العلم المطلق. غير أَنه قول لا يندمج في صُلب العلم الإِنساني إِلا إِذا اختبر في مرحلة أخيرة على ضوء مُشاهدات أُخرى مُنتقاة وتجارب فاصلة تُؤيد الفرض المفسر أو تدحضه. فإِن كان التأييد أَصبح الفرض يقينًا والقول «قانونًا» خليقًا بِأَن يشق طريقه إِلى جمهورية الحقائق العلمية، تلك الحقائق التي تسمح للإِنسان بِأَن يتنبأَ عن يقين بالمستقبل، وأَن يصدر في أَعماله عن هذا التنبؤ. إِذ أَن فائدة العلم وغايته البعيدة هما أَن يتنبأَ الإِنسان، فيعمل بِما يتنبأَ كما يقول كلود برنار.

تلك هي الطريقة العامة لِلمعرفة العلمية التي ينبغي أَلا يَشذ عنها علم الاجتماع، مع مُراعاة لظروفه الخاصة من حيث اختلاط الظواهر الاجتماعية بغيرها من الظواهر المتداخلة فيها، وصعوبة التجرد عن تأْثير المجتمع عند مُشاهدته، وضرورة الرجوع في المشاهدة إِلى حوادث التاريخ التي لا يُمكن أَن تقع تحت المشاهدة المباشرة، واستحالة إِجراء الاختبار أَو التجربة الفاصلة على هيئات اجتماعية لا تخضع لإِرادة الباحث الاجتماعي، وغير ذلك من الظروف التي يتغلب عليها عُلماء الاجتماع بما

أَتوا من عقلية علمية بارعة ليظل علمهم كالأمر في غيره وسيلة للتنبؤ فالعمل.

وهذا المنهج العلمي هو الذي عملت أول كل شيء على أَن أُوقظه في نفس الطالب وأَن أُروضه عليه ليرتاد بنفسه طريق العلم، وذلك عندما عهدت إِلى كلية الآداب في عام ١٩٤٦م تدريس علم الاجتماع في سنواتها المختلفة، ولما كان المنهج لا يتسرب إِلى النفس إِلا عن طريق الموضوعات المختلفة التي تعالج وفقه، فقد عمدت دائمًا إِلى إِمداد الطالب بنماذج حية قوية من الدراسات الاجتماعية التي جادت بها قرائح مدرسة دوركيم الفرنسية التي يدين لها علم الاجتماع بأعز تقاليده العلمية.

وكم كان اغتباطي عظيمًا عندما لمست عن قُرب تشرب الطالب لتلك المناهج والمبادئ القويمة وربطه بين الفروع وأُصولها وقياسه فيما يقوم به من أَبحاث على ما قدمت له ومرانه على طُرق التفسير الدوركيمي التي تبنو عن كل فكرة إِصلاحية.

من تلك النماذج مسأَلة «الطبقات الاجتماعية» التي حاضرت فيها الطُلاب، فجمع بعضهم أُصول أَكثرها ورغبوا إِلي في نشرها لكي يجدوا بين أيديهم مرجعًا في علم خلت فهي المراجع العربية. وقد استعرضتها مُعتمدًا على أبحاث المدرسة الفرنسية، ومن وجهة نظر من سميت منهم ومن لم اسم وخاصة أُستاذي وصديقي المرحوم هالفاكس والأُستاذ سيميان والدكتورة ماري لويس فيريه. وكل ما في هذا الاستعراض من حسنة فإِنما هو لهؤلاء

العُلماء الأجلاء الذين تأثرت بهم وحملت رسالتهم إِلى مستمعي، وأخص بالذكر أولهم الذي حظيت بالاستماع إِليه في هذا الموضوع عام ١٩٣٦ بجامعة السوربون، والذي لقيته آخر مرة قُبيل انتهاء الاحتلال الألماني لوطنه العظيم لأحدثه في ضرورة نشره لدروسه الرائعة في الطبقات، والذي اختطفته يد العدوان الألماني قبل أن تتحقق هذه الأُمنية، فاستشهد في مُعتقله بالمنيا مأسوفا عليه من جميع تلاميذه الأوفياء لذكراه.

أما كل ما في هذا الاستعراض من نقص فأنا المسئول عنه: فقد اعترضتني صعاب جمة منها ندرة المراجع الأجنبية في مكتبة الجامعة وصعوبة اقتناء الضروري منها في عهد حبست فيه حرية التبادل النقدي بين الأُمم، وتلك آفة أَصابت العلم في الصميم، فاكتفيت بما تيسر لي من دروس تلقيتها وقراءات لا تشفي الغليل. ومنها أَيضًا إِسراع الطالب وإِسراع الأُستاذ كذلك إِلى الالتقاء في مواعيد راتبة للمحاضرة والمناقشة دون مُراعاة لنضوج المسائل وحلولها، ومنها حاجة الطالب إِلى قراءات عاجلة لا تتحمل التأخير، مما أَدى إِلى اكتفائي بإِحصاءات عن الفطر المصري قديمة بعض الشيء وإِلى إِغفالي للكثير من المسائل الهامة كموقف الأديان حيال الطبقات، وأعمار الطبقات في التاريخ ومُستقبل الطبقات وغير ذلك. وأَني أعتذر عمَّا في هذا الكتاب من عثرات مطبعية وغير مطبعية أترك تصحيحها لفطانة القارئ، فقد دفعت بأُصول الكتاب إِلى المطبعة في أواخر عام ١٩٤٧م وتعذر عليَّ الإِشراف على طبعه بسبب تغيبي مُنذ أَواسط ١٩٤٨ في باريس حيث أُمثل وطني في هيئة الأُمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو). وأني لأرجو بعد هذا كله أن تعود قراءته رغم

عثراته ببعض الفائدة وأَن تكون مُقدمة لدراسات، أوثق وأوفى وخاصة بين أوساط الطلاب الذي أردت أن أثير فيهم الشغف بالعلوم الاجتماعية والإِقبال على المراجع الأُوروبية بما زودهم به من مُصطلحات بالفرنسية.

محمد ثابت الفندي

فبراير ١٩٤٩م

الفصل الأول

في معنى الطبقة الاجتماعية

١) تمهيد في معنى الطبقة الاجتماعية.

٢) الطبقة والأُمة.

٣) حول الطوائف الهندية.

(١)

إذا لقى إنسان إِنسانًا لا يعرفه، في أي مُجتمع من المجتمعات، حضريًا كان أَم بدويًا، وسواء أكان ذلك في القرية أم في الغابة، فإِن هذا اللقاء يثير اهتمام كل منهما: فإِذا كانا من البدو مثلًا فإِنهما يتساءلان عمَّا إِذا كانا من قبيلة واحدة أَم من قبيلتين مُتنافرتين، وعمَّا إِذا كان أَحدهما زعيمًا أم ساحرًا أم رجل دين أم من الرقيق.

وفي المجتمعات المتحضرة حيث تتعدد درجات الناس بوضوحٍ كافٍ يتعين على الشخص الذي يدرك بساطة مكانته الاجتماعية ان يعرف نوع الاحترام الذي يجب أن يُؤديه إِلى صاحب المكانة الممتازة، كما يتعين على هذا الأخير أن يعرف نوع الاحترام الذي ينتظر أن يناله من الأول، كل ذلك مُتناسب مع الفارق الاجتماعي بينهما. ومن ثم نشأَ في المجتمع ما

يُسمى بالسلوك أَو المعاملة أَو آداب التحية. وتلك الآداب هي التي تجعلنا إِذا وجدنا مع شخص لا نعرفه، في القطار أو الشارع أَو النادي، أَن نتساءل: أَهو عامل أم مُوظف أَم زعيم سياسي أَم رجل غني... إِلخ.

حقًا إِن آداب التحية قولًا وفعلًا – أَي كلامًا وحركة – أَصبحت مُبسطة إِلى حد كبير في المجتمعات الديمقراطية: أَصبحت عبارة عن اصطلاحات مُختصرة يتداولها أبناء القطر الواحد على نحو آلي تقريبًا. ومع ذلك فنحن كثيرًا ما ندخل شيئًا من التعديل ومن التفاوت في تطبيق تلك الاصطلاحات الآلية تبعًا لما نعرفه عن مرتبة الشخص الذي نلقاه. فإِذا وجه إِلينا التحية رجل رث الثياب فقد نرد عليه من غير اكتراث، بينما نحن نُوجه تحية ملؤها العناية والتلطف إِذا علمنا إِننا في حضرة كبير أَو غني.

ذلك التعديل أَو التفاوت في تطبيق آداب السلوك المتعارفة إِنما يُعبر عن حقيقة اجتماعية، لا عن حقيقة فردية، بمعنى آخر إِنما يُفسر على ضوء الحياة الاجتماعية لا على ضوء الحياة الفردية التي تُميز كلا من الشخصين المتلاقيين. انظر إِلى الجيش من خارجه فقد يمتاز جندي فيه عن ضابطه بالشجاعة أو الذكاء أو العلم أو المال أو غير ذلك من الصفات الفردية، ومع ذلك فإِن الضابط يستأثر دونه بالاعتبار والتقدير لما يحتله في أعين الناس من منصب؛ أي لصفته الاجتماعية.

وإِذن فنحن ها هنا أمام مسألة اجتماعية، أمام فكرة الطبقات الاجتماعية التي يتعين علينا الآن أن نُحدد معناها.

لفظ «الطبقات» معروف عند مُؤلفي العرب. فهؤلاء يُحدثوننا عن طبقات الشعراء وطبقات المحدثين وغير ذلك من الطبقات، ولكن ليس هذا المعنى الزمني هو الذي نقصده هنا، وإنما نقصد المعنى الاجتماعي، وهذا المعنى موجود في قاموس لسان العرب (مادة طبق) حيث يقول صاحب اللسان طبقات الناس منازلهم ومراتبهم، كما نجده عند مُؤلفين آخرين حين يتحدثون عن طبقة العامة وطبقة الصُناع وطبقة التجار وغير ذلك.

كذلك نجد هذا المعنى الاجتماعي للفظ الطبقات مُتصلًا بِألفاظ أُخرى كلفظ «أَقسام»، يقول المقريزي في كتابه إِغاثة الأُمة [1] ما نصه:

«إِن الناس بإِقليم مصر على سبعة أَقسام: القسم الأول أهل الدولة. والقسم الثاني أهل اليسار من التجار وأُولي النعمة من ذوي الرفاهية. والقسم الثالث الباعة وهم مُتوسطو الحال من التجار، ويُقال لهم أَصحاب البز (الأَقمشة)، والقسم الرابع أَهل الفلح وهم أَهل الزراعات والحرث سكان القُرى والريف، والقسم الخامس الفقراء وهم جل الفقهاء وطلاب العلم، والقسم السادس أَرباب الصنائع والأجراء أصحاب المهن، والقسم السابع ذوو الحاجة والمسكنة وهم السؤال الذين يتكففون الناس ويعيشون منهم».

[1] نشرة الزميل المُحترم الأُستاذ جمال الدين الشيال، ص ٧٢.

واللفظ بمعناه الاجتماعي يقابله في اللغات الأُوروبية لفظ Classe وهو لم يستعمل بمعناه الاجتماعي إِلا مُنذ عهد قريب نسبيًا: نجده سنة ١٧٦٦ عند ترجو Turgot، كما نجده بعد ذلك عند سان سيمون Saint Simon – سنة ١٨٢٥، ولكن قد شاع استعماله مُنذ كارل ماركس في أَواسط القرن التاسع عشر.

لِنُحاول الآن أن نعرف هذا اللفظ تعريفًا مُؤقتًا، تعريفًا خارجيًا يسمح لنا بتصور المسألة الاجتماعية التي نريد أن نُواجهها طوال الفصول القادمة.

لقد كثرت التعريفات عند المؤلفين المعاصرين وربما احتاجت إِلى فصل كامل إِذا شئنا استعراضها، وليس يخلو واحد منها من عيب، ولكن ما دُمنا نريد تعريفًا خارجيًا فحسب فإِننا نستطيع الاكتفاء بتعريف سيميان Simiand الاقتصادي الفرنسي (٢) المعاصر مع تحويره بعض الشيء بما يتناسب مع مُقتضيات البحث الحاضر، ها هو التعريف المؤقت:

في كل مُجتمع إِنساني تُوجد هيئات أَو فئات اجتماعية لا تقوم على روابط الدم كالأُسرة، ولا على روابط المهنة كالنقابات، ولا على روابط الجوار المكاني كأهل القرية أو المدينة، وإِنما تقوم على التقارب أو التشابه فيما أسماه لسان العرب بالمراتب والمنازل، وهذه الهيئات أو الفئات نسبية

(٢) Cours d' Economie politique 1921.

إلى حد ما، بمعنى أَنه لا توجد بينها فواصل أو حدود ثابتة ونهائية في داخل المجتمع.

كذلك هي صفة تمتد من الأب إِلى بنيه وزوجته، بل هي صفة مُستقرة نوعًا ما في الأُسرة وقابلة للتوريث أو للانتقال من جيل إِلى جيل بحيث يُمكن القول بِأَن كل إِنسان له طبقة مُعدة له قبل مولده.

تلك صفات عامة تكفي في تمييز الطبقة من خارجها، نعم قد لا تكفي تلك الصفات في فهم نظام الطوائف Castes الهندية، ولكن مثل هذا النظام غير معروف إِلا في الهند وحده، ويمتاز بخصائص أُخرى إِضافية بحيث يُمكن أن يُقال إِنه نوع خاص من الطبقات ويُمكن أن يندرج تحتها.

يسترعى النظر في التعريف السابق فكرة المراتب أو المنازل وفكرة الوراثة أو الانتقال وهذا ما سنشرحه.

يُعتبر شخصان من مرتبة واحدة إِذا كان مستوى معيشتهما مُتقاربًا، فقد يكون أَحدهما طبيبًا والآخر مُوظفًا، ولكنهما يلتقيان في مستوى مادي واحد من جهة المكسب والإِنفاق والسكن والأثاث واتخاذ الخدم وغير ذلك من الماديات، كما يلتقيان أَيضًا في مستوى نفسي واحد كالاتفاق في معنى الأُسرة والأذواق والطباع والعادات وفي تصورهما للأشياء والناس والأعمال، المستوى الأول هو ما تعارف أبناء اللغة الإِنجليزية على تسميته Standard of life ونقله عنهم الفرنسيون في عبارة Niveau de vie،

وقد بَيَن هالفاكس Halbwachs [٣] في براعة فائقة ما يُمكن أن ينجم من نتائج هامة في دراسة الطبقات، إِذ اتخذت هذه الفكرة أَساسًا للبحث.

أَما المستوى الآخر فهو اقرب إِلى عالم النفس منه إِلى عالم المادة، هو مجموعة من التصورات الذهنية Representations تُؤلف بين طائفة من الناس فتجعلهم من طبقة واحدة، لذلك يجب وصفها بأنها تصورات «جماعية» Representations Collectives تنطوي على حالات نفسية يشترك فيها فريق من الناس ولا تخص فردًا مُعينًا منهم، ومن ثم فهي ليست موضوعًا لعلم النفس وإِنما لعلم الاجتماع.

أميل دركيم Durkhiem وتلاميذه أول من وجهوا علم الاجتماع إِلى هذه الناحية الهامة فبينوا في براعة فائقة كيف أن التصورات الجماعية القائمة في «وجدان جماعي» Conscience Collective هي الأصل الذي يكيف كل النُظم والمظاهر الاجتماعية، والذي يُفسر – فيما يختص بالطبقات – الحالات المادية المتضمنة في المستوى الأول، هذه أراء مشهورة وليس هنا مقام الإِفاضة فيها لأننا سنصادفها كثيرًا خلال الفصول القادمة. قد نحتاج إِلى لفظ واحد يجمع معًا ما يتضمنه المستوى الأول وما يتضمنه المستوى الثاني حتى ينصرف الذهب إِليهما بمجرد ذكره.

---

[٣] في كتابه القيم "La Classe et les niveaux de vie".

هُناك ألفاظ مختلفة نتخير منها المركب الآتي: «نوع الحياة» Genre de vie, mode de vie لعدم وجود عبارة أَوفى وأدل على المعنى المقصود، ولكن لا عبرة بالاصطلاح إِذا فهم المصطلح عليه.

هُناك عبارة طريقة لشارل جيد Charles Gide الاقتصادي الفرنسي المعروف تُقرب إِلى الأذهان فكرة المراتب التي نحن بصددها، فهو يقول: «يُعتبر اثنان من الناس من طبقة واحدة إِذا تزاورت زوجتاهما». وليست تلك العبارة مُجرد فُكاهة بل هي تشف عن أهمية الاشتراك فيما أسميناه «نوع الحياة»، ذلك لأنه من المشاهد أن المرأة وهي كائن أكثر تمسكًا بنوع الحياة التي تحياها، قلما ترد الزيارة لمن هي أقل منها أو تجرؤ على زيارة من هي أَعلى مقامًا، مُنتحلة في الأمرين أعذارًا مُختلفة لا يستسيغها الرجال بسهولة، ولذلك فهي عندما تقبل تبادل الزيارات فإِنها تعترف ضمنًا بتكافؤ الأزواج اجتماعيًا.

أما فيما يختص بفكرة الوراثة أو الانتقال من جيل إِلى جيل تلك الفكر التي أدخلناها في تعريف الطبقة فإِنها صفة هامة، وأَظهر ما تظهر في الطوائف الهندية وفي طبقة النبالة Noblesse.

لا تزال طبقة النبالة موجودة في كثير من المجتمعات، حقًا لقد زال في الديمقراطيات الحديثة كثير من الامتيازات القابلة للتوريث، كأرستقراطيات الدم والإِقطاع والأَلقاب، بحيث يُخيل لأول وهلة أن الوراثة لم تعد تلعب

دورًا في إنشاء الطبقات، ومع ذلك فإنه يُمكن التأكيد بأنها لا زالت ذات أَهمية كُبرى في قيام الطبقات.

لقد كانت الطبقات قبل الثورة الفرنسية هيئات يعترف بها القانون، فضلًا عن اعتراف العرف والعادات، ثم قضت الثورة على تلك الطبقات القانونية، ولكن هذه ظهرت من جديد في ثوب آخر غير ثوب القانون وهو ثوب المال. وظهورها هذا هو في حقيقة الأمر استئناف للطبقات البائدة، وهذا الاستئناف لا يُمكن أن يُفسر إلا بوجود «ذاكرة اجتماعية» Memoire Collective لم تنسَ الماضي البائد، وإنما تذكره في صورة جديدة، فقد تنازل أَصحاب الامتيازات عن حقوقهم في ليلة ٤ أُغسطس المشهورة، ولكن أُسرهم وأولادهم وأحفادهم ظلوا يذكرون ما كان لآبائهم من أَلقاب وامتيازات فاحتفظوا بها رغم القانون، شأنهم في ذلك شأَن مُبعدي الروس البيض الذين نُشاهدهم الآن في العواصم الأُوروبية يمتهنون سواقة السيارات وخدمة الفنادق ويحتفظون مع ذلك بألقابهم وألقاب آبائهم.

لقد قل حقًا عدد النُبلاء الفرنسيين بعد الثورة، ولكن بقى منهم مع ذلك نفر غير قليل تتألف منهم طبقة ارستقراطية واسعة بين أفرادها تماسك شديد، إذ يربطهم إحساس أو وجدان طبقي Consciencc de classe بالطبقة التي ينتمون إليها. بعبارة أُخرى يُمكن أن نقول أن مشروعية طبقة النُبلاء في فرنسا قد زالت بزوال القوانين المبررة لها، ولكن لم تكن تلك القوانين إلا مظهرًا خارجيًا، فأما الحقيقة والجوهر الذي كانت تتضمنه تلك

القوانين، أعني العادات والأفكار والتقاليد وبالجملة تصورات الحياة من الوجهة الأرستقراطية، أي كل ما يكون وجدان طبقة النبالة، فقد بقي حيًا مُتصل الوجود، بل إِن الطبقات الأُخرى لا تزال تنظر إِلى النُبلاء بعين الاحترام القديم، الذي حفظته ذاكرتها كما لو كانت النبالة ضرورة للمجتمع الإِنساني.

هذا وكثيرًا ما نجد الفرنسي المتمشدق بالديمقراطية والجمهورية يُفاخر بنسب أو بانحدار قريب أم بعيد من ماركيز أو كونت أو دوق، كما أنه ينظر باحترام إِلى الشخص الذي يبدأ اسمه بعبارة «De» التي تتصدر عادةً أسماء أصحاب الإِقطاع وكبار الملاك نسبة لما يملكون (في العصور الوُسطى) من أَرض.

ونحن إِذا نظرنا إِلى الولايات المتحدة نجد أَنفُسنا أمام بلد في ظاهرة من غير طبقات لأن تاريخه لم يعرف عصورًا وسطى. ومع ذلك إِذا سُئِلَ الأمريكي عن أَسلافه فهو يجيب مُفتخرًا بِأَنه حفيد أَحد أُولئك المستعمرين المجازفين الذين هبطوا ولاية فرجينيا في البداية، وأَنه ليس حفيدًا لواحد من أُولئك الذين وصلوا إِلى شمال أمريكا على Mayflower؛ أَي على تلك السفينة التي أَقلت لاجئي البروتستانت. والحال في مصر كالحال في غيرها، فمع زوال العهد التركي بسبب الثورة العرابية والاحتلال وتبوؤ العناصر المحلية المكانة الأُولى في الثروة والحكومة والسياسة فإِنَّا ما زلنا نرى أَحفاد الأُسر التركية يحتفظون ويحتفظ الناس لهم بمكانة مُعينة لما بقي في ذاكرة الجماعة المصرية من مقام الجراكسة في القرن الماضي.

نخلص من هذا كله أَنه بفضل ذاكرة الجماعة بقيت فكرة النبالة (في فرنسا) وما يُجاورها من أَفكار التميز والانسلاخ عن الكثرة من الناس (كفكرة الانتساب إِلى مُهاجرين مُعينين في أَمريكا وفكرة الانتساب إِلى جنس مُعين في مصر) بقاء واضحًا، وبالتالي بقيت طبقات رغم زوال القوانين والظروف المبررة لها.. وهذا هو معنى الوراثة الذي يشتمل عليه تعريف الطبقة.

نود أخيرًا أن نختتم كلامنا ببيان كيف أَن الطبقة التي ينتسب إِليها شخص ما تمتد من الرجل إِلى بنيه وزوجته، وفي هذا نكتفي بِمُلاحظة لشمولر Schmoller الاقتصادي الألماني المعروف حين يقول: «إِن طاهية النبيل تعد نفسها أفضل من خادمة البرجوازي».. وليس يحتاج هذا القول إِلى كثير تعليق؛ لأنه من الواضح أن صفة رب الأُسرة تمتد إِلى من حوله مع فارق بالطبع بين ذويه وخدمه.

(٢)

بعد التمهيد السابق الذي أعطانا فكرة سريعة عن معنى الطبقة، نريد الآن أن نُحدد تلك الفكرة تحديدًا أوفى وذلك «بِمُقارنة» الطبقة بنوع آخر من الهيئات الاجتماعية أَلا وهو «الأُمة».

لِنَضع نصب أعيننا «الطبقات» و«الأُمم».

هُناك فرق بينهما واضح للعيان وهو أَن الطبقات هيئات اجتماعية أكثر سعة من الأُمة وأبعد منها امتدادًا وحدودًا، على خلاف ما يبدو لأول وهلة، والواقع أَنه يُمكن القول من غير تردد أَن الطبقات تمتد من طرف إِلى آخر في تلك المنطقة المُسماة منطقة الحضارة الغربية بما فيها أمريكا، ولا يخضع هذا الامتداد لتباين الحدود الجغرافية والسياسية التي تتقاسم تلك المنطقة.

فمثلًا عندما هاجر نُبلاء الفرنسيين من وطنهم بسبب الثورة إِلى ألمانيا والنمسا وروسيا فإِنهم لجأوا إِلى بلاد أجنبية بحدودها السياسية ولغاتها وأديانها، ولكنهم وجدوا دائمًا وطنهم الطبقي؛ أَي الطبقة التي ينتمون إِليها، وعاشوا بسهولة في أَحضانها كما لو كانوا في أَوطانهم الأُولى. وفي عصرنا هذا عندما يُهاجر عُمال من أُوروبا إِلى أمريكا فهم يجدون في المهجر المصانع والأحياء والنقابات والصحافة العمالية، وبالجملة يجدون الطبقة التي ينتسبون إِليها بحيث لا يشعرون كثيرًا بالتغرب عن أوطانهم، ولا يجدون مشقة في الاندماج التام في الوطن الجديد بعد قليل من الوقت.

ألم يقل كارل ماركس عام ١٨٤٣م: «أَيُها العُمال من جميع الأُمم: اتحدوا»؟ ولكن هذا النداء من نافل القول؛ لأَن الطبقة موجودة فعلًا فيما وراء حدود الأُمم، ويشبه أن يكون امتدادها اتحادًا.

كذلك عندما قسم أفلاطون الدولة الفاضلة في جمهوريته إِلى ثلاث طبقات فإِنه لم يخص بهذا التقسيم أثينا وحدها، وإِنما رمى إِلى جعل ذلك

التقسيم قوام كل حُكم عادل في الأرض، هكذا فهم شراحه تلك الجمهورية الخيالية، وكأَنهم ذهبوا بذلك إِلى القول بأَن الطبقات تمتد إِلى ما وراء الحدود والبحار لتشمل الإِنسانية كلها.

قد تحملنا تلك المقدمات على الاعتقاد بِأَن الأُمم إِنما نشأَت كأقسام داخلية للطبقات، بمعنى آخر قد نتوهم أَن الطبقات الممتدة في صقيع من الأرض تنقسم حسب الأوضاع الجغرافية فتنشأ الأُمم في داخلها، وليس هذا صحيحًا من الوجهة التاريخية، فنحن نعلم أَن الأُمم لم تتكون بعد تكون الطبقات، كاَن يُؤخذ مثلًا نفر من النبلاء وآخر من التُجار وثالث من الفلاحين فيضم بعضهم إِلى بعض فتتكون أُمة، بل على العكس من ذلك نشأت المدن والأُمم مُستقلة عن الطبقات وفي داخل الأُمم نشأت وترعرعت الطبقات، وإِذن فلا بُد من اتخاذ الحذر والحيطة عند مُقارنة الطبقات والأُمم حتى لا نخطئ في فهم الفروق والصلات بينها.

من الصلات المشاهدة بينهما أَن الهيئات المؤلفة من عِدة طبقات – تلك الهيئات التي نُسميها أُممًا – هي نفسها مراحل من مراحل تطور الطبقات.

وتلك المراحل هي التي نقلت مثلًا أثناء القرن التاسع عشر مراكز الكشافة من طبقة الزراع إِلى طبقة العُمال. ماذا نجد مثلًا عندما نُقارن بين أَلمانيا وفرنسا وانجلترا في القرن الماضي؟ نجد في إِنجلترا مُنذ أَواخر القرن الثامن عشر صناعة المعامل الكُبرى Usines زاهرة إِلى حد عجيب،

وبالتالي نجد طبقة عُمالية مُمتدة وغزيرة لها مكانتها وكلمتها، وكان سبب هذا الامتداد هو بيع صغار الفلاحين أطيانهم إِلى كبار الملاك (Gentlemen farmers) وLandlords بقصد الانتقال إِلى المدن التي ركز فيها الصناعة اكتشاف البخار وصناعة الحديد المعتمدة على الفحم الحجري بعد أَن كانت الصناعة ضعيفة بسبب اعتمادها على الفحم الخشبي والآلات الخشبية وقيامها على ضفاف مجاري المياه ومهاب الرياح التي تدير الطواحين. وفي فرنسا نجد أَيضًا سيرًا حثيثًا نحو الصناعة الكُبرى، ولكن دون إنجلترا بسبب اعتماد الاقتصاد الفرنسي على آراء مدرسة الطبيعيين Physiocrates الذين كانوا لا يعتقدون بِأَهمية الصناعة فوجهوا الاقتصاد كله نحو العناية بالزراعة، فنتج عن ذلك فرق بين طبقة العُمال الفرنسية ونظيرتها في إنجلترا من حيث الغزارة والتشريع والسياسة والصحة والتأمين على حوادث الخطر إِلى غير ذلك، وهذا الفرق بين الطبقتين المتناظرتين ناتج بالطبع عن الفرق بين تطور الأُمتين صناعيًا، أَما في ألمانيا فلم تكن الصناعة الكُبرى إِلا في بدايتها، وكانت الصناعة لم تزل في نطاق الورش الصغيرة Ateliers، بينما كانت الزراعة لم تزل حمل أثار عهد الإِقطاع؛ أَي لم تكن في يد صغار الملاك بل في يد بقايا اقطاعيي العصور الوُسطى.

وتلك صفات تلاشت في فرنسا قبيل الثورة وبعدها وفي إنجلترا مُنذ عهد التوسع الاستعماري، وخاصة بعد تركز الصناعة في المدن كما أشرنا.

يتضح من هذا أَن الطبقات في أَلمانيا لم تكن لها نفس الصفات التي لنظائرها في فرنسا وانجلترا، ومن ثم يُمكن القول بِأَن هُناك صلات وثيقة بين الأُمم وطبقاتها؛ أَي بين تطور الأُمم وتطور طبقاتها، ومن جهة أُخرى بِأَنه لا يوجد تكافؤ وتعادل بين طبقة ونظيرتها في أُمتين مُختلفتين تقدمًا وتأخرًا.

أَما فيما يختص بالأُمم الأُوربية الأُخرى فإِنه كثيرًا ما يحدث أَن نقول بصفة خاصة عن أُمم شرق أُوروبا أَنها لم تعد حدود العصور الوسطى: ذلك لأَن الحياة الاقتصادية فيها انحصرت تقريبًا في الزراعة، ولأَننا نجد فيها مُدنًا صغيرة يكثر فيها الصناع Artisans (لا العُمال Ouvriers) الذين يصنعون لحسابهم الخاص لا للمعامل، كما نجد نظمًا إِقطاعية، وبذلك تكون طبقة العمال وطبقة الزراع فيها في دور التكوين، ولكن النُظم والآراء السياسية التي نفذت إِليها من غرب أُوروبا وأخيرًا جدًا من أقصى شرقها أخذت تعمل في تكوين الطبقات وفي تكافئها وانسجامها التدريجي مع نظائرها في بقية القارة بحيث أصبح في أُوروبا كلها اتجاه عام نحو تكوين طبقات مُمتدة من طرف إِلى طرف يسود كل طبقة منها انسجام وتوحيد؛ أَي اشتراك في وجدان طبقي واحد، ولكن هذا الاتجاه ليس إِلا في أوائله وهو يسير ببطء كبير.

ومما يشده حقًا أن بدأ هذا الانسجام والتوحيد عن طريق الطبقات العُليا لا الطبقات السُفلى، فمثلًا كانت طبقة النبالة قبل الثورة الفرنسية طبقة لا وطن لها؛ أَي دولية Cosmopolite (في حدود القارة الأُوروبية طبعًا) فكانت صلات النسب تتم بين نبيلة ونبيلة من قطرين مُختلفين.

وقد وصف لنا سان سيمون Saint Simon وهو من النُبلاء في كتابه Memoires طبقة النبالة الفرنسية، فذكر من نبلاء فرنسا عددًا غفيرًا ينتسب إِلى بلدان أُخرى.

كذلك كان الكاتب الفرنسي مارسل بروست Proust آخر من صور لنا العلاقات الغرامية في تلك الطبقة فأظهرنا في قصصه على أمراء وأميرات من بفاريا وإيطاليا وساكس وروسيا واسبانيا كانوا يختلطون بأمثالهم من الفرنسيين إِبان الملكية ويمتزجون بهم كل الامتزاج في غير ما كلفة أو تصنع، بينما كانوا جميعًا – فرنسيين وغير فرنسيين – لا يجدون بينهم وبين الطبقات الأُخرى أدنى رابطة أو علاقة.

إِن ما قرب هؤلاء بعضهم من بعض على اختلاف أوطانهم إِنهم كانوا أكثر ثقافة من غيرهم وأَن ثقافتهم كانت في مستوى واحد، بل اتخذت لغة واحدة هي اللغة الفرنسية فكان بذلك بينهم على حد تعبير دور كريم تصورات جماعية واحدة ووجدان طبقي واحد. وهكذا كان بينهم من القرابة أكثر مما كان بين كل واحد منهم ومواطنيه الذين ينتسبون إِلى طبقات أقل شأنًا.

وإِذا هبطنا من طبقة النبالة إِلى طبقة أصحاب رؤوس الأموال، فإِنا نجدها أكثر انسجامًا وتوحيدًا مما هو دونها من الطبقات، فهؤلاء يحرصون على التعاضد فيما بينهم ويتبادلون المصالح مهما فرقت السياسة أو الحرب بين بلادهم، بل قد يقف الرأسمالي موقف العداوة نحو أبناء جلدته ولو أضر

ذلك بوطنه وذلك حرصًا على معاضدة أبناء طبقته ولو كانوا من وطن آخر أو معاد، ويعتذر في ذلك بقوله Les affaires sont les affaires وليس ذلك التماسك بينه وبين أنداده ولو تنابذت بلدانهم إلا وحي الوجدان الطبقي الذي يُؤلف بينهم ويدفعهم إلى الصراع في سبيل البقاء.

وعلى العكس من ذلك إذا هبطنا إلى أعماق المجتمعات؛ أي إلى طبقتي الفلاحين والعُمال الذين تتكون منهم غالبية الشعب فأنا نجدهم أقل اتصالًا من الطبقتين السابقتين بالبلدان الأجنبية، بل نجدهم أكثر من ذلك، نجدهم يصدفون عن الرغبة في فهم عادات وأخلاق وأديان وأفكار الشعوب الأُخرى، التي قد لا يفصلها عنهم جغرافيًا غير نهر أو جبل لماذا لا يفهم رجل الشعب الشعوب المجاورة؟ ذلك لأنه يُشارك بكل نفسه وأكثر من الارستقراطي في تقاليد قومه ويستغرق أو يعيش بكل قوته في العادات المحلية، ولأنه فوق هذا ضيق المعارف محروم من تعلم اللغات الأجنبية التي هي نوافذ يطل منها على العالم الخارجي، ولهذا كله فإن العصبية الجنسية أو قل الوطنية المتطرفة توجد أكثر ما توجد في الطبقات الشعبية التي تنفر من كل ما هو جديد، في حين أن الطبقات العُليا تظهر شيئًا كثيرًا من التسامح وتميل إلى كزموبوليتية الطبقة.

في هذا كفاية لبيان أن الطبقات إنما بدأ انسجامها وتوحيدها مع نظائرها في بلدان أُخرى من أَعلى لا من أَسفل.

يُمكن الآن إِجمال ما تقدم في ما يلي: الطبقات أَوسع من الأُمم، ولو كانت نشأتها تحدث داخل الأُمم. ومن جهة أُخرى الطبقات في تكونها وانسجامها واتحادها إِنما تتبع تطور الأُمم. ويُمكن أَن يُصاغ الجُزء الأخير من التلخيص في التشبيه التقليدي للمجتمع بالكائن العضوي فيُقال مثلًا: أَن الطبقات أَعضاء يُمكن تمييزها في كائنات عضوية كثيرة هي الأُمم، إِلا أَن هذه الأَعضاء خاضعة في تطورها ونموها لتطور تلك الكائنات العضوية نفسها. ليس هذا التشبيه هامًا في نفسه، ولكن بما أَن عُلماء الاجتماع يستمدون تشبيهاتهم من علم الحياة Biologie، فقد يلقى هذا التشبيه شيئًا من الضوء على ما تقدم عند التأَمل، لأَن الغرض الأساسي هو الإِفاضة في تحديد فكرة الطبقة وذلك بِمُقارنتها بهيئة اجتماعية أُخرى هي «الأُمة».

(٣)

لا شك أَن التعريف المؤقت لفكرة الطبقات الذي تقدم بسطه يكفي في فهم نظام الطوائف الهندية Regime des Castes في ظاهره، أَما في باطنه فهو يمتاز بخصائص إِضافية لا ينطوي عليها التعريف المذكور، مما يدعو إِلى الإِشارة إِلى هذا النظام إِشارة خاصة.

وليس الغرض بسط دقائق ذلك النظام، وإِنما الإِشارة إِلى بعض خصائصه على ضوء دراسات وآراء جديدة، الواقع قد كثرت الآراء في فهمه وتساءل العُلماء عن أَصل الطوائف الهندية التي يُورث الانتساب

إِليها كما تورث مثلًا الجنسية، والتي ينشأَ أَعضاؤها على مهن دون أُخرى، وعلى النفور والتقزز من أَعضاء الطوائف المخالفة فلا يتزوجون من هؤلاء ولا يأَكلون معهم، بل لا يمسونهم بأَيديهم.

لقد وضعت في أَصل النظام الطائفي عِدة نظريات، وأعتقد أَنه يجب أَن يحسب حساب الفوارق الجنسية ethnique في تفسيره وعلى هذا فسنكون بعيدين بعض الشيء عن الآراء السابقة في مسألة الطبقات.

لقد درس العلماء الصفات الجنسية ethnique أَو الجسمية لأُناس ينتسبون إِلى طبقات مختلفة في الهند فوجدوا أَن هُناك فوارق من هذه الناحية، وإِذن فهُناك احتمال كبير في تفسير الطوائف إِلى حد ما بافتراض أَنه كانت تُوجد في الهند أَجناس بشرية أولى غزتها أَجناس أُخرى فوجد بين الغالب والمغلوب نوع من النظام الطبقي.

بهذه المناسبة يصح التنبيه إِلى الأَبحاث التي أُجريت بشأَن أصل انقسام جمهورية روما في أَوائلها إِلى طبقة الأشراف Patriciens وطبقة العامة plébéiens. قد يتبادر إِلى الذهن عندما نقرأَ تاريخ روما أَن الفارق بين هاتين الطبقتين هو فارق بين أَصحاب الثراء والفُقراء، ومع ذلك فهناك تفسيران آخران: أَحدهما جاء به فوستل دوكلانج Fustel de Coulanges في كتابه القيم La Cité Antique. فهو يقول أَن طبقة العامة تكونت من الأَفراد الرومانيين الذين انفصلوا عن أُسرهم وكونوا أُسرًا جديدة لم تكن معروفة في تاريخ روما الأُولى؛ لأَن روما تكونت من أُسر

معروفة حافظت زمنًا طويلًا على أَنسابها والأَنساب كما هو واضح من تاريخ العرب كانت ذات أَهمية كُبرى في حياة بعض الشعوب القديمة، فطبقة العامة وفقًا لكولانح تكونت ممن لا نسب لهم وأَيضًا من المهاجرين الأَجانب كالتجار والسوقة.

التفسير الآخر وهو أَحدث من الأَول وأَوثق منه لاعتماده على مُراجعات تاريخية ودينية واسعة جاء به بيجانيول Piganiol في كتابه الممتع Les Origines de Rome. يقول المؤلف إِن الطبقتين المذكورتين تُمثلان عشيرتين أَو جنسين بشريين مُختلفين. العشيرة الأُولى، وهي التي سُميت بالعمامة، كانت تقطن روما من قديم الزمن، أَما العشيرة الثانية، وهي التي سُميت في التاريخ بالأشراف، فقد جاءت من الشمال وغزت العنصر الأَول في عقر داره. ومما يشده حقًّا هو أَن العادات والعقائد كانت مُختلفة: فالأَشراف شعب من الرُعاة يعبد نجمًا في السماء ويُمارس التطير؛ أَي استطلاع الغيب من النظر في الطير، بينما كانت العامة تعبد آلهة في بطن الأَرض (عبادة سرس Culte de Cérés) وكانت بصفة خاصة شعبًا جنوبيًا.

فوستل دوكلانج الذي لم يقل بهذه النظرية وقع في حيرة وارتباك عندما حاول، فمنهم شخصية كانت تلعب دورًا هامًا في الصراع بين الأَشراف والعامة إِلا وهي شخصية «الخطيب Tribun». فقد ذهب إِلى أَن سلطان هذا الخطيب لم يكن شرعيًا؛ أَي لم يكن مُعترفًا به كسلطان غيره من القُضاة، ولكن الواقع أَن سلطان الخطيب على الأَشراف لم يكن في حاجة

إلى اعتراف القانون به لأَنه كان صادرًا عما كان يبعثه فيهم من رعب وتقزز دينيين:

فقد كان يجمع في شخصه قوات السحر والشر التي يخولها إِياه دين غير دين الأَشراف، وكان الجندي لا يجرؤ على مس الإِنسان الذي يحميه ذلك الخطيب بِأَن يضعه خلف ظهره، وتلك حماية سحرية تشبه الحماية التي يبسطها «التابو Tabou» في المجتمعات البدائية. هذا الخطيب المدافع عن العامة دليل قاطع على أنه كان يُمثل جنسًا ودينًا مُغايرين بالمرة لجنس الأَشراف ودينهم.

وإِذا نظرنا إِلى شعوب أُخرى غير الرومان فإِنا نجد في بلد كفرنسا في العصور الوسطى وإِلى عهد الثورة كان النُبلاء يدعون أَنهم انحدروا من شعب جاء من أَلمانيا واحتل بلاد الغال في فرنسا بعد أَن هزم سكانها الأصليين واستعبدهم.

وقد كتب شارل لوازو Chales Loyseau المشرع الفرنسي فِي أَواخر القرن السادس عشر أَن كلمة «فرنسيون» مُشتقة من «فرانك Francs»؛ أَي القوم «الأَحرار»، لأَن الفرانك كانوا السادة الأَحرار الذين استعبدوا الغاليين، وقد أَخذ بهذه النظرية بعض مُؤلفي القرن الثامن عشر أَمثال مونتسكيو.

وفي مُستهل الثورة نجد سيس Sieyes وهو من زعمائها يُردد هذا الرأَي ويقول: «لقد بلغ الشعب الآن مبلغًا من القوة بحيث لا يعترف بحق

الغزو وبحيث يستطيع أَن يرسل إِلى غابات فرانكونيا كل تلك الأُسر التي تدعي بحمق وراثة حقوق الغزو».

نرى من هذا كله أَن الرأي القائل بِأَن النُبلاء في فرنسا إِنما كانوا جنسًا أجنبيًا اعتمد في سيادته على حق الغزو، يظهر أَنه كان رأيًا مأَخوذًا به عند الجميع وإِنه كان يُردد ذكريات قديمة وحقيقية.

وهذا ما حدا بالمؤلف الفرنسي الكونت دوجوبنو Arthur de Gobineau في كتابه المشهور Essai sur des Races Humaines l'inégalité وهو أَكبر غلاة نظرية الأجناس وعدم مُساواتها في الكفايات إِلى المبالغة في القول بِأَن هُناك دمًا زنجيًا يجري في عروق جميع أَفراد الطبقة الفقيرة في فرنسا.

وإِذا نظرنا أيضًا إِلى إِيطاليا الحديثة فإِنا نجد العلامة الأَنثروبولوجي نيشفورو Niceforo يُقرر في بحثه Les Classes Pauvres, Recherches anthropgoloiques et sociales أَن الطبقة الفقيرة في إِيطاليا تتميز ببعض الصفات الجسمانية منها قصر القامة ولون الأعين الفاتح وغير ذلك مما يُميزها بيولوجيا عن طبقة الأَغنياء في نفس القطر.

ويُؤكد أيضًا فالتر رتناو W. Ratheau أَنه كان في أَلمانيا جنس سلافي هو الشعب المستعبد، وجنس جرماني يختلف بيولوجيًا عن الأَول وبيده مقاليد الزعامة والرئاسة.

كل تلك الآراء نُؤيد في بلاد مُختلفة نشأة طبقات بحق الغزو والسيادة مما يلقي ضوءًا على أصل طوائف الهند التي نحن بصددها، وليس من أَغراضنا هُنا أَن نصف تلك الطوائف وصفًا داخليًا [٤]، وإِنما نكتفي بالقول بِأَنها أَثارت – كما أَثارت الطبقات في بلدان أُخرى – من حيث الاختلاف الجنسي بين أَعضائها وقائع بيولوجية وتاريخية تدهش حقًا. ونحن إِذا أَردنا أَن ندرس مسأَلة الطبيعة البيولوجية للطبقات وما يُؤدي إِليه هذا الدرس، من بحث في اختلاف أُصولها الجنسية الأُولى وتراكم بعضها فوق بعض خلال التاريخ، فإِننا سنُساق إِلى التساؤل: هل يوجد حقيقة في مُجتمعاتنا الحالية فروق مادية أَي بيولوجية ترجع إِلى أُصول جنسية مُختلفة. وبمعنى آخر، هل ترجع مسأَلة انقسام الطبقات إِلى غنية وفقيرة إِلى اختلاف في الطبائع البيولوجية؟ ذلك سؤال من الأَهمية بمكان، ولا شك أَنه لن يحل بالطُرق العلمية، ولكن يجب مع ذلك أن يُوضع موضع البحث.

على أَن تلك المسألة ليست هي المسألة الاجتماعية التي نحن بصددها لأَنه مهما يكن أَمر الحوادث التاريخية التي سيطرت على تكوين الطبقات، ومهما يكن اختلاف الطبائع البيولوجية الذي أَدى إِلى نشأَتها فإِن المسألة الاجتماعية غير ذلك: هي الفكرة أَو الرأي الذي يكونه الناس

---

[٤] انظر مثل هذا الوصف في كتاب بوجلية Bouglé: Essai sur le Régimedes, Castes (1908).

في أَنفسهم عن انقسامهم إِلى طبقات، هي «التصورات الجماعية» كما يقول دركيم، التي تُميز كل طبقة عن الطبقات الأُخرى.

ذلك هو ما يعنينا دون غيره في دراستنا للطبقات لأَنه من المتعذر أَن نخضع الناس إِلى ما يشبه عيادة للكشف الطبي الأنثروبولوجي بقصد أَن نعين في اطمئنان وثقة أُصولهم وجداراتهم لطبقة عُليا أو سُفلى، فإِن هذا أَمر بعيد عن تقاليدنا الدينية والخلقية. فيجب والحالة هذه أَن نُواجه الطبقات كما هي وأَن ننظر إِليها كأمر واقعي نلجأ في فهمه وتفسيره إِلى استخلاص التصورات الجماعية التي تسود وجدان كل طبقة من الطبقات. فقد يكون الانقسام إِلى طبقات في المجتمعات التاريخية المعروفة طريقة مُستحدثة في التنظيم الاجتماعي قامت على أَنقاض طُرق قديمة أُخرى أساسها الغزو والإِخضاع والاسترقاق فتكون بذلك الطبقات في حقيقتها استئناف لفروق جنسية فرضتها الغارات الحربية. ويصح أَن تفسر بوجود «ذاكرة جماعية» لم تنس عهود الغزو والإِخضاع، وإِنما تذكرها في صورة جديدة هي الوضع الحالي للطبقات، وهذه الصورة هي موضع النظر في الفصول القادمة وقوامها إِنما هو تكون وجدانات طبقية لكل وجدان منها تصوراته الخاصة.

الفصل الثاني

في مبادئ الانقسام إِلى طبقات

) آراء كارل ماركس وانجلز وسسموندي في أن مبدأ الانقسام الطبقي مبدأ اقتصادي.

) التعريف الحقيقي لفكرة ...... ٦) المبادئ المختلفة للانقسام الطبقي.

(٤)

في التمهيدات السابقة بدت لنا الطبقات والأُمم كهيئات اجتماعية بينها تباين وفرق، ومع ذلك فقد تساءلنا في آخر الأمر بمناسبة الطوائف الهندية عما إِذا كان الانقسام إِلى طبقات راجع في الحقيقة من وجهة التاريخ وحده إِلى غزوات نتج عنها غالب ومغلوب. وبِعبارة أُخرى تساءلنا عما إِذا كان انتماء فرد ما إِلى طبقة من الطبقات يُمكن تفسيره بِأَن أسلافه البعيدين في التاريخ كانوا ينتمون إِلى أُمة غالبة أَو إِلى أُمة مغلوبة.

ثم نبهنا إِلى أَن هذا السؤال لا يعنينا في كثير أَو قليل من وجهة نظر علم الاجتماع وأَن الذي يعنينا هو الشعور الطبقي الموجود فعلًا في المجتمعات؛ أَي التصورات الجماعية التي تكونها الجماعة عن انقسامها الفعلي إِلى طبقات.

ذلك أَنه لو فرضنا أَن غُزاة أخضعوا قطرًا ما وأَنه بهذا أَمكننا تفسير الأُصول البعيدة لاختلاف المراتب في التسلسل الاجتماعي في ذلك القطر، فإِن علاقات الغزو والإِخضاع علاقات حربية محضة لا تهمنا بالمرة بوصف أَننا عُلماء اجتماع، ولا يحل محلها الشعور أَو الوجدان الطبيعي إِلا بعد ما تتلاشى تمامًا ذكريات الغزو أَو التدخل الأجنبي. وبمعنى آخر لا يتولد الشعور الطبقي مع دخول الأجانب وإِنما ينشأ بعد أَن يصبح أُولئك الأَجانب جُزءًا من الأُمة يعمه شعور مُعين في مُقابل شعور آخر يعم الجزء الآخر من الأُمة بحيث يكون بين الشعورين ترتيب صاعد أَو نازل، هذا الشعور أَو الوجدان الطبقي هو موضوع البحث.

والمنهج الذي سنتبعه في دراسة هذا الموضوع يُمكن الإِشارة إِليه على الوجه الآتي:

- في مجموعة أُولى من الفصول سنتعرض إِلى المبادئ العامة التي يقوم عليها توزيع المجتمعات إِلى طبقات وإِلى الأساس الذي ينبني عليه الوجدان الطبقي، وسنرى جُملة نظريات في هذا الموضوع.

- في مجموعة ثانية سنصف بعض الطبقات الهامة المتميزة بوضوح كافٍ كطبقات الفلاحين والعُمال والبرجوازية والطبقة الوُسطى والنُبلاء.

- وفي مجموعة ثالثة سنتعرض لدراسة التغيرات التي تطرأ على شدة أو حدة Intensité الفكرة الطبقية كما تعكسها لنا النُظم Organisations التي تلجأَ إِليها كل طبقة.

- ونبدأ الآن بالمجموعة الأُولى وأَول مسألة نُواجهها هي: ما المبادئ التي يقوم عليها توزيع الطبقات؟

هنا يستلفت نظرنا الرأي المشهور عن كارل ماركس Karl Marx وتلميذه انجلز Engels. يقول هذان المؤلفان في كتابهما المشهور Crmmuniste Manifeste الصادر في سنة ١٨٤٨، أَن تاريخ المجتمعات البشرية إِن هو إِلا تاريخ الصراع الاقتصادي بين الطبقات.

كانت تلك الطبقات في القديم مُتعددة وذات نُظم مُعقدة، ففي روما نجد الأَشراف والفُرسان والعامة Plèbes والموالي esclaves. وفي العصور الوسطى نجد أُمراء الإِقطاع والأتباع Vasseaux ورؤساء الحرف Maitres Artisans – والعبيد Serfs. اتخذ الصراع بين تلك الطبقات أَلوانًا شتَّى ، وكان في مجموعه ينحو نحو التحرر واكتساب بعض الحقوق الطبيعية للإِنسان. فلما حلت طبقة البرجوازية Bourgeoisie في العصر الحديث محل عِدة من الطبقات القديمة البائدة حل معها الظُلم والعدوان في صورة مُبتكرة، كما بسط وجودها الصِراع بين الطبقات بأَن حصره بينها وبين طبقة العُمال، وهما الطبقتان اللتان تتوزعان مُجتمعاتنا الحاضرة: البرجوازية التي تملك، والعُمال الذين يَكِدون.

لم يكن ماركس وانجلز الوحيدين اللذين قالا بِأَن المجتمع الصناعي الحاضر ينقسم إِلى طبقتين إِحداهما تعمل وأُخراهما تملك، فقد ذهب إِلى هذا الرأي من قبلهما الاقتصادي سسم ندي Sismondi في سنة ١٨٣١، وقال إِن أَهم تطور لحق مُجتمعاتنا الحاضرة التي تمتاز بالمزاحمة والمنافسة هو ظهور طبقة العُمال Proletaires التي يرجع اسمها إِلى العهد الروماني، بينما يرجع وجودها الحقيقي بمعناه الحديث إِلى عصرنا هذا. وليس بين هذه الطبقة وطبقة أصحاب العمل أي مُلاك المصانع أي طبقة أُخرى مُتوسطة، فقد تلاشت الطبقات المتوسطة كطبقات صغار الملاك وصغار المزارعين وصغار التجار والصُناع Artisans لأَنهم لم يقووا على مُنافسة أَصحاب العمل ذوي رؤوس الأَموال. فلم يبق والحالة هذه إِلا ذوو رؤوس الأَموال من جهة والذين يعيشون من سواعدهم من جهة أُخرى، وهم العمال والإِجراء، بحيث أَن الذين لا يملكون شيئًا البتة في عصرنا هذا أَصبح يتزايد عددهم يومًا بعد يوم على نحو لم تعهده العصور السالفة.

وسنرجئ إِلى فصل آخر مُناقشة بعض الآراء الواردة عند ماركس وانجلز وسسموندي كمسألة تبسيط انقسام المجتمع الحالي إِلى طبقتين فقط، وكمسأَلة تلاشى الطبقات الوسطى، فإِن لنا اعتراضات جوهرية على ذلك.

وسنكتفي هنا بالنظر في المبدأَ الذي يقوم عليه تقسيم المجتمع إِلى طبقتين عند هؤلاء المؤلفين، فهم يرون أَن هذا المبدأَ هو مبدأَ اقتصادي فحسب، ولكن الواقع أَن الطبقات التي ذكرها ماركس وانجلز عند الرومان وفي العصور الوسطى تقوم على مبادئ مُختلفة لم ينوه عنها المؤلفان

المذكوران. فمثلًا الطبقات التي ذكرها ماركس عن الرومان تقوم في الحقيقة على اختلاف في الحقوق السياسية Droits Politiques. فقد كان لكل من الأَشراف والفرسان والعامة حقوق سياسية مُعينة في نظام الدولة الرومانية بحيث يُمكن القول بِأَن تلك الطبقات كانت في جوهرها طبقات سياسية Classes Politiques.

كذلك تختلف عما سبق الفروق التي يُمكن إِقامتها بين الموالي والأَحرار عند القُدماء، كما تختلف الفروق بين العبيد والأَفراد غير المرتبطين بِالأَرض في العصور الوسطى كالصناع وأَصحاب الإِقطاع.

هذه الفروق المكونة لطبقات مُعينة لم تكن من النوع السياسي وإِنما كانت من النوع القانوني أَو الحقوقي، إِذ أَن الموالي في القديم كانوا ملكًا أو حقًا لأسيادهم، وكان العبيد في العصور الوسطى مُجردين عن كل حق من الحقوق المدنية كحق التملك وحق المقاضاة وحق الانتقال من الأَرض بحيث يُمكن القول بِأَننا هنا أَمام طبقات حقوقية Classes Juridiques.

وأخيرًا الفوارق بين رؤساء الحِرف والبرجوازيين والعُمال الذين ورد ذكرهم عند ماركس وهي ليست من النوع السياسي أَو من النوع الحقوقي، ولكنها من النوع الاقتصادي، ويُمكن تسميتها طبقات اقتصادية Classes economiques.

ويُمكن أَن نُميز إِلى جوار تلك الطبقات طبقات أُخرى حربية ودينية وغير ذلك في مُجتمعات أُخرى.

(٥)

نرى من هذا أَن مبادئ الانقسام إِلى طبقات ليست دائمًا مُتشابهة؛ أَي ليست دائمًا اقتصادية كما لاح للمؤلفين المذكورين، وإِنما توجد مبادئ أُخرى كالتي أشرنا إِليها. لماذا إِذن نستعمل في كل هذه الانقسامات المختلفة في مبادئها لفظًا واحدًا هو لفظ «الطبقة»، وما هو العنصر المشترك بينها والذي يُبرر استعمال ذلك اللفظ؟ هنا نلجأَ إِلى عبارة هامة لكارل ماركس تعتقد أَنها تعرف الطبقة تعريفًا حقيقيًا ونهائيًا يجب الأَخذ به بدل التعريف المؤقت الذي جاء في الفصل السابق، لأَن تلك العبارة تظهرنا على أَهم ما يميز الطبقات عن غيرها من الظواهر الاجتماعية، وهذه العبارة هي «تسلسل المراتب المتعددة Hiérarchies des rangs multiples»، فإِن تلك الانقسامات لا تكون «طبقية» إِلا إِذا قدمت لنا تسلسلًا في المراتب، تسلسلًا تصاعديًا أو نازلًا بحيث يُمكن القول بأن قسما ما في أَعلى المجتمع وآخر في الوسط وثالثًا في أَسفل المجتمع مثلًا، ولا سبيل إِلى تغيير هذا الترتيب، لأَن مرتبة كل قسم أو طبقة إِنما تنتج والحالة هذه من مقارنتها بغيرها في داخل السلسلة.

ويجب أَن نُلاحظ أَن الطبقات الاجتماعية دون سائر أَنواع الهيئات الاجتماعية هي التي تتضمن فكرة «التسلسل»، بينما الأَنواع الأُخرى لا تكون مُتسلسلة وإِنما تكون مُتجاورة أو مُتلاصقة Juxaposés دون ترتيب أو تسلسل، وهذا ما يُمكن مُلاحظته عندما نقارن الطبقات بهيئات اجتماعية كالأُسر والأُمم.

الطبقات والأسر: لا شك أَن من الأُسر ما هو فقير وما هو غني، ومنها ما هو حاكم وما هو محكوم؛ أَي بينها ترتيب أو تسلسل ما ولكنه راجع في الحقيقة لا إِلى الأُسرة من حيث هي أُسرة وإِنما لانتسابها إِلى طبقة من الطبقات. فيجب والحالة هذه إِذا أَردنا أَن نتحقق من أَن الأُسر لا تقبل ترتيبًا صاعدًا أَو نازلًا بينها أَن ننظر إِلى الأُسرة في حد ذاتها؛ أَي مُجردة عن كل اعتبار طبقي.

من هذه الجهة توجد بالطبع أُسر كثيرة الأولاد كما توجد أُسر لا أَولاد لها، كذلك تُجد أُسر وحيدة الزوجة والزوج أَو مُتعددة الزوجات أَو مُتعددة الأزواج. ولكن لا يُمكن القول بِأَن نوعًا منها أَعلى من غيره وأَن نوعًا آخر أَسفل الأَنواع. خذ مثلًا الأُسر الكثيرة الأَولاد، فقد خصتها بعض الدول بالتشجيع والإِعانة المالية، ولكن لا ينجم عن هذا أَن الأُسر العديمة الأَولاد تُعتبر في حد ذاتها أُسرًا وضيعة رغم أَن القانون يسمح في بعض المجتمعات بطلاق المرأَة التي لا أَولاد لها.

هُناك أيضًا أَنواع مُختلفة من الزواج: الزواج الديني (أمام الكنيسة) والزواج المدني (أمام السلطات الحكومية) والزواج الحر أي المخاللة.

كان لِزامًا على الزوجين قبل فصل الدين عن الدولة في فرنسا عام ١٩٠٥ التقدم إِلى الكنيسة، ولما أخذت الدولة بالزواج المدني وحده ظل ينظر الناس إِلى هذا الزواج الذي لا تعترف به الكنيسة نظرة احتقار واستنكار.

ومع أَن هذا النوعِ الأخير هو السائد اليوم، فإِن الأُسر القائمة على المخاللة؛ أَي على الصلات الحرة التي تلتئم وتنفصم وفق مشيئة الخليلين آخذة في الشيوعِ، وأَصبح استنكار الأمس للزواج المدني الذي لا تُباركه الكنيسة حجة الدفاع عند الذين يُدافعون عن كيان الأُسرة ووحدتها أمام خطر المخاللة.

لماذا ينظر الناس إِلى المخاللة نظرة الاحتقار؟ أي لماذا نعتبرها في مرتبة دون مرتبة الزواج المدني؟ لأنها غير شائعة ولا تعترف بنتائجها القوانين فأي فرق بينها وبين الزواج المدني، وأي سبب يدعو إِلى ازدرائها أو وضعها في مرتبة دون هذا النوعِ الأخير من الزواج، شوهد في الإِحصاءات الروسية أنها تصف النساء كما يأتي:

أولًا: النساء غير المتزوجات ومنهن: (١) العذارى. (٢) الخليلات. (٣) العانسات.

ثانيًا: النساء المتزوجات ومنهن: (١) العائشات مع أَزواجهن. (٢) الخليلات بعد طلاقهن. (٣) المطلقات. (٤) المنفصلات عن أَزواجهن دون طلاق.

تلك أوضاع مُختلفة جد الاختلاف، ولكن لها جميعًا صفة قانونية؛ أي شرعية، وبمعنى آخر لها في نطاق قوانين الدولة الروسية حقوق وواجبات للزوج والمرأة والأولاد معًا بحيث يصبح من المتعذر أن نجد ترتيبًا تصاعديًا أو نازلًا بين أنواع الأُسر الروسية القائمة على مُختلف تلك الأوضاع.

عرفت أيضًا الحضارة العربية أنواعًا من الزواج: الزواج المعروف وزواج المتعة، كما عرفت روما أنواعًا أُخرى مُختلفة، وكانت تلك الأنواع في الحضارتين مقبولة بحيث يعسر وضع بعضها فوق بعض كما توضع الطبقات الاجتماعية. حقيقة كانت الأُسر في روما كما بين فوستل دوكولانج في كتابه La cite Antique تتجمع أو تقوم حول رئيسها إذ كانت عبادة الأسلاف المبدأ الأول الذي تقوم عليه الأُسر، ولكن كثيرًا ما كان يحدث أن تنحل أو تنفرط تلك الأُسر فتفقد بذلك عبادتها، وتنشأ بدلًا عنها أُسر لا عبادة لها، وربما كانت هذه الأُسر الأخيرة توضع في مرتبة سفلى بالنسبة إلى غيرها. على أن الأُسر التي لا عبادة لها اتجهت نحو الأديان الأسيوية تستعيض بها عن عبادة الأسلاف، ولكن في الحالتين نُشاهد أن تدخل العنصر الديني هو أساس المفاضلة بين هذين النوعين من الأُسر، إذ نحن هُنا في الواقع أمام نظم دينية لا أمام أسر منظور إليها في ذاتها ومجردة عن كل اعتبار خارجي. فإذا نظرنا إلى نُظم الأُسر في ذاتها مُجردة عن كل اعتبار خارج عنها، فمن المستحيل أن نقيم بينها ترتيبًا صاعدًا أو نازلًا كما هو الشأن في الطبقات.

الطبقات والأمم: لا شك أن كل أُمة تمنح نفسها قيمًا ذاتية بها تذهب كل أُمة إلى أنها أفضل من بقية الأُمم: نجد من الأُمم ما يعتقد أنه الشعب المختار، أو ما يعتقد أنه منبع الحضارة، أو ما يعتقد أنه يمتاز بصفات تُؤهل للسيادة. إن لم تتخذ تلك المعتقدات شكلًا حربيًا فهي ليست في نفسها ضارة لأَنها شائعة بين الأُمم كلها، فمثلًا في مسارح الزنوج بنيويورك نجد الجنة لا يسكنها إلا السود، بينما النار لا يوجد بها إلا البيض.

هذا يسر الزنوج ولا يضر البيض؛ لأَن هؤلاء لا يترددون على هذه المسارح، وكل شعب بصفة عامة يعتبر نفسه أفضل الشعوب؛ لأَن انتباهه يتجه إِلى صفة من الصفات الحميدة لا توجد بعين الدرجة عند الشعوب الأُخرى. فمثلًا الألمان الذين يحبون النظام ويخضعون إِليه مُضحين بحرياتهم الفردية يعتقدون بسموهم لهذا السبب، بينما يعتقد الفرنسيون بسموهم على غيرهم لحبهم الحرية الفردية التي قد تتعارض مع الخضوع للنظام. كذلك يفتخر اليوناني الحديث بِأَنه انحدر من اليونان القديمة، بينما يُفاخر الأمريكي بِأَنه ينتسب إِلى أُمة تتجه بكليتها نحو المستقبل. ولكن مختلف هذه العواطف لا يخلق تسلسلًا تصاعديًا أو نازلًا بين الأُمم، بينما الطبقة السُفلى في مُجتمع ما مثلًا هي سُفلى ليس في نظر الطبقات العُليا فحسب، بل في نظر أفراد تلك الطبقة نفسها وباعترافهم الصريح.

(٦)

وإِذن فيُمكن الجزم بِأَن الطبقات وحدها هي المتضمنة لفكرة الترتيب أو التسلسل، ومن ثم كانت التصورات الجماعية لكل طبقة مُشتملة على حُكم تقويمي Jugement de valeur هو الذي يعطيها رتبتها في سلسلة القيم الطبقية. ما هو مصدر تلك الأحكام التقويمية؟ كل شعب من الشعوب يحيا حياة خاصة أو يتخذ قيمة من القيم أساسًا لحياته: فتارة يكون قلب الحياة (أي القيمة العُليا) السياسة، وتارة يكون الاقتصاد، وتارة يكون الدين وتارة يكون الجيش، إِلى غير ذلك من أَنواع النشاط الإِنساني، فكلما قرب الفرد من قلب الحياة في الشعب الذي يعيش فيه

قرب من القيم الأُولى؛ أي الممتازة في أُمته، وكلما بعد عن ذلك القلب بعد عن تلك القيم وانزوى في قيم أقل أهمية، كل نوع من أنواع الحياة المذكورة يُعتبر مبدأ لتوزيع الطبقات وانقسامها.

لنأخذ مثلًا الحياة الدينية، هُناك مجتمعات تحيا حياة دينية بحتة، والقيمة الأولى فيها الاقتراب من الآلهة والكائنات المقدسة وذلك بتنظيم الشعائر الدينية وباحتكار القيام عليها. من هذا النوع الشعب المصري القديم حيث كان الفرعون هو الإِله وكان الكهنة الطبقة الثانية بعده ولهم حق الدفن في مقابر تشبه مقابر الفراعنة للتمتع بالحياة الأُخرى.

أَما الطبقة الثالثة أي الشعب فقد كان يُمثل الطبقة الأخيرة لبعده عن قلب الحياة أو النظام المصري القديم. لهذا عندما ثارت الطبقة الثالثة إِبان الأُسرة العاشرة إِنما ثارت لِلْمُساواة الدينية؛ أَي للحصول على قيم دينية اختصت بها الطبقتان الثانية والأُولى، فأدى ذلك إِلى قيام أول اشتراكية في التاريخ إِبان الأُسرتين التاليتين، وهذه الاشتراكية أدت إِلى مُساواة جميع أَفراد الشعب في مكاسبهم بحيث يستطيعون أن يجدوا ما ينفقونه على بناء مقابر كمقابر الكهنة والملوك، تلك المقابر التي يتمتعون فيها بالخلود في حياة أُخرى كما كان يتمتع بها أفراد الطبقتين الممتازتين.

إِذا تركنا مصر ونظرنا إِلى الهند نجد أيضًا توزيعًا للطبقات تغلب عليه الصبغة الدينية، فطائفة البراهمة هي التي تحتل المكانة الأُولى بين الطوائف. وقد تساءل العُلماء عمَّا إِذا كان البراهمة في الأصل أُمراء ذوي بأس شديد

دالت دولتهم بسبب غزو أجنبي، ولكن في وقتنا الحاضر كل القرائن تدل على أن مكانة البراهمة الممتازة ناشئة عن قيامهم بإِعداد الضحايا المقدسة.

وللقيام بهذه الضحايا يجب على المضحي أن يكون قد مارس زمنًا طويلًا من الشعائر الدينية ما يطهر نفسه ويؤهله لاكتساب الصفات الروحية التي تجعله مقربًا من الكائنات المقدسة، وإِذن فلصلته المباشرة بالمقدسات هو يُمثل أسمى الصفات أو المكانات في المجتمع الهندي. وتذهب الخرافات الهندية إِلى أن البراهمة وهم الرهبان قد خرجوا من فم براهما، والمحاربين من ساعديه، والفلاحين من فخذيه، والطبقات السُفلى من قدميه، وتوجد طبقتا التجار والعمال في أسفل هذا التسلسل قريبًا من العاهرات.

يجب عندما نتكلم عن الدين أن نُميز بين نوعين من التسلسل: فهُناك تسلسل فني كما في كل أنواع العمل الذي يُزاوله الإِنسان يجيء من اختلاف الوظائف التي يقوم بها كل رجل من رجال الدين (مثلًا في الإِسلام: يوجد إِمام المسجد والعُلماء وشيخ الإِسلام والخليفة)، وهُناك تسلسل يُمكن تسميته بالروحي (مثلًا في الإِسلام: النبوة والصحابة والتابعون والأئمة المجتهدون. وفي الصوفية: الأقطاب والأوتاد والمريدون.. إِلخ. وفي المسيحية: الحواريون والشهداء والقديسون.. إِلخ.)، وكثيرًا ما يمتد هذا التسلسل إِلى الذرية.

هذان النوعان من التسلسل لا يُكونان طبقات اجتماعية لأنهما يخصان النظام الديني في داخله؛ أَعنى الكنيسة، ومع ذلك فإِن مثل هذين النوعين من التسلسل يحملان أيضًا مبدأ الانقسام إِلى طبقات اجتماعية بحيث إِذا اتسعت الكنيسة فأصبحت شعبًا أو إِذا اتخذ الشعب هيئة الكنيسة فإِن تلك الطبقات تظهر للعيان، وهذا ما حدث في بعض الأقطار وفي بعض العصور، كثير من عُلماء الإثنوغرافيا الفرنسيين وضعوا ما يُسمى في الجزائر «بِمُدن المزاب»، حيث ينقسم سكانها إِلى طبقات اجتماعية كل طبقة منها تُقابل وظيفة دينية مُعينة، وفي المستعمرات الأمريكية التي أسسها البيوريتان في القرنين السابع والثامن عشر كانت الانقسامات الطبقية والسياسية مُطابقة للانقسامات الدينية، وعند المورمون Mormons الذين كَوَّنوا لِمُدة طويلة ولاية مُستقلة في Salt Lake City كان القديسون هم الطبقة العُليا، وكان بيدهم النفوذ والسُلطان.

لننتقل الآن إِلى شعوب أُخرى قلب الحياة فيها ليس الدين وإِنما السياسة؛ أَعني الشعوب التي يطغى عليها النشاط السياسي، القيم العُليا حالئذ هي النفوذ أَو السُلطان أو الحكومة. إِن ما يُؤهل الإِنسان في مثل هذا المجتمع لأن يشغل منصبًا عاليًا هو مُزاولة المناصب الإِدارية والاشتراك في المجالس الانتخابية، وبالجملة في مُناقشة أو تسيير المنافع العامة للمدينة أو الدولة.

وأَعظم شر يصيب الإِنسان في مثل هذا المجتمع هو أن يكون بعيدًا عن تلك المناصب وأن يكون محرومًا من حق التصويت العام ومن إِبداء الرأي والتداول مع الآخرين، هذا ما يُمكن مُشاهدته مثلًا في روما القديمة.

هُناك كانت تكسب الثورة من غير شك بعض السلطان، ولكنها مع ذلك كانت تأتي في الأهمية بعد المناصب السياسية، بل ويتوقف الحصول عليها على تلك المناصب. نحن نعلم أن طبقتي الأشراف والفُرسان لم يهملا الربح من وراء دافعي الضرائب، وإِن من كان يُرسل منهما إِلى أفريقية وآسية وبلاد الغال لِلإِشراف على إِدارتها كانوا يستغلون تلك المستعمرات في الوقت عينه استغلالًا اقتصاديًا شخصيًا. ولكن الذي يهمنا هنا هو أننا نجد مع ذلك في مدينة روما نفسها دستورًا أساسه اختلاف الحقوق السياسية بين الرومان في خطبة مشهورة لشيشيرون رد بها على كلوديوس نجد تعريف Les optimates؛ أَي أُولئك الذين هم خير الرومان وأعلاهم. من هم هؤلاء؟ يقول شيشرون: «أَما من حيث العدد فلا سبيل إِلى حصرهم وإِلا انهارت الدولة. نجد بينهم أُولئك الذين ترد أسماؤهم في رأس قائمة مجلس الأُمة. ونجد بينهم أيضًا الشيوخ الذين يمشون في ركاب الأولين. ونجد بينهم المواطنين ذوي المقامات الرفيعة الذين يفتح مجلس الشيوخ طريقه إِليهم كالفرسان والقائمين على مال الدولة»، إِلى أن يقول: «أَما ما عدا هؤلاء فهم الذين لا يقربون من مراتب السلطان». ومهما تكن غلبة الناحية الأَخلاقية في خطبة شيشرون فإِنه قد اعترف فيها صراحة بِأَن ما يُكَوِّن الطبقة العُليا بين مواطني روما هم الذين يقومون على أَهم الوظائف السياسية والإِدارية فيها.

من الواضح أَنه يعسر أن نُميز في المجتمعات السياسية بين ما ينشأَ عن سُلطان المال وما ينشأَ عن سُلطان السياسة وحدها؛ لأَن السياسة كثيرًا ما تسمح في الوقت عينه أن يُزاول الرجل أعمالًا تدر الربح، ففي البندقية حيث كانت تُوجد أرستقراطية واضحة، كان زُعماء المدينة وهم الذين يُكَوِّنُون الطبقة العُليا أُناسًا يهتمون بصفة خاصة بالشئون السياسية والإِدارية، وكانوا يقضون حياتهم في جلسات مجلسهم النيابي وفي القيام بالوظائف الهامة في خدمة المدينة، ولكنهم كانوا في الوقت عينه صانعي أسلحة وأساطيل ورأس ماليين، ومع ذلك فيُمكن القول بِأَن جمهورية البندقية لم تحتفظ بِأَهميتها إِلا بمقدار ما كانت الأعمال المربحة تأتي في المقام الثاني بعد السياسة عند أُولئك الزُعماء؛ أَعني بمقدار ما كانت الشئون الإِدارية للدفاع عن المدينة داخلًا وخارجًا الشغل الشاغل عندهم. وعندما انقلب ذلك الوضع؛ أَي عندما تغلبت المنافع الشخصية على المصالح العامة تدهورت الجمهورية سريعًا.

لقد أشار أفلاطون في جمهوريته إِلى مثل هذا الانقلاب واقترح طريقة لتفاديه، قال إِن حكومة الارستقراطية تستهدف دائمًا لخطر انقلابها إِلى حكومة الأعيان Oligarchie أَو إِلى حكومة الأثرياء Ploutocratie، ولهذا فإِنه من الضروري في رأيه أن يحرم الزعماء من الملكية الشخصية، وأن تكون الملكية بينهم شائعة. وشيوعية الملكية في هذا الطبقة العُليا تُفسر بضرورة منع أَعضائها من أن ينصرفوا عن الشئون السياسية البحتة التي تهم الوطن في مجموعه إِلى منافعهم الفردية للإِثراء.

ولننتقل الآن إلى المجتمعات التي تغلب عليها الحياة الحربية، هُناك في الواقع مُجتمعات طغت عليها النُظم الحربية وسادت فيها طبقة من أرستقراطية السيف. في أَوائلها كانت تلك الطبقة في أُوروبا مفتوحة الأبواب لأي فرد من أي طبقة ما دام ذلك الفرد يكون قد برهن على المواهب المطلوبة للالتحاق تلك للطبقة. هكذا كان الشأَن أَيضًا إِبان الحروب الصليبية، ففي القرنين الثاني عشر والثالث عشر كان أي فرد من العامة يُمكنه أَن يلتحق بها، وكما يقول مثل ألماني قديم: «من يزرِع حقله في الصباح يُمكنه أَن يمتطي الجواد بعد الظهر ويشترك في الملحمة». ثم ابتداءً من القرن الرابع عشر أَوصدت تلك الطبقة أَبوابها دون هؤلاء وأصبحت حكرًا على الذين يرثونها، ولكن ذكريات أُصولها الأُولي؛ أَي السيف، ظلت مع ذلك حية في الأَذهان؛ لأَن تلك الارستقراطية ظلت زمنًا طويلًا لا تسمح لأعضائها بِأَن يحترفوا أَي عمل مُربح، فقد كانت مُزاولة الصناعة أَو التجارة من أَسباب التجريد أو الاستبعاد من تلك الطبقة، نجد هذه الطبقة أَيضًا في أسبرطة وعند المماليك في مصر وكذلك في اليابان (ارستقراطية ساموري Samouri).

هُناك مجتمعات – كالمجتمعات الراهنة – تغلب عليها الناحية الاقتصادية. الحالة المالية دون غيرها هي التي أَخت تُحدد مُنذ زمن ليس بعيدًا المراتب الاجتماعية، وكل ما عدا تلك الحالة من اعتبارات حربية ودينية وسياسية أخذ يتضائل شيئًا فشيئًا. «رجل الأَعمال Homme d' affaires» اصطلاح حديث في اللغات الأُوربية يدل على رجل جديد لا عهد للحضارات القديمة به، هو رجل صفته الأُولى ليست الحصول على

الثروة عن طريق السياسة أو وراثة الأطيان كما هو الشأن في المجتمعات المتأخرة التي تسود فيها روح الإقطاع، وإنما الإقدام على خلق الثروة أَو تنمية الموروث منها بِطُرق الصناعة والمبادلات التجارية. وإذن فهو ليس الرجل الغني فقط، وإنما أَيضًا هو الذي يُنمي الثروة بِمقدراته الشخصية وفقًا لروح العصر الحاضر؛ أَي الإنتاج الصناعي والمنافسة التجارية.

هذا الرجل الجديد خلق طبقة ارستقراطية غير الطبقة الارستقراطية القديمة القائمة على الزراعة، وإن كانت كلتاهما ارستقراطية مالية. نجد هذين النوعين من الارستقراطية جنبًا إلى جنب في البلاد الصناعية الهامة. مثلًا في فرنسا في عهد نابليون الثالث نجد كما بين كارل ماركس أَن الأحزاب السياسية تنقسم إلى حزبين هامين هما الـ Legitimistes والـ Orleanistes، كلاهما، ارستقراطي ولكن الأَول ارستقراطية الصناعة وأَصحاب البيوتات المالية، والثاني ارستقراطية الدم والأَراضي الزراعية. ونجد الآن إلى جوار رجال الأَعمال ارستقراطيين آخرين هما بقايا النبالة القديمة التي استطاعت أَن تنقذ خلال الثورات المتعاقبة مُنذ سنة ١٧٨٩ أملاكها أو أطيانها. لاحظ سيجفريد Siegfried المؤلف الفرنسي المعاصر في دراسته للأحزاب السياسية في غرب فرنسا بقاء معالم الإقطاع القديم في ولايات المين والاسجو والفانديه والبريطاني والنورماندي، هؤلاء النبلاء لا يزال لهم نفوذ كبير في إقطاعاتهم الموروثة ولا يزال الناس فيها يخضعون لهم ويحترمونهم، كما لا تزال ثروتهم قائمة على الزراعة؛ أَي على الوسيلة المعروفة مُنذ القِدم في الإثراء.

أَما رجل الأَعمال الحالي الذي تفوق على الارستقراطية القديمة من حيث الثروة فهو آخر ما وصلت إِليه الطبقة البرجوازية من تقدم. الطبقة البرجوازية هي في الأَصل الطبقة التي عمرت المدن «Bourgs» (وهم بذلك غير الفلاحين)، والتي أَقامت حياتها على الكسب وتنمية المال بالمبادلة بين الريف والمدينة.

وبإِنشاء المصانع لمختلف الحاجات، أَدت تلك الطبقة مُنذ التوسع الاستعماري الأُوروبي إِلى تكوين ارستقراطية التجار الأَغنياء وأَصحاب البنوك والشركات، كما أَدت في العصر الصناعي إِلى ارستقراطية الصناعة.

الصفة المشتركة بين هؤلاء جميعًا هي التي وصفنا بها البرجوازي النموذجي؛ أَي رجل الأَعمال في الوقت الحاضر، وهو الرجل الذي فيه إِقدام على تنمية الثروة بِمواهبه واستقلاله، ووفقًا لروح الإِنتاج الصناعي والمنافسة التي تُميز هذا العصر.

في كل المجتمعات التي تعرضنا لها – المجتمعات الدينية والسياسية والحربية والاقتصادية – اتضح لنا أَن مبادئ الانقسام فيها إِلى طبقات مبادئ مُختلفة مُتباينة، وتبيانها راجع إِلى سيادة أَو تغلب نوع مُعين من أَنواع النشاط الإِنساني يُعتبر القيمة العُليا في مجتمع من المجتمعات، هكذا صَنَّف الناس أَنفسهم إِلى طبقات عُليا أَو سُفلى بِمقدار ما يُساهم كل فرد منهم عن قرب أَو بُعد في ذلك النشاط.

ولكن أَي شيء تشترك فيه تلك المجتمعات على اختلافها في أَنواع الانقسام إِلى طبقات؟ تشترك جميعها في أَمر واحد: هو أن إِحساسها بوجودها يتركز بأجمعه حول القيمة العُليا التي يدور حولها النشاط الإِنساني في مجتمع من المجتمعات.

وبِعبارة أُخرى كل تجمع إِنساني لا يصبح مجتمعا تتوزعه طبقات إِلا إِذا وعي تمام الوعي – وهذا ما نُسميه الوجدان الجماعي – قيمة عُليا يتجه صوبها نشاط تلك الجماعة بحيث أَن أشد الناس صلة بتلك القيمة يشغلون المكانة الاجتماعية الممتازة، بينما يشغل الآخرون مكانات أقل أهمية بالنسبة إِلى الجماعة لابتعادهم شيئًا فشيئًا عن تلك القيمة.

ولا فرق في هذا بين القيم الدينية والسياسية والحربية والاقتصادية، فعلى أَساس كل منها تقوم علاقات الناس بعضهم ببعض وتقوى بصفة خاصة في منطقة دون مناطق أُخرى، مثلًا في المجتمع الاقتصادي توجد منطقة يتركز فيها وجدان الجماعة أَكثر من غيرها من المناطق ويتبادل فيها الناس الآراء والأنباء والأحكام والأعمال الاقتصادية، تلك هي أنشط أجزاء المجتمعات الراهنة؛ أَي المنطقة التي يُخلق ويُستهلك فيها أَكبر كم من الثروة. في مجتمع آخر قد تكون أَنشط المناطق حيث يتهافت الناس على العمل السياسي فينصرفون إِلى الإِدارة وتنظيم المنافع العامة وتوسيع رقعة المدينة أَو الدولة. بالجملة توجد في كل مجتمع منطقة تتركز فيها القيم الأُولى لحياته، كل من ولج تلك المنطقة عاش في بؤرة الوجدان الجماعي الذي

يصدر عنه الضوء وعد من الطبقة العُليا، أَما الطبقات الأُخرى فتشغل مناطق تمتد إِلى ما وراء المركز حيث يضعف الضوء المنبعث شيئًا فشيئًا.

في كتاب جرانيه Granet عن الفكر الصيني La Pensée Chinoise توجد فقرة غريبة عن تصور الصينيين لإمبراطوريتهم. هو يقول: «إِنه عندما يأخذ الإِمبراطور في إِصدار أَوامره إِلى ما وراء المربع الذي يحيط به وهو مربع المقربين منه، فإِن هذا الأمر ينتقل إِلى المربع المحيط بالأَول وهو يعم زعماء المتوحشين الذين يدعون إِلى الحفل الإِمبراطوري ليمثلوا البرابرة وأَفواج العالم المتوحش، ولكن زعماء البرابرة يجب أَن يصطفوا خارج الحرم المقدس الذي يحميه المقربون وحدهم، لأَن هؤلاء الآخرين هو صفوة المجتمع الصيني».

هذه الصورة المادية لمربعات مُتداخلة أحدها في الآخر تقرب إِلى الأذهان تسلسل الطبقات في كل مجتمع وتُبين أين تكون المنطقة العُليا التي يتركز فيها وجدان الجماعة وأَين يكون غيرها من المناطق القليلة الأَهمية.

الفصل الثالث

خصائص الوجدان الطبقي وتوزيع الطبقات في العصر الحاضر

٧) مذهب سان سيمون.
٨) مذهب كارل ماركس.

(٧)

بَينا في الفصل السابق كيف أن الطبقات هيئات تشغل مراتب مختلفة؛ أَي مُتسلسلة، ومع ذلك ففي داخل كل طبقة يوجد أَيضًا اختلاف أو تفاوت بين أفرادها؛ فهناك أَفراد في قمة طبقة مُعينة وآخرون في أَسفلها، ولكن مهما يكن من أَمر هؤلاء وأُولئك فإِن لكل طبقة مستوى يقرب بين أطرافها ويخلق عند كل فرد منها شعورًا بمكانته الاجتماعية في داخل سلسلة من المكانات؛ أَي يخلق «الوجدان الطبقي» Concience de la classe الذي ينسبه إِلى طبقة مُعينة.

هذا الشعور أو الوجدان الذي هو مجموعة من التصورات الجماعية كثيرًا ما يتجاهله الباحثون أَو لا يتعرضون إِليه، حقيقة ليس هناك ما يمنع المؤرخ أَو الاجتماعي أو الاقتصادي من إَغفال هذا الوجدان وذلك بتوزيع الناس إِلى أقسام مُصطنعة كيف شاءت علومهم. مثلًا في الإِحصاءات الدورية يقسم الناس حسب صناعاتهم أو أعمارهم أو أملاكهم، فيكون هُناك مائة أو مائتا قسم في الأُمة، ولكن في هذه الحالة ينساق العالم وراء

أغراضه العلمية ويُصنف الناس تصنيفًا خارجيًا لا يقوم على ما يشعر الناس به داخليًا؛ أَي في أَنفسهم من انقسامات طبقية، بينما نهتم هنا بمسألة الانقسام الداخلي، إِذ نبحث عن كيفية تقسيم الناس لأنفسهم بحيث يؤدي ذلك التقسيم إِلى وجود هيئات لكل منها وجدان أو شعور خاص بمكانة اجتماعية مُعينة في داخل سلسلة من المكانات.

لنوجه انتباهنا الآن إِلى هذه الناحية بالذات وهي ناحية وجدان طبقي يشتمل على مجموعة من التصورات الجماعية الخاصة بطبقة مُعينة.

عندما ننظر إِلى المجتمعات أَو الدول التي تعترف في قوانينها بوجود طبقات مختلفة فإِننا نلحظ أَنه من السهل على أفراد تلك الطبقات المختلفة أَن يظهروا طبقاتهم التي ينتمون إِليها، وأَن يبرزوا شعورهم الطبقي؛ أَي حقوقهم المعترف بها قانونًا في أُسلوب من الأساليب، كأن يلبسوا زيًا في ظروف مُعينة يحرم فيها ذلك الزي على غيرهم. مثلًا في المجلس التمثيلي الفرنسي قبيل الثورة كان المجلس يختلف إِلى ثلاثة أَزياء مُتباينة كل التباين في الأَلوان والتفصيل، يدل كل زي منها على طبقة من الطبقات التي يعترف بها القانون آنئذ، وهي على الترتيب طبقات النبالة ورجال الدين ومُمثلي الشعب Tiers Etats.

نحن نعلم أن تلك التمييزات المقننة قد تلاشت مُنذ الثورة، وإِن الطبقات لم تعد من صلب القانون الفرنسي، ومع ذلك فقد عادت الطبقات إِلى الوجود لا من جهة القانون ولا من جهة السياسة، ولكن من

جهة الاقتصاد. قد تكون تلك العودة مُجرد تحول وفق مُقتضيات الحياة الجديدة، ولكنها على كل حال عودة شديدة الوضوح بل أَشد وضوحًا مما عرف التاريخ، لأَن التمييزات الأُخرى التي عرفتها الإِنسانية تلاشت نهائيًا. فإِذا كانت الطبقات استطاعت أن تظهر من جديد فلا بُد أن يكون هُناك أسباب لذلك.

تلك الأسباب ليست بالطبع إِرادة الإِنسان في أن يعيش في طبقات، ولذلك فقد تلمسها البُحاث - وهم مُحقون في ذلك - في القوى أَو النزعات الباطنية التي سيطرت على تكوين المجتمع الحالي، وعلى هذا فإِذا كان انقسام الطبقات حاليًا قد تغير أو تحول عمّا كان عليه في الماضي فإِن مرجع ذلك هو تغير أَو تطور لحق التكوين الاجتماعي نفسه وخاصة من جهة الأَوضاع الاقتصادية الجديدة القائمة على الصناعة. وإِذن فمن الطبيعي أَن نجد المؤلفين المحدثين الذين تعرضوا لمسألة تغير انقسام الناس إِلى طبقات في الوقت الحاضر قد وجهوا انتباههم بصفة خاصة إِلى التكوين الاقتصادي للمجتمعات مُبينين بذلك خصائص أَو مُميزات وجدان كل طبقة من الطبقات.

من هم أُولئك المؤلفون؟ ليس من أَغراضنا هُنا أَن نسرد المذاهب المختلفة لمؤلفين أَمثال بكير Pecqueur وفورييه Fourier وسسموندي Sismondi وريكاردو Ricardo وبرودون Proudhon ونكتفي بالإِحالة إِلى كُتب مذاهب الاقتصاد السياسي. ولكن بما أَن مسأَلة الطبقات وُضِعَتْ مُنذ نشأتها في أَوائل القرن الماضي على بساط البحث من الوجهة

الاقتصادية، فقد يكون من الخير أن نُخصص بعض الوقت لآراء سان سيمون Saint- Simon وكارل ماركس اللذين امتازا عن غيرهما من البُحاث بِمُشاهدة الوقائع عن كثب دون الإِكثار من الجدل أَو النظر المجرد.

سان سيمون فيلسوف اجتماعي فرنسي ومُصلح ذو آراء سديدة، كَوَّن مذهبًا واعتقد في نفسه أَنه رسول يُنبئ عن مُستقبل المجتمع. فكر وكتب في عصر الانتقال من النظام القديم السابق للثورة إِلى النظام الجديد بعدها. ومع أَنه كان من طبقة النبلاء في النظام القديم فإِنه لم يتحرج من أَن يُبدي آراء مُتطرفة قسى فيها على طبقته وبَيَّن اتجاه التطور الجديد ومغزاه مع لفت النظر إِلى الطبقة الجديدة التي ستلعب في نظره الدور الأول في حياة الشعوب في المستقبل.

ومذهبه تُلخصه العبارة الآتية: «المجتمع الإِنساني هو الآن في طريق الانتقال – بل هو يجب أَن ينتقل – من نظام الحكومة القائمة على حُكم الإِنسان إِلى نظام السيادة أَو التسلط على الأشياء» Du régime du gouvernement des personnes au régime de l’ administration des classes.

ما معنى تلك العبارة؟ يقول سان سيمون إِن نظام الحكومة القائمة على حُكم الإِنسان هو النظام المعروف قبل الثورة وخاصة في عصر الإِقطاع وما قبله، هذا النظام مبني على وجود فريق من الناس مهمته الحُكم والتسلط على الفريق الآخر لابتزازه واستغلاله، الفريق الأول الإِقطاعيون أَو النُبلاء أَو من نهج نهجهم من الحُكام، والفريق الثاني

الرعايا. يقول سان سيمون: «عاملت الحكومات إلى عصرنا هذا شعوبها مُعاملة الملكية، وكانت أَهداف مُؤامراتها أَو تدبيراتها السياسية استغلال تلك الملكية وتوسيعها، ولا شك أَن ذلك النظام قد تغير بعض الشيء على مر السنين بفضل تقدم المعارف الذي قلل من سلطان الحكومة، ولكن ذلك التغير لم ينفذ بعد إِلى طبيعة النظام وجوهره».

هُناك فرض مشهور عند سان سيمون في إِمكان الاستغناء عن فريق الحُكام، نكتفي بالإِشارة إِليه: هو يفرض أَن الطبقة الأُولى في الشعب الفرنسي يُمكنها أَن تزول وهي طبقة الأُمراء والنُبلاء والقُضاة ورؤساء الجيش، ويقول إِن زوالها أَو موتها المفاجئ لا شك يتأثر له الشعب الفرنسي، ولكن ذلك التأثر عاطفي محض لا يتأثر منه الشعب في حياته؛ لأَنه من السهل استبدال هؤلاء بغيرهم، إِذ سيوجد دائمًا من يقوم بمثل تلك الوظائف التي الغرض منها حُكم الآخرين، فالنظام القديم يتميز في نظره بِأَهمية الوظائف الحكومية والتسلط بواسطتها على الشعب لاستغلاله.

ثم هو يقول: اليوم – أَي في العهد الذي كان يكتب فيه وهو عام ١٨١٨ – هذا النظام القديم لم ينجح نهائيًا، بل يوجد مُتداخلًا مع نظام آخر فيوجد والحالة هذه نظامان: أَحدهما القديم وهو الذي يتمتع فيه فريق من الناس باستغلال الآخرين بالقوة وعن طريق الأَداة الحكومية، وثانيهم أَكثر حداثة من سابقه ويُمكن أَن نتتبع تاريخه إِلى ما قبل الثورة بكثير؛ أَي إِلى العهد الذي ظهرت فيه الطبقة الجديدة التي أَسماها سان سيمون مُتوسعًا

في التسمية «الصُناع Artisans»، والتي يدخل فيها حتى الفلاحين الذين كانت لهم أراضٍ يستغلونها لحسابهم الخاص وآلات يمتلكونها، وهؤلاء الصُناع هم بداية قيام البرجوازية. هذه الطبقة الجديدة تُحاول دائمًا أَن تبسط سلطانها على المادة أَو الطبيعة، بمعنى أَنها تبحث عن الثروة لا بطريق حُكم الناس، ولكن بطريق التسلط على الأَشياء المادية أَي على الطبيعة لتغييرها أَو لتحويلها بالعمل أَو بالصناعة لصالح النوع الإِنساني.

هذه الطبقة الجديدة التي أطلق عليها تجاوزًا «الصُناع» شقت طريقها إلى الحياة بالحصول أَولًا على «الحرية الفردية»، تلك الحرية التي جعلت لكل فرد من أَفرادها الحق في مُزاولة أَي مهنة وفي امتلاك أَي رأس مال بقصد الاستقلال عن الطبقة الحاكمة والإِثراء بالإِنتاج، ولكن الطبقة في مجموعها كانت مُستبعدة للإِقطاعيين من الوجهة الاقتصادية، لأَن أَعضاءها كانوا مثقلين بالضرائب على مُنتجاتهم، وهم لم يجدوا مخلصًا من فداحة تلك الضرائب إِلا بالإِقبال على الإِنتاج وبالتوسع في الصناعة التي تعوض عليهم ما يفقدونه بدفع الضرائب.

ويقول سان سيمون «ولما لم يحملوا بمشاطرة الإِقطاعيين نفوذهم ولا بالخلاص من الاستبداد الجماعي الذي يقاسونه منهم فإِنهم انصرفوا إِلى الاستفادة من الحرية الفردية التي حصلوا عليها وذلك بتنمية المقدرات أَو المواهب العلمية إِلى أَقصى حد مُمكن»، لأَنه كما كان يوجد تعاضد بين الإِقطاعيين ورجال الدين فقد وجد كذلك تعاضد مُتبادل بين الصُناع ورجال العلم الذين يدرسون الطبيعة.

هذه الطبقة – أَي الصُناع في عرفه – نمت نموًا مُتواصلًا حتى أَنها أَمدت فرنسا إِبان الثورة البرجوازية أَو الغنية أَو التي كانت في طريق الإِثراء والتي كانت مُنبثة في كل المدن وتزعمت الحركة الثورية، كما مثلت الشعب في المجلس التمثيلي بالنواب الذين عُرِفُوا باسم Tiers Etat إِلى جانب فريقي النواب اللذين مثلا النُبلاء ورجال الدين، تلك هي الطبقة التي تنبأ لها سان سيمون بِأَنها ستلعب الدور الهام في المستقبل؛ لأَنه –كما قال – لا يوجد عمل أَنفع للإِنسان من العمل الذي يتجه به الإِنسان نحو الأَشياء، وهذا هو ما يُميز الطبقة التي نحن بصددها، أَما العمل الذي يتجه به الإِنسان نحو الإِنسان فهو ضار كما يقول بالنوع الإِنساني؛ لأَنه يُؤدي إِلى هلاك القوتين المتقابلتين (الحكومة والشعب).

وقد لاحظ سان سميون إِنه في غداة الثورة بقى الصراع قائمًا بين النظام القديم والنظام الجديد، وبين الخطر في التمسك بالنظام القديم الذي يسخر سواد الشعب، وهو السواد المنتج إِلى شرذمة قليلة من الناس لا عمل لهم إِلا إِن يكونوا رؤساء أَو أسيادًا.

وقال إِن الإِنسانية لن تصبر على ترك زمامها إِلى شرذمة لا هدف لها إِلا استبقاء سلطانها على الناس، وعلى الإِنسانية أَن تتمثل بوضوح كاف أن هدفها هو أَن تسير دائمًا إِلى الأمام، وأَن تبسط نفوذها وعملها على الطبيعة بواسطة العلم والصناعة لتزيد من الثروة التي تعود بالخير على الطبقة الأكثر اتساعًا.

لم يذهب سان سيمون بالطبع إِلى إِلغاء الأداة الحكومية، ولكنه قال إِنها يجب أن لا تكون وقفًا على أَغراض الحاكمين وإِنما تخضع إِلى أَغراض «الصُناع»؛ أَي إِلى أغراض الطبقة المنتجة.

يُمكن الآن إِجمال مذهب سان سيمون فيما يأَتي: المجتمع الحالي هو في دور انتقال من حالة سلطان الإِنسان على الإِنسان إِلى حالة سلطان الإِنسان على الطبيعة. وهذه الحالة الأخيرة؛ أَي حالة الإِنتاج المتواصل المتزايد هي التي تُميز وجدان الطبقة الجديدة التي يضع سان سيمون فيها الصُناع (بالمعنى الضيق) والمزارعين والعلماء وأَصحاب المصانع والمتاجر والبنوك؛ أَي البرجوازية، وهذا الوجدان هو في جوهره الشعور المتزايد بقيمة الإِنتاج واعتباره العامل الأَول في رغد الشعوب.

لنا الآن أن نُناقش باختصار هذه النظرية، قد واجه سان سيمون الحياة الاجتماعية، وبصفة خاصة الوجدان الطبقي من جهة الإِنتاج Production الذي عرفه على نحو دقيق بِأَنه استغلال الطبيعة المادية لصالح الإِنسان، ولكن هلّا يوجد شيء آخر يهم الإِنسان غير الإِنتاج؟ وهل يُمكن القول بِأَن المجتمع كله لا غرض له إِلا الإِنتاج الصناعي؟ وهلّا يُمكن أَن ننظر إِلى الإِنتاج على أَنه ليس إِلا مرحلة من مراحل التطور الإِنساني؟ ومن جهة أُخرى عندما يتكلم سان سيمون عن النظام القديم؛ أَي عن الإِقطاعيين وفي العصور الحديثة عن الحُكام والقضاة، وكل الذين يُمثلون الإِدارة والأمن والعدالة. أَليس يقسو عليهم عندما يعتبرهم أَنهم لا هدف لهم إِلا استعباد المحكومين، وأَنهم بصفة خاصة غير مُنتجين؟ بمعنى

آخر عندما يُميز وجداهم بالتعطش إِلى القسوة والسيطرة والاستغلال دون العمل المنتج؟

هو نفسه اعترف في كثير من كتاباته بِأَن قيام الصناعة لم يكن مُمكنًا إِلا في ظلال السلطة والنظام الإِقطاعيين. ماذا نُشاهد في الواقع عندما ننظر في نشأَة المزارعين والصُناع مُنذ أَواخر العصور الوسطى في أَوروبا؟ نُشاهد أَن العزب والمدن «Bourgs» كانت تنشأ حول القصور الإِقطاعية المحصنة وحول الرهبنات «Abbayes»، كما نُشاهد أَن أَوائل الصُناع كانوا يصنعون لا للشعب وإِنما لِلْنُبلاء ورجال الْدين وهم الأغنياء، كما نُشاهد أَن ما أودى إِلى تقدم صناعاهم هو الحاجة إِلى الترف؛ أَي الحاجة التي لا توجد بالطبع إِلا عند أُولئك الأغنياء، وإِذن فيُمكن القول بِأَن الصناعة في أوائلها إِنما ترعرت في كنف الأَغنياء وبواسطة حمايتهم واستهلاكهم وتشجيعهم.

لنضف إِلى هذا أَنه وفقًا لسان سيمون نفسه توقف الطبقة المنتجة على النُبلاء ورجال الدين هو الذي دفع تلك الطبقة إِلى زيادة الإِنتاج، فقد كان ذلك التوقف أَو الضغط الواقع من الحكام على المحكومين طوال العصر الإِقطاعي شرطًا أَساسيًا في التنظيم والإِنتاج الصناعيين، وكانت الصناعة في جملتها خاضعة لحاجات الحكام في السلم والحرب.

ومن جهة أُخرى ليس وجدان الطبقة المنتجة كما صوره سان سيمون محبًا للسلام وكارهًا للسيادة والسلطان اللذين خص بهما طبقة غير

المنتجين؛ أَي الحكام، فالبحث عن المواد الأولية اللازمة للصناعة واحتكار الأسواق لتصريف المنتجات، والصراع في اجتذاب الزبائن، وبالجملة التنافس في إِنماء الإِنتاج وتغذيته، كل ذلك هو جانب الصراع أَو المقاتلة والسيادة في عالم الصناعة.

قد يصح أَن تكون غريزة المقاتلة والسيادة في الطبقة المنتجة قد انصرفت إِلى أَغراض أُخرى مُغايرة لِأَغراض الطبقة التي اعتبرها غير مُنتجة؛ أَي الحكام، ولكن مع ذلك تلك الغريزة لم تنعدم عند الطبقة المنتجة، وإِنما تغير موضوعها فقط وفقًا لِمُقتضيات المجتمع الحديث وظهرت في ثوب جديد.

وبالجملة من العسير أَن نستبقى التفرقة بين الوظائف المنتجة وغير المنتجة، كما أَن هناك وظائف لا تقل أَهمية عن الإِنتاج من حيث التأْثير في المجتمع لم يتعرض لها سان سيمون كوظيفة التوزيع.

هذا ومما يلفت النظر في هذه النظرية التي واجه فيها سان سيمون المجتمع من جهة الإِنتاج هو أَنه لم ينتبه إِلى الخلاف أَو الصراع الذي سيظهر بشكل واضح في أَواخر أَيامه في داخل الطبقة المنتجة نفسها بين رؤساء العمل وأَصحاب المصانع من جهة، والعمال من جهة أُخرى.

ويظهر أَنه باستعماله لفظ «مُنتجون» للدلالة على كل المشتركين في الصناعة قد توهم أَنهم جميعًا مُتعاونون قلبيًا ومصلحة وعلى قدم المساواة في إِنماء الثروة وفي الاستفادة منها، وأَنه لا توجد في نظام عملهم المشترك

نفسه أَسباب تدعو إِلى انقسامهم إِلى حزبين مُتنافرين هما أَصحاب العمل والعمال، كما هو الشأَن الآن.

هذا التوهم يتضح لنا عندما يتحدث سان سيمون عن العمال، فهو يخلطهم أَحيانًا بِأَصحاب العمل وهو الذين يملكون رأَس المال وأَحيانًا يصرح بِأَنهم هم الرؤساء أَو المديرون الذين يتوقف عليهم تقدم الإِنتاج من الوجهة الفنية والعلمية. وهكذا بدلًا من أَن يكون العُمال عند سان سيمون الطبقة المستغلة المستضعفة فهم يكونون مع أَصحاب العمل والرؤساء طبقة واحدة هي طبقة المنتجين.

ويتضح من هذا أَن سان سيمون يعرف الطبقة التي اسماها «الصُناع Artisans» مُعتمدًا على وظيفة اجتماعية كُبرى هي الإِنتاج، فيضع معًا في طبقة واحدة كل المنتجين. ولا يُلاحظ إِمكان انقسام هؤلاء انقساماً داخليًا إِلى طبقتين مُتعاديتين كل العداء، وهذه النقطة بالذات سيُلاحظها كارل ماركس.

(٨)

كارل ماركس مُؤلف لا يُمكن إِغفاله عند الكلام عن الطبقات؛ لأَنه هو الذي عمم استعمال هذا اللفظ والذي أَعطى معنى لاصطلاح «وجدان الطبقة»، كما أَنه هو الذي على إِثره تناول البُحاث بتوسع مسأَلة الطبقات، وما ينجم عنها في السياسة والتشريع والاقتصاد والأَخلاق.

لا شك أَن مُؤسس المادية التاريخية لم يغفل وظيفة الإِنتاج التي تحدث عنها سان سيمون، فنحن نعلم أَن تصوره التاريخي للتطور الاجتماعي يعتمد على أَن الطبقات إِنما تُفسر بالتطور الذي لحق الإِنتاج الصناعي خلال التاريخ، بمعنى آخر الانتقال من طاحونة الهواء والماء إِلى البخار وإِلى الكهرباء، هو الذي يُفسر النُظم الطبقية المختلفة التي مرت بها الهيئات الاجتماعية في عصورها الأخيرة. ولكن مهما تكن الأَهمية التي نسبها ماركس إِلى تلك الوسائل الفنية للإِنتاج، ومهما يكن تفسيره للطبقات مُعتمدًا على الإِنتاج فإِنه عند نظره في تنظيم المجتمع وفي وصفه لمشاعر ونزعات الطبقات قد اهتم بوظيفة التوزيع «Repartition» أَكثر من وظيفة الإِنتاج.

أَولًا وقبل كل شيء يرى ماركس أَن الطبقات في وضعها الحالي إِنما هي امتداد لانقسامات طبقية متوغلة في التاريخ، فمُنذ أَن ظهر في العصور الوُسطى أُولئك الصُناع [٥] «Artisans»، والتُجار الذين أطلق عليهم لفظ «البرجوازية» نسبة للقُرى «Bourgs» التي عمروها حول القصور المحصنة، وكان يعمل تحت إِمرتهم وإِرشادهم نفر من طُلاب المهنة هم الرفاق [٦] «Compagnons».

---

[٥] هم أَرباب المهن اليدوية الذين أُطلق عليهم في العصر الوسيط لفظا «مُعلم» و«أَوسطي» (من أُستاذ بالفارسية)، وكانوا يُؤلفون طوائف مُختلفة كالنحاسين والسروجية لكل طائفة نقيب يُقال له «عريف» أَو «شيخ».

[٦] يُعرفون في مصر «بالصبيان»، فيُقال مثلًا: صبي الحلاق.

ويُمكن القول أَن هؤلاء البرجوازيين كانوا بالنسبة إِلى الذين عملوا تحت إِمرتهم وإِرشادهم بمثابة الحُكام عند سان سيمون؛ أَي كان لهم نوع من السيطرة والسلطان على من هو دونهم، على أَن هذا النوع من العلاقات الاجتماعية كانت تحيطه أَو تكسوه آراء ومُعتقدات ذات صبغة دينية.

فالصانع كان رئيسًا وسيدًا على أَعوانه، ولكن هؤلاء كانوا ينظرون إِلى تلك الرئاسة نظرة روحية كنظرتهم إِلى آباء الكنيسة لأَنَهم يتلقون عنه أَسرار الفن ويسترشدون بإِرشاداته ويستخدمون الآلة التي يضعها تحت تصرفهم ويُؤجرها لهم أَحيانًا. كارل ماركس أَطلق على هذه النظرة الروحية علاقة الرئاسة والسيطرة الموجودة بين الصانع ورفاقه «الغشاء الروحي» أَو «الغشاء المعنوي vetement idéologique».

لقد أَراد كارل ماركس أَن ينفذ إِلى ما وراء ذلك الغشاء للتنقيب عن الجوهر المادي؛ أَي الاقتصادي لتلك العلاقة، ولكنه لم يستطع أَن يظفر به على نحو واضح إِلا بعد أَن تطور التاريخ تطورًا نقل الإِنسانية من نظام الصُناع «Artisanat» إِلى نظام المانيفاكتور [٧] «Manifacture»، حيث يستخدم رئيس الصناعة عددًا كبيرًا من العُمال يُؤدي إِلى زيادة كبيرة في الإِنتاج.

---

[٧] عصر الاتساع في صناعة المنسوجات بِآلات خشبية؛ أَي قبل اختراع الآلات الحديدية التي تسير بالخبار، ولم يدم هذا العصر طويلًا.

مُنذ هذه اللحظة وجد العامل نفسه مُجردًا من آلاته التي كان يُؤجرها له قديمًا رئيس صناعته، كما أَنه وجد أَن هذا الرئيس قد جهل وجوده وقطع الصلة به نظرًا لكثرة العُمال الذين يضمهم المعمل في صورته الجديد، ولانصراف الرئيس بكليته إِلى الكسب وتدبير المال إِذا أَصبح بذلك التطور غنيًا لا صلة له بالعمل والعُمال، بل هو بحلهما على خلاف الصُناع في العصور الوُسطى. – ثم لما ظهر البخار فالكهرباء ودخلت الإِنسانية في دورها الثالث من أَدوار تطورها الصناعي وهو دور الصناعة الآلية الكُبرى Grande Industrie؛ أَي الصناعة القائمة على المعامل التي يعمل فيها آلاف العُمال، حيث أَصبح رئيس الصناعة ملكًا من ملوك المال يُقال له عادة «مليونير»، وحيث يصبح العامل تابعًا للآلة شديد التخصص في عمله حتى لكأَنه امتداد لتلك الآلة المتخصصة، فنشأَ عن ذلك أَن نظر إِليه صاحب العمل على أَنه جُزء مُتمم للآلة؛ أَي على أَنه قد هبط إِلى مرتبة الآلات –.

ويستخلص كارل ماركس من هذا التطور الصناعي الذي قامت به البرجوازية مُنذ نشأتها أَنه إِذا حكمنا على البرجوازية بآثارها فإِنا نجدها طبقة ثورية Classe revolutionaire، بمعنى أَنها غيرت تصورات ونزعات الإِنسان في حياته الاجتماعية تغييرًا كبيرًا بالوسائل الصناعية، كما أَنها لم تستبق شيئًا من ذلك الغشاء الروحي الذي كان يُميز العلاقات بين الصانع ورفاقه في العهد الإِقطاعي.

هكذا تطور الصانع «Artisan» في مدارج البرجوازية، بينما هبط رفاقه إِلى مرتبة العُمال بل الآلات. «نحن الآن – كما يقول كارل ماركس – بين براثن إِنسان برجوازي غليظ القلب لا يرى إِلا شيئًا واحدًا: الربح والدفع فورًا، وكل ما عدا هذا لا يهمه. هكذا تلاشت الوشائح الروحية التي كانت تربط قديمًا بين المشتركين في الصناعة؛ أَي بين الصانع ورفاقه، وبرزت لنا الحقيقة المادية (الاقتصادية) سافرة في أَبشع صورها، أَلا وهي الاستغلال المنظم تنظيمًا علميًا والذي لا تهاون فيه: استغلال الأَقوياء لِلْمُستضعفين، أَو الأَغنياء للفقراء».

هنا وفي هذا المقام يثقلنا كارل ماركس من وظيفة الإِنتاج إِلى وظيفة التوزيع «Repartition»، ذلك لأَن الإِنتاج الصناعي المتزايد لا تعمم ثماره الطبقتين اللتين يقوم عليهما الإِنتاج (أَصحاب الأَموال والعُمال)، وبمعنى آخر الفوائد الناجمة عن الصناعة لا تُوزع توزيعًا عادلًا بين أَفراد الطبقتين المساهمتين في الإِنتاج، والتفاوت بين هاتين الطبقتين إِنما يرد والحالة هذه إِلى أَن هناك طبقة تستغل وأُخرى مُستغلة؛ أَي أَن هُناك سوء توزيع للثروة.

هذا الجانب من كارل ماركس هو الذي يهمنا هُنا؛ لأَننا نريد أَن نعلم إِذا كان هذا الجانب يستطيع أَن يُوضح أَو يصف لنا وصفًا كافيًا حقيقة الوجدان الطبقي وخصائصه الهامة، وعلى وجه الخصوص وجدان طبقة العُمال؛ لأَننا إِنما نبحث في هذه الأَبحاث عن مكونات الوجدان الطبقي.

ولنُلاحظ أَن ماركس لا يعترف بوجود طبقات أُخرى غير هاتين الطبقتين (البرجوازية والعُمال) فهل يُمكننا القول بِأَن العلاقة بين الطبقة العُليا والطبقة السُفلى إنما ترد فقط إِلى مجموعة من التصورات الجماعية المتضمنة لوجود حالة استغلال دائم؟ وبِمعنى آخر هل يُمكن أَن نعرف مثلًا طبقة العُمال؛ أَي أَن نفهم وجدانها الجماعي بِأَن نقول «طبقة العُمال هي طبقة المستغلين؟». الواقع أَن انقسام المجتمع إِلى طبقتين: الأَغنياء والفقراء، السادة والعبيد، انقسام عام جدًا وسابق على العصر الصناعي. وقد أَخذ به ماركس من جديد وعبر عنه بطريقته الخاصة به المعروفة بالمادية التاريخية «Materialisme historique» فقال: «إِن طبقة العُمال تضم أَفرادًا لا يملكون إِلا قواهم العملية ولا يمكنهم أَن يعيشوا إِلا بالعمل، ولا يُمكنهم أَن يعملوا إِلا بِأَن يُساعدوا بعملهم على زيادة رأَس المال، فالعامل والحالة هذه في موقف شاذ لأَنه مُضطر في سبيل العيش أَن يُغذى دائمًا بالماء الجديد الطاحونة التي تظلمه [أَي رأَس المال]».

هُنا نتساءل عمَّا إِذا كان في وجدان العُمال يوجد حقيقة هذا التصور الماركسي المشهور عن قوة العمل، تلك القوة التي يربح من ورائها أَصحاب العمل أَكثر مما يدفعون والتي تقوم عليها الدعاية العمالية في العالم أَجمع.

وبمعنى آخر نتساءل عمَّا إِذا كان العُمال يشعرون حقيقة في نفوسهم بهذه القوة ولا يتصورون غيرها بحيث يُمكن القول بِأَنها تُميز دائمًا وجدانهم الطبقي؟ لا شك أَن هُناك في حياة العُمال فترات مطالب واحتجاجات

يشعر فيها العامل بقوة العمل الذي يُؤديه ويُبرهن على قوته بالإِضراب عن أَدائه فتبدو للعيان أَهمية العمل الكُبرى بالقياس إِلى رأَس المال أَو الثروة؛ لأَن هذه الأَخيرة لا تستطيع وحدها أَن تنقل المنتقلين في القطارات أَو أَن تستخرج الفحم من مناجمه.

لهذا يزداد شعور العامل بِأَنه مُستغل؛ أَي بِأَن أَجره لا يتكافأ مع عمله وأَهميته في إِنتاج الثروة، ولكن هُناك فترات أُخرى هي أَطول من الأُولى وأَبرك منها؛ لأَنها فترات انصرافه إِلى الإِنتاج والعمل الطبيعي في وئام مع أَصحاب العمل.

في هذه الفترات تتلاشى من ذهنه فكرة الاستغلال وقوة العمل، أَو على الأَقل لا تشغل الحيز الأَول في وجدانه؛ لأَن هذه الفكرة فكرة حرب لِهذا وجدت باستمرار تعطل العمل وبطل الوئام، وكما يقول دركيم «لا يُمكن أَن نقيم مُجتمعًا على علاقة حرب». أَضف إِلى هذا أَن هذه الفكرة – فكرة الاستغلال والظُلم – تعود بنا إِلى نوع من النُظم الاجتماعية التي ميزناها تمامًا عن النُظم الطبقية، أَعني إِلى الشعوب المغلوبة التي تخضع إِلى شعوب غالبة.

وإِذن فالعلاقة التي صورها لنا ماركس هي علاقة يُمكن أَن توجد بين شعوب، ولكنها لا يُمكن أَن توجد بين طبقات، لأَنها إِن وُجِدَتْ بين طبقات؛ أَي إِن أَصبحت فكرة الاستغلال هي العاطفة الأُولى والدائمة في وجدان العُمال، فإِن العُمال يصبحون كالشعوب المغلوبة؛ أَي في حالة تحفز

دائم لكسر القيود والأَغلال؛ أَي لنفض أَيديهم من العمل بِأَول فرصة، وهذا لا تُؤيده مُشاهدة الحركات العالمية؛ لأَن العامل كما لاحظ ماركس نفسه امتداد للآلة؛ أَي لا يستطيع أَن يقوم بمهنة غير مهنته المرتبطة بالآلة وذلك لتخصصه الفني، ولهذا يُمكن القول بِأَن العامل باعتباره امتدادًا للآلة لا يمتهن مهنة العمل لأَنه من طبقة فقيرة، وإِنما هو من طبقة فقيرة لأَنه يمتهن مهنة العمل التي لا تحتاج إِلى كثير من ذكاء أَو تثقيف، وأَنه إِن غير تلك المهنة وهذا أَمر مُخير فيه فإِنه قد يرتقي إِلى طبقات أَعلى.

ومن جهة أُخرى ذكرنا في فصل سابق «٤» أَن ماركس وسسموندي ذهبا إِلى أَن عصرنا الحاضر يمتاز عن العصور السابقة بِأَنه ينزع إِلى استئصال طبقات كثيرة مُستبقيًا طبقتين فقط هُما العمال والبرجوازية.

يقول ماركس إِنه كان يوجد لا تزال توجد طبقات مُتوسطة كصغار التجار وصغار الصُناع الذين يعملون لحسابهم الخاص لا لحساب المعمل وغير هؤلاء، ولكنهم جميعًا ليسوا أَغنياء ولن يستطيعوا أَن يُواجهوا المنافسات التجارية التي يقوم بها كبار الصُناع والتجار.

هؤلاء المتوسطون الذين يكونون أَسفل الطبقة البرجوازية عند ماركس هم في نظره ضحايا ستسقط شيئًا فشيئًا إِبان الأزمات الاقتصادية المتوالية من الطبقة الوسطى إِلى طبقة العُمال، وهكذا ستزداد هذه الطبقة الأَخيرة على مر الأَيام بالضحايا الساقطة من البرجوازية، في حين أَن البرجوازية يقل

عددها شيئًا فشيئًا وهذا ما يسمح لها بتركيز ثرواتها في أَيدي قلة محدودة، مما سيُؤدي حتمًا إلى زيادة جبروتها وسُلطانها.

هل هذا الرأي صحيح؟ مُنذ عام ١٨٩٨ بَين أَحد تلاميذ ماركس وهو إِدوارد برنشتين E.Bernstien أَن الوقائع والإِحصاءات لم تُؤيد أُستاذه؛ فالطبقات الوُسطى لا تزال موجودة، بل قد زادت عن ذي قبل في كثير من البلدان، كما أَنها تشغل مركزًا وسطًا بين البرجوازية الحقيقية والعُمال. وهُنا نُلاحظ الملاحظة الآتية: من الثابت أَن طبقة العُمال لا تدعي أَنها مُستغلة من قِبل الطبقات الوُسطى لأَن هذه الطبقات لا تملك مصانع، ومن جهة أُخرى تعيش الطبقات الوُسطى في مستوى أَقل بكثير جدًا من مستوى الأَغنياء. فلماذا إِذن يُوجد مع هذا حد فاصل شديد الفصل بين الطبقات الوُسطى وطبقة العُمال ولماذا لا تدي الطبقات الوُسطى بِأَنها مُستغلة أَيضًا من قِبل الأغنياء فتنحاز بذلك إِلى طبقة العُمال؟

هذه الاعتراضات وغيرها مما يضعف آراء ماركس.

نستخلص الآن من آراء سان سمون وماركس النتيجة الآتية: نقطة الضعف في هذين المذهبين آتية من أَن كلا منهما قام على وجهة نظر ضيقة ومحدودة، فسان سيمون لم ينظر إِلا إِلى الإِنتاج فتوهم أَن جميع المنتجين يُؤلفون طبقة واحدة ولم ير إِمكان انقسام المنتجين إِلى طبقتين مُختلفتين هما العُمال وأَصحاب العمل.

كذلك رأَينا أَنه من العسير أَن نخص وجدان الطبقة الحاكمة بالاستغلال والظُلم دون الإِنتاج، وأَن نخص وجدان طبقة الصُناع عنده بالإِنتاج دون الاستغلال. — أَما كارل ماركس فإِنه نظر إِلى التوزيع (توزيع ثمرة الإِنتاج)، فأَلح بصفة خاصة على انقسام المجتمع من هذه الوجهة إِلى أَغنياء وفقراء، إِلى مُستَغِلين ومُستغَلين بينهما حرب عوان، ولكنه لم يفطن إِلى أَنه يوجد من جهات مُتعددة وحتى من الوجهة الاقتصادية بين الطبقتين اللتين جعلهما مُتصارعتين شيء من التآزر والوئام، وبمعنى آخر توجد بينهما تصورات جماعية مُشتركة تجعل الهيئة الاجتماعية مُمكنة الوجود وتستبعد أَن يسود وجدان العُمال دائمًا تلك الفكرة الماركسية عن قوة العمل.

ونحن إِذا درسنا وفسرنا التصورات الطبقية كما ينبغي فسيتضح لنا أَن تلك التصورات أَكثر عُمقًا ومادة مما جاءنا به المذهبان السابقان، ولذلك ففي الفصل التالي بدلًا من الاعتماد على الإِنتاج وحده أَو على التوزيع وحده، فإِننا سندرس الوجدان الطبقي مُعتمدين على الإِنتاج والتوزيع معًا.

الفصل الرابع

الوجدان الطبقي: المهنة والدخل

الطبقة والمهنة: نظرية جستاف شمولر. ١٠) الطبقة والدخل: نظرية كارل بوخر.

) الطبقة ونوع الحياة. نظرية هالفاكس.

(٩)

أَدت بنا المناقشات السابقة التي أَدرتها حول تصور الطبقات في مذهبي سان سيمون وكارل ماركس إِلى بعض نتائج ليست سلبية فحسب، فسان سيمون له الفضل في إِبراز أَهمية النشاط الإِنتاجي؛ أَي في إِظهار الدور الذي قام وسيقوم به ما أَسماه «المنتجون» وهم البرجوازيون. ولكن أَخذنا عليه أَنه خص بالإِنتاج فريقًا من الناس دون فريق، إِذ يُمكن القول بِأَن نشاط من اعتبرهم غير مُنتجين كالحُكام مثلًا هو نشاط له مُبرراته ونتائجه الاجتماعية. كذلك أَخذنا عليه أَنه لم يفطن إِلى انقسام من أسماهم «مُنتجون» إِلى عُمال وغير عُمال.

أَما كارل ماركس فقد فطن إِلى هذه النقطة الأَخيرة، كما فطن إِلى أَهمية طبقة العُمال ومُستقبلها، ولكنه بمحاولته إِرجاع التفاوت المادي بين أَصحاب العمل والعُمال إِلى مسأَلة مُستغلين ومُستَغلين يكون قد رد تلك

المسأَلة إِلى أَوضاع سياسية اجتماعية لأَنه لم يتضح لنا بعد أَن فكرة الاستغلال تكفي وحدها في تكييف وجدان طبقة العُمال.

وأَخيرًا بدا لنا أَن نقطة الضعف في المذهبين المذكورين هي اعتماد كل منهما على ناحية واحدة: الإِنتاج أَو التوزيع، ورأَينا أَنه لا بُد من اعتبارهما معًا إِذا أَردنا أَن نفهم الانقسام إِلى طبقات في المجتمع الحالي.

ولكن هنا تبدأ صعاب قد نتغلب عليها إِذا استبدلنا كلمتي إِنتاج وتوزيع بكلمتي «مهنة» و«دخل»، فمن المؤكد أَننا إِذا أَردنا أَن نعرف الطبقة التي ينتمي إِليها شخص ما فإِننا نتساءل على التعاقب: ما عمله أَو حرفته أَو مهنته؟ ثم ما مكسبه أَو دخله أَو ثروته؟ فاللفظان إِذن مُتلازمان ولكنهما مع ذلك لا يختلطان إِذ المهنة شيء والدخل شيء آخر.

الدليل على ذلك أَن نفرض أَن الدخل يرتب ترتيبًا تصاعديًا حسب درجاته؛ أَي مقاديره، وأَن المهن تُرتب أَيضًا ترتيبًا ما وفقًا لمبدأ من المبادئ، فهل يُمكن القول بِأَنه يُوجد حينئذ تقابل أَو تواز بين الترتيبين؟ حتى لو فرضنا أَن الترتيبين بينهما موازاة تامة، فكيف تُفسر تلك الموازاة؟ تلك مصاعب يحسن أَن نزيدها وضوحًا بالأَمثلة.

لنأَخذ مثلًا أَي مهنة كالقضاء أَو الطب أَو التعليم أَو الصناعة، نجد في داخل كل منها كل مراتب أَو درجات الدخل، فهناك أَطباء أفقر من آخرين يُنقبون عن زبائنهم ويعيشون في بساطة، وهُناك آخرون يتهافت عليهم المرضى ويربحون من كل استشارة مبلغًا جسيمًا. من الواضح أَن

هذين النوعين من الأَطباء رغم اتخاذهما مهنة واحدة لا ينتسبان سويًا إِلى طبقة واحدة ومن ثم النتيجة الآتية: هُناك اختلاف في المهنة الواحدة من جهة الدخل بحيث لا نستطيع أَن نُحدد دخلًا مُعينًا لمهنة مُعينة.

ولو فرضنا الآن أَن مثال الأطباء مثال استثنائي وأَنه يُمكننا أَن نضع بإِزاء كل مهنة دخلًا تقريبيًا هو المتوسط فإِنه يبقى علينا أَن نعرف المبدأَ الذي يقوم عليه ترتيب المهن بحيث تُقابل كل مهنة درجة من درجات الدخل؛ أَي مُتوسطًا مُعينًا من الدخل؛ لأَن مبدأَ ترتيب المهن ليس بالطبع واضحًا ولا هو عينه المبدأَ الذي ترتيب وفقه درجات الدخل، ومن ثم يتضح ما يأَتي: من العسير أَن نجد مبدأَ لترتيب المهن يتناسب مع ترتيب درجات الدخل بحيث تبقى مسأَلة إِيجاد موازاة بين الترتيبين في حاجة إِلى حل.

تلك هي المسأَلة التي حال أَن يحلها مُنذ نحو نصف قرن اجتماعيون جرمانيون بصيرون بِمُشكلة الطبقات وجديرون بِأَن نستعرض آراءهم الآن.

أولهم جستاف شمولر «Schmoller»، كان من أساتذة جامعة برلين وتمتع ثلاثين عامًا بتقدير عظيم، وهو ينتسب إِلى مدرسة اجتماعية عُرِفَتْ باسم «اشتراكية الأُستاذية Socialisme de la chaire»؛ أَي المدرسة المكونة من أساتذة الاقتصاد السياسي الذين كانوا أَنصارًا للإِصلاح الاجتماعي، ولكن بطُرق غير ماركسية، ووجه الخلاف بينهم وبين ماركس هو أَنهم اعتبروا وجود الطبقات أمرًا طبيعيًا وضروريًا رغم مُحاولتهم مُداواة

الشرور الناجمة عن اختلاف الطبقات وصراعها، وقد جاء ذلك الأمر الطبيعي والضروري في نظر شمولر من «المهنة».

قال إِن تفاوت المراتب الاجتماعية أَي الطبقية إِن هو إِلا اختلاف المهن؛ لأَن المهنة ليست في نظره أمرًا مُكتسبًا أي خارجًا عن الإنسان، إِنما هي الإِنسان نفسه. وهو لا يقصد بِهذا أَن المهن المختلفة تنتج عن صفات أَو استعدادات مغروزة في الإِنسان، وإِنما يقصد أَن مُزاولة مهنة مُعينة – بما تتركه تلك المزاولة من عادات وأخلاق وثقافة ومن نوع في المسكن والملبس ومن تقدير وتصور للأَشياء وللناس – تطبع الإِنسان بطابع جسماني ونفسي في آن واحد يختلف عما تتركه مزاولة مهنة أُخرى من طابع.

وقد جاء شمولر في كتابه الصادر عام ١٩٠٤ « Grundriss der Volkswirtschaft» المترجم إِلى الفرنسية بوصف ضاف لمختلف أنواع المهن خلال التاريخ مُبينًا مُميزاتها الجسمانية والنفسية على وجه الخصوص، فرأَى أَن «العادة habitude» تخلق بمضي الوقت طبيعة ثانية « Seconde nature»، وأَن مجموعة مُعينة من العادات المشتركة بين طائفة من المهن تُؤدي إِلى تنوع أَو اختلاف تلك الطائفة عن غيرها من وجهة الهيأة الجسمانية والقوى النفسية، ويجب أَلا ننسى أَن شمولر لم يتعرض لكل مهنة على حدة وإِنما إِلى مجموعات أَو طوائف من المهن كل طائفة منها تشترك في مجموعة من العادات.

وفيما أَورده شمولر من أوصاف نجد مُلاحظات جد صادقة وإن كانت تصدق بصفة خاصة على الطبقات في أَلمانيا، مثلًا بين الفلاح والعامل توجد الفروق العميقة الآتية: الفلاح أميل إِلى الحياة القارة شديد الصلة بالأرض التي يزرعها ذو أُفق محدود وعادات بسيطة وهو أَميل إِلى التدين وأَحفظ للتقاليد، وربما كان أصح العناصر وأسلمها في الدولة، وفي ذلك يقول شمولر: «أوثق القوى التي تستند إِليها الدولة طبقة الفلاحين». — أَما العامل فهو أَكثر استعدادًا لقبول ما هو جديد وأرغب في التقدم وفي التحرر من التقاليد وأكثر تبديدًا للمال وأقل احتراسًا لمستقبله، ولكنه أَكثر حُبًا في الائتلاف أَو الاتحاد بإِقرانه يلمس في عمله قوة الاتحاد أَو الجماعة، وهو لذلك أَميل إِلى تنظيم النقابات تلك الأَندية التي تُنظم الحياة على نحو اشتراكي – أَما المقاولون فيُؤلفون عند شمولر طبقة تُمثل صفات النشاط والإِقدام والبت في الأُمور والقُدرة على ابتكار التصميمات الجديدة والاحتيال على المادة، ولكنهم من جهة أُخرى محدودو الإفهام لأنهم يعتدون كثيرًا بِأَنفسهم ويعتقدون بتفوقهم ولا يعبأون بغيرهم من الناس كرجال الدولة والجيش والفن، وهم أيضًا قُساة أنانيون ولا هوادة عندهم، وتلك صفات يقول عنها شمولر أَنها ظاهرية فقط وأَنها لا تظهر إِلا في أَوقات الرخاء. ويضيف شمولر إِلى ذلك أَنه حيث يخضعون للكنيسة والدين كما هو الشأن في ألمانيا إِذ ذاك فإِنهم نُبلاء إِنسانيون في أَخلاقهم.

تلك أَمثلة سريعة من نتائج شمولر نرى منها كيف يرد الطبقة إِلى المهنة وكيف يفهم وجدان كل طبقة خلال الصفات التي تتركها مزاولة كل مهنة، ولكن لنمتحن الآن الوقائع عن قرب.

(١٠)

عالم اقتصادي أَلماني آخر هو كارل بوخر «Karl Bucher» اعترض في كتابه «Die Entatehung der Volks wirtschaft» اعتراضات قيمة على هذه النظرية أَدت به إِلى نظرية أُخرى. قال إِذا اعتبرنا المهنة بمعناها الضيق أَو المحدود (أَي بالمعنى الحقيقي الذي لم يأَخذ به شمولر؛ لأَن هذا المؤلف نظر في طوائف من المهن لا في كل مهنة على حدة)، فلا شك أَننا نجد أنفسنا أمام مجموعة من العادات الجسمانية والنفسية تتصل بها، بل يُمكن افتراض أَن تلك العادات تنتقل بالوراثة وهي العامل الذي لم يتردد شمولر في جعله من مقومات الطبقة مُدعمًا رأيه بإِحصاءات المؤلف الإِنجليزي «جالتون Galton» الذي بحث عن أُصول مشاهير الانجليز، فوجد أَن ٥٠٪ ينتسبون إِلى الطبقات العُليا، فاعتقد شمولر اعتقادًا جازمًا بِأَنه قد تكونت على مر السنين في كل أُمة بسبب المهنة أَجناس بشرية ينسل بعضها أُناسًا للطبقات العُليا وبعضها الآخر أُناسًا للطبقات السُفلى.

بالطبع هذه الآراء عن أثر العادة والوراثة يُمكن أَن يُدافع عنها فيما يختص بالمهنة بمعناها الضيق، ومع ذلك فالمهن كثيرة جدًا كما يقول بوخر ومنها ما هو عجيب إِذا نظرنا إِلى موضوع المهنة أَو مادتها: فما هي مثلًا كما يتساءل بوخر الصفات أَو المواهب التي تهيئ فردًا من الأَفراد مُنذ نعومة أظفاره، لأَن يكون مُزين أَقدام «pédicure» بدلًا من أَن يكون صانع سجائر؟ حقيقة يُمكن أَن يُقال أن هُناك تنوعًا مُبكرًا في المواهب

يُهيئ لأَن تكون فتاة ما مغنية بدلًا من أَن تكون راقصة. ولكن أي اختلاف طبيعي؛ أَي استعداد جسماني أَو نفسي يُمكن مُشاهدته عند الذين سيصبحون فيما بعد تجارًا أو أصحاب صناعة، عُمالًا أو فلاحين، تُجار جُملة أَو تجار قطاعي؟ لنضف إِلى هذا أنه إِذا كانت الوراثة أمرًا حقيقًا فإِنها يجب أَن تُساعد على تثبيت الاستعدادات أَو المواهب التي تكونت بفضل المهنة، ولكن هل من المؤكد أَن يكون حفيد القسيس أَفضل منه أَخلاقًا وأتقى؟ وهل من المؤكد أَن حفيد العامل أحذق من جده في الصناعة؟ لاحظ شمولر هذه الصعوبات ولذلك فهو بدلًا من أن يتعرض لصفات أو مواهب مُعينة كالتي تحدثنا عنها فإِنه وسع تصوره فتحدث عن صفات طائفة أَو مجموعة من الحرف لا عن صفات كل حرفة مُستقلة، وحتى في هذه الحالة يرد عليه الاعتراضان الآتيان:

١) يُوجد في كل مجموعة أَو طائفة من الحرف كثير من المهن المتباينة الاتي لا صلة بينها والتي نعجب لوجودها معًا في طائفة واحدة، هُناك مثلًا من الناس من يُمكن أَن نضعهم في طائفة واحدة ونُميزهم عن غيرهم بِأَنهم «من لا حرفة لهم» نضع في هذه الطائفة اللصوص والمتشردين وربات المنازل وأَصحاب الربع والمليونيرات وليس بين هؤلاء جميعًا ناحية مُشتركة. لنأخذ أيضًا مثال الطبقة المتوسطة، بل الجزء الأعلى من الطبقة المتوسطة كما يتصورها شمولر فهو يدخل في ذلك الجزء صغار الموظفين ومُستخدمي المحال التجارية ورقباء العُمال «Contre mairtes» والصُناع «atisans» وصغار المزارعين الذين يعملون لحسابهم، وبمعنى

آخر هو يجمع بين منتجين للثروة وغير منتجين، كما يجمع أَناس مُطالبين بالطاعة قبل كل شيء وأُناس مُستقلين، وبالجملة فإِن شمولر يجمع بين مهن مُتباينة مُختلفة؛ أَي ليس بينها تقارب أَو تشابه، ولهذا فمن العسير قبول فكرة وجود طوائف أو مجموعات من المهن؟

٢) كيف يُمكننا أَن نتصور تكون وجدان طبقي واحد؛ أَي عادات ونزعات مُتشابهة ومُشتركة بين الأفراد الذين يجمعهم شمولر في طائفة؛ أي مجموعة واحدة من المهن رغم تخصص كل فريق منهم في مهنة مُعينة؟ لنأخذ مثال ما يُسمى في اللغات الأوربية الطبقات الحرة «Classes libérales» وهو اصطلاح يرجع إِلى الحضارة اليونانية ويجمع فريقًا من الناس الذين يحترفون مهنًا هي غير المهن الصناعية «Arts mécaniques». كثيرًا ما قيل أَن تلك المهن الحُرة لا تُؤلف طبقة بالمعنى الصحيح. ومع ذلك فإِنه إِذا أُريد أن يجمع الناس وفق تشابههم المهني فإِنا سنُساق حتمًا إِلى تكوين مجموعة أَو طائفة تشمل المهن الحُرة في مُقابل المهن الصناعية. فنضع مثلًا الأطباء والمهندسين والمحامين والكتاب والفنانين والعلماء والرسامين وغيرهم في طائفة واحدة من المهن، ولكن من الواضح أَنه يُوجد بين أُولئك الناس من الفروق الشاسعة بسبب التخصص الشديد كثر مما يوجد بين أَي واحد منهم وساعي البريد مثلًا. ومع ذلك فإِن شمولر ذهب إِلى

وجود نزعات مُشتركة؛ أَي وجدان طبقي واحد يجمع بين أَفراد تلك المهن وذلك بوضعهم في طائفة واحدة.

هذا ومن جهة أُخرى يُعرف شمولر تلك النزعات بصفة عامة جدًا، كم أَنه ينظر إِليها من جهة مصلحة الدولة. ولا شك أَنه من مصلحة الدولة أَن يوجد في المجتمع مقاولون يمتازون بالذكاء والعزم، وأَن توجد الطبقة المتوسطة التي تمتاز بالمحافظة على معنى الأُسرة وبِأداء الأَعمال من غير تذمر ولا تقصير وبشعور خُلقي عميق. وأَن توجد أَيضًا طبقة العُمال وغير ذلك من الطبقات. ولكن ذلك التقسيم للطبقات استوحى فيه شمولر التنظيم السياسي للدولة ووصف على ضوئه النزعات أو الصفات التي تُميز كل طبقة وصفًا عامًا جدًا إِلى حد أَننا لا نرى بوضوح كيف يُمكن أَن توجد تلك الصفات مطبوعة في كل طبقة بحيث تصبح صفات قارة وقابلة للانتقال بالوراثة من جيل إِلى جيل.

لنضف إِلى ذلك أَننا إِذا نظرنا إِلى المهن فقط كما فعل شمولر فإِننا نجد أَن كل مهنة هي ضرورية ونافعة، فالعُمال وصغار التجار وأَصحاب المعامل ومُستخدمو المحال التجارية وغيرهم كلهم نافع وضروري للمجتمع. فإِذا كانت تلك المهن كلها نافعة، وإِذا صرفنا النظر عن الفروق بينها من جهة الدخل، فأَي سبب يدعو إِلى وضع بعضها في مرتبة أَعلى من غيرها كما فعل شمولر؟ لماذا يعتبر العامل مثلًا أحط من مُستخدم المتاجر وهذا الأخير أحط من المقاول؟ الواقع أَنهم كأسنان العجلة المسننة لا بُد من وجودهم جميعًا لضمان سير الآلة الاجتماعية سيرًا سليمًا. ونحن نعلم أَن

هُناك درجات فنيئة وليست اجتماعية. ولا شك أَن الضابط قد يعتبر مُنتسبًا إِلى طبقة اجتماعية أَعلى من مُتوسط المستوى في جنوده، ولكن ذلك لا يرجع إِلى المركز الذي يشغله الضابط في داخل الجيش، وإِنما إِلى الحالة المادية التي تربطه بالمجتمع الخارجي، وهكذا الشأَن في مديري المصانع والموظفين ومُستخدمي المحال التجارية والعُمال، فالدرجات الفنية ليست درجات اجتماعية ولا يُمكن أَن تُفسر بمفردها الفروق بين المراتب أَو الطبقات الاجتماعية.

لهذه الأَسباب كلها يرفض كارل بوخر نظرية شمولر القائمة على المهن ويواجه مسألة الطبقات الاجتماعية من جهة الدخل، فما يُميز بيطبقات في نظره هو التفاوت بين درجات الدخل وبالتالي الثروة نفسها التي تنتج ذلك الدخل، ولذلك فهو يعطي أَهمية خاصة إِلى مقدار الثروة التي هي في حوزة كل طبقة من الطبقات، ويتحدث كثيرًا عن الدور الذي لعبه تكدسها خلال التاريخ في طبقة دون أُخرى بحيث أَمكنه القول بِأَنه قد تكونت خلال التاريخ طبقات تنسل أَغنياء وأُخرى تنسل فقراء تبعًا لمقدار الثروة التي توجد في حوزة كل طبقة. ولم يكن في نظره تقسيم العمل أَي نشأَة المهن المختلفة هو الذي خلق الثروة كما يظن عادة من أَن العمل هو الذي يخلق رأس المال، وإِنما تكديس الثروات المتفاوت بالطبع بين الطبقات هو الذي أَدى إِلى التخصص أَو نشأة المهن؛ أَي تقسيم العمل بين أَفراد الطبقات المختلفة، وبالجملة فإِن الثروة العامل الأَول في المجتمع لا لِأَنها تمد الإِنسان بمُتع مُختلفة، وإِنما لأَنها تُمكنه من الوصول إِلى مراتب اجتماعية أَعلى فأعلى.

(١١)

يقول أُستاذنا موريس هالفاكس «Maurice Hallwachs» في دراساته الممتعة في الطبقات «Les Classes Sociales» إننا نرى فورًا الفائدة التي تنجم عن تحديد الطبقات على أساس الثروة (كما ذهب كارل بوخر) لأَن الثروة حقيقة مادية، ويُمكن تقديرها بالأرقام. وبِما أَن الثروة المحددة بالأرقام تحتمل درجات مُتعددة فإِن الإِحصاءات الدالة على الدخل يُمكنها أَن تُحدد لنا بالضبط المستوى الذي تعيش فيه كل طبقة ومدى الفواصل التي تختلف قُربًا وبُعدًا بين كل طبقة وأُخرى، ولكن هُنا تنشأَ الصعوبة فقط من عدم استطاعتنا أَن نفهم لماذا تحدث تلك الفواصل في درجات الدخل – وهي التي تُقابلها الطبقات المختلفة – في موضع دون آخر، وأَن نفهم أَيضًا لماذا لا تكون تلك الفواصل أَكثر عددًا مما هي عليه؟ لنفرض أننا ميزنا من جهة تفاوت الدخل الطبقات الثلاث الآتية فقط: ذوو الدخل البسيط وذوو الدخل المتوسط وذوو الدخل الضخم. فأَين نضع الفواصل بينها ولماذا نضعها في نقطة دون أُخرى، هذا ما يحدو إِلى القول بِأَن الثروة وحدها لا تكفي في فهم تلك الفواصل، وإِنما المنصرف أو الاتفاق «dépenses»، هو الذي يُفسرها إِلى حد ما، ولكن الاعتماد على المنصرف يُؤدي بنا إِلى اعتبارات أُخرى ستجد موضعها فيما بعد.

يوجه هالفاكس بعد ذلك اعتراضات أَكثر أهمية على نظرية بوخر يستمدها من النظر في تكون الثروات وتطورها خلال التاريخ فيقول إِذا

كان استمرار وثبات كل طبقة من الطبقات على حالها خلال التاريخ يعتمد كما يقول بوخر على ثبات الثروة التي بيدها، فيجب أَن نعتقد أَن أغنياء اليوم هم أغنياء الأمس، وأَنه قد تكونت خلال التاريخ طبقات موروثة بكل معاني الكلمة كل طبقة منها تتصرف في كمية ثابتة من الثروة، وتقوم بالمهنة التي تُؤهلها لها تلك الثروة. ولكن هذا غير صحيح، لأَننا نُشاهد خلال التاريخ أَن الطبقة الثرية وهي عادة جُزء طفيف نسبته إِلى الأُمة كنسبة رأس الهرم إِلى قاعدته في تبدل مُستمر يتبع تطور وسائل كسب الثروة وبالتالي تطور الحضارة.

وهذا ما يحدث تحت أَعيننا وفي جيل واحد عقب الأَحداث العالمية الكبيرة؛ أَعني الحروب. ففي غداة تلك الحروب تزدهر طائفة ممن نُسميهم «أَغنياء الحرب»، وترتفع إِلى مستوى الثروات الموروثة إِن لم تزد في كثير من الأَحيان. خذ أيضًا مثل القرن السادس عشر الذي تدفق فيه الذهب من العالم الجديد إِلى اسبانيا والبرتغال، فقد تكون فيهما جيل من حديثي الإِثراء بسبب مُغامراتهم وأسفارهم وجمعهم للذهب، مما أَدي إِلى قيام مشروعات عُمرانية ونشاط فائق في هذين القطرين. وقد حل ذلك الجيل محل قدماء الارستقراط فنراهم قد تقلدوا السيف وناسبوا بيوتات الارستقراطية الزائلة واحتقروا دافعي الضرائب؛ أَي الشعب، ثم اعتبروا أَنفسهم طائفة مُمتازة لا تليق بها المغامرات والأسفار التي كانت سببًا في ثرائهم، ولذلك فسرعان ما ضاعت ثرواتهم وتلاشوا أمام أفواج جديدة من جامعي الثروات.

ونجد مثل هذا الظاهرة أَثناء القرن السابع عشر في فرنسا والفلاندر وألمانيا، نجد في فرنسا برجوازيين أغنياء اكتسبوا ثروتهم بالجد والعمل المتواصل والإقدام، فلما أن بلغوا حدًا عظيمًا من الإِثراء يفوق المتوسط عند النُبلاء نراهم، وقد تنكروا لأصولهم الأُولى، ورغبوا كل الرغبة في أَن يكفوا عن كل عمل مُثمر مُتشبهين بالنُبلاء.

ذلك هو عصر البرجوازي الجنتلمان « Le Bourgeois gentilhomme» الذي يصفه لنا موليير «Moliére» بدقة فائقة في قصصه؛ أَي عصر الرجل الذي انصرف عن وسائل الكسب إِلى شراء الألقاب والامتيازات التي كان يمنحها الملك. وكان من جراء ذلك أَن التطور الاجتماعي في فرنسا في القرن التالي؛ أَي الثامن عشر، شاهد هذا التناقض العجيب وهو أَن نصف طبقة النُبلاء الذين ثار عليهم الشعب الفرنسي كان مُؤلفًا من برجوازيين تنبلوا «Anoblis»؛ أَي لم ينحدروا من نُبلاء حقيقيين فالتهمت الثورة بذلك عنصرًا من عناصرها المكونة لها، لأَن الثورة الفرنسية كما نعلم قامت في الواقع على سواعد البرجوازيين.

كذلك الشأَن في هولاندا في القرنين السابع عشر والثامن عشر، كان الهولانديون آنئذ أُمة نشطه مُنصرفة بكليتها إِلى البلدان النائية تتجر معها وتستعمرها. كان ذلك العصر في هولانده العصر الذيف يه كل بيت من بيوتها مدرسة بحرية وفي كل حجرة من حجراتها خرائط للملاحة، ولكن بعد إِثراء فاحش فترت همم الهولانديين وضعفت وثباتهم رغبة في الراحة على طريقة نُبلائهم فاتخذوا أَعمالًا لا تتطلب عناء ولا مشقة كأَعمال السمسرة

والمصارف بصفة خاصة وهي أَعمال لا شك أَقل أَهمية من التجارة والاستعمار.

إذا انتقلنا إِلى عصر أَكثر قُربًا نجد في إنجلترا وفرنسا الظاهرة نفسها، نجد طبقة ارتفعت بِمقدراتها ونشاطها إِلى الثروة الكبيرة، فلما استوثقت من ثروتها أَعرضت عن ذلك النشاط الذي أَسسها، ذلك هو عصر الإِمبراطورية الثانية في فرنسا والعصر الفكتوري في إنجلترا. هما عصر واحد شغل أَكثر من الربع الثالث من القرن التاسع عشر.

وقد كانت أَسباب إِثراء مثل تلك الطبقة تطور اقتصادي عظيم يرجع بصفة خاصة إِلى قيام وسائل النقل الحديث: السكك الحديدية والبواخر. ولكن بعد عصر ازدهار كبير وقف نشاط تلك الطبقة واكتفت بالعيش من ريع ما أنتجته إِبان ازدهارها، وهذا ما شاهده بعض العلماء الآن عند أَحفاد تلك الطبقة، إِذ يكتفي هؤلاء باستثمار الأسهم والسندات الموروثة وتخلفوا بذلك عن أَفواج جديدة من غُزاة الثروة.

هُناك صورة ساخرة للاقتصادي الألماني شلز جايفرنتز « Schulze Gaevernitz» صور فيها البرجوازي الإنجليزي في أُخريات القرن التاسع عشر. هو يقول «أن ذلك البرجوازي بدلًا من أَن يدين بالمذهب العقلي «rationalisme» كان يدين بالمادية واحتقار الروح العلمية، يفخر بآلاته ذات الطراز العتيق ويترقب زبائنه. هو ينتج حقًا ولكنه يفرض أثمانًا باهظة، يحب الكماليات والرياضة والحياة المعهودة عند النُبلاء. الأوساط الإنجليزية

الغنية تسخر من الألماني وتهزأ به وتُصوره رجلًا يعكف دائمًا على كُتبه، وهكذا أيضًا تنظر إِلى ملك الدولار الأمريكي فتراه لا يصلح إِلا لأن يكون حمًا. ومهما كان الاختلاف بين الألماني والأمريكي فإِن تلك الأوساط الإِنجليزية تتصورهما على إِنهما مُتشابهان من جهة، وإِنهما ينتسبان إِلى فئة المغفلين الذين يشتغلون ويكدون، وأَنواع الرياضة المحبوبة عند أُولئك الإِنجليز تسودها روح حكومة الأَثرياء «Ploutocratie» التي تحكمهم فإِن تلك الأنواع تفرض وجود طبقة ارستقراطية تعيش من وراء عمل الزنوج والصينيين والهنود ومن ربع العقار ومن الجزية المفروضة على كل بلاد العالم».

ثم يقول هالفاكس مُعلقًا على هذا النص إِنه عندما نتأَمل تلك الصورة وما فيها من مناظر مُتتابعة نتبين خلالها كيف نشأت طبقة جديدة بالعمل المثمر، ثم كيف انصرف نشاطها عن الأَثمار بمجرد الحصول على الثروة، وذلك بالاعتماد على ربع أو دخل ما تكدس عندها فإِنه يحق لنا أن نتسائل: بأي شيء نعجب في تلك الطبقة، أبثروتها المتكدسة التي تولد دخلًا مُعينًا كما يريدنا أَن نقول كارل بوخر، أَم بنشاطها القديم الذي كون تلك الثروة؟

منطقيًا يجب أَلا نعجب بالثروة المتكدسة وإِنما بالثروة التي هي في طريق التكوين، إِذ أَن الثروة التي تم تكوينها فعلًا قد تكون في طريق الزوال والأَغنياء الذين أَشبعوا نهمهم في تحصيل المال لا يصبحون موضع اندهاش منا ولا يثيرون فينا دوافع التعجب، هم طبقة في طريق الانحدار بسبب

تجمد ثرواتهم أو تبديدها بينما الطبقات المنتجة في صمود دائم، وهي التي تسترعي الانتباه وتثير الإعجاب لأنها تحول دائمًا مكسبها إِلى أَعمال جديدة مُنتجة، وبمعنى آخر لها نشاط قائم يُحفزنا على تفهمه وتقليده إِن أمكن، وإِذن فإِن ما نُقدره ونُعجب به ليس المال أو الثروة المتكدسة ذات الدخل، وهو ما يُحدد الطبقة عند بوخر وإِنما ما وراء تلك الثروة من نشاط؛ أَي من مهنة صدرت عنها الثروة المتكدسة، وبذلك تعود إِلى الأخذ بفكرة المهنة، وهذا أَمر أدركه تمامًا مُمثلو الشعب في الثورة الفرنسية، فإِن هؤلاء قد استمدوا لغتهم واعتدادهم بِأَنفسهم من إِدراكهم أَن كل مرافق الحياة تتوقف على مهنهم ونشاطهم الإِنتاجي لا على الملكية الجامدة ذات الربع التي كانت بيد النُبلاء.

ومع ذلك فإِذا كان النظام القديم؛ أَعني نظام الألقاب والامتيازات لا تزال آثاره باقية، بل لا يزال مُحدثو الثراء وغيرهم من الناس يتطلعون إِلى الحياة من غير عمل ونشاط مُثمر كقدماء الارستقراط، فإِن معنى ذلك أَن الثروة المتكدسة تفعل فعلًا خاصًا في الأَذهان، ولها روعة خاصة في الرأي العام لأنها تعفي الإِنسان من اتخاذ مهنة ما؛ أَي من الكد والشقاء، فالأثرياء الذين يملكون مثل تلك الثروة يحسدهم الآخرون حسدًا شديدًا لأنهم يكدون ولأنهم يظهرون كأنهم في مأمن حصين من عاديات الدهر، هم لا تنغصهم فكرة الغد أو المستقبل التي تنغص غيرهم من الناس، وهذا ما يروعنا ويبهرنا في ثرواتهم.

ونحن عندما نراهم يبذلون بسخاء في المصروف ويتمتعون بمستوى في المعيشة لا يتكافأ مع مقدرتهم وكفاياتهم في خلق المال وتجديده فإننا نقول بحسرة في أَنفسنا: «أنهم محظوظون لأنهم يعيشون من غير كد أو عناء؛ أي في بطالة دائمة». والأمر على خلاف ذلك فيما يختص بالذين يُحاولون أن يصيروا أغنياء بكدهم ونشاطهم، فهم في مركز ليس مأمونًا كل الأمن، هم يتلهفون إِلى النجاح ويُقاسون عذابًا نفسيًا من تلك اللهفة لأنهم لا يعلمون هل ومتى يصلون إِلى أهدافهم، فهم بذلك في صراع دائم ونشاط قوي.

ونحن نعجب بهم لهذا السبب نفسه ونتقصي أخبارهم لتقلدهم في أساليبهم ونشاطهم المثمر، ومُؤلف مثل سان سيمون يُمكنه أن يصفهم «بطبقة المستقبل» لأنهم مُنتجون. ومع هذا كله فإِن هؤلاء الرواد للثروة الذين قد تبلغ ثرواتهم أحيانًا مبلغًا عظيمًا لا ينظرون لأنفسهم نظرة المساواة مع الأولين؛ أي مع أصحاب الثروة المكدسة، بل يعتبرون أنفسهم دون هؤلاء، وهذا فارق هام يتضح بصفة خاصة إِذا نظرنا إِلى «المصروف» عند هذين النوعين من الأغنياء.

إِذا نظرنا من جهة المصروف فإِنا سنرى أن أصحاب الثروة المكدسة لأنهم لا يعملون ولا يتخذون مهنة للإِنتاج، فإِنهم ينصرفون بكل قواهم الفكرية والمعنوية إِلى الصرف والإِنفاق، وهم يعرفون كيف يصرفون وهذا أيضًا يروعنا ويبهرنا، هم يصرفون بسخاء ظاهر وبغير اكتراث أَو حذر ،وكثيرًا ما يكون ذلك الصرف في أُمور لا تمت لضرورات الحياة بصلة كاقتناء الجياد والآثار والتحف الفنية، كما يصرفون كثيرًا في التلهي

بمُختلف الوسائل وفي التبرعات وغير ذلك، أما الآخرون الذين يكتسبون المال بالإِنتاج «وعرق الجبين»، كما يُقال فإِنهم إِن حصلوا على ثروة ضخمة يترددون دائمًا في صرفها على هذا الوجه ما دامت ذكريات تحصيلها لا زالت ماثلة في أذهانهم، وهم لذلك في مقام دون مقام قدماء الأثرياء من جهة الصرف.

أديب فرنسي مُعاصر هو في الوقت عينه من خير من شاهد عن قُرب أحوال المُدن وأعني به «Jules Romains» [٨] وصف لنا تباين الشوارِع والأحياء في المدن الكبيرة على نحو يقرب إِلى أذهاننا مساكن الذين كملت أو تكدست ثرواتهم ومساكن الذين هم في كفاح ونشاط، بل وغير ذلك من مساكن الناس في مختلف الطبقات.

يقولِ إنه تُوجد في المدن الكبيرة أَحياء تثير في النفس معانٍ مُختلفة من جهة ثروة الذين يقطنونها: فهُناك الأحياء التي تظهر فيها الثروة التي استقرت مُنذ زمن طويل، تلك الثروة الأكيدة المؤثلة التي لا تثير أي معنى من معاني النشاط أَو العمل أَو الكسب، نراها تكتظ بيوت صامتة ذات حدائق وكلها في طرقات هادئة وبعيدة عن كل المؤسسات التي فيها عمل من الأَعمال المنتجة.

وهُناك أَحياء أُخرى تظهر فيها أيضًا الثروة ولكنها الثروة المكتسبة حديثًا يسكنها أَصحابها ليكونوا على مقربة من المصارف والمتاجر

---

[٨] في سلسلة Les Hommes de bonne volonté.

والمكاتب التي نشأَت خلالها تلك الثروة. دورهم تتسم بالثراء ولكنها تبعث في النفس خيالًا بأنها دور ينعقد فيها من حين إِلى آخر مجلس إِدارة مُؤسسة مالية، ثم هُناك أَحياء حيث الثروة في دور النشوء والتكوين، تلك أَحياء المصانع الناشئة حيث يسكن صاحب الصناعة إِلى جوار مصنعه ليُباشر عمله بنفسه، أَحياء المكاتب المزدحمة ذات الحمى المرتفعة، أَحياء المتاجر الكبيرة حيث النشاط في أَوجُه وذروته.

تلك المقدمات إِنما ساقها هالفاكس ليستخلص النتيجة الآتية: وهي أَنه يجب أَن ننظر إِلى الثروة من جهتين تكمل إِحداهما الأُخرى ولا تختلطان:

الجهة الأُولى: الثروة في نفسها؛ أَي المال مُتكدسًا كان أَو مُكتسبًا، وبصفة خاصة ما يتضمنه ذلك المال من إِمكانات مُختلفة للصرف. ذلك لأَن الثروة وإِن كانت في ذاتها عاملًا في إِيجاد الطبقات كما ذهب بوخر، إِلا أَنها ليست العامل الأول والأَهم، إِذ أَن «المصروف»؛ أَي كيفية استعمال الثروة ووسائل إِنفاقها تبدو أَكثر أَهمية؛ لأَن ذلك الاستعمال هو الذي يوجد «مستويات» مختلفة للمعيشة «وأنواع» مُتفاوتة للحياة، كل مستوى منها تُقابله طبقة مُعينة (انظر الفصل الأَول، الفقرة ١).

الجهة الثانية: القوى التي تنتج تلك الثروة، أَعني نوع من أَنواع النشاط المثمر أَي «المهنة»، فإِن المهنة بما تستدعيه من اتصال مُعين بِمادة

ما هي موضوع المهنة تخلف «نوعًا من الحياة» يُطابق تلك المادة ويُلائمها (سيتضح هذا عند الكلام عن طبقة الفلاحين ومقارنتهم بالعُمال).

وإِذن فنحن نرى من ذلك التحليل إنه يجب أَلا نكتفي بِالأَخذ بالثروة وحدها كما يريد كارل بوخر، وإِنما أَيضًا بالنشاط المثمر، وبمعنى آخر يجب الأخذ بالدخل والمهنة معًا، ولكننا لم نر بعد لماذا يتلازم هذان اللفظان ويتقابل أَحدهما الآخر؟ لتفسير ذلك يجب الرجوع بالذاكرة إِلى الفكرة التي أَلححنا عليها في فصول سابقة وهي فكرة أَن ما يميز الطبقات وتسلسلها، إِنما هي درجة مُشاركة الفرد من الأَفراد في الحياة الجماعية؛ أَي قربه أَو بُعده من القيمة العُليا افي المجتمع الذي يعيش فيه، فنحن إِذا وضعنا تلك الفكرة نصب أعيننا، فقد يكون من المُمكن أَن ترتب المهن والدخل على اَساسها، ولا شك أَن المهن المختلفة تحتاج كل واحدة منها إِلى مجهود أَو تعب مُعين، ولكن بالطبع لا ترتب المهن اجتماعيًا تبعًا للمجهود أَو التعب، وإِنما ترتب تبعًا لمدى التصورات الجماعية التي تتضمنها كل مهنة، وبعبارة أُخرى تبعًا لكثرة العلاقات الاجتماعية التي تلجئنا إِليها هذه المهنة أَو تلك، وهذا مبدأ لم يلتفت إليه شمولر في ترتيبه للمهن، فمن الواضح أَنه كلما زاول الفرد مهنة تجعله يدخل عميقًا في شبكة العلاقات الاجتماعية؛ أَي إِلى قلب المجتمع كلما استطاع أَن يُؤكد أَنه يشغل مركزًا هامًا وطبقة عالية دونها مراكز أَو طبقات الذين يقفون في أَطراف تلك الشبكة وعلى هامشها.

ومن جهة أُخرى الثروة أَو الدخل يجب أَن ننظر إِليه من ناحية تلك الشبكة نفسها وهي الناحية التي يظهرها لنا «المصروف»، والمصروف عبارة عن المشتروات التي تسمح بها الثروة والحاجات التي تسهل إِشباعها، ومن هذه الجهة الثروة معناها مجموع الحاجات التي يُمكن أن تشبع.

والحاجات يُمكن أَن نُرتب أيضًا كالمهن تِبعًا لمدى صلاتنا واهتمامنا بالآخرين؛ أَي تبعًا لعلاقاتنا الاجتماعية مع أَفراد وأوساط وهيئات اجتماعية مختلفة، فيوجد والحالة هذه فرق واضح بين المصروف للمباهاة والظهور في المجتمع مثلًا وبين المصروف للضروريات، فعندما آكل مثلًا فإني أصرف مصروفًا لحاجة جسمية؛ أَي لحاجة ضرورية، ولكن عندما أَستضيف ضيوفًا لأجعلهم يعجبون بفضيات المائدة وبترف الأثاث والتُحف المُقتناة وذوق ربة الدار في تنفيذ كل ذلك فإِني بالطبع آكل أَيضًا ولكني أهتم قبل كل شيء بالأثر الذي يحدثه كل ذلك في ضيوفي وباستعمال ذلك الأثر لتوثيق علاقاتي ومُضاعفتها بقصد بسط نفوذي على الوسط الاجتماعي بصفة خاصة، وفي هذا إِشباع أَيضًا لحاجات، وهي حاجات الوصولِ إِلى الأَجزاء العميقة في المجتمع حيث يقوى النشاط الاجتماعي وحيث تصبح حاجة الإِنسان لأَن يصير كائنًا اجتماعيًا أهم الحاجات.

وإِذن فما دام في الإِمكان النظر من هذه الجهة – جهة العلاقات الاجتماعية – إِلى الدخل والمهنة معًا فإِن من الطبيعي جدًا أَن الوجدان الطبقي يجب أَن يتميز بتلازم هذين العنصرين (أَي الدخل والمهنة) وهذا ما يُفسر لنا كيف أَن كل فرد منا عندما يدرك نسبته إِلى طبقة من الطبقات

فإِنه يكون قد أَدرك في الوقت عينه فكرة مجموعة المهن التي يُزاولها الإِنسان وفكرة إِمكانات الصرف المختلفة، لأَن كلًا من هاتين الفكرتين تعبر وإِن اختلف التعبير عن مكان الفرد في المجتمع، أَعني درجة مُشاهدته في الحياة الجماعية بقربه أَو بعده عن القيمة العُليا في المجتمع الذي يعيش فيه، فذلك هو مُجمل آراء هالفاكس.

الفصل الخامس

طبقة الفلاحين

١) تمهيد.

١٣) استعلاء العُمال على الفلاحين وبطلان ذلك.

١) استعلاء الفلاحين على العُمال وبُطلان ذلك.

١) نوع الحياة التي يحياها الفلاحون أَهم ما يُميز طبقتهم.

(١٢)

سنعني هُنا بتناول الطبقات الكُبرى المتميزة بوضوحٍ كافٍ وسنستعين بنتائج ما وصلنا إِليه فيما سبق.

عندما نتعرض إِلى الطبقات الاجتماعية في أَي قطر من الأقطار من العسير أَن نغفل الفلاحين – هل تتألف منهم طبقة اجتماعية؟

لنلاحظ أَن الكتاب الأوربيين عندما يستعملون عبارة «طبقة الفلاحين»، فإِنهم أَحيانًا يستعملونها في صيغة المفرد وأَحيانًا في صيغة الجمع. وليس من السهل في الحقيقة أَن ننحاز إِلى استعمال دون آخر، لأَن الفلاحين مهما اختلفت ثرواتهم يتقاربون في معيشتهم وتصوراتهم

وأَحكامهم وفي عاداتهم وأَخلاقهم وغير ذلك مما يسمح بوضعهم في طبقة واحدة.

ومن جهة أُخرى يعسر ذلك الوضع إِذا نظرنا إِلى تفاوت أَرزقاهم مما يحدث عندهم شعورًا بالانتساب إِلى طبقات مُتفاوتة على غير ما هو حاصل في مُحيط العُمال والنُبلاء مثلًا.

لنذهب إِلى قرية من قرى الريف فستجد جنبًا إِلى جنب مُلاكًا تتفاوت أَملاكهم كل درجات التفاوت كما سنجد الذين لا يملكون فيكتفون باستئجار الأرض، وكذلك الفلاحين الذين يرتبطهم أُولئك وهؤلاء ويعولونهم كأَفراد من أُسرهم هم وأولادهم، وأَيضًا الإِجراء بالسنة أَو الموسم أَو اليوم نقدًا أَو في مُقابل جُزء من غلة الأَرض، كما سنجد آخرين ينصرفون إِلى تربية الدواجن والقيام بالصناعات الريفية.

ليس من الهين إدماج كل هؤلاء في طبقة واحدة وتحديد مكانة تلك الطبقة بالنسبة إلى غيرها. وهذا ما يُبرر بعض الشيء استعمال صيغة الجمع خصوصًا، وقد يمتنع وجود طبقي واحد يتميز بالحدة أو الشدة «Intensité» الطبقية المشاهدة مثلًا عند النُبلاء والعُمال، مما أَدى إِلى أن القوانين التي عرفتها الإِنسانية في حضارتها المتتابعة لم تطبع بطابع طبقة الفلاحين، كما حملت حينًا من الدهر طابع طبقتي النبالة والدين، وتحمل اليوم طابع طبقتي البرجوازية والعُمال، حتى القانون الفرنسي المُعاصر كما لاحظت الآنسة «Louise Marie Ferré» في كتابها « Les Classes

Sociales» لم يتناول الفلاحين بتشريع خاص، كما يتناول العُمال مثلًا وإِن أصاب الفلاحون خيرًا من ذلك التشريع فإِنما كان ذلك بطريق غير مُباشر أي بتطبيق القوانين العُمالية فيما وراء مُحيط العُمال، ومثال ذلك قوانين منع الصغار من العمل وهي القوانين التي امتد تطبيقها إِلى الريف.

ومع ذلك فلا بُد أَن نُعين طبقة للفلاحين وأَن نُحدد مكانة تلك الطبقة بالنسبة إِلى غيرها من الطبقات، هل الفلاحون دون العُمال أَو فوقهم؟ ذلك هو السؤال الأَول الذي ربما كان مفتاحًا لغيره من المسائل، وذلك لإِمكان المقارنة بين الفلاحة والعمل من حيث أَنهما عمل يدوي، كم أَن الانتقال من أَحدهما إِلى الآخر أمر مُشاهد.

بِصفة عامة إِذا اعتبرنا زمنًا وإِقليمًا مُعينين، فقد يكون بين الفلاح والعامل صلة وثيقة، وذلك عندما يعتاد أَبناء وبنات الفلاحين الالتحاق بالمعمل، وهذا يحدث مثلًا عندما تقوم المعامل على مقربة من الريف فتستمد اليد العاملة مُباشرة من البيئة المحيطة فتكثر عندئذ الصلات المتبادلة ويصعب التمييز بين الفلاح والعامل من الوجهة الاجتماعية.

في ظروف أُخرى قد يكون بينهما على العكس من ذلك عداء واحتقار وريبة وتحاسد، وهذا يحدث عندما يوجد فاصل مكاني واضح بين المعمل والريف، أَو عندما تكون حالة العمل والأُجور متفاوتة مُتباينة فيشعر عندئذ كل فريق منهما بِأَنه ينتمي إِلى منطقة مُغايرة من مناطق الحضارة، وأَنه لا صلة بينهما.

ومهما يكن من نوع الصلات في الحالتين المذكورتين فإنه مما لا شك فيه أَن الفلاحين يُؤلفون وحدة اجتماعية أَكثر انسجامًا والتئامًا مما يبدو لأول وهلة عند النظر في اختلاف ثرواتهم في الوقت الحاضر، إِذ يجب أن لا ننسى أَن فلاحي اليوم هم أَحفاد أَرقاء «Serfs» الأمس، وأَن أُولئك الأرقاء كانوا يُؤلفون في قطر كفرنسا مثلًا كما سبق أن أشرنا طبقة قانونية مُعينة؛ أَي طبقة محرومة من بعض الحقوق التي كانت للسادة الذين يملكون الأرض وما عليها، ولم يكن ذلك الوضع قاصرًا على فلاحي فرنسا وحدها، بل كان عامًا في القارة الأُوروبية وفي البلاد الزراعية كالصين والهند ومصر.

في كل تلك البلاد اتحد وضع الفلاحين من حيث المبدأ وإِن اختلفت التفاصيل، لنأَخذ مثلًا القطر المصري، فقد عاش إِلى ولاية مُحَمَّد علي الكبير تحت ما عُرِفَ بنظام «الالتزام»، فقد كان المماليك والملتزمون يملكون الأرض، سواء من الوجهة القانونية أو الوجهة الفعلية، ولم يزد الفلاح عن رقيق يستخدمه هؤلاء ويثرون من عمل سواعده.

يقول كلوت بك الذي شاهد عن قرب ذلك النظام الإِقطاعي ما يأتي: «في عهد المماليك وإِبان وجود الحملة الفرنسية بمصر كانت الملكية مُنظمة على الوجه الآتي: كان الشطر الأوفى من الأرض ملكًا للمماليك والحكومة، وكان شطر من الباقي في حوزة ستة آلاف مالك يُعرفون بالملتزمين، أَما ما بقى من الأَراضي فكان موقوفًا على المساجد ويعرف بالأوقاف أَو الرزقة، وكانت أَملاك الملتزمين على نوعين، نوع يسمونه

أطيان الفلاحين، إِذ كان هؤلاء يستغلونها.. ويدفعون الضريبة عنها، أَما النوع الثاني فكان يُعرف بأطيان الأوسية [مفرد «وسية»]».

لنلاحظ بصفة خاصة أَن الفلاحين لم يكونوا في عداد المالكين وأَن النوع الثاني من الالتزام كان يزرعه الملتزم لحسابه الخاص عن طريق تسخير الفلاحين، ولا يُؤدي عنه ضريبة ما للحكومة، وهذا ما عُرِفَ في النظام الإِقطاعي في أُوروبا «بِالأَرض الحُرة Fanc alleu»، ويضيف مُؤرخون آخرون أَن كبير المماليك؛ أَي شيخ البلد كان يعطي الملتزم من ديون الرزنامة خطابًا صادرًا إِلى الفلاحين في دائرة التزامه بِأَن عليهم واجب الطاعة لأوامر الملتزم، والواقع أَن الملتزم كان صاحب السيادة في دائرته والفلاحون أرقاء ينزع ما عهد إِليهم من أرض إذا تأخروا عن سداد الضرائب، ويسومهم العذاب بالجلد والحبس والقتل والسخرة، ولا يستطيعون مع هذا كله مُغادرة القرية إِلا بإِذن منه.

هذا ولم يكن نظام الالتزام من مستحدثات عهد المماليك، بل هو قديم لجأَت إِليه الدول المتعاقبة لتريح نفسها من جباية الضرائب، وكان يُعرف عند مُؤرخي مصر من العرب باسم «القبالة»، يقول المقريزي: «إِن متولي خراج مصر كان يجلس في جامع عمرو بن العاص بالفسطاط في الوقت الذي تتهيأً فيه قبالة الأراضي، وقد اجتمع الناس من القرى والمدن فيقوم رجل يُنادي على البلاد صفقات صفقات على من يتقبلها من الناس، وكانت البلاد يتقبلها متقبلوها بأربع سنين لأجل الظمأ والاستبحار وغير ذلك، فإِذا انقضى هذا الأمر خرج كل من كان تقبل أرضًا وضمها

إلى ناحيته فيتولى زراعتها وإِصلاح جسورها وسائر وجوه أَعمالها بنفسه وأَهله ومن ينتدبه لذلك ويحمل ما عليه من خراج في إِبانه على أَقساط، ويُحسب له من مبلغ قبالته وضمانه لتلك الأراضي ما ينفقه على عمارة جسورها، ومن ترعها وحفر خلجها بضرابة مقدرة في ديوان الخراج (الخطط جـ١، ص ٨٢). ولا شك أَن هذا الوصف لا يختلف كثيرًا عمَّا عُرِفَ في عهد المماليك؛ لأَن المزايدة التي يشير إِليها المقريزي لم تكن في الواقع إِلا صورية، بمعنى أَن الأَرض لم تكن تقع إِلا لذوي اليسار كالملتزمين في عهد المماليك».

حقيقة قد أَنقذ مُحَمَّد علي الفلاح من استرقاق الملتزمين والمماليك عندما صادر الأطيان جميعها بالتدريج حتى صار هو نفسه الملتزم الوحيد للقطر المصري بقصد إِشرافه على الزراعة إِشرافًا تامًا يُمكنه من مُواجهة الأَعباء المالية لِمُختلف مشروعاته العمرانية والحربية، ومع ذلك فقد بقي الفلاح في وضعه القديم من حيث هو أجير لا تربطه بالأرض التي يعمل فيها رباط المصلحة الذاتية التي تنشأ بالتمليك.

ولم يعدل مُحَمَّد علي عن سياسة الاحتكار في الزراعة والتجارة إِلا في أُخريات حياته تحت ضغط الدول الغربية التي كانت تأخذ في اقتصادياتها بمبدأ الاقتصاد الحُر «Laisser faire»، وكان عُلماء الحملة الفرنسية أَول من قالوا بضرورة جعل الملكية الأرضية في مصر حقًا للجميع، وذلك لتمكين الفلاح من حيازة الأرض لاستثمارها على أحسن وجه، كما حدث

في فرنسا نفسها بعد اضمحلال الإِقطاع وانتشار الملكية الصغيرة بين الفلاحين.

وقد أخذ مُحَمَّد علي بتلك الآراء – تحت ضغط إنجلترا بصفة خاصة – مُنذ بداية العقد الرابع من القرن الماضي، وبذلك بدأ الفلاح المصري يتمكن تدريجيًا من حيازة الأرض لذاته ولأورده مع كافة الحقوق في التصرف فيها.

نرى من مثالي فرنسا ومصر العوامل التاريخية التي وحدت بين الفلاحين في طبقة مُعينة، ثم نرى كيف تحرر الفلاحون في بلاد مُختلفة من الاسترقاق، وكيف اعترفت لهم المجتمعات الحديثة بحقوق لم تكن في الماضي إِلا للقليل من المميزين.

ولكن مع ذلك التحرر يُمكن القول بِأَن ذكريات ماضيهم التعس لا تزال كامنة في نفسهم، وأَن حالة شعورية مُعينة تغيرت بعض الشيء لا تزال ماثلة للعيان في سلوكهم المطبوع بالكره لساكن المدينة والتهرب من أَداء الضرائب والتضليل بِمُمثلي الحكومة والخوف منهم والحسد عليهم لِما يملكونه من سُلطان، وفي هذا كله نجد صدى لِمتاعبهم الغابرة واحتياجاتهم ومطالبهم كهيئة اجتماعية واحدة حيال الهيئات الأُخرى.

وهذا ما لاحظه على نحوه الخاص في واحد من أُخريات كُتبه وعنوانه «Capacité Politique des classes ouvriéres» الاشتراكي الفرنسي برودون «Proudhon» الذي حارب بقوة طرق الإِثراء بالربع

والربا والفوائد والقروض؛ أَي بكل ما أسماه الاستغلال السيء للملكية والذي برغم اشتراكيته المعروفة باسم اشتراكية البرجوازية الصغيرة «Socialisme potit bourgeois» فإِنه قد دافع بحرارة فائقة عن الملكية الزراعية المحدودة.

فهو يقول بعد أن عَرِفَ عقلية الفلاح الفرنسي في القرن الماضي عن قُرب: «إِن نفس الفلاح ما زالت كما كانت في الماضي مُتعلقة بفكرة الأرض الحرة» [9]، والفلاح يكره بالطبيعة ساكن المدينة، رجل النقابات المهنية «Corporation» ورئاسة الأعمال «Malirises» كما كان يكره فيما مضى النيل؛ أَي صاحب الحقوق الإِقطاعية، هو يتوق إِلى الانفراد بالسيطرة على أرضه ثم هو يريد بعد ذلك أَن يبسط تلك السيطرة على ساكن المدينة، وهمه الأكبر كما يدل عليه تعبير قانوني قديم لم ينسه بعد هو أن يطرد «الدخلاء على ريفه»، ويضيف برودون بعد ذلك فيما يختص بالصلة بين الفلاح والعامل، وهي المسألة التي جعلناها مدار البحث الحاضر «أَنه لا شك أن قضية الفلاح هي قضية العُمال، وأَن ماريان الحقول «Marianne des champs» مُكملة لعاملة المدينة La «sosiale des cites» [10]، ثم يُلاحظ أَن الفلاحين يخصون الإمبراطور نابليون الثالث بأصواتهم الانتخابية لأن هذا الأخير كان عند الجمهرة منهم

[9] «الأرض الحرة»، هي «الأوسية» عند الملتزمين في مصر؛ أَي الأرض التي لا تدفع عنها ضرائب.

[10] «ماريان» هو الاسم الرمزي للمرأة الفرنسية، ومقصود المؤلف هو أن الفلاحة في مركز العائلة سواء بسواء من الوجهة الطبقية.

كما كان نابليون الأول العدو اللدود للنظام القديم؛ أَي الرجل الذي يحمي الريفي من الإِقطاع البرجوازي الجديد.

مؤلف اجتماعي آخر هو كارل ماركس عند تعرضه للصلة بين فلاحي وعُمال فرنسا في كتابه المُسمى « Le 18 Brumaire de Louis Bonaparte» الذي طبق فيه طريقته في المادية التاريخية على الأحزاب السياسية الفرنسية المعاصرة له، إِلى أن أحزاب الإِمبراطورية الثانية كانت تُعبر في الحقيقة عن اختلاف بين هيئات اجتماعية مُختلفة، فالاختلاف بين حزب الـ«Légitimistes» وحزب الـ«Orleanistes» لم يكن إِلا في ظاهره أُسريا «Dtnastique»، أَما في حقيقته فقد كان خلافًا ماديًا أي اقتصاديًا، إِذ كان الحزب الأول يضم كبار الملاك والثاني كبار الممولين وأصحاب الصناعة.

ثم يقول ماركس بعد ذلك أن المستقبل لن يكون لأولئك أو هؤلاء لتعارض مصالحهم، إِذ لاحظ أنه حتى في ذلك العهد كانت كفة الميزان السياسي تميل إِلى جانب حزب صغار الملاك الذين كان يضمهم حزب البونبرتيين ويُمثلهم سياسيًا نابليون الثالث، أما المستقبل فهو في رأيه للعمال؛ أَي لأولئك «الحمر» الذين يُؤلفون الجناح الأيسر للحزب الجمهوري.

نرى من هذا كيف تصور مؤلفان اجتماعيان من أهم مؤلفي القرن التاسع عشر الصلات والفروق بين الفلاحين والعُمال في فرنسا في القرن

الماضي، لنمتحن بدورنا ما قد يوجد من فوارق بين هاتين الطبقتين من غير التقيد بقطر مُعين، ليست تلك الفوارق واضحة كل الوضوح وسيتعذر علينا أن نُعين ترتيبًا طبقيًا؛ أَي تسلسلًا بين هاتين الطبقتين عندما نبحث عن جواب المسألة التي وضعناها محورًا للبحث وهي: هل الفلاحون فوق العُمال أو دونهم؟

(١٣)

لا شك أَن أهم ظاهرة اجتماعية في القرن التاسع عشر هي الانتقال المتزايد من صفوف الفلاحين إِلى صفوف العُمال ومن الريف إِلى المدينة، وقد استنزف ذلك الانتقال جانبًا عظيمًا من الفلاحين، ولا بُد من الاعتقاد والأمر كذلك أَن هؤلاء بإِقبالهم على المدينة يحلمون بحال أكثر سعادة في المعمل منه في الحقل، والواقع أنهم بمجرد استيطانهم المدينة واختلافهم إِلى معاملها يسري فيهم شعور «استعلاء Supériorité» بالنسبة إِلى كل من تخلف في الريف، تختلط به عاطفة من السخرية بهم والتأسي لحالهم، لأَن هؤلاء المتخلفين لم يعرفوا بعد في اعتقادهم الصور العصرية للحياة المدنية، تلك الصور التي يُساهمون هم أنفسهم في معاملهم على إِنتاجها وتكييفها.

ولكن من جهة أُخرى إِذا تخلف جانب عظيم من الناس في الريف ولم يهجروا الفلاحة فلا بُد من الاعتقاد بِأَن هؤلاء تجدون في تخلفهم فوائد أكيدة.

والواقع أن موقفهم عندما ينظرون إِلى من هجر حقله إِلى المعمل موقف الإِشفاق عليه والازدراء به بعض الشيء في آن واحد؛ لأَنهم يعتقدون أَنه كان تعيسًا في عيشه الريفي.

كيف نفهم الآن ذلك الشعور بالاستعلاء الذي يشعر به جانب نحو آخر؟ بمعنى آخر هل استعلاء العُمال على الفلاحين أي ضعة «Iériorité» هؤلاء في نظر الأولين إِنما يسأل عنها الفلاح نفسه من حيث هو كائن اجتماعي، أَم تسأل عنها مهنة الفلاح، وإِذا كانت تسأل عنها مهنته أهي أمر لازم بالضرورة لتلك المهنة أَم هي أمر عارض ويُمكن تلافيه وعلاجه؟ ذلك لأن تلك الضعة لا تصبح في الحقيقة ضعة اجتماعية «Infériorité Sociale» إِلا إِذا كانت غير لازمة بالضرورة للمهنة؛ أَي لا تنتج عن طبيعة المهنة التي يُؤديها الفلاح، وإِنما عن تقصيره في طريقة أدائه لها؛ أَي عن تأخره ككائن اجتماعي في الأخذ بالأساليب الحديثة التي تنتج عن تقدم العلوم والمعارف الإِنسانية.

وإِذا بحثنا عن مصدر شعور الاستعلاء عند العُمال وكيف ينشأ عندهم الإِحساس بالامتزاج بالحياة العصرية وبولوج منطقة اجتماعية أعلى فلا شك أن الانتباه يتجه فورًا إِلى الصناعة العصرية التي تُمثل مرحلة من التطور الذي يعتمد على تقدم العلوم، والذي جعل العمل أكثر راحة وسرعة وإِنتاجًا وتوقفًا على إِرادة الإِنسان بفضل الآلات الميكانيكية، وذلك بعكس الفلاحة التي لم تستفد بعين الدرجة من تقدم العلوم والآلات.

وإذن ففي تفسير الشعور الذي نحن بصدده يجب أن نحسب حساب طبيعة العمل الصناعي بالقياس إلى طبيعة العمل الزراعي، فمن هذه الجهة تجري الأمور كما لو كان العامل يعتبر نفسه مُنتسبًا إلى منطقة إنتاج شديدة التقدم، في حين أَن الفلاح ينتمي في نظره إلى منطقة إنتاج ضعيفة التقدم إن لم تكن راكدة مُنذ القِدم.

لننظر عن قُرب في طبيعة الإنتاج الصناعة، تُؤثر الصناعة بكافة أَنواعها في الصُور المختلفة للطبائع الجمادية وتُشكلها وفق حاجات الإنسان، ومن الواضح أَن قدرة الإنسان هُنا لا حد لها نظريًا، فقد استطاع بواسطة العلوم الطبيعية والميكانيكية أن يُضاعف إنتاجه أَضعافًا وأن يصل ما بين الخيال والواقع، إذ لا تتوقف الزيادة في إنتاجه إلا على مجرد رغبته، ومع تلك الزيادة الناجمة بالطبع عن تحسين الآلات يعمل العامل في ظروف أكثر راحة واقتصادًا للوقت عن ذي قبل.

نقتطف هنا بعض بيانات ظريفة من كتاب جاك دوبوان « Jacpues Duboin» المُسمى «La Grane rélėve» يقول هذا المُؤلف: «في كثير من الصناعات انتقل إنتاج العامل من الوحدة إلى الضعف والضعفين والثلاثة أَضعاف، بل إلى مئات الأضعاف، فقد كان العامل الواحد يصنع مُنذ سنوات قليلة مائة مصباح كهربائي في اليوم، وبعد إمداده بالآلات الأُتوماتيكية أصبح نفس العامل قادرًا على صُنع ٣١٤٣ مصباحًا في ثماني ساعات، وفي تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٢٠ كان ٨٠٠٠ عامل يصنعون من ٥٠ إلى ٦٠ مليون زجاجة في السنة، ولكن في عام ١٩٣٣ ألف

عامل فقط بدلًا من ٨٠٠٠ أَصبحوا يصنعون هذه الكمية عينها. وتُوجد في أمريكا آلات تصنع ٢٥٠٠ سيجارة في الدقيقة. وأَنك لتجد في كثير من المعامل رافعات ترفع بسرعة عشرين مترًا في الدقيقة ما وزنه نصف مليون كيو جرام. أتعرف كم يلزم من العُمال لإِدارة مثل تلك الرافعة، اثنان فقط.. لقد شق قنال السويس عام ١٨٦٥ وفي ذلك العهد كان يلزم لاستخراج ونقل المتر المكعب من التراب عمل نحو ٤٠٠٠ عامل، ومُنذ عهد قريب حفر قنال ولاند Welland بكندا ولم يلزم لِمُعالجة نفس الكم من التراب أَكثر من عمل خمسة عُمال».

إِلى تلك البيانات يجب أَن نضيف ما يُعرف في الصناعة باسم العمل بالسلسلة «Travail à la chaîne»، وفي علم النفس الصناعي بالطريقة التيلورية (نسبة إِلى Taylor) مما جعل الإِنتاج الصناعي يفوق الخيال، فقد استطاعت بهما مصانع الولايات المتحدة في أَثناء الحرب الأَخيرة أن تخرج باخرة من طراز «الحرية Liberty» في كل ٢٦ ساعة، وأَن تصنع طائرة في كل ثلاث داقائق.

أَما الزراعة فهي دون ذلك بمراحل؛ لأَنها تنصب على طبائع ليست جمادية؛ أَي نباتية وحيوانية فقط، والغرض منها استنبات النبات وتربية الحيوان، ولا شك أَن قدرة الإِنسان في هذه المنطقة الإِنتاجية محدودة للغاية. حقيقة هُناك بعض الارتقاء والتحسن في الإِنتاج الزراعي بسبب الاكتشافات البيولوجية والكيماوية والميكانيكية؛ كما أَن الأَرض التي يزرعها الفلاح ليست هي الأَرض البكر، وإِنما الأَرض التي مهدتها يد

الإِنسان أَجيالًا بعد أَجيال، كذلك هُناك آلات مُختلفة يعرفها الفلاح مُنذ بدايات الزراعة.

وفي البلاد الحديثة التي تُمارس الزراعة على نطاق واسع كأمريكا وروسيا حلت آلات ميكانيكية حديثة محل القديم منها كما هو الشأن في المعامل كذلك مكن ارتقاء العلم من انتخاب أنواع نباتية وحيوانية أكثر إنتاجًا وأجود صنًعا، ومن تهيئة أجواء صناعية لتوالد النبات والحيوان في غير مواسمها، وفي بعض الحالات من تلقيح الحيوانات الضعيفة النسل بطرق علمية تسمح بزيادة الحمل ثلاثة أو أربعة أضعاف المعتاد في المرة الواحدة كما حدث ذلك في روسيا أخيرًا بقصد تكوين قطعان الغنم التي استنزفتها أغراض الحرب ولكن مع هذا كله لم تنجح الزراعة وتربية الدواجن في أحسن حالاتها إلا في الوصول بالإنتاج إلى ثلاثة أو أربعة أضعاف، وفي هذا بالطبع زيادة محسوسة ومع ذلك فهي محدودة للغاية ولا حيلة للفلاح في أن يربي بها على تلك الغاية وذلك لأنه لا يستطيع أن يتجنب عامل الزمن اللازم لنمو النبات ونضوجه ولحمل الحيوانات ونحوها إذ هو مضطر إلى أن يقف مكتوف اليدين أمام الطبيعة البيولوجية إلى أن تتم عملها حسبما تحتاجه من زمن بيولوجي والواقع أن العلم لم ينفذ بعد إلى كنه الحياة البيولوجية وبذلك لم يستطع أن يقدم وسيلة للزيادة من سرعة الإنتاج الزراعي، والفيلسوف الفرنسي المعاصر هنري برجسون Henri Bergson أكد أن العلم لن يستطيع أن ينفذ إلى كنه الحياة لأنه تبين بعد دراسات طويلة أن الحياة إن هي إلا ذلك الزمن البيولوجي نفسه الذي أشرنا إليه وهو زمن يستعصي على وسائل البحث العلمي لأن العلم

يقوم على الزمن الميكانيكي الذي يقدر بالعدد والكم وهو الزمن المقوم للكائنات الجمادية وحدها، وفي هذا سر تقدم الصناعة تقدمًا مضطردًا.

وإذن فهُناك حدود فطرية فرضتها الطبيعة العضوية تحول دون تأثير الوسائل والآلات العلمية في مضاعفة الإنتاج الزراعي مضاعفة غير متناهية بعكس الحالة في الصناعة، ولا شك أن هذا الفارق بين هذين العملين اليدويين وما يصدر عنهما من إنتاج متفاوت هو مصدر شعور الاستعلاء المشاهد عند العمال حين يقيسون أنفسهم بالفلاحين، وكثيرًا ما نسمعهم يقولون عن الأخيرين: «أنهم ما زالوا يحلبون الجاموسة ويعزقون الأرض بالطورية» في حين أنهم حين يتحدثون عن أنفسهم فهم يصفون في إعجاب أجزاء السيارة وسرعة الطيارة، بالجمالة كأنما العمال الذين كانوا فلاحين ثم هبطوا المدن للالتحاق بمصانعها يشبهون المهاجرين من بلدان قديمة متأخرة إلى بلدان عصرية متقدمة، فهم ينظرون من عل في كبرياء وشفقة إلى أوطانهم القديمة لأنهم يشعرون بأنهم انتقلوا إلى بلدان أكثر نشاطًا وأخذًا بمكتشفات العلم الحديث وأعظم تقدمًا وجاذبية بما فيها من حضارة.

فيما تقدم ما يكفي لتفسير عاطفة المشاهدة في محيط العمال عندما يقيسون أنفسهم بالفلاحين، لكن هل تدل تلك العاطفة على فارق اجتماعي حقيقي بينهما بحيث يصبح العمال من الوجهة الطبية فوق الفلاحين، بمعنى آخر هل قصر الفلاح في الأخذ بما هو حديث أم تسأل عن ذلك مهنته التي تستعصي بالطبيعة على التقدم اللامتناهي، الواقع أن الفلاحين وخاصة في البلدان المتقدمة لم يتخلفوا أو يقصروا كما بينا في

الأخذ بالوسائل الآلية وفي تطبيق نتائج العلوم الحديثة، ونحن إذا اعتقدنا عكس ذلك فإنا نكون قد شبهناهم بعمال الصناعة المتأخرة الذين لم يعرفوا كيف يستفيدون من الأساليب العصرية، والفلاحون في كثير من أنواع الإنتاج في بلدان متقدمة قد بلغوا غاية ما يمكن البلوغ إليه من تطبيق آلي وعلمي، ولا شك أن ما بعد ذلك الإمكان من استحالات إنما منشؤه الطبيعة العضوية وحدها، شأنهم في ذلك شأن عُمال بعض الصناعات التي لم ترتفع في إنتاجها ارتفاعًا محسوسًا، ولا ينظر مع ذلك إليهم نظرة تأخر وانحطاط، ومثال ذلك صناعة المعمار فقد بقيت تلك الصناعة إلى عهد قريب صناعة بدائية لا تعرف استعمال الآلات الحديثة كما أنها لا تزال الآن في مرحلتها الأولى من استعمال الآلات السريعة الإنتاج ومع ذلك فلا ينظر صناع السيارات مثلًا نظرة تفوق أو استعلاء بالقياس إلى عمال المعمار بل تضمهم جميعًا نقابات واحدة ويسيرون جنبًا إلى جنب في مطالبهم الاجتماعية.

وإذن فإذا بدا لنا الفلاح رجلًا مُكبلًا بأغلال التقاليد الزراعية قليل الحيلة أمام الطبيعة البيولوجية فإن ذلك دليل «فهم منه وخبرة مؤصلة طويلة بالحقائق العضوية دلته على أنه لا يستطيع أن يفعل أكثر مما فعل أسلافه خلال القرون، ومن ثم يمكن القول بأن ذلك الفارق الذي عبرنا عنه بقولنا: «إن العامل يعد نفسه منتسبًا إلى منطقة إنتاج شديد التقدم في حين أن الفلاح ينتمي في نظره إلى منطقة إنتاج ضعيفة التقدم إن لم تكن راكدة منذ القدم» ليس فارقًا اجتماعيًا دقيقًا ولا يبرره مبرر يسمح بوضع طبقة العمال فوق طبقة الفلاحين لأن هؤلاء الآخرين لم يقصروا اجتماعيًا

في الأخذ بكل ما هو حديث وإنما يسأل عن جمودهم طبيعة الإنتاج الزراعي نفسه أي طبيعة المهنة، وما دام الجمود يلزم بالضرورة المهنة نفسها فلا يمكن أن ينتج عنه كما أسلفنا تأخر أوضعة اجتماعية.

(١٤)

إذا أردنا الآن أن نتعرض إلى الشعور المضاد للسابق وهو شعور استعلاء الفلاح بالقياس إلى العمال فينبغي أن تعلق أهمية على ما أشرنا إليه في أول هذا الفصل من أنواع الفلاحين من جهة تفاوت ثرواتهم بحيث إذا أطلقنا لفظ «الفلاح» فهمنا منه طائفة من أهل الريف دون أخرى، نحن لا نعني بالطبع الملاك كبارهم وصغارهم ممن يملكون أرضًا ولكنهم لا يباشرون الفلاحة بسواعدهم لاتخاذهم مهنًا أخرى في الريف أو المدن، وإنما نعني الفلاحين ملاكًا وغير ملاك الذين يعملون في الأرض ويرتزقون مباشرة من عمل سواعدهم وهؤلاء هم العدد الأوفى ويمكن معرفتهم بالرجوع إلى الإحصاءات.

إذا رجعنا إلى الإحصاءات يمكننا أن نميز بالطبع في عداد هؤلاء من يحتل محل العمال بالنسبة إلى أصحاب العمل في عالم الصناعة: منهم الخدمة الزراعية الذين يلزمون دائمًا متبوعيهم والذين يعيشون هم وأسرهم في كنفهم، ومنهم أيضًا الأجراء بالسنة أو الموسم أو اليوم نقدًا أو في مقابل جزء من غلة الأرض وكثيرًا ما يكونون في الوقت عينة أصحاب ملكيات صغيرة، لنأخذ أولئك هؤلاء معًا فكم تكون نسبتهم إلى مجموع العاملين

المرتزقين بالفلاحة؟ يقول الاقتصاد الفرنسي سيمان «Simiand» في دراساته المسماة «Cours d'Eocnomie Politique» (سنة ١٩٢٩) أن عددهم في فرنسا من سنة ١٨٥١ إلى سنة ١٩٢١ تراوح بين ٣٠ و٤٥% من ذلك المجموع في نفس القطر، وإذا نظرنا على العكس من ذلك إلى العمال والمستخدمين بالنسبة إلى مجموع القائمين بالصناعة فإنا نجد أنهم يمثلون نحو ٧٥% من ذلك المجموع، هذا وخدام الزراعة وأجراؤها لا يبقون طوال حياتهم في هذا الوضع إذ أن من يبقى منهم دائمًا في هذا الوضع أي من لا يصبحون قط ملاكًا لا يتجاوز عدهم من ١٠ إلى ٢٠% من مجموعهم وذلك في مقابل عدد يتراوح بين ٤٠ و٦٠% من مجموع العمال والمستخدمين في عالم الصناعة، وعلى هذا فإن الفلاحين الذين لا يصبحون بحال من الأحوال أصحاب ملك طوال حياتهم لا يتجاوز عددهم ١٥% من مجموع العاملين في الفلاحة في حين أن الفلاحين المالكين عددهم نتيجة لهذا هو ٨٥%، ويتضح من هذا أن في قطر كفرنسا إذا تحدثنا عن الفلاحين فإنما نتحدث عن طبقة مالكة أو كما يقول سيميان الفلاح الفرنسي النموذجي فلاح مالك.

بالطبع يوجد إلى جوار هذا المالك الذي يُمثل ٨٥% من مجموع الفلاحين نوع آخر من الفلاحين لا يمتلك الأرض التي يزرعها وإنما يستأجرها من مالكيها الذين لا يعملون فيها وذلك بعقد سنوي أو لمدى أطول في مقابل مال أو غلال، وقد نخطئ بعض الشيء لو اعتبرنا هؤلاء غير مالكين، هم بالطبع لا يملكون بحكم القانون ولكنهم في حكم الواقع هم مالكون لأن العقود التي يعقدونها مع أصحاب الملك قابلة للتجديد

وغالبًا ما تجدد لمدى الحياة طالما حسنت المعاملة بين الطرفين المتعاقدين، ومن جهة أخرى هم مستقلون أكبر استقلال عن أصحاب الملك إذ لا يفرض هؤلاء رقابتهم عليهم فيتصرفون بذلك في استغلال الأرض المأجورة بملء حريتهم كما لو كانت لهم، تلك أسباب تؤدي إلى القول بأن هؤلاء المستأجرين إن لم يكونوا في عرف القانون ملاكًا فكل شيء يجري كما لو كانوا في الواقع أصحاب ملك، أضف إلى هذا أن عقد الإيجار غالبًا ما ينص صراحة على مال معين هو الأجر الذي يدفعه المستأجر إلى صاحب الأرض فتتاح بذلك الفرص المستأجر دون صاحب الأرض أن يستفيد من صعود أثمان منتجاته ومن تحسن دخله كالفلاح الذي يزرع أرضه سواء بسواء، وإذًا فيجب ضم هذا النوع من الفلاحين إلى النوع الأول الذي يتميز بملكيته للأرض، كل هذا يؤكد أن الفلاح الفرنسي هو الفلاح المالك.

والأمر لا يختلف كثيرًا عن هذا في مصر رغم اختلاف الظاهر، فنحن إذا اعتبرنا قانون الخمسة أفدنة الحد الأقصى للملكية الصغيرة كما هو متعارف في مصر فإنا نجد في إحصاء عام ١٩١٤ عدد هذا النوع من الملاك أي عدد من يملكون خمسة أفدنة فلفل هو ١.٤٢٥.٠٠٠ أي أكثر من نصف مجموع العاملين في الزراعة وعددهم إذ ذاك ٢.٤٤٠.٠٠٠ وهذا العدد الأخير يمثل ٧٣٪ من مجموع السكان للعاملين في الزراعة وغيرها في القطر كله وعددهم ٣.٣٣٢.٠٠٠ فإذا أضفنا إلى عدد الفلاحين المالكين الفلاحين الذين لا يملكون أي الذين يستأجرون الأرض لحسابهم الخاص اتضح لنا أن عدد الفلاحين المالكين

فعلًا والفلاحين الذين هم في حكم المالكين يفوق النصف بكثير مما يسمح بالقول بأن الفلاح النموذجي في مصر كما هو الشأن في فرنسا «الفلاح المالك».

هذا ويُلاحظ أنه في إحصاءات ١٩٤٠ ارتفع عدد صغار الملاك إلى ٢.٣٣٦.٠٠٠ وازداد بالطبع نسبة لذلك عدد الفلاحين المستأجرين، وتلك زيادة تبلغ كما تدل الأرقام ضعف عددهم في سنة ١٩١٤ في حين أن عدد السكان الكلي في البلاد لم يزد في هذه الفترة إلا بمقدار الثلث تقريبًا، وبترتب على هذا أن الفلاح النموذجي الذي تحدثنا عنه قد ازداد عدده نسبيًا زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة بحيث أصبح عددهم في سنة ١٩٤٠ ضعف ما كان عليه في سنة ١٩١٤ كما كان في هذه السنة الأخيرة ثلاثة أضعاف ما كان عليه في سنة ١٨٩٤ إذ كان عددهم إذ ذاك نصف مليون تقريبًا.

حقيقة هناك بون شاسع بين الفلاح المصري والفلاح الفرنسي من حيث مقدار الملكية وبالتالي الدخل وذلك لأن الزيادة المضطردة في عدد الفلاحين المالكين في مصر لا تقابلها زيادة محسوسة في مساحة الأرض بل على النقيض من ذلك بسبب فوضى الزواج وقدم قوانين الميراث المعمول بها وانصراف الأغنياء إلى استثمار أموالهم بطريق شراء الأرض مزاحمين بذلك الفلاح ثم بسبب عدم وجود سياسة إنشائية منذ قيام نظام الملكية للأرض في أواسط القرن الماضي للنهوض اجتماعيًا واقتصاديًا بالفلاح، بسبب ذلك كله هبط مستوى متوسط ما كان يملكه الفلاح المنتسب إلى

الطبقة التي نحن بصددها من فدان تقريبًا في سنة ١٨٩٤ إلى أقل من فدان تقريبًا في سنة ١٩٤٠ الأمر الذي لا يبشر مطلقًا بإمكان النهوض اجتماعيًا بالفلاح المصري رغم مجهودات الحكومات المتوالية التي حاولت اقتباس نظام الملكية الصغيرة المعروف في فرنسا فوقعت في مساوئه دون حسناته، هناك لا شك طرق مختلفة وأكيدة لإصلاح شأن الملكية الصغيرة في مصر لا يتسع هنا المجال لاستعراضها لأننا إنما نكتفي بما نهدف إليه قبل كل شيء وهو أن الفلاح النموذجي في مصر الفلاح المالك وتتفق تلك النتيجة مع ما أوردناه عن سيميان بشأن فرنسا.

ولكن فيم تهم تلك النتيجة؟ تهم في أنها تبين كيف يمتاز مركز الفلاح المعاصر بامتلاكه للأرض وبما ينجم عن هذا الامتلاك من شعور بالاستقلال في دخله وأموره، وذلك هو مصدر استقلال الفلاحين عندما يقارنون أنفسهم بالعمال لأن هؤلاء لا يملكون الآلات التي ينتجون بها إذ هي ملك لأصحاب المعامل كما أنهم مراقبون من قبل هؤلاء ومعرضون لانقطاع أجورهم فجأة بأمر من المدبرين ولا يستفيدون بحال ما من ارتفاع أسعار منتجاتهم إذ الفائدة تذهب مباشرة إلى جيوب أصحاب المصانع والمساهمين في رؤوس أموالها بخلاف ما هو حاصل في مُحيط الفلاحين.

على أننا لو نظرنا إلى مركز الفلاح المعاصر عن قرب فإننا لا نجده في الحقيقة لامعًا ولا يبرر استعلاءه، نلاحظ أولًا أن هذا المركز الذ يبدو أنه مفروض عليه فرضًا لم يختره الفلاحون لأنفسهم ولكنه نتج عن ضرورة

مهنتهم أي عن طبيعة الأشياء نفسها، فقد كانت ولا تزال الملكية الصغيرة مسألة شائكة في الاقتصاد الحديث يحتدم حولها النقاش وتختلف فيها الآراء من بلد إلى آخر إذ أخذت بها فرنسا مثلًا وأنكرتها إنجلترا، سائح إنجليزي هو أرثر ينج «Arthur Young» زار فرنسا في أخريات القرن الثامن عشر فأعجب أشد إعجاب بنظافة دور الفلاحين وما تشف عنه من توفر أسباب الراحة، وبحظائر الداجنة والخنازير، ثم هو يعلق على هذا فيقول: «إن ملكية الأرض هي الحافز الأقوى لدأب الفلاح دأبًا مضنيًا متصلًا، ولست أعرف طريقة أكثر جدوى لاستثمار قمم الجبال من تمليك الأرض للفلاحين».

لماذا يدأب الفلاح إلى هذا الحد وكيف أصبح استثمار الأرض بواسطة صاحبها الاستثمار السائد في عالم الفلاحين الآن! هنا يمكننا أن نعود إلى مقارنة ظروف العمل في الصناعة بمثيلتها في الزراعة:

أولًا في الصناعة: ليس العامل حرًا كل الحرية في سكناته وحركاته لأنه لا يستطيع أن يتوقف عن عمله بسبب وجود آلة وتقسيم للعمل بينه وبين أقرانه ووجود سرعة معينة للإنتاج إذ أنه في طبيعة النظام الصناعي نفسه مبدأ يحرف العامل وراءه ويسوقه إلى متابعة السرعة المفروضة عليه من الخارج، أضف إلى هذا انفراد الصناعة بوظيفة الرقابة التي يسلطها المراقبون ورؤساء العمل على عماله وكأنهم بذلك آلة أخرى في يد المدير تكمل الآلة الحقيقية.

ثانيًا في الزراعة، الفلاح حر في تخير الأوقات التي يؤدي فيها كل عمل من أعماله المتتابعة كما أنه حر في تخير نوع العمل الذي يبدأ به يومه وفي تقدير السرعة التي يؤديه بها، ويمكنه إذا شاء أن يتوقف عن عمله أو أن يقبل عليه إقبالًا شديدًا في يوم دون آخر إذ الأمر الهام في الزراعة هو أن يؤدي الفلاح من العمل ما هو ضروري لمعاونة الطبيعة على الإنتاج الحسن فحسب وفي هذا كله هو في غنى عن كل رقابة خارجية لأنه إنما يرقب نفسه بنفسه من حيث هو مسئول أمام نفسه وحدها عن جودة الإنتاج، ولا شك أن في تلك الرقابة جهاد عنيف ضد الكسل يؤدي به إلى الدأب المتصل بل إلى الإرهاق.

وما الباعث على هذا الدأب وفي الحقيقة إلا الملكية للأرض، لا أدعي أن الظروف الاجتماعية وتقدم العلوم – ليس فقط العلوم الميكانيكية، بل أيضًا العلوم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية – لا تستطيع أن تغير تلك الظروف في يوم من الأيام، بمعنى آخر أنا لا أقول أنه من المتعذر أن يوجد في المستقبل تنظيم للزراعة أكثر جدة من نظام الملكية السائد الآن كأن يأخذ الإنتاج الزراعي مثلًا صورة جماعية أي اشتراكية ولكننا باعتبارنا علماء اجتماع يتعين علينا أن ننظر فيما هو واقع فعلًا أي فيما يمكن أن نشاهده مباشرة، ومن هذه الجهة لا شك أن الباعث الذي يفسر لنا بقاء الملكية أي بقاء ذلك النوع من الإنتاج الزراعي الذي يقوم به صاحب الأرض لحسابه الخاص هو أن ذلك النوع من الإنتاج لا شك أبرك أنواع الإنتاج المعروفة في نظامنا الاقتصادي القائم لأنه النوع الذي يستنفد من الفلاح منتهي دأبه وعمله، وربما كان هذا هو ما يجعلنا أحيانًا

نستنكره ونشفق على الفلاح منه باسم الإنسانية لأنه ليس من الإنسانية أن نترك فريقًا من الناس يصل في دأبه وعمله إلى حد الإضناء والإرهاق، ولكن لا شك أنه اتضح الآن أن هذا النوع من الإنتاج لم يتخيره الفلاحون لأنفسهم وإنما فرضته عليهم طبيعة الإنتاج الزراعي في عالمنا الاقتصادي القائم على التملك، وبالطبع ليس للفلاحين الحق في أن يستمدوا من وضعهم هذا الذي فرضته عليهم طبيعة الإنتاج فخرًا أو استعلاء بالقياس إلى العمال لأنهم إنما يعلمون ما يجب عمله في عالمنا الاقتصادي القائم.

حقًا إن الفلاح في بعض المناطق أغنى منه في بعضها الآخر في نفس القطر بسبب جودة الأطيان ونوع المحصول ولكن هناك من العمال من يؤجر أيضًا أجرًا عاليًا بحيث لا يصح أن يقال إن الفلاح في مركز مالي يغبطه عليه العامل، ومن جهة أخرى نعلم أن دخل الفلاح يتوقف في الحقيقة على الحركات الاقتصادية العامة، حركات القرض والطلب التي تؤثر في أسعار منتجاته مهما كانت جودتها، كما نعلم أيضًا أنه غالبًا ما يبذل الفلاح عمله لا ليكسب بل في سبيل لقمته، كل هذا يفضي بنا إلى القول بأن الفلاح رغم تملكه واستقلاله في إنتاجه ليس في مرتبة اجتماعية أعلى من العامل إذا نظرنا إليهما من جهة الدخل.

بالطبع هناك مجال لمقارنة مجموع الفلاحين بمجموع العمال في قطر واحد من حيث مجموع الثروة في حوزة كل من الطائفتين، فنتساءل حينئذ، أي الطائفتين أكثر غنى! ولكني على فرض أن إحداهما أغنى من الأخرى لا يمكن أن ينتج عن ذلك أي نتيجة من حيث التسلسل الطبقي بين

الطائفتين لأنهما تعيشان منفصلتين إحداهما عن الأخرى، الفلاحون في الريف والعمال في المدن، ولأن حاجاتهما تختلف كل الاختلاف، إذ يجب عندما يقارن إنسان نفسه بآخر من حيث التسلسل الطبقي أن يكون على صلة بالآخر وأن يوجدا معًا أمام حاجات ورغبات مشتركة، والأمر على خلاف ذلك في حالة الفلاحين والعمال (لانفصالهما التام) بحيث لا نستطيع أن توجد بينهما تسلسلًا طبقيًا أساسه اختلاف الثروة والدخل.

(١٥)

أما وقد أنكرنا كل تسلسل طبقي بين الفلاحين والعمال فقد بقي أن نعلم كيف نتصورهما طبقتين مختلفتين: الواقع إذا لم يكن بينهما فرق من حيث التسلسل الاجتماعي فإن الفرق كبير من جهة «نوع الحياة» الذي يحياه كل منهما، وهذا الاختلاف بين نوعي الحياة هو الذي يميز كل طبقة على حدة كما أنه النقطة الهامة التي ينتهي إليها البحث.

لننظر إلى هاتين الطبقتين من الخارج ولنشاهد قرى الفلاحين ومنازلهم من جهة والمدن والمنازل المدنية التي يقطنها العمال من جهة أخرى، نرى فورًا في المدن أن بيوت العمال وصغار المستخدمين كبيوت غيرهم من سكان المدن هي في جوهرها أمكنة للسكن فحسب أي منفصلة تمامًا عن أمكنة العمل كالمصانع والمكاتب، بالطبع هناك استثناءات ولكنها قليلة جدًا، والمنازل تتجمع في المدينة وفقًا لشروط فن تخطيط المدن فتكون

عادة محازية بعضها لبعض وواقعة على شوارع في العادة مُستقيمة ليسهل الانتقال والحركة كما أنها عديدة الطبقات لتوفير الوقت والمكان.

وعلى العكس من ذلك بيوت الفلاحين فهي تتأخم أمكنة الإنتاج الزراعي وتلك الظاهرة هامة جدًا إذ أن بيت الفلاح هو على نحو ما مركز الإنتاج ومحوره وكثيرًا ما يلاحم الأرض التي تنتج بحيث يسهل الزرع وتربية الدواجن، حقيقة هناك فروق من هذه الجهة بين منطقة وأخرى في القطر الواحد فمن المشاهد مثلًا أن البيوت أكثر تجمعًا بعضها من بعض في الصعيد منها في الدلتا ولكن ذلك التجمع نتيجة للضرورة أكثر منها لفن بناء المدن، وأعني ضرورة الري بالحياض.

والفلاح في الحقيقة – وهذا ما أعنيه هنا بنوع الحياة – لا يرى حياته منقسمة إلى قسمين: أحدهما للعمل وآخرهما للانقطاع عنه بقصد الانصراف إلى شئون أسرته ولطلب الملاهي أو الراحة وللحياة حياة اجتماعية أي لتبادل الزيارات مع أمثاله مبادلة لا تشوبها خواطر وهواجس تتصل بالزراعة، إذ الواقع أن الناس في الريف يختلطون طيلة ساعات العمل اختلاطًا وثيقًا بالأشياء كالأشجار والنبات والدواجن ومنتجات التربة، ومهما ينتهي العمل في الحقل فإنه يمتد من جديد على نحو آخر أي على شكل تصورات، وخواطر، وهواجس زراعية تطغي على وجدانهم وتملأ ساعات فراغهم، بل وتمتد أحيانًا على شكل أعمال منزلية تتمم أعمال الحقل، وقد يشترك فيها جميع أفراد الأسرة، وإذًا فبينما نجد العامل يستطيع أن ينسى عمله حين الانصراف من معمله إلى أسرته وملاعب

الرياضة ودور السينما والمقاهي والحدائق والمخازن التجارية شأنه في ذلك شأن غيره من سكان المدينة نجد الفلاح لا ينسى حقله وأعمال الحقل، وفي هذا نوع من الحياة يميزه عن العامل.

وربما كان نوع الحياة الذي يميز الفلاحين أكثر ظهورًا في داخل بيوتهم منه في خارجها، فبينما يخلو بيت العامل في الغالب من كل ما يذكره بمهنته كالآلات والمصنوعات ويحتوي فقط على ما هو ضروري للراحة والاستجمام في تلك الفترة من الحياة اليومية التي يحاول الإنسان فيها نسيان متاعبه وعمله، نجد بيوت الفلاحين على غير ذلك بالمرة، فهي تكتظ بالحيوانات المختلفة التي تختلط أصواتها بأصوات ساكنيها، وكثيرًا ما تتردد تلك الحيوانات إلى القاعة الأساسية في الدار أو إلى أماكن الطبخ لتناول الفضلات، كما نجد فيها بعض الآلات الزراعية وأحيانًا المخازن الصغيرة أو «الشون» الكبيرة لحفظ الغلال حسب أهمية الإنتاج، كل ذلك مما أبدعت في تصويره ريش كبار مصوري الهولنديين في القرن الثامن عشر لا تزال نراه على نحو أبش في ريفنا المصري حيث يعيش الفلاح ويأكل وينام إلى جوار حيواناته أو فوق نتاج أرضه كالتين والسباخ وأكياس الغلل.

كيف لا تتأثر إِذن حضارة الفلاح بهذا الخلط الدائم بين المهنة والحياة الاجتماعية، وكيف يُمكن المضاهاة بين حضارتين مُختلفتين جد الاختلاف؟ إن نوع الحياة الذي يحياه الفلاح أقرب في الحقيقة إلى ما يُسمى «بالطبيعة»، هل ذلك خير أم شر؟ اختلفت الآراء في تقرير ذلك أشد اختلاف كما يتضح لنا من كنايات الأدباء وصور الفنانين بنحو

خاص، لقد أشرت فيما سبق إلى الصورة الجذابة التي صورها لتأقلم السائح الإنجليزي أرثر يونج للفلاح الفرنسي في القرن الثامن عشر، كما أشرت أيضًا إلى الصور الفنية التي جادت بها قرائح الفنانين الهولنديين في القرن نفسه عن الفلاحين.

وأُذَكِّر عابرًا بآراء جان جاك روسو المحببة في العودة إلى الطبيعة الريفية كما أذكر بالصور الفرحة البهجة التي تظهرنا عليها كتابات جورج ساند «George Sand» عن الريف الفرنسي، ولكن هاك الآن صورة بائسة يقدمها إلينا الأَديب لابروييز «La Bruyère» في كتابه Les «Caractères» عن الفلاح الفرنسي في القرن السابع عشر، هو يقول: «نرى حيوانات متوحشة بعضها ذكر وبعضها أنثى منتشرة في أرجاء الريف مسودة الأجسام قائمة من لفحة الشمس جانية على الأرض» تنقب فيها وتقلبها بعزيمة لا تقل، في أصواتها نبرات الكلام وفي انتصابها على الأقدام هيئة الإنسان، في الواقع هم آدميون هم يزدلفون إذا ما جاء الليل إلى كهوف حيث يقتاتون من العيش الأسود والماء وجذور النبات.

أي تلك الصور المختلفة التقدير أصدق، لا شك أنها كلها صادقة لأننا نجد في الكتلة البشرية الهائلة التي نطلق عليها لفظ الفلاح جميع درجات التقدم والتأخر كما تجد تفاوتًا في الأخذ بالترف كالشأن في المدن، ومع ذلك فالفلاحون في مجموعهم يؤلفون وحدة طبقية لأنهم يلتقون في نوع معين من أنواع الحياة بسبب طبيعة عملهم الذي يختلف عن العمل الصناعي اختلافًا مرده في نهاية الأمر التباين الواضح بين الطبيعة العضوية

والطبيعة الجمادية، هذا هو ما يفسر لنا قيام حضارتين أو طبقتين مختلفتين على أساس واحد من العمل اليدوي.

يمكننا بالطبع الإفاضة فيما أسميناه نوع الحياة عند الفلاح، يمكننا مثلًا تناول أزيائهم التي تختلف عن ملابس العمال حتى في أرقى الأمم، فبينما ينحو العمال نحو توحيد الأزياء واتخاذ الملابس الشائعة عند أهل المدن إذ بنا نجد الفلاحين يختلفون من إقليم إلى آخر في قطر بعينه من حيث الزي ويحتفظون بأزيائهم الإقليمية التقليدية، مثلًا في فرنسا لا يزال بعض الفلاحين يلبسون في ساعات العمل جلبابًا أزرق يقرب من زي فلاحي مصر وفي مقاطعات كثيرة لا نزال نرى أزياء محلية للفلاحات كأزياء الالزاسيات والبريطانيات، وفي مقاطعتي الجيروند والدوردوني لا يزال النساء يلبسن طرحة فوق رؤوسهن – كذلك يمكن أن نتناول مستوى الفلاحين العقلي الذي لا يزال منحطًا في أرقى الأمم رغم التعليم الإلزامي عن المستوى العقلي للعمال، فالخرافات تقطن الريف بصفة خاصة، وكما يلاحظ رسلر «Risler» في كتابه عن فلاحي فرنسي يذهب هؤلاء إلى المجبر بدل الطبيب وإلى الساحر بدل طبيب الحيوانات، والأمر كذلك في مصر حيث الحلاق طبيب البشر والساحر طبيب الحيوانات يصرف عنها «العين» كذلك يمكن تناول صفاتهم الخلقية فالفلاح شديد الغيرة يحسد جيرانه ويغدر ويحب الانتقام ويحذر ساكن المدينة ويميل إلى المكر معه، وهو كثير الجب لجهله بالناس والأشياء قليل الإنفاق شديد الحرص على ماله قل أم كثر إذ يكتفي في عيشه ببعض ما ينتجه ويدخر مكسبه لشراء أرض أو ذهب على خلاف العمال الذين يبذرون، والفلاحون يحبون الأعياد

وهي في العادة محلية أي ليست عامة للشعب كله، وتقوم بمناسبات دينية وتصحبها أسواق تجارية كثيرًا ما تكون فرصًا لتعارف الفتيان بالفتيات بقصد الزواج، بالجملة هناك نوع أو مستوى من الحياة الذهنية والمادية يميز حضارة الفلاحين عن حضارة العمال.

لقد سادت الحضارة الأولى طوال تاريخ الإنسانية إلى القرن الماضي إذ كانت مهنة الفلاحة العمل الأساسي لبني الإنسان في حين قد نظر إلى الصناعات نظرة الاحتقار واعتبرت مهنًا وضيعة لا تليق بالإنسان، والآراء التي خلفها لنا القدماء عن نظرتهم إلى المهن الصناعية تظهرنا على مدى احتقار المدينات القديمة للعمال بوضعها إياهم في أسفل المراتب الاجتماعية.

أما اليوم فقد نكون أكثر ميلًا إلى اعتبار الفلاحين من حيث نوع حياتهم كبقايا حضارة بائدة، هم بالطبع بقايا ضرورية لأنهم ينتجون ما نحتاج إليه من غذاء ولكنهم بقايا تستدر الأسى والأسف من أكثر من جهة، ولذلك فنحن كثيرًا ما نحلم بأن ندخل في الريف كل وسائل الترف والراحة وكل المخترعات الحديثة التي تستفيد منها المدن وحدها وذلك لكي تجدد تلك الحضارة وتبعث فيها صورة من الحياة المدنية الصناعية.

ولكن يجب أن نعتقد أن الفلاحين مهما أدخلنا عندهم من وسائل واختراعات سيبقون دائمًا متميزين عن غيرهم من الناس وذلك لما تفرضه عليهم طبيعة الإنتاج الزراعي نفسه كما بينا، ولأنه من طبيعة النباتات

والحيوانات أن تكون منتشرة فوق سطح التربة ولا يمكن جمعها في صعيد واحد كما هو الشأن في الصناعة التي تتركز في المصنع، لأن النباتات يجب أن تجد متسعًا من الأرض تنمو فيه جذورها والحيوانات مرعى تقتات منه، ويترتب على هذا أن العمل الزراعي الذي هو في جوهره رقابة على تلك الكائنات العضوية المنتشرة فوق التربة يستدعي أن يتعود العاملون فيه وهم الفلاحون أن ينتشروا كذلك فوق التربة وأن يثبتوا كذلك مثل تلك النباتات والحيوانات في مناطقها، ومن ثم كان الفلاحون هم الذين يمثلون حقيقة المناطق المختلفة من القطر الذي ينتسبون إليه أي يمثلون العادات والأخلاق واللهجات المحلية أو الإقليمية، هم «أبناء بلادهم» كما تعبر اللغة الفرنسية (Gens du pays) التي التفتت إلى هذه الظاهرة الاجتماعية فاشتقت من لفظ «pays»؛ أي الوطن لفظ «Paysan»؛ أي الفلاح لما بينهما من الصلة المنوه عنها، والأمر بخلاف ذلك في أهل المدن ومنهم العمال فهم يأتون من كل حدب وصوب فيفقد الفرد منهم لونه المحلي، لأن المدن كما هو معروف إنما يتجدد سكانها وتنمو على حساب الريف.

يُمكننا الآن أن نختتم هذا التحليل الطويل لطبقة الفلاحين بالقول بأننا لو توخينا الدقة في دراسة الطبقات الاجتماعية يجب الاعتراف بأنه في العصور التي كانت الزراعة فيها محور النشاط الاقتصادي الوحيد للإنسان كان في الإمكان أن نُميز طبقات عديدة واضحة كل الوضوح في الريف لأن أصحاب الاقطاع وأتباعهم وأرقاءهم عاشوا جميعًا في أريافهم، أما اليوم فمن العسير دراسة الطبقات في الريف وحده لأن الريف يضم اليوم كتلة

بشرية هائلة أكثر تجانسًا ووحدة عن ذي قبل بسبب انتشار الملكية الأرضية وبصفة خاصة لعدم وجود فوارق داخلية في تلك الكتلة بقدر ما توجد تلك الفوارق بين تلك الكتلة في مجموعها وبين أهل المدن، والانقسام الطبقية اليوم هي في الحقيقة أكثر وضوحًا في المدن وأقرب مثالًا للبحث العلمي المنتج فيها دون الريف ولذلك فسنتناولها في حضارة المدن فيما يأتي.

الفصل السادس

طبقة العُمال (أ)

١٦) الصناعة قديمًا وحديثًا. ١٧) المادة والمجتمع.

(١٦)

نبهنا في الفصل السابق إلى أن الانقسامات الطبقية أوضح بكثير في المدن منها في ريف اليوم ولذلك فسننتقل منذ الآن إلى الانقسام الطبقي في داخل حضارة المدن، وأول طبقة تستلفت النظر هنا هي طبقة العمال لأنه لا يوجد ولو في الظاهر فاصل واضح بين مختلف سكان المدينة مثل ما يوجد بين العمال ومن لسوا عمالًا ثم لأن العمال في بعض المدن الصناعية أكثر عددًا من غيرهم.

العمل أو الصانعة أو الفن الميكانيكي «Art Mecanique» ألفاظ معروفة منذ القدم كانت تعبر عن مهن وضيعة في عرف المجتمعات القديمة، فقد حرمها غزاة الهند على أنفسهم وخصوا بها المغلوبين وامتد احتقارهم لها إلى احتقار هؤلاء، يقول بوجلية «Bouglè» في كتابه Essai sur le règime des castes «أن حكيم الهند ياجنا فالكيًا يضم إلى الطوائف النجسة التي تدنس الطعام يلمسها وإلى العاهرات والخصيان والممثلين ومدمني الخمر ... طوائف النساجين والصباغين وعاصري الزيت

والحدادين والصاغة، كما أن الشريعة المانوية عندما تصنف الخطايا الإنسانية تضع بين خطيئة من لا يوقد النار ورذيلة من لا يفي بديونه عمل من يشرف على صناعة أو من يقوم بأعمال ميكانيكية».

وقد وضع أهل اليونان في مقابل «المهن الميكانيكية» باعتبارها مهن العبيد «المهن الحرة» arts liberaux وكان يترفع الأحرار منهم عن تعاطيها، ويقول جلوتز Glotz وهو خير من درس العمل عند اليوناني في كتابه الرائع حقًا Le travail dans laè Grece أنه في رأي اليوناني ابيدور Epidaure لا سبيل إلى تحاشي العار الذي يلحق الحر إذا ما اتصل عن قرب أو بعد بعمل صناعي إلى أن تنشئ الدولة إدارة للمصنوعات توكل رئاستها إلى عبيد لا إلى أحرار، وقد كان هذا الاحتقار للعمل كما يلاحظ هيرودود عامًا عند اليونانيين وبصفة خاصة عند اللقدمونيين Lacedemoniens منهم وإن كان أقل شدة عند أهل كورنثة تلك المدينة التجارية والصناعية وكذلك عند أهل أثينا مدينة الفكر، حتى أرسطو في كتابة عن «السياسة» لم يقبل الصناع في عداد مواطني مدينته الفاضلة وقد سبقه إلى هذا أفلاطون عندما حرم على مواطني مدينته المثالية مزاولة المهن الصناعية، بل لقد اشتط هذان الفيلسوفان بأن ذهبا كل على طريقته إلى أن حياة التأمل والتكفير الخالص Contemplation أرفع بكثير من أي عمل آخر ولو كان من الأعمال غير الصناعية كالتجارة والهندسة والحرب والموسيقى وبذلك انحطت في نظر أتباعهما تلك الفنون إلى مرتبة الفنون الصناعية تقريبًا.

وما إعجاب أفلاطون بفيثاغورس إلا نتيجة لما توصل إليه هذا الأخير من جعل الرياضيات أبحاثًا تأملية صرفة أي «برهانية» لا تقوم على التجربة والحس بل على النظر المجرد وحده، كما أن غضبه من أرخيتاس Archytas وأودكس Eudoxe لم يكن سببه إلا أنهما حاولا حل بعض مسائل الهندسة كمسألة تكعيب الدائرة (وهي إحدى مسائل الرياضة القديمة) بواسطة تجارب وآلات ميكانيكية فنزلا بذلك بعلم الهندسة البرهانية من مرتبة العقل والتأمل إلى مرتبة الحس والتجربة، ومن ثم أصبح أيضًا المهندس والعالم التجريبي في عداد الصناع، والميكانيكا أي فن المهندسين منفصلًا عن علم الهندسة النظرية، وبالجملة أصبح «العلم النظري» في مقابل «العلم العملي».

في فقرة لأفلاطون نقتطفها من محاورته المسماة «جورجياس» نراه يمتهن فن المهندسيين أي الميكانيكا فهو يقول على لسان إحدى الشخصيات بعد أن بين نفع المهندس الحربي في الدفاع عن المدينة واختراع الآلات الحربية: «إنك مع ذلك تحتقره هو وفئة وإنك لا تسميه مهندسًا unxavonoiov إلا على سبيل التحقير له، وإنك لا تود أن تزوج ابنه بابنتك ولا أن تتزوج أنت بابنته».

يتضح مما تقدم أن القدماء كانوا يضعون في مقابل المهن التي لا تليق إلا بالعبيد وهي الصناعات اليدوية المهن التي يتعاطاها الأحرار، ثم اشتطوا من جهة أخرى فوضعوا حياة التأمل الصرف والنظر المجرد فوق الحياة

العملية أي التجريبية بكافة أنواعها ومنها العلوم التطبيقية فهبط بذلك علم كعلم الميكانيكا إلى مستوى الصناعات التي تجلب العار إلى أصحابها.

ولكن إذا تقدم بنا الزمن إلى عهود أقرب إلينا من السابقة نجد أن التطورات السياسية والاجتماعية والدينية التي غيرت الحضارة مالت شيئًا فشيئًا بكفة الميزان في صالح ما كان يعتبره القدماء حقيرًا، فقد تغنى شاعر من شعراء بيزنطة على خلاف ما كان متوقعًا من وارث للثقافة اليونانية القديمة باختراع طاحونة الماء التي حررت النساء من الطحن بأَيديهن حيث يقول: «ارفعن أيديكن أيتها الطاحنات وأرقدن طويلًا إلى ما بعد صياح ديك الصباح لأن الإله ديمتر Dèmèter كلف عرائس البحر بأداء ما كانت تؤديه أيديكن: فهن يصعدن خلال العجلة الغائصة في الماء إلى محور دورانها فيحرك ذلك المحور بواسطة عجلات الحجر الأسطواني الثقيل الذي يطحن»، وقد بقيت فوائد ذلك الاختراع زمنًا طويلًا دون أن تعم لأن الاقطاعيين احتكروا تلك الطواحين لاستغلالها فعادت الجماهير سرًا إلى طاحونة اليد، وأدى ذلك إلى ثورات عديدة، ففي سنة ١٣٣١ مثلًا صادر رهبان سان الباني Saint Alban طواحين اليد بعد تفتيش الجماهير ورصفوا بحجارتها أرض رهينتهم فثار الناس عليهم عام ١٣٨١ واقتلعوا الحجارة وامتد الزمن بمثل تلك الحوادث إلى عام ١٧١٣ أي إلى ما قبل إنشاء أول طاحونة بخارية في إنجلترا بنحو ٧٣ عامًا.

هذا وقد كانت الثورات والحروب والمجاعات والوباء سببًا في نقص سكان القارة الأوروبية وقلة اليد العاملة في الجزء المتقدم منها مما أدى في

القرنين الرابع والخامس عشر إلى التوسع في استخدام الآلات التي تدار بقوة الماء والهواء فلم يقتصر على الطحن وحده بل استخدمت الآلات للنسج والطبع وقطع الحجارة وغير ذلك، وقد استدعى ذلك التوسع الاستعانة بالعلوم الطبيعية والميكانيكية والرياضية واستلهمت الصناعة الناشئة في عصر النهضة مهندسي اليونان وعلومهم وأول هؤلاء أرشميدس الذي سجل له التاريخ كثيراً من الاختراعات الآلية لم يستفد منها القدماء – فهذا ليونارد دافنشي Leonardo de Vinci يمجده ويضعه فوق أرسطو ويحتج بقوة على احتقار الميكانيكا ويقول إنها أشرف العلوم وأنفعها لأنها ثمرة للتجربة وتطبيق الرياضة، وما عدا ذلك مما تعارف القدماء على تسميته بالعلوم النظرية فلا طائل تحته وكله باطل – ثم هذا جاليليو Galilèe يتتلمذ لأرشميدس ويشتغل بالمسائل الناجمة عن اختراع المدفع الذي هدم النظام الاقطاعي كما حول مجرى العلوم الطبيعية فيدرس قوانين حركة القذيفة – ثم هذا فرنسيس بيكون الذي يقلب وجهة نظر القدماء فيضع العلوم العملية فوق العلوم النظرية ويردد الفيلسوف جون أوك هذا الرأي فيقول: «إنه من الميكانيكا ذلك العلم المحتقر الذي يمارسه عمليًا أناس غير مثقفين قد جاءتنا تلك الفنون النافعة للحياة التي تتحسن يومًا بعد يوم»، وديكارت نفسه لم يكتف بأن يحصر الميكانيكا في حدود الآلات والجمادات بل أكد أن جسم الإنسان والحيوان أن هو إلا آلة أكثر تعقيدًا وكمالًا من الآلات المصنوعة ووازن بين حركات أجسامنا وحركات تلك الاختراعات الآلية التي كانت تزين في ذلك الوقت الحدائق الملكية في سان جرمان وفونتنبلو وخلص من ذلك كله إلى إمكان اختراع إنسان أو حيوان

آلي Automate يقوم بكل ما يقوم به الكائن الحي من حركات وأعمال، تلك الآراء المتقدمة جدًا بالنسبة إلى عصرها لم تر التحقيق بالطبع إلا أخيرًا وذلك باختراع الآلات الميكانيكية الحديثة، وكان هذا التأخر في تحقيقها سببًا في أن يقنط جون لوك من التقدم الآلي ويتهكم بآراء الديكارتيين فيقول: «لدي حصانان لم يؤديا إلى منذ خمسة عشر يومًا أدنى خدمة سوى دوران أسنانهما المتصل، ولما كان ذلك لا يفيدني بشيء فإني أود أن أرى كيف يخترع أولئك الديكارتيون آلات بحيث يمكن امتطاؤها عند الحاجة دون أن تأكل برسيمًا أو تبنًا في أوقات البطالة، ولكن هؤلاء الفلاسفة يتحدثون كثيرًا عن الآلات دون أن ينتجوا شيئًا منها ذا نفع».

ومع تلك السخرية لم يبطئ الزمن كثيرًا في اختراع مثل تلك الكائنات الآلية التي كان يتحدث عنها الديكارتيون، يقول بيير ماكسيم شول Schuhl في كتابه Machinisme et philosophie أن الأب لابا La bat روى أنه لقى أثناء رحلته في الجزائر الأمريكية عام ١٧٢٢ ضابطًا فرنسيًا اسمه جين Gennes امتدح صفاته العقيلة الممتازة وأشار إلى عديد اختراعاته الآلية ومنها طاووس يمشي ويهضم كما تصور الديكارتيون الأجسام الآلية، ويضيف شول أن الأكاديمية الفرنسية سلجت لذلك المخترع نفسه عام ١٦٧٨ اختراع آلة للطحن تشبه قطعها لقطع آلات النسج، وقد حسن العامل فوكانسون Vancansou تلك الاختراعات فاخترع بطة تسبح وتأكل وتهضم، كما اخترع آلات تشبه الإنسان وتلعب العود والصفارة ولا تزال محفوظة بمتحف الفنون والصناعات بباريس، وقد لقى نجاحًا كبيرًا استلفت أَنظار رجال الدولة فعينوه مُفتشًا لِمصانع الحرير،

وما لبث أَن هجر تلك الاختراعات العديمة الجدوى وأَقبل على إِمداد صناعة الحرير بِمُختلف الآلات، ووصفت له مجلة « Mercure de France» في عام ١٧٤٧ الآلة التي يديرها حصان أو ثور أو حمار فتُصنع من الأقمشة ما هو أكمل صُنعًا وأجود صنفًا وأكثر كما من صناعة الصُناع، وكان اختراعه هذا ردًا على ثورة صُناع الحرير في ليون على القوانين التي استناهم، وقد توالت مُنذ ذاك الاختراعات وشملت فروعًا مُختلفة من المهن، حتى إِذا ما ظهرت دائرة المعارف الفرنسية التي مهدت للثورة رأينا أن من أهم أبوابها وصف الآلات الكثيرة المستعملة آنئذ وصفًا مُستفيضًا تشرحه رسوم مُفصلة. كيف نفهم تقدم الاختراعات آنئذ في قطر كفرنسا؟ يقول شول: إِن بواعثها كانت لا شك اقتصادية ولكنها استلهمت كذلك آراء الفيلسوف ديكارت في أَن الغرض منها تخفيف آلام الإِنسانية، فقد كانت على وجه الخصوص آلام العاملات المكلفات بسحب الخيوط في مصانع النسيج للحصول على الأَشكال المطلوبة آلامًا كبيرة. كتب بايون «Baillon» عام ١٧٦٥ يقول: «جزاء أجر زهيد تعمل العاملات سبع عشرة ساعة في اليوم، وغالبًا ما كُن ينتهين بِأَمراض خطيرة تجعلهن غير قادرات على مُتابعة العمل ويمتن في فقر مُدقع».

ولكن مهما تكن أَهمية تلك المخترعات فإِن المكانة الأُولى تعود في الواقع آنئذ إِلى إنجلترا، فهي الرائدة في الصناعة الحديثة، والسبب في الثورة الصناعية فيها قلة إِنتاج مادتين أوليتين هما الخيوط المغزولة والحديد، فقد كانت الخيوط لا تكفي حاجة النساجين؛ لأَنها كانت تُغزل بالعجلات، فعكف المخترعون مُنذ سنة ١٧٦٣ وأَغلبهم من صُناع النجارة أمثال

على صناعة الآت «John Kay, Wyatt, Arkwright, Crompton» النسيج نفسها بقصد استهلاك كل الخيوط المغزولة، وهذا مما توفر عليه آخرون.

أَما فيما يختص بالحديد، فلم تكن شفيلد وبرمنجهام تستطيعان الحصول على كل حاجاتهما من الحديد؛ لأَن الفحم الخشبي كان نادرًا وغاليًا، والفحم كما هو معروف من مكونات الصلب، فتوصل إِبراهام داربي «Darby» عام ١٧٣٥ إِلى تركيب الحديد المسمى الزهر «Fonte» باستعمال الفحم الحجري.

ولكن بقى بعد ذلك أَن يحول هذا النوع من الحديد إِلى صلب ولم يكن يتأتى ذلك إِلا بالفحم الخشبي، إِلا أَنه في سنة ١٧٨٣ توصل انجليزيان إِلى التغلب على هذه العقبة بالطريقة المسماة «Puddlage» والتي تخلص الحديد من الكاربون فولدت بذلك صناعة الحديد الحديثة، ونتج عنها أَن الآلات المختلفة في الغزل والنسيج وغيرهما من الصناعات أَمكن صناعتها من الحديد الصلب بدل الخشب، كل ذلك أَعطى أهمية كُبرى للفحم الحجري في الصناعة الحديثة فكثرت مناجمه وأدى ذلك بنوع من الضرورة إِلى استعمال البخار كقوة مُحركة.

الواقع أَن البُخار كقوة مُحركة كان معروفًا مُنذ اليوناني هيرون «Hèron»، كما عَرِفَه أيضًا الإِيطالي جيوفاني برانكا « Giovanni

«Branca» في سنة ١٦٢٩. ولكنه لم يلتفت إِليه إلا أخيرًا وذلك لضرورة نزح المياه المتسربة من باطن الأَرض إِلى المناجم العميقة.

وكان الإِنجليزي سافري «Savery» أَول من سجل عام ١٦٩٨ اختراعًا يُستخدم فيه البخار لرفع المياه وإِدارة الطواحين، وقد حَسَّنَ ذلك الاختراع على التوالي «Newcomen» والصبي «Potter» ووات «Watt»، وعُرِفَ إِذ ذاك باسم (طلبة النار)، وهكذا نضج استعمال البخار في الوقت الذي أصبحت فيه صناعة النسيج والحديد في أوجها.

ولم يبق بعد ذلك إِلا تعميم البخار باستعماله في النقل والحركة، وترجع أَول مُحاولة ناجحة لاستعماله في النقل إِلى الفرنسي جوفروا «Jouffroy» الذي استطاع أَن يصنع باخرة عام ١٧٨٣ عبرت نهر الساؤون، ولكن ستيفنسون «Stephenson» هو الذي استطاع أَن يبني أَول قاطرة عام ١٨١٤ لنقل الفحم من محاجره ثم عم استعمالها فيما بعد وتهيأ بذلك كله ظهور علم الحرارة «Thermodynamique» ونضوجه عام ١٨٢٤ على يدي الفرنسي سادي كارنو «Sadi Carnot» فتوالى تقدم الآلية الحديثة نظريًا وعمليًا.

يتضح من هذا كيف تقدمت الصناعة بكافة فروعها مُنذ أواسط القرن الثامن عشر وأَصبحت شيئًا فشيئًا عنوان السبق والحضارة بين الأُمم، وقد انتقل بسببها خلق كثير من الفلاحين إِلى المدن وذلك لأن البخار سمح بتركيز المعامل في حيز واحد هو المدينة بعد أَن كانت مُبعثرة

فيما مضى على ضفاف مجاري المياه وفي مهاب الرياح، إذ كان الماء والهواء القوتين المحركتين فيما سبق.

وحدث هذا الانتقال من الريف إلى المدينة بصفة خاصة في إنجلترا، إذ باع الفلاحون ملكياتهم الصغيرة إلى كبار الملاك، فتخلصت إنجلترا بذلك من مُشكلة الملكية الزراعية الصغيرة، وتبع ذلك أَن تضاعفت المدن أَضعافًا ومدينة كمنشتر مثلًا قفزت من ١٠ آلاف نسمة سنة ١٧٢٧ إلى ٩٥ في سنة ١٨٠١.

(١٧)

لسنا بحاجة إلى الإطناب في أَهمية الصناعة ومقامها الممتاز في المجتمعات الحديثة، هل أَدت تلك الأهمية إلى تغير محسوس في تقدير العمل والعُمال أَكثر مما كان عليه الأمر قديمًا في الهند واليونان مثلًا؟

من المؤكد أَن المجتمعات الحديثة لا تنظر إلى العُمال نظرة القدماء إلى العبيد، ولكن من المؤكد أَيضًا أَن تلك المجتمعات نفسها تضع العُمال في منزلة اجتماعية وضيعة. أَنا لا أَقول إن العُمال أَنفسهم وضيعون، فهم أُناس كغيرهم من الناس، ولكني أقول أَن الطبقة العمالية في أَحسن ظروفها تتضمن دائمًا حكمًا تقويميًا مُزدوجًا قوامه اعتبار المجتمع لهم من جهة ثم اعتبار العُمال لأنفسهم من جهة أُخرى بِأَنهم دون غيرهم من الناس منزلة، إن المسألة التي نقترح مُواجهتها الآن هي تفسير ذلك الحكم التقويمي.

لتفسير ذلك الحُكم لا بد من النظر أَولًا إِلى العامل في عمله ومُزاولته لمهنته، أنا لا أنسى أنني قلت فيما سبق أن المراتب الفنية ليست هي المراتب الاجتماعية ولا يُمكن أن تُفسر بمفردها الفروق بين المراتب أو الطبقات الاجتماعية، ولست أتناقض مع نفسي لو قلت الآن أن العامل بمجرد انصرافه من معمله يعيش ويتنزه ويحتك بغيره من الناس، فلا شيء يمنع. والحالة هذه من تفسير الحكم الذي نحن بصدده على ضوء الفكرة أَو الرأي الذي يكونه أولئك الناس عن عمله؛ أَي على ضوء إِدراكهم بِأَنه إِنما يُزاول مهنة صناعية.

من هو العامل؟ يعرفه قاموس لاروس «Larousse» الفرنسي بِأَنه الرجل الذي يعمل بيديه ليتقاضى أجرًا، ويقول عمدة القواميس الفرنسية وأعنى به قاموس لتريه «Littrè» العامل أو العاملة من يعمل بيديه في الحرف المختلفة.

ونقرأ في كتاب « Traite Elmèntaire de legislation industrielle» لِمؤلفه المشروع والأستاذ بيك «Pic» ما يأتي: «العامل في اصطلاح القانون هو من يُزاول عملًا يدويًا لحساب وتحت إِشراف صاحب عمل أو من ينوب عنه، وذلك مهما يكن نوع المؤسسة التي يُزاول فيها ذلك العمل؛ كالمعمل والمصنع والمتجر، ومهما تكن أيضًا قيمة الأجر وطريقة دفعه، وإِذن فالعُمال هم الذين يُزاولون حرفة؛ أَعني فنًا ميكانيكيًا أَي «يدويًا»؛ لحساب غيرهم من الناس؛ وأيضًا هم الذين يعملون في أعمال «يدوية» بسيطة غير فنية ولا تحتاج إِلى تعلم (كالحمالين والراصفين

للطرقات وغيرهم) وعلى العكس من ذلك يجب أن نعتبر مُستخدمًا كل من عاون في التجارة والصناعة ويكون رغم عدم استقلاله عن صاحب العمل بِمُقتضى تعاقد بينهما قد وُكل إِليه عمل تغلب عليه الصفة الفكرية Intellectuel».

من ثم يتضح أَن الرأي الشائع بين الناس هو الذي يعرف العُمال بِأَنهم الذين يعملون بِأَيديهم أَو سواعدهم، ولكن أيكفي هذا في فهم أسباب الحط من شأن العمل والعُمال في أي مُجتمع من المجتمعات؟ أليس من الغرابة بمكان أن ينزع الناس إِلى الإِقلال من شأن عمل السواعد واليدين؟ تلك جوارِح ليست في ذاتها خسيسة بل هي من الأعضاء القليلة التي يدبرها المخ وتشرف عليها الإِرادة والعقل، كما إِنها من الأعضاء ذات الوظائف الهامة التي تُميز الإِنسان عن الحيوان. وإِذن فلا بُد من العدول عن اتخاذ تلك الجوارح أساسًا لِفهم الأسباب البعيدة التي تحط من مكانة العُمال، كما يجب العدول كذلك عن اتخاذ العمل الفكري (الذي ميز به بيك صراحة من ليسوا عُمالًا) أَساسًا للمفاضلة وإِقامة الفوارق الاجتماعية؛ لأَنه يبدو من المبالغة أَن نُسمى «فكريًا» عمل الكتبة والصيارفة والسكرتيريين وأَصحاب الربع وغيرهم، إِذ ربما كان ما يبذله كل منهم من ذكاء في أداء عمله أقل بكثير مما يبذله الحاذقون من العُمال في الصناعات الدقيقة.

على أن الفيلسوف المعاصر هنري برجسون لم يتردد في القول بِأَن خير ما يُعرف به الإِنسان ليس المفكر أَو «الناطق Sapiens»، وإِنما

العامل أو «الصانع Faber»، بمعنى آخر يُقرر هذا الفيلسوف الذي نفذ إلى طبائع الحيوان والإِنسان أَن الإنسان في جوهره صانع مهندس قبل كل شيء، ثم هو بعد ذلك مُفكر، فليس إِذن هُناك تفضيل للفكر على العمل.

أَما وقد بدت التفرقة بين العمل اليدوي والعمل الفكري غير كافية في فهم المكانة الاجتماعية للعُمال، فقد تكون التفرقة بين ما هو «مادي» وما ليس بِمادي أوثق من الأُولى في فهم تلك المكانة، بحيث نستطيع أَن نعرف العامل في اطمئنان بقولنا: «أَنه من ينصب عمله على المادة وحدها»، ولكن هذا التعريف غير بديهي ويحتاج إلى بيان.

الحق أن أهم ما يستلفت النظر في العمل أَو الصناعة هو أَنها تنحصر في مُعالجة الكائنات الجمادية؛ أَي الأجسام المادية البحتة وإِلباسها صورًا دون أُخرى.

ولا يختلط هذا بعمل الفلاح؛ لأَن الفلاح كما قلنا يُعالج كائنات حية، فعمال مناجم الفحم الذين ينزلون إلى أَعماق الأَرض لنحت الصخور واستخلاص الفحم منها إنما يؤدون عملًا يحتاج إلى قوة عضلية ومُقاومة عنيفة للتغلب على مادة صلبة.

وعندما يفتح عُمال صهر الحديد الأفران ذات الحرارة المرتفعة لتفريغ السائل الحديدي في قنوات فإِنهم يتحوطون أَكبر تحوط لأَنهم يُعالجون مادة خطرة، أَما عُمال صناعة النسيج فإِنهم إِذ يتتبعون في انتباه فائق نمو المادة

المنسوجة فإنما يرقبون ما تعجز الآلات عن أَدائه؛ أَعني القيام بإِصلاح ما ينقطع من الخيوط لأَنهم أَمام مادة مرنة.

المادة الصلبة والمادة الخطرة والمادة المرنة – وغير ذلك – كلها من عالم المادة، ونحن إن أحصينا جميع أنواع المهن الصناعية فسنجد العامل دائمًا على صلة بالمادة، والعُمال هم الوحيدون الذين يتصلون بالمادة، أَما غيرهم من الناس في المدن فهم مهما اختلفت مهنهم فلا يُعالجون المادة، وإِنما يقومون بِأَعمال من شأنها أن تخلق وأن تنمي وأن توثق نوعًا من العلاقات التي يُمكن أن نُسميها «العلاقات بين الناس». فمُستخدمو التجارة والتُجار والموظفون والأطباء والمحامون والمدرسون والفنانون وغيرهم ممن ليس يعمل في الصناعة هم على صلة في أعمالهم بالإِنسان، بمعنى أنهم يغذون بعملهم الروابط بين إِنسان وإِنسان، سواء أَكانت تلك الروابط على سبيل تلقي الأوامر والطلبات كموظفي الحكومة ومُستخدمي التجارة أَو على سبيل إِعطاء الأوامر والإِرشادات كرؤساء العمل والأطباء، أو على سبيل إِيقاظ الشعور وتوجيه المدارك كالفنانين والمدرسين، أَو على غير ذلك من السُبل.

قد تبدو تلك الروابط أحيانًا غير واضحة، خذ مثلًا فريق الكتبة والمحاسبين الذين يقضون وقتهم في الإِنشاء والتحرير وتسجيل الحسابات.

لا شك أَن الكتابة هنا تقوم مقام الكلام؛ لأَن هؤلاء أَنما يكتبون لتصل كتاباتهم إِلى غيرهم من الناس عاجلًا أم آجلًا، فهم إِذن يعملون كما

لو كانوا بجوار مُحدثيهم ومن ثم عنايتهم بجودة الخط ووضوح العبارة ونظافة الورق.

على العكس من ذلك العامل فهو لا يتصل طوال ساعات عمله إلا بالمادة، بالطبع هو كثيرًا ما يتلقي أوامر رؤسائه فيظن أَنه يتصل في عمله بالناس، ولكن تلك صلة ذات طرف واحد، بمعنى أَنه عند تنفيذه لتلك الأوامر تنقطع صلته بالناس ويتلاشى من ذهنه تصور الإِنسان للإِنسان، إِذ يعكف بكليته على مُعالجة المادة وحدها ليتغلب على مقاومتها بِمقاومة مثلها فتملأ نفسه حينئذ تصوراته للمادة وعلاج المادة.

ولا شك أَن تلك الصلة ذات الطرف الواحد؛ أَي الصلة التي طرفها الآخر المادة نفسها هي التي تبرر في أَعيننا تشبيه العامل نفسه بالآلة التي يستعملها، تلك الآلة التي تحمل وهي في يده طابع الإِنسان أو العقل لما تقوم به من الدقة في العمل، على حين أَنه بالنظر إِليها من جهة ذلك العضو الذي يتناولها ويسيرها فإِنها تفقده طابعه الإِنساني بِأَن تصيره خشنًا صلبًا مُشوهًا كما تطبعه بطابعها الآلي الميكانيكي فيكون بذلك كله أقرب إِلى المادة الجامدة نفسها.:

لكل ذلك نتائج نفسية في حياة العُمال يُمكن أَن نشير إِلى بعضها، فالعُمال مهما اختلفت طبائعهم الفردية يتميزون بروح قليلة المرح ونفس مُنقبضة، وهذا طبيعي لكل من عاش أَكثر يومه بعيدًا عن المجتمع وفي عزلة مع الأشياء المادية، لذلك نراهم يطلبون المرح بالإقبال على الشراب في

البلاد التي لا تحرمه، ولست أعرف طائفة من الناس ينتشر بينها الشراب مثل طبقة العمال، كذلك هم يبدون كثيرًا من عدم الاكتراث بالمجتمع فلا يحفلون بتقاليده وآدابه لأنهم ينسون المجتمع في طرف كبير من حياتهم اليومية وهم لذلك ينفرون أيضًا من الحياة الاجتماعية أي يتوحشون في طباعهم وإن كنوا في الوقت عينه أكثر الناس تماسكًا فيما بينهم أي رغبة في الاتحاد بأمثالهم ممن يعالجون المادة، هم يميلون إلى العنف والخشونة في إبراز عواطفهم ومطالبهم وربما عبر إقبالهم العظيم على الرياضة البدني عما اكتسبته أجسامهم من خشونة ونفسوهم من عنف، يعزو إليهم كثير من المؤلفين انصرافًا عن الفضائل الخلقية وانحلالًا واضحًا في الأسرة ويعللون ذلك بتدهور في العقائد الدينية عندهم مصدره انعزالهم مع المادة دون كل القيم التي تشغل أذهان المجتمع، ويؤيدون آراءهم بالإحصاءات الدالة على اقفار الكنائس في الأحياء العمالية وازدحامها في غير تلك الأحياء، كما يؤيدونها بمشاهداتهم عن حب العمال للأغاني المتهتكة المكشوفة واستعمال الألفاظ البذيئة على مسمع من أولادهم، هذا واستعداد العمال للتبذير أمر مشهور وقد يعبر عن احساسهم بتوقف الكسب على قوة سواعدهم وحدها لا على الطبيعة كالفلاح أو على الفهم والمهارة كأصحاب المهن الأخرى.

تلك عناصر أولية قد تعين على تكوين سيكولوجية عمالية يستهدى بها المعنيون بشئون العمال وتنظيم حياتهم «لا عادتهم» إلى الحظيرة الكبرى للمجتمع، وأقول «لا عادتهم» لأنه قد اتضح لنا الآن أن العامل أو العاملة بسب العزلة مع المادة أثناء طرف كبير من اليوم بل من الحياة يخرج

فعلًا عن المجتمع، بل يمكن القول أن المجتمع نفسه هو الذي انساق بنوع من الضرورة الطبيعية – ضرورة الاتصال بالمادة لاستخدامها – إلى عزل بعض أجزائه أو أعضائه للقيام بذلك الاتصال.

إذ المجتمع إنما يحتل مكانه بين الطبائع المادية وهو يريد في الوقت عينه أن يتجنبها فلابد له من أن يضحي بجزء منه وأن يضطره إلى تلك الصلة المؤلمة حقًا من حيث نتائجها لأنها تمنع في نهاية الأمر فريقًا من الناس وهم العمال من الربح المعنوي والصعود إلى المراتب المختلفة الناتجين عن الاشتراك في الحياة الاجتماعية العامة، يحق لنا أن نعود بهذه المناسبة إلى تعريف الفيلسوف الثاقب الرأي هنري برجسون للإنسان والذكاء الإنساني «بالقدرة على صنع آلات وبصفة أخص على صنع آلات بها تصنع آلات خرى» إذ يمكن أن نقول إن المجتمع بعزله بعض أجزائه وتكوينه للهيئة العمالية قد نجح كل النجاح في صنع آلات (وهم العمال) يصنع بها آلات أخرى أي يؤثر بها على المادة المحيطة به.

قد يبدو هذا التصور الذي نقدمه الآن عن طبقة العمال متناقضًا بعض الشيء: أليس يبدو قولنا أن العمال يخرجون عن نطاق المجتمع طيلة حياتهم وأنه من العسير عليهم أن يعودوا إلى أحضانه قولًا يتعارض مع الشعور السائد بيننا بأن العمال اجتماعيون لأنهم يحتلون الصدارة في كل مشكلة اجتماعية؟ أليست تنصرف أذهاننا إلى العمال دون غيرهم كلما قرأنا في الصحف أو تحدثنا فيما بيننا عن المسائل الاجتماعية؟ نعم الامر كذل، ولكن ربما كان ذلك ناتجًا عن اكتفائنا بألفاظ غير محددة كل

التحديد وأولها لفظ «مجتمع» الذي يقبل كثيراً من المعاني، ونحن إذا رجعنا إلى ما بسطناه من آراء فيما سبق من الفصول فسنذكر أننا قلنا إن كل مجتمع إنما يتركز تجمعه حول قيمة عليا تبعث النشاط في أعضائه وتنمي الروابط بينهم وتدعوهم جميعًا إلى الميل نحوها والاشتراك فيها، وقلنا أيضًا أن هؤلاء الأفراد لا ينجحون جميعًا وعلى قدم المساواة في المساهمة تلك القيمة العليا، ننبه الآن إلى أن هذا المعنى المحدود للفظ مجتمع هو الذي يمهد للتصور الذي نقدمه هنا عن طبقة العمال: فالطبقة العمالية عندنا هي ذلك الجزء من المجتمع الذي حرمته ضرورة الاتصال بالمادة من ولوج المناطق الهامة في حياة الجماعة فحرم بذلك من المزايا المادية وخاصة المعنوية الناجمة عن الاقتراب من تلك المناطق.

وإذًا فإذا كان الناس يضعون العمال في منزلة أقل من منازل غيرهم من سكان المدينة – وهذا هو مضمون الحكم التقويمي الذي اتخذناه بداية للبحث – فإن مرجع ذلك ليس الحط من عمل السواعد واليدين بالقياس إلى عمل الفكر والعقل، بل الأرجح أن مرجعه هو أن العمال يولون وجوههم شطر المادة فيخرجون بذلك عن معترك الحياة الاجتماعية وينصرفون عن مختلف القيم التي يتزاحم الناس عليها، هذا هو السبب البعيد والحقيقي الذي يفسر مكانة العمال المتواضعة بين مختلف المكانات.

هناك اعتراضان ربما يردان على تصورنا لطبقة العمال وقد يكون في الإجابة عليهما إيضاح وتأييد لهذا التصور.

الاعتراض الأول: قد يقال مثلًا أن الصناعة أو الإنتاج الصناعي الحديث إنما يقوم على تقسيم دقيق للعمل بتخصص كل فرد في جزء أو مرحلة من العمل الكلي الذي ينتج وحدة مصنوعة، فلابد إذًا من تعاون العمال جميعًا في أداء ذلك العمل الكلي، فكيف ندعي مع هذا «التعاون» أن العمال يعيشون في عزلة مع المادة؟ هم على الأقل غير منعزلين بعضهم عن بعض لأنهم يشعرون بوحدتهم اللازمة للإنتاج أي يتعاونون كل فيما يخصه للوصول إلى الإنتاج.

نجيب على هذا الاعتراض بأن العزلة التي نقصدها هنا هي ليست عزلة العمال بعضهم عن بعض، وإنما عزلتهم جميعًا عن المجتمع وأغراضه وروابطه التي تحددها القيم العليا فيه، ومع ذلك فإن التعاون بين العمال في الإنتاج لا ينفي عزلتهم بعضهم عن بعض لأنه تعاون فني بحت لا ينتج عنه شعور بتجمع معنوي ذي صبغة إنسانية وكأنه في جوهره تجمع ميكانيكي.

لنفرض أن عشرة من الرجال يتضافرون في سحب جسم ثقيل، هم في الواقع إنما يضمون قواهم الجسدية بعضها إلى بعض فحسب، ولكنهم لا يكونون مجتمعًا عضويًا وإنسانيًا بالمعنى الصحيح لأنهم بمجرد انتائهم من العمل ينصرفون كل إلى وجهته دون أن يكونوا قد قلبوا في نفوسهم أثناء عملهم تصورات إنسانية بحتة أي تداولوا فيما بينهم آراء وإحساسات ذات لون إنساني مما يتداوله الناس فيما بينهم، إذ أن مجتمعهم المؤقت هذا إنما تسوده تصورات صناعية أي متصلة بالمادة، وما الجسم الثقيل أو أي آلة أخرى يجتمع العمال حولها إلا العائق أو الحائل دون التبادل بين إنسان

وآخر، إذ يعمل كل عامل في دائرة اختصاصه فتتألف من مجموع أعمالهم وحدة ما ولكن هذه الوحدة ليست باطنية كما هو الأمر في مجتمعات الناس وإنما هي خارجية وهي تلك الآلة نفسها أو ذلك الحائل وما ينتج عنهما.

وقد كان الأمر على خلاف ذلك في عهد الصناعات الصغيرة أي قبل نشأة الصناعة العصرية، كان تقسيم العمل أي التخصص أمرًا غير معروف بحيث يصعب التمييز بين عمل الرئيس وعمل رفاقه أو «صبيانه» كما كانت بينهم روابط ذات صبغة شخصية إذ عندما كان يندب رفيق للقيام مقام رئيسه في الإدارة فإنه كان يراعي صلات الرئيس بزبائنه ويعني بالبيع والشراء والإدارة إلى جانب عمله، وكان المصنع فوق هذا وحدة عائلية بحيث يطيع الرفاق أمر رئيسهم ويشعرون في الوقت عينه بشعور انتسابهم إلى أسرته، وكانت تنتظم الجميع عادات وآراء ونزعات واحدة، كثيرًا ما قوتها الأعياد التي كان يقيمها أعضاء المهنة الواحدة توثيقًا لعلاقاتهم الشخصية، فكانت في مصر مثلًا أعياد النحاسين والسروجية والغزالين والصباغين وغيرهم.

ولا يوجد شيء من هذا كله اليوم، فقد استأصلت الصناعة في صورتها الحاضرة كل تلك العواطف والعلاقات الإنسانية لأن الصناعة تقوم على طرق من طراز طرق العلم التي ترمي إلى استبعاد الجانب الفردي أو الإنساني في العامل لتصرفه بكليته إلى الإنتاج وحده، ولذلك فهي تخضعه إلى نوع من «العداد الزمني» Chronomètre يحصي عليه حركته وسرعة

إنتاجه فتتلاشى بذلك كل العوامل الفردية التي تميز العامل كإنسان من الناس.

الاعتراض الثاني: قد يبدو من كل ما قدمناه من آراء أن عمل العامل ليس شاقًا فحسب بل هو لا يتفق أيضًا وطبيعة الإنسان لأنه يؤدي في نهاية الأمر إلى أن يفقد العامل كثيرًا من صفات الإنسان الاجتماعي وأن يضحي بمختلف القوى والملكات النفسية التي تؤهل غيره إلى التدرج في مختلف المراتب الاجتماعية، ولكن يجب ألا ننسى أن الإنسان ليس عقلًا يتأمل معقولات وإنما هو أيضًا إرادة ونشاط أي نزوع إلى التسلط على الأشياء المحيطة به، وليس من شك أن كل عمل من الأعمال الصناعية إنما يصدر عن نزعات وملكات مغروزة في الإنسان، ونحن لا نعجب بتلك الأعمال إذا لم يكن الأمر كذلك، أي إذا لم تعبر عن إيقاظ تلك القوى وشحذها وارتقائها: نعجب مثلًا بالحداد الذي يعرف بالعين المجردة دون استعمال مقياس الحرارة كيف أن القضيب الذي بسخنه إلى حد الاحمرار قد بلغ درجة الحرارة الكافية لطرقه، كذلك نعجب بالعامل الذي يقدر باللمس وحدة ثقل الأشياء دون التجاء إلى الميزان، وإذًا فهناك مجموعة من القوى الحسية والعملية فطر عليها الإنسان ولكنها لا تظهر للعيان إلا إذا اتسعت دائرة عمل الإنسان في عالم الأشياء، فإذا كان العمال وخاصة المتخصصون منهم إنما ينمون كل في مهنته تلك القوى أو الملكات العملية المتضمنة في طبيعة الإنسان كغيرها من القوى النفسية، وإذا كان المجتمع من جهة أخرى إن هو إلا الوسط الذي ترقى وتشحذ وتتآزر فيه كل القوى الطبيعية للإنسان، فلم لا ينظر المجتمع إلى ارتقاء قوى العمال

واستعداداتهم العملية نظرة اكبار وتقدير؟ ولماذا لا ينزل تلك الملكات منزلة محترمة كمنزلة ملكات الفنانين والقضاة والعلماء والتجار؟ هذا هو وجه الاعتراض الثاني.

للإجابة على هذا الاعتراض الذي يتضمن كثيراً من الوجاهة يجب أن نميز بين القوى التي تصدر عنها المهن والمهن نفسها، فمن المؤكد أن تلك القوى – كحدة الحواس ولباقة الحركات وشدة المقاومة الجسمية وغير ذلك – هي موضع تقدير عظيم في المجتمع ونحن نعجب بمن يتصف بها في كثير من الحالات كالحرب والصيد والألعاب البدنية، إلا أننا مع ذلك إذا كنا نعجب برافع الأثقال في ميادين الرياضة فنحن لا نعير التفاتاً إلى الحمالين الذين يحملون الحقائب وأكياس الحبوب ذات الوزن الثقيل طوال ساعات عملهم بل نود لو أنهم حملوا في المرة الواحدة أكثر مما يحملون عادة، فلماذا إذًا هذا الفارق في التقدير، هذا الفارق يجيء من أن القوة التي أعجبنا بها في المثال الأول قد اتخذت في المثال الأخير صفة المهنة أي تحولت إلى عمل راتب له قانونه الذي يجيء من الأشياء لا من المجتمع، كلنا أعجب أشد إعجاب بقصة روبنسون كروزو، فقد رأيناه يهبط جزيرته وحيدًا دون رفاقه الذين ذهبوا مع انقاض سفينته فإذا به يبتكر كل المهن التي يزاولها عمال مختلفون في مجتمع من المجتمعات، فهو في آن واحد بناء ونجار وفلاح وصانع أسلحة، ولكني أخطئ في الحقيقة إذ أقول أنه كل ذلك لأنه إنما استخدم فقط مختلف ملكاته واستعداداته التي تقوم عليها تلك المهن دون أن يزاول بالفعل مهنة واحدة بالذات لأنه لا يوجد مجتمع في تلك الجزيرة يزاول من أجله مهنة ما، وإذن فإعجابنا آت من رؤيتنا

للطبيعة الإنسانية تنمي مختلف قواها دون أن تعوقها تصورات طبقية أي مهنية، وشأننا في ذلك شأن الصبية الذين يجهلون المهن في حقيقتها الاجتماعية، فيعجبون بمهارة العمال لأنهم يتكشفون في أنفسهم عن سر استعداداتهم المختلفة دون أن يدركوا ما تؤدي إليه من مهن، وتلك الاستعدادات لا نقلل نحن الكبار من شأنها ولا نهمل تقديرها إلا لعلمنا أنها اتخذت صورة ميكانيكية أي تحولت إلى مهنة أي إلى عمل راتب.

بالجملة في المهنة العمل الصناعي الذي ينصب على المادة هو غاية أما الملكة أو الاستعداد فهو وسيلة، أما في اللعب فإن تنمية الملكات والاستعدادات الجسمية فهو الغاية في حين أن الأعمال أو الألعاب الرياضية وما قد ينتج عنها أحيانًا من نتائج مادية فكلها وسائل، ولقد رغب بعض العلماء أن يجد الناس ومنهم العمال مجالًا لإبراز وتنمية قواهم واستعداداتهم الطبيعية، فأجروا أبحاثًا وأسسوا معاهد تحت اسم (التوجيه المهني) Orientation professionnelle بقصد اكتشاف مواهب الأفراد وانتخاب استعداداتهم وتأهيل كل منهم إلى العمل الذي يتفق ومواهبه ولكن لما لم يكن من أغراض المجتمع للأسف الشديد أن يخص كل فرد من الأفراد بالعمل الذي يناسب استعداداته القطرية بحيث يستطيع أن يبرز مواهبه الممتازة بمعنى آخر لما لم يكن من أغراض المجتمع أن يرضي الناس من هذه الجهة فقد أصبح من الضروري للعيش أن تضحي الملكات والمواهب في سبيل الأعمال أو المهن المعروضة في السوق، ولا يوجد عمل من هذا النوع من الأعمال المعروضة إلا وقد صيرته المهنة عملًا مملًا راتبًا أي لا صلة له بالمواهب الطبيعية للإنسان.

نستخلص الآن النتيجة التي هدفنا إليها في هذا الاعتراض وهي أنه إذا لم يقدر المجتمع الملكات الحسية والعملية عند العمال فسبب ذلك هو أنها أخذت طريق المهنة فأصبحت لا تثير عجبه واندهاشه كما تثير مثيلتها عند الرياضيين مثلاً.

تلك هي الاعتراضات التي تمسكنا بأن تجيب عليها لأنها تسمح بالتوسع في شرح التصور أو التعريف الذي قدمناه لطبقة العمال، وسنعود إلى هذا التعريف عند تعرضنا للعامل من جهات أخرى وأول تلك الجهات الوضع القانون للعامل، أعني جهة كونه أجيرًا (Salariè).

الفصل السابع

طبقة العمال (ب)

١٨) الأجير.　　　　١٩) الاستهلاك ونوع الحياة.

(١٨)

لقد درسنا العامل في عمله ومزاولته لمهنته وانتهينا إلى أن طبقة العمال يمكن أن تعرف من هذه الجهة «بمجموع الناس الذين لا صلة لهم في عملهم بالإنسان أعني الذين هم على صلة بالمادة والذين يخرجون عن نطاق المجتمع طيلة ساعات العمل»، فالعامل يترك المجتمع خلف ظهره عندما يدخل المعمل، بينما يدخل المجتمع مع صاحب العمل ومع المهندس والمستخدم في دور للصناعة لأن هؤلاء عند أدائهم لأعمالهم يبقون على صلة بالوسط الإنساني، وقد نبهت إلى أننا سنتحقق من قيمة هذا التعريف عند التعرض إلى جهات أخرى من حياة العمال، وأولها جهة كونه «أجيرًا».

يتقاضى العامل «أجرًا» عن عمله، وطريقة تحديد ذلك الأجر أمر جدير بالاعتبار، عادة يوجد تعاقد شفوي أو مكتوب بين العامل وصاحب العمل، ومن يقل «تعاقدًا» فقد قال ضمنا بعلاقة بين الناس، ولا شك أن العامل يفكر في هذه العلاقة أو في هذه التعاقد: هو يفكر فيه عندما ينقضي يومه أو أسبوعه فينتقل إلى خزانة المصنع ليتقاضى أجره، وفي كل

لحظة من تلك اللحظات يقول في نفسه إن التعاقد قد يفسح وكأنه عند استئنافه لعمله قد جدد عقده (القائم فعلًا) من لا جديد، ثم هو يفكر فيه أيضًا عندما يرغب هو أو صاحب العمل في التحلل من هذا التعاقد بقصد تجديده بشروط جديدة، لننظر الآن فيمن يتعاقد العامل معهم وفي موقف هذا الأخير حيالهم وفي نظرته وحكمه عليهم وما يخالجه من عواطف وإحساسات عند ملاقاتهم.

يعمل العامل أحيانًا لحساب (زبون) ينظر إليه كصاحب عمل (Patron) ويعمل كذلك أحيانًا لحساب المقاولين ومنهم الصغير والمتوسط والكبير، كما يعمل أيضًا لحساب الشركات والمصالح الحكومية، وهو بالطبع لا يتصور مختلف هؤلاء المستأجرين له تصورًا واحدًا: فقد يكون أحيانًا الفارق بينه وبين صاحب العمل طفيفًا وهذا يحدث مثلًا عندما يكون المستأجر مقاولًا صغيرًا أو صانعًا يعمل في الوقت نفسه إلى جوار أجيره، فتنشأ حينئذ علاقات زمالة ترفع فيها الكلفة، وقد يفكر العامل أحيانًا في الاستقلال عن صاحب عمله بأن يؤسس مثله دارًا صغيرة للصناعة، وفي هذه الحالة أيضًا لا يشعر العامل بوجود مسافة كبيرة تفصل بيه وبين صاحب العمل، وفي حالات أخرى قد يكون صاحب العمل هو الملقن لأجيره أصول المهنة والرائد له في مسالكها حتى إذا ما أخذ العامل بحظه منها انتقل إلى مصنع كبير، وهنا كذلك يمكن القول بأن علاقة الرئيس برفيقه في العمل (أو الأوسطى بصبيه) – تلك العلاقة التي تحدثنا عنها في فجر البرجوازية الحديثة (انظر: ١٧) – لم تنمح تمامًا.

والأمر على خلاف ذلك فيما يبدو عند العمل في معمل كبير، إذا الرئيس أو المدير هنا ليس من طبقة مأجورة بل ينتسب إلى وسط اجتماعي يرمقه العامل عن بعد، وأحيانًا كثيرة قد لا يكون ذلك المدير إلا مستخدمًا عند صاحب العمل، فيرى العامل مديره ولكنه لا يرى صاحب العمل نفسه، فيتصوره عندئذ عن بعد شاسع ويحيطه بخيالات وأفكار تشف عن وجود مسافة بينهما لا تعبر، وكذلك الشأن عندما يتصور الشركة المساهمة أو بالأحرى مساهميها الذين لا يعرفهم ولا يلقاهم.

على أنه ليس من الضروري أن يعمل العامل في مصنع كبير حتى تتولد في نفسه تصورات تباعد بينه وبين مديره، إذ يكفي أن يوجد صاحب عمل صغير يكون قد بلغ مكانته بعد جهد وكد عنيفين فيميل إلى الحزم والشد مع إجرائه العمال بحيث يود هؤلاء لو أنهم بذلوا عملهم إلى صاحب عمل كبير، ومن جهة أخرى لا شك قد تنشأ أحيانًا، بل من الضروري أن تنشأ، بين أصحاب الأعمال الكبيرة وأعضاء الشركات الصناعية من جهة وبين عمالهم علاقات تآزر تصل إلى حد الإخاء وذلك في فترات ارتفاع أثمان منتجاتهم بصفة خاصة، لأن التفاهم بين الجميع أجدى وسيلة للاستفادة إلى أقصى حد من ذلك الارتفاع.

في كل تلك الحالات ومهما يكن نوع العاطفة التي يكنها العامل لمستأجرة ونوع العلاقة الشخصية التي قد تنشأ بين الطرفين، فإن هناك أمرًا ثابتًا لا يتغير: وهو أن الأجور والشروط التي تحدد وفقها قيمتها لا يختلف كثيرًا من مستأجر إلى آخر بل قد لا تختلف إلا نادرًا جدًا كما لو كان

هناك ثمن أو سعر متعارف للعمل ومتفق عليه في السوق، وهذا أمر يستوقفنا الآن، إذ المسألة الهامة التي سنواجهها هنا هي ما يأتي: إذا كان العامل يتقاضى أجرًا والأجر نوع من المكافأة عن العمل فهل هناك فرق حقيقي بين الشروط التي تحدد وفقها الأجور وبين شروط الربح التجاري ومكافآت أرباب المهن الحرة كالأطباء والمحامين، وبصفة أخص هل تتميز الأجور عن مرتبات الموظفين والمستخدمين في التجارة والصناعة؟ ومن جهة أخرى هل شروط تحديد أجور العمال هي من نوع خاص بحيث نستطيع أن نرمق خلالهما المكانة الدنيا للعمال؟ سنرى عند نهاية الإجابة عن هذه المسألة ما يؤيد التعريف الذي قدمناه لطبقة العمال.

لقد قيل إن العامل يبيع «قوة عمله» Force de travail، وتلك عبارة مشهورة ولا شك صادقة ولكن يجب مع ذلك امعان النظر فيها، إذا كان العامل يبيع قوته العملية فهو عرضة فيما يلوح للربح والخسارة كما هو الشأن في كل بضاعة تباع، بأي معنى نفهم البيع للعمل؟ هنا نستعرض أولًا الطرق المختلفة التي تفرض وفقها الأجور.

يعرف علم الاقتصاد السياسي طرقًا مختلفة لفرض الأجور، أي لبيع العامل لقوته العملية، وهي على اختلافها ترد إلى طريقتين أساسيتين: الأجر على الزمن والأجر على القطعة، الاجر الزمني هو المكافأة التي يتقاضاها العامل لقاء عمله عددًا معينًا من الساعات في اليوم أو من الأيام في الأسبوع، والأجر على القطعة أو القطع هو الأجر الذي يتقاضاه لقاء إنجازه وحدة أو وحدات من إنتاج معين دون أن يفرض عليه زمن معين

لإنتاجها وهذا ما يجعله يتمتع بقسط من الحرية الفردية في الإنتاج، والواقع أن العامل الذي يؤجر على القطعة أو القطع يتمتع بحريتين: أولهما حريته في زيادة كسبه إذ ليس عليه إلا أن يصنع عددًا أكبر من القطع المطلوبة ليزيد مكسبه وثانيتهما حريته في التصرف في سرعة انتاجه حسبما تمليه عليه مشاغله ورغباته ومزاجه الشخصي، أما في حالة الأجر الزمني فهو لا يملك إلا حرية واحدة: هو لا يملك حرية زيادة كسبه ولكنه يملك ولو في الظاهر فحسب حريته في التصرف في سرعته وذلك بأن يبطئ مثلًا في أداء عمله، ونقول ولو في الظاهر لأنه لو كان الامر غير ظاهري فحسب لأصبح الإنتاج الصناعي رهن الرغبات الفردية المحضة لكل واحد من العمال وهذا لا تؤيده مشاهدة النظم الصناعية أيًا كانت إذ هناك في كل مصنع حركة راتبة للإنتاج لا يبطئ العامل عنها ولا يزيد في أوقات الإنتاج العادي وتلك الحركة عينها هي التي تذهب بالحرية التي نتحدث عنها.

على أنه من الثابت أن العمال في مجموعهم أظهروا دائمًا عداء نحو تحديد الأجر على أساس القطعة وآثروا العمل على أساس الزمن، وأسباب ذلك لا تخفى على اللبيب، وإذا حاول أحيانًا أصحاب العمل أن يعدلوا عن الأجر الزمني إلى الأجر على القطعة فإنما هم يفعلون ذلك لاستدراج العمال إلى الإنتاج المرتفع لأنه لا شيء يستنهض الهمة مثل الفائدة الشخصية والكسب المتزايد فإذا ما بلغ إنتاج العمل منتهاه بمقتضى هذه الطريقة فقد يحدث أن يعود صاحب العمل إلى طريقة الأجر الزمني مطالبًا إياهم بأقصى ما وصلوا إليه من إنتاج إذ يقول لهم: «بما أنكم أنتجتم كذا من القطع عندما كنتم تتمتعون بحرية الإنتاج والكسب فنحن نطالبكم

بالإنتاج نفسه لأننا نعلم الآن أنكم تستطيعونه»، نلاحظ فورًا أن العامل قد فقد في هذا الوضع جميع حرياته التي تحدثنا عنها فهو قد فقد حريته في زيادة كسبه لأنه يعامل الآن على أساس الزمن، كما أنه فقد حريته في التصرف في سرعته ومجهوده، وينتج عن هذا كله أن البضاعة التي يبيعها العامل لا يملك حريته في التصرف فيها كما هو الحال عند التاجر إذ ليس من السهل عليه أن يتلاعب فيها أو أن يغير من كمها وكيفها، أعني أنها لا تقبل التجزئة والبيع بالقطاعي بقصد الربح المتزايد وتلك البضاعة ليست في حقيقتها كمًا معينًا من العمل وإنما هي كما لاحظ بحق كارل ماركس قوة العامل أو قدرته على العمل، تلك القوة التي يتصرف فيها صاحب العمل بملء حريته ويستغلها إلى أقصى حد كما رأينا.

بعد أن استعرضنا طرق الأجر نعود إلى تفهم بيع العامل لعمله على ضوء بيع التاجر لبضاعته وذلك للمقارنة بين التاجر والعامل، إذا قارنا البيع عند كل فسنرى فورًا أن أصول التجارة هي أن يشتري التاجر بضاعة بثمن ما ثم يبيعها بثمن أعلى وإلا لما أصبحت التجارة مهنة، والعامل كم قلنا يبيع قوة عمله، ولكن هل هو اشتراها وممن اشتراها وكيف يستطيع أن يعرف ثمنها الأساسي؟ لقد لاحظ مؤلفان من أقطاب الاجتماع والاقتصاد السياسي وأعني الإنجليزيين سدني وب Sydney Webb وزوجته بياتريس Beatrice في كتاب لهما من أمتع الكتب عنوانه The Industrial Democracy ملاحظة جد صائبة وهي أن الناس في كل العمليات الاقتصادية التي تتم في ميداني التجارة والصناعة هم مشترون وبائعون: فصاحب الصناعة يشتري مواده الأولية وآلاته ثم هو يبيع إنتاجه، وتاجر

الجملة يشتري ذلك الإنتاج ويبيعه إلى المستهلكين وهم الجمهور، وإذًا فكلهم مشتر بائع في آن واحد، إلا الأخيرين أي الزبائن، ويضيف المؤلفان المذكوران أنه من البين أن البائع هو دائمًا في مركز أقل من مركز المشتري على شريطة ألا يكون الأخير في حاجة ماسة للشراء كما يحدث إبان الحروب مثلًا، وضعف مركز البائع آت من وظيفته نفسها أي من اضطراره إلى البيع على أية حال لأنه إن لم يبع فإنه يفقد عمله ووظيفته الاقتصادية، وعلى العكس من ذلك المشتري فهو في مركز أقوى وإن لم يفطن إلى تلك القوة، وهو إن فطن إليها فحاول تنظيمها على هيئة ما واستخدامها فسيحصل حتمًا على شروط أنسب في الشراء مما يزيد في ضعف مركز البائعين لنلاحظ الآن – وهو ما هدفنا إليه – إن مركز العامل في تلك السلسلة من العمليات الاقتصادية هو أضعف المراكز وأقلها خطرًا لأنه ليس إلا بائعًا فحسب أي لم يشتر قواه العملية من أحد ما وبذلك يكون العامل الرجل الوحيد الذي لا يربح ربحًا حقيقيًا لأن الربح كما نبهنا هو الفرق بين ثمن الشراء وثمن البيع، وليس ثم شراء عند العامل.

لنلاحظ الآن أن كارل ماركس قد تنبه إلى مثل هذا الضعف في مركز العامل من حيث هو مأجور وعبر عنه بطريقته الخاصة كما يتضح من فقرة في كتابه Capital عندما يتحدث عن الرجل ذي الدنانير والعامل بعد أن يتم بينهما التعاقد على العمل، فهو يقول: «نستطيع أن نشاهد الآن تغيرًا في ملامح بطلي تلك الدراما، فكانز الذهب الذي يدفع الأجر أي صاحب الدنانير يفتتح الدراما الرأسمالية، على حين أن صاحب القوة العملية أعني العامل يتبع الأول كما لو كان ملكًا له، أولهما يتصنع الأهمية

ويبتسم ابتسامة الانتصار ويبدو أنه يقود بالدور الأول، أما ثانيهما فيلوح عليه الخجل ويبدو كأنه يقوم متبوعه، ومثله في ذلك مثل من باع جلده ولا ينتظر بعد هذا إلا أن يدبغ ذلك الجلد.

لقد أدى بنا ما تقدم إلى نتيجة سلبية فحسب إذ نحن لا نعلم عن الأجر إلا ما ليس من جوهره، أعني أننا نعلم أنه ليس ربحًا أو مكسبًا كما هو الشأن في التجارة ونحن إذا استطعنا أن نميز بهذا مركز العامل عن مركز غيره من الناس الذين يمارسون التجارة ومنهم من غير شك أصحاب المهن الحرة كالأطباء والفنانين، إلا أننا لا نرى إلى الآن الفارق بين العمال وبين الموظفين والمستخدمين لأن هؤلاء الأخيرين يتقاضون أيضًا مرتبات لقاء أعمالهم كما أنهم لا يعرفون أثمان قوتهم العملية، إذ هم يبيعونها دون معرفة بأثمانها، فهم إذًا ليسوا تجارًا وذلك مما يقرب بين مركزهم ومركز العمال، ومع ذلك فنحن لا نسميهم عمالًا أو أجراء.

ما هو الأجر في عرف الاقتصاديين؟ يقول سيميان في دروسه Cours d'Economie Politique: «إن الأجر هو مقدار من النقود في مقابل كم من العمل المادي»، هذا التعريف يعبر من غير شك عن التصور السائد بين العمال وأصحاب العمل في آن واحد فيما يختص بالأجر، لننظر إلى العمال كيف يتصورون تحديد أجورهم وأي المبادئ يعتمدون عليها، يمكننا في هذا المقام أن نفحص تلك الفترات التي قلت عنها إن تصور التعاقد على أجر ما يحتمل المكان الأول في نفس العامل وأعني بها الفترات التي يحاول فيها العامل أو صاحب العمل تغيير التعاقد، فسيتيح لنا هذا

الفحص معرفة وجهة نظر الطرفين المتعاقدين فيما يتعلق بالمبادئ التي يعتمدان عليها في تحديد الأجور ويصرحان بها في غير مواربة.

من المستحسن ألا تستوقفنا الفترات التي يدافع فيها العمال عن أنفسهم عند تخفيض أجورهم، لأنهم يثيرون وقتئذ مبدأ كالآتي: «لعمل مساو أجر مساو» A travail ègal, Salaire ègal بعبارة أخرى هم يقولون بما أننا تقاضينا إلى الآن هذا الأجر المعين وبما أننا نقوم الآن بنفس العمل فلا سبيل أو مبرر لتخفيض الأجر، هذا مبدأ من مبادئ العدالة ولكنها العدالة كما بتصورها العمال أي العدالة التي تصطدم بقوة الأحداث الواقعية والأزمات الاقتصادية.

ويستحسن أن ننظر إلى الفئران التي يحدث فيها عكس ذلك أي إلى الفترات التي يطالب فيها العمال بتجديد العقد لزيادة الأجر، أي مبدأ يلجأون إليه وقتئذ؟ في الغالب هم يحتجون بارتفاع أثمان الحاجات الضرورية كالمأكل والملبس، ولكن هذا المبدأ يجب أيضًا ألا يستوقفنا طويلًا لأنه يمكن القول بأنه أمر دائم أو حالة قائمة باستمرار، تلك حالة فكرية لا ينفك العمال عن الشعور المتصل بها: فهم يشكون بحق ويتألمون دائمًا لأن أجورهم لا تكفي لسد أبواب الحاجيات، وبما أنهم يحتجون بمثل هذا المبدأ دائمًا فليس من المستطاع الاعتماد عليه في تفهم الحالة الجديدة التي تطرأ عليهم فيصادفون النجاح عندما يطالبون بالزيادة في الأجور.

وقد يكون من المستحسن إذًا أن نقف عند مبدأ كمبدأ الرخاء الاقتصادي وارتفاع الأسعار، وذلك المبدأ هو حالة من الحالات الطارئة التي نومئ إليها، فالعمال عندما يلحظون أن أسعار المنتجات بصفة عامة ومنتجاتهم بصفة خاصة قد ارتفعت أثمانها وأرباحها يذهبون إلى أن صاحب العمل ينبغي ألا يجني الثمرة وحده وأنه يجب أن يقاسمهم الأرباح، كذلك يصادف العمال قبولًا عندما يطالبون بالزيادة للمساواة بينهم وبين عمال آخرين في مصانع ومناطق أخرى في الإقليم الذي يعيشون فيه، في هاتين الحالتين يمكن القول بأن ما يأخذه العمال على صاحب العمل هو رغبته في أن يستفيد وحده إبان الرخاء من زيادة أثمان منتجاتهم، أو رغبته في أن يستفيد وحده من الاختلاف في الأجور بين الصناعات والمناطق المتباينة في بلده.

والأمر الهام الذي نستنتجه من هذه الملاحظة هو أنه توجد في نظر العمال علاقة بين الأجر وثمن المنتجات، وأعني بذلك علاقة كمية Rapport quantitatif، وهذه العلاقة هامة في ذاتها لأنها تسمح بأن نذهب إلى أبعد من ذلك: لأننا لو قلنا إن هناك علاقة كمية بين الثمن والأجر وعلمنا أن الأجر هو قيمة valeur العمل الذي يؤديه العامل لوجدنا أنفسنا أمام كمين الأول الثمن والثاني العمل، وعلى هذا فالعمال يتصورون العمل «كمًا» أي مقدار كغيره من الأشياء المادية التي تقاس وبالتالي شيئًا متجانسًا homogène.

والحقيقة أننا لو نظرنا إلى العمل نظرة أعمق لما وجدناه في جوهره كمًا متجانسًا: فالأعمال مختلفة وتبدو في طبيعتها وخصائصها أنها غير متحدة أو متجانسة كما أن المجهودات التي يتطلبها كل منها ليست متشابهة إذا انتقلنا من صناعة إلى أخرى (من صناعة الساعات مثلًا إلى صناعة خطرة كصناعة البارود)، كذلك تختلف ساعة من العمل لعامل من العمال حسب اختلاف أجزاء اليوم وأيام الأسبوع، ويمكن أن يقال أيضًا إن العمل لا يختلف باختلاف السهولة والصعوبة والأمن والخطر فحسب بل باختلاف الملكات والاستعدادات للعمال أعني باختلاف طبائعهم الفردية، إذ ليس من شك أن ساعة من العمل تتطلب من عامل كسول أو غبي مجهودًا أشق مما تتطلبه من عامل نشط ذكي، وإذًا فالأصوب أن العمل ليس كمًا متجانسًا ومع ذلك فليس من شك أن العمال يتصورونه كمًا متجانسًا وهذا التصور هو الذي يهمنا هنا.

نحن هنا في قلب المسألة الاقتصادية للقيمة valeur: لم يتردد أهم الاقتصاديين أمثال آدم سميث وريكاردو وكارل ماركس في الزعم بأن العمل هو جوهر القيمة ولبابها وأن قيمة المنتجات التي تنتج عن العمل يجب أن تقاس بوحدات عملية (Unitès de travail) فإذا كان الامر كذلك فالعمل كم يقبل القسمة إلى وحدات أو أجزاء وقد بينا خطأ هذا الرأي ومع ذلك فنحن أمام أمر واقع وهو أن العمال وأصحاب العمل أيضًا يتصورونه على هذا النحو.

كيف يُفسر الاقتصاديون هذا التصور؟ ها هو نص لكارز ماركس تغلب عليه التجريد ويوجد في أوائل كتابه عن رأس المال Capital حيث يقسم ماركس القيمة إلى قيمة استعمال أو انتفاع Valeur d'usage وإلى قيمة استبدال Valeur d'echange فللأشياء عنده قيمة استعمال أو انتفاع تنجم عن نفعها وفائدتها، ولما كانت الأشياء من جهة نفعها تختلف جد الاختلاف فيما بينها فلابد لفهم إمكان تبادلها فيما بينها من قيمة أخرى، فالأشياء يمكن تبادلها لأن لها كذلك قيمة استبدال أي لأنها ترد جميعها إلى قاسم مشترك بينها، ولكن ما هو هذا القاسم المشترك؟ يقول ماركس إنه «العمل» ولكنه العمل يتصوره على نحو خاص جدًا، فهو ليس هذا أو ذاك العمل المعين الجزئي، وإنما العمل بصفة عامة أي العمل ككم مجرد متجانس، هو يقول بمناسبة السلع: «إذا أغفلنا قيمة الاستعمال فإنه لن يبقى للسلع من صفة غير صفة كونها منتجات العمل، فالإنتاج بغض النظر عن قيمته الانتفاعية ليس هو هذه المائدة أو هذا البيت أو هذا الخيط أو أي شيء آخر ينتفع به، كما أنه ليس هو نتيجة عمل النجار أو البناء أو الغزال أو أي عمل معين آخر، وذلك لأن انتفاء صفة النفع للأشياء المذكورة يستتبع انتفاء صفة النفع للأعمال المذكورة التي انتجتها ... ولا تتميز تلك الأعمال أحدها عن الآخر بل ترد جميعها إلى العمل المجرد أي إلى العمل الإنساني في بساطته ونقائه».

لقد أثار هذا التصور لعمل إنساني مجرد لا تنوع فيه – وإن كان متضمنًا في كل الأعمال الجزئية المتنوعة – بعض الاعتراضات الوجهة منها ما أشرنا إليه من صعوبة توحيد الأعمال المختلفة لا من حيث الكم

والشدة أو العناء بل ومن جهة الكيف qualitè أيضًا، ومع ذلك فإن ما يهمنا هنا هو أن ماركس وصف لنا في عبارات ميتافيزيقية ذلك التصور الكمي للعمل الذي يسود أذهان العمال، وهؤلاء في كل تصرفاتهم إنما يعبرون عن هذا التصور ومما يرجحه عندهم هو أن هناك تعريفة أو تسعيرة معينة للأجور في السوق وأن الأجور موحدة في مختلف المهن وأن ارتفاع أسعار المنتجات يؤدي إلى ارتفاع الأجور.

كيف نشأ ذلك التصور عند العمال أنفسهم؟ قلت إني لا أعتقد أن العمل كم وهو لا يصبح كذلك إلا إذا نظرنا إلى الإنسان من الناحية الميكانيكية والجسمية، بيد أن الحقيقة هي أن العمل يفترض وجود صفات أخرى غير تلك لننظر إلى حالة اقتصادية طبيعية مثل الحالة التي كانت المجتمعات عليها قبل التطور الاقتصادي المعروف الآن أي قبل إدخال «النقد» يمكن افتراض أن العمل في تلك المجتمعات الزراعية في الغالب لم يكن يقاس بالمقدار، إذ ربما كان قد سادها نظام شيوعي أو ربما كان الناس يُكافأون على نحو ما عند قيامهم بعمل من الأعمال، أو ربما كان يحسب حساب أقدامهم وتفانيهم في الخدمة أعني حساب صفات نفسية ومعنوية، والعمل لم يتغير في طبيعته وجوهره بالانتقال إلى حياة اقتصادية قوامها العملة فهو ما برح عنصرًا غير كمي، فإذا تصوره العمال على نحو كمي فما سبب ذلك إلا الاقتصاد القائم على العملة أي الاقتصاد الذي يقيس المنتجات والخدمات بقدر من النقود، إذ لكي يخضع لنظام العملة ولكي يصبح موضوعًا للتبادل لابد أن يجري مجرى السلع الأخرى، وإذًا فمنذ دخولنا في اقتصاد نقدي أصبح العمل في ظاهره كمًا، بمعنى آخر هو لم

يتغير في طبيعته ولكنه أدى على تصور جديد عنه، فالوسط الخارجي أي البيئة الاقتصادية والاجتماعية هي التي لونت العمل بهذا اللون وعودتنا أن نقيسه كما تقاس الأشياء، هذا هو التفسير الحقيقي للتصور الكمي السائد بين الناس عن طبيعة العمل.

نستطيع الآن أن نميز على نحو سليم بين أسس أجور العمال وأسس مرتبات الموظفين والمستخدمين، فالعمال يتقاضون أجورهم على أساس شيء يعتبره الناس كما يقبل العدد والقياس، وهذا ما يجعلنا عند تقديرنا لأعمالهم أو إنتاجهم لا نحسب حساب صفاتهم الشخصية والإنسانية، إذ لا ننظر إلا إلى كم العمل الذي ننتظره منهم ولا نعتبر مجهودهم إلا كمجهود آلي ميكانيكي، أما الموظفون والمستخدمون فيكافأون على أساس آخر إذ هم يؤلفون في الواقع عصب الإدارة والتوجيه في كل مصلحة حكومية أو مؤسسة اقتصادية بل هم المؤسسة نفسها، لذلك تسوي مكافآتهم على أسس مخالفة وقواعد عامة يحسب فيها حساب السن والمدة التي قضوها في الخدمة أي الأقدمية وصفات معنوية أخرى فالدور الذي يلعبه الموظفون وبصفة خاصة مستخدمو الصناعة والتجارة ليس يشبه في شيء ما يقوم به العمال، فهم مسؤولون معنويًا عن الاهتمام بنجاح المؤسسة التي يخدمونها والمؤسسة نفسها في حاجة إلى اهتمامهم المعنوي إلى حد أنها تجتهد دائمًا في أن تمزجهم بها وفي أن توحد بين مصالحهم ومصالحها، وهذا من الضرورة بمكان لأنهم ينقلون وينفذون توجيهات المدير أو صاحب العمل ولأنهم يتصلون بالزبائن الذين لا غنى عنهم ولأن حسن سير المؤسسة يتوقف أولًا وآخرًا على دقة حساباتهم

وأمانة معاملاتهم ومواظبتهم وسهرهم وعدم إهمالهم ونشاطهم وإقدامهم، ويود صاحب العمل لو أنهم أحسو بأنهم المؤسسة نفسها، وهو يعمل على غرس هذا الإحساس بتحبيبهم في البقاء فيها أطول مدة من أعمارهم بل العمر كله إن أمكن ليشربوا روح المؤسسة وتقاليدها وأغراضها وهو يتوسل لذلك بالمنح والمكافآت والعلاوات والترقيات ليستنفذ حماسهم وإخلاصهم إذ من العسير جدًا أن يفرض رقابة على نشاطهم وأعمالهم غير تلك الوسائل التي تجتذبهم إليه على عكس ما يحدث بالنسبة للعمال الذين يمكن مراقبة نشاطهم وأعمالهم بفحص كل قطعة ينتجونها أو بما يرفض الزبون شراءه.

وإذن فإن ما نتطلبه من المستخدمين ليس كمًا من العمل الذي يقاس وبعد وإنما ما لا يمكن قياسه وعده، أعني البرهان على اتصافهم بصفات نفسية أو معنوية مما لا يمكن أن تفرض عليه رقابة خارجية، وإنما يستجلب بالتشجيع والثقة المتبادلة، ومن ثم اختلفت المرتبات عن الأجور لأننا في الحالة الأولى نجد أنفسنا أمام أفراد يعاملون كأُناس حقيقيين وبصفة خاصة كأعضاء في هيئة اجتماعية هي المؤسسة التي تضمهم، وليس الأمر كذلك بالنسبة للعمال الذين يعاملون معاملة الأعداد والآلات، ومع أن بعض أصحاب المؤسسات الكبرى بذل الإعانات والمكافآت والمعاشات لعماله وأقام لهم دورًا عمالية ليجتذبهم إلى أسرة المؤسسة فإن هؤلاء لم يعيروا أهمية لذلك بل داخلتهم الريبة فيما يمكن أن يكون عودة مستورة إلى نظام الاقتصاد العائلي Règime patriarchal القديم الذي لا يتمشى مع العصر الحديث، فهم يعملون أن صاحب المؤسسة لا يحسب حساب

الأقدمية او المدة التي قضوها في العمل عنده بل وفي المهنة بصفة عامة، كما أنهم يعلمون أن كمًا ما من العمل سواء أأداء عامل صغير أم عامل مسن إنما يؤجر نفس الأجر، وأنه كثيرًا ما يكون من مصلحة المؤسسة أن تستبدل من غير أسف أو شفقة عاملها العجوز بآخر من الشباب، فالزمن أو القدم لا يضيف شيئًا إلى قمتهم في نظر صاحب العمل كما أن الخبرة والمهارة لا يؤثراهم بعلاوة أو ترقية، وسواء أكان الأجر على القطعة أو على الزمن فإن الأمر الذي يهم صاحب العمل هو أن مقدارًا معينًا من الإنتاج يجب أن يتسلمه منهم يوميًا وأن الإنتاج يجب أن يطابق النماذج التي يفرضها عليهم مما لا يجعل لصفات الابتكار والاستقلال أدنى قيمة، فإن كان إنتاجهم دون ذلك تعرضوا للخصم أو الطرد وإن أربى على ذلك كمًا وكيفًا فلا شكر ولا جزاء وهذا كله مما يجعل ارتباط العمال بمؤسستهم ارتباطًا واهنًا ومؤقتًا للغاية ومن ثم تساوت عندهم المؤسسات جميعًا بحيث لا يكترثون أقدموا قوتهم العملية لهذه المؤسسة أم لتلك إذ ليس من الضروري أن تكون بينهم وبين المؤسسة صلة شخصية من النوع الإنساني لأن ما يطالبون به هو قبل كل شيء خدمتهم الآلية الميكانيكية التي لا تتوقف على الجانب الإنساني في العامل وإنما على الجانب الجسمي، ولا شك أن كائنًا جسميًا ما يمكن أن يستبدل بكائن جسمي آخر.

تلك هي النتيجة التي تصل إليها للإجابة عن المسألة التي وضعناها في البداية وبها يثبت لدينا صدق التعريف الذي قدمناه للعمال إذا نظرنا إليهم من جهة وضعهم القانوني أي من جهة الأسس التي يقوم عليها التعاقد معهم على أجور لا على مرتبات كما ثبت لنا التعريف نفسه فيما

سبق عندما نظرنا إليهم من حيث طبيعة عملهم وظروفه الخاصة، ففي كلتا الحالتين يتكشف لنا وضوح سبب تأخر مكانتهم الاجتماعية بين مختلف المكانات، ولم يبق لنا بعد ذلك إلا أن نتتبعهم في منطقة أخرى من مناطق حياتهم بعيدًا عن المصنع الذي يعملون فيه ويتعاقدون معه على أجور، وأعني بذلك منطقة حياتهم اليومية مع بقية الناس في المجتمع الإنساني حيث لهم رغبات يحققونها وحاجات يستوفونها، وإذًا فسنشرع فيما يأتي في تناول العمال من حيث هم «مستهلكون» Consommareurs كغيرهم من الناس بعد أن تناولناهم من جهة كونهم يعملون ويتقاضون أجرًا.

(١٩)

يعد العامل في عمله والعامل في تعاقده على أن يكون أجيرًا، يمكن أن نتتبع العامل خارج حدود منطقة الإنتاج أي في تلك المنطقة التي يحيا الناس فيها حياة اجتماعية.

لس لعلم الاجتماعي من الاصطلاحات الدقيقة ما يعبر به عن هذا الانقسام في حياة العمال إلى شطرين متباينين ينتقل بينهما العامل بالتناوب إلا بأن نسمي أحدهما منطقة الإنتاج وآخرهما منطقة ما وراء الإنتاج، إنه من غير شك لا يتجلى في المنطقة الأولى شعور العامل وشعور الناس حوله بمكانته الاجتماعية وطبقته بين الطبقات، وهذا يفهم بسهولة من التصورات التي تسود جو المؤسسة الصناعية:

إذ العامل عندما تخطر في ذهنه مكاتب المدير والمستخدمين والمحاسبين والمهندسين التي يتركز فيها ويشع منها النشاط في المؤسسة لا شك أنه يتصور مجهودًا فائقًا لا يقل في ثقله عن المجهود الآلي الذي يؤديه هو، هذا وإذا نظرنا إلى المدير أو صاحب العمل عندما يتفقد مختلف أقسام الإنتاج عنده فإنا نجده لا يعني بأن يظهر أمام عماله بمظهر من ينتسب إلى طبقة أعلى أو أنه يحتل مكانة أسمى بل على العكس من ذلك نجده يحاول عماله ينسون تلك المسافة الفاصلة: فقد يتبرع بالقول بأنه قادر مثلهم على أداء ما يعملون وبأنه يعلم مثلهم أسرار المهنة، وربما تبسط فعالج الآلات أو أفضي بأنه قد بدأ حياته بمهنتهم، وما ذلك إلا لأهمية الأعمال كلها في نظره ولضرورة أدائها على أحسن وجه، ومن ثم اهتمامه بأن يوقظ فيهم أثناء طوافه شعور التضافر مع المؤسسة والغيرة عليها.

أما فيما يختص بالعامل فإنه عندما يتصل على هذا النحو اتصالًا شخصيًا بمديره الذي يتفقده والذي ربما يوجه إليه بعض اللوم أو القول الفارض فإنه لا يشعر بعدئذ في دخيلة نفسه أنه يبعد عن مديره أكثر مما يبعد عن أيّ من زملائه أو عن المهندسين ورقباء العمل الذين يتصل بهم يوميًا، بل من المؤكد أنه يشعر أن مديره أدنى إليه من جميع الأعضاء المساهمين في أمهم المؤسسة والذين لا يراهم يعملون فيها.

لو كانت حياة العامل تنقضي كلها في نطاق المصنع ولا تقطعها إلا ساعات النوم لجرى كل شيء كما تجري الأمور في خلية النحل حيث يتصل

انقسام العمل ويقوم كل واحد من أفراد هذه الجماعة الحيوانية بوظيفة متنوعة فلا تتاح الفرصة لهم عندئذ للخروج عن نطاق هذه البيئة التي لكل عضو فيها تخصصه، في هذه الحالة من العسير أن ينشأ الشعور بما نسميه الفوارق الطبقية ومع ذلك فإن نظام العمل الصناعي نفسه يحمل في طياته بذور تلك الفوارق وإن لم يشعر بها العمال فعلًا إلا عند اتصالهم بذلك الجزء من المجتمع الذي يوجد فيما وراء جدران المصنع، ويبدو أن الشرط الضروري لوجود ذلك الشعور هو الانتقال المتعاقب من البيئة الخارجية إلى المصنع أو منطقة الإنتاج، ثم من هذه الأخيرة إلى المنطقة الخارجية التي هي منطقة الاستهلاك.

ولا شك أن العامل لو استطاع أن يحمل معه إلى مصنعه كل تلك التصورات والعواطف الجماعية أي كل ما يسود البيئة الخارجية من عادات ونزعات وأحكام وتقاليد لاستطاع أن يقاوم الأثر السيء للعمل الصناعي الذي يهدم كل ما هو جماعي أي بشري، ولكن الواقع هو أن العامل لا يستطيع ذلك كما سنرى فيما بعد لأنه في الحياة المشتركة بين كل الناس، حياة البيئة الخارجية، يعيش في حالة من العجز أو عدم القدرة عن الاشتراك مثل غيره من الناس في كل التصورات والنزعات التي تؤلف تلك الحياة وخاصة من جهة عجزه عن الاستهلاك على مدى متسع.

تمتاز حياة المدينة عن حياة الريف بأنها تنقسم انقسامًا واضحًا إلى فترتين إحداهما للعمل وأخرهما لغير العمل، ولكل منهما منطقة خاصة ومخالفة، وأهم هاتين الفترتين وبالتالي المنطقتين لا شك الأخيرة منها، لأن

الإنسان يحيا فيها وفقًا لطبيعته الإنسانية ولأنه يغذي وينمي تلك الطبيعة حسب حاجاتها وأهوائها بعيدًا عن العمل، وما العمل في الحقيقة إلا وسيلة للحصول على الموارد المادية اللازمة لفترات ما بعد العمل بحيث إذ اختلط الإنسان بغيره من الناس وعاش في المجتمع الحقيقي استطاع أن يشبع إلى أقصى حد ممكن حاجاته ورغباته مما أنتجه النشاط الصناعي والتجاري ومما أنتجه الفكر والفن أيضًا، فالإنسان يجد نفسه في هذه الحالة محتكًا بأوساط مختلفة ليس الغرض من تكونها العمل أو الإنتاج وإنما الاستهلاك بأوسع معانيه، ففي الأسرة وحلقة الأصدقاء والنوادي والأحياء ومجتمعات الرياضة واللهو والسياسة وغير ذلك من الأوساط التي يُنسى فيها العمل والإنتاج، إنما يتلاقى الناس فيقدرون مقدراتهم وصفاتهم ويتكشفون بذلك عن مكاناتهم الاجتماعية أو الطبقية، على أي أساس تتحدد تلك المكانات؟ كما قلنا فيما سبق على أساس قدرة الإنسان على المشاركة في القيم التي تعتبر أهم القيم وأسماها وأغناها وأوجهها في الحياة الاجتماعية، ولا شك أننا لو نظرنا إلى العامل من هذه الزاوية فإنا نجده أقل الناس قدرة على مثل تلك المشاركة بسبب انفصاله عن المجتمع وقيمه وأغراضه في فترة كبيرة من حياته يلزم فيها المادة الجامدة وحدها.

هناك نص قديم قد يكون من الخير أن نذكره قبل الخوض في الظروف التي يعيش فيها العامل بعيدًا عن معمله أي عن منطقة انتاجه، نرى من هذا النص الذي نقتطفه من كتاب Economique لمؤلفه اليوناني كزينوفون Xènophon كيف أدرك القدماء أثر العمل الميكانيكي في طبائع أولئك الذين يتخذونه وينقطعون إليه وكيف أنه جعلهم غير قادرين على

المشاركة فيما كان يعده القدماء الحياة الاجتماعية الحقة، هو يقول: «إن الفنون المسماة ميكانيكية فنون وضيعة، والرأي العام على حق إذا لم يقم لها وزنًا، فهي تفسد أجسام الذين يتعاطونها والذي يشرفون عليها إذ تضطرهم أحيانًا إلى البقاء جلوسًا وإلى العيش في الظل وإلى ملازمة النار، وإذا ضعفت الأجسام فقد ذبلت أيضًا النفوس، أضف إلى ذلك ألا شيء يتعارض مع أدائنا لواجباتنا نحو الأصدقاء والدولة مثلما تتعارض تلك الفنون، لذلك فمن المعروف أن العمال أصدقاء رديئون ومدافعون جبناء عن الوطن»، وإذًا فالصداقة وواجبات المواطن كانت في نظر كزينوفون الفضائل الأولى التي تؤلف جوهر الحياة الاجتماعية، ولابد أن القدماء قد شاطروه الرأي بأن الانقطاع إلى الأعمال الميكانيكية يفقد الاتصاف بتلك الفضائل، وقد كان حكمه على الفلاحة ومن باب أولى على أنواع المهن الأخرى غير ذلك.

أول ما يعني به الإنسان فيما وراء حدود دور العمل والمصانع هو أن يبحث عن سداد حاجاته المختلفة المتضاربة، ونحن إذا نظرنا إلى أهم تلك الحاجات فسنرى كيف نستطيع أن ندرس إلى أي حد يمكن سدادها في محيط طبقة العمال وكيف يمكن أن نقارن بين العمال وغيرهم من هذه الناحية.

يقول علماء النفس إن الحاجات حالات نفسية أي نزعات كيفية بحتة qualitatives، ومع ذلك فنحن نرى إمكان قياسها إذ لابد لسداد حاجة من الحاجات من «الانفاق» قل أم كثر، وإذًا فيكفي أن ننظر إلى

المصروفات وإلى أهميتها ونسبة بعضها إلى بعض لندرك أي الحاجات قد أشبع وإلى أي درجة وصل الاشباع ولنعلم أيضًا أيها المقدم وأيها المؤخر في كل طبقة من الطبقات.

لقد ظهرت منذ منتصف القرن التاسع عشر بفضل الفرنسي لبلاي Le Play وتلاميذه طريقة لدراسة دخل ومصروفات الناس من طبقات مختلفة، وتلك الطريقة هي دراسة الأسرة Monographie de famille من جهة ميزانيتها، يطلب الباحث إلى عدد من أرباب الأسر أن يقيدوا بدقة منهجية دخلهم ومصاريفهم لمدة معينة وحسب أبواب معينة ويستخلص من ذلك نتائج هامة، وقد جاءت النتائج مدهشة حقًا، وفيما يختص بدراسة الاستهلاك بنوع خاص وهو أشق أنواع الدراسات الاقتصادية الاجتماعية بلغت تلك النتائج حدًا كبيرًا من الطرافة على يد البحاث الألمان فهناك أبحاث أجراها مكتب إحصاءات الريح في عام ١٩٢٨ – ١٩٢٩ على ألفي أسرة قبلت أن تدون بدقة فائقة يومًا بيوم ولمدة عام كامل دخلها ومصروفها، منها ألف أسرة عمالية وخمسمائة أسرة من أسر المستخدمين ومثلها من أسر صغار الموظفين، وقد جعل هذا الاختبار مقارنة هينة بسبب تقارب الدخل، وقد سبقت هذه الأبحاث بنحو عشرين سنة أبحاث أخرى في نفس القطر لا تقل عن لاحقتها في الدقة، كذلك أجريت مثل تلك الأبحاث في الولايات المتحدة ولكن بدلًا من تطبيق الطريقة الألمانية الضيقة العميقة اتخذ الأمريكان طريقة واسعة تقوم على توجيه قائمة من الأسئلة يجيب عليها فورًا أكبر عدد ممكن من أرباب الأسر (١٠ آلاف أو ٢٠ ألفًا أو أكثر) ولكثرة العدد أمكن

تصحيح الأخطاء وتحاشى الفروق الكبيرة بين مختلف الإجابات وغنى عن البيان أن مثل هذه الأبحاث لا تنجح في البلاد المتأخرة لأنها تحتاج إلى صراحة ورغبة من الجمهور في تسهيل مهمة العلماء، أي نتائج نستطيع أن نستخلصها الآن مما أجري من الأبحاث؟

إن ما عُني به بصفة خاصة هو تصنيف المصروفات تبعًا للحاجات، وقد صنفت إلى أربعة أصناف: ثلاثة منها تقابل الحاجات الأساسية وهي:

(١) حاجات الغذاء.

(٢) وحاجات الكساء.

(٣) وحاجات السكن.

أما الصنف الرابع فيشمل كل ما عدا ذلك من مصروفات.

يجب أن نلاحظ أن ميزانيات الأسر العمالية في بداية الصناعة الكبرى أي في القرن الماضي كانت تستغرق جميعها في الحاجات الثلاث الأولى ولم يكن فيها متسع للبند الرابع، ولكن منذ أن تحسن أجور العمال وارتفع مستوى حياتهم اتسع أيضًا البند المذكور، لنوجه انتباهنا الآن إلى المقارنة بين العمال وغيرهم من طبقات الناس ولنتحدث أول كل شيء عن النتائج العامة التي تنتج عن مثل تلك المقارنة بين مصروفات العمال ومصروفات المستخدمين مثلًا.

في حالة تساوي الدخل بين طرفي المقارنة وكثيرًا ما يتساوى الدخل نشاهد أولًا أن المصروف للغذاء أكثر ارتفاعًا عند العمال منه عند المستخدمين، ويجب ألا يسبق إلى الظن أن هذا ينتج عن كثرة أفراد الأسرة العمالية وقلة أفراد أسرة المستخدم فقد احتاط البحاث لهذه الظاهرة وبطريقة بارعة نجحوا في التغلب عليها وذلك بأن أقاموا المقارنة على أساس المصروف لكل فرد على حدة، على كل حال يجب أن نثق بأن أولئك البحاث قد احتاطوا أكبر حيطة في أبحاثهم ليظفروا بنتائج ومقارنات دقيقة وأولى تلك النتائج هي أنه في حالة تساوي الدخل تكون مصروفات الغذاء لدى العمال أكثر ارتفاعًا من نظيرتها عند المستخدمين بل ومن نظيرتها أيضًا عند صغار الموظفين.

النتيجة الثانية هي أن مصروفات الكساء متقاربة إلى حد كبير، ومع ذلك فسنرى فيما بعد أن هناك بعض الفوارق في توزيع تلك المصروفات على الأجزاء أو العناصر المختلفة للكساء.

النتيجة الثالثة هي أن مصروفات السكن أقل بكثير عند العمال منها عند المستخدمين مع أن الدخل متساو وقد يتساوى كذلك عدد الأفراد الأسرتين.

النتيجة الرابعة هي أن المصروفات الأخرى تقل كثيرًا عند العمال عن نظيرتها عند المستخدمين.

تلك هي النتائج العامة التي نريد الآن أن نتوسع في تفاصيلها.

(١) الغذاء: الغذاء أول الحاجات وقد عني مكتب العمل بعصبة الأمم بجنيف بمسألة غذاء العمال وذلك من جهات مختلفة: أولًا من جهة مصلحة الدول الزراعية الكبرى التي كنت تبحث عن تصريف منتجاتها فرأت أنه إذا كان يمكنها أن ترف دخل العمل، وبالتالي قدرتهم على الاستهلاك فلربما توصلت بسهولة إلى تصريف قمحها ومواشيها وغير ذلك، ثانيًا من جهة الصحة وقد تغلبت هذه الجهة على سابقتها، فقد أجرى المكتب أبحاثًا طبية دقيقة بقصد معرفة أحسن طرق التغذية وأكثرها ضمانًا لتجديد الأنسجة وتعويض القوة التي يفقدها العمال في العمل المضني الذي يقومون به، فعكف الأطباء على بيان العناصر الكيميائية التي يجب تقديمها للجسم العضوي وعلى تقدير كميات الفيتامينات والبروتينات Protèines التي يجب أن تتوفر في كل وجبة بقصد توليد الحرارة الجسمية، وكأنهم بذلك قد نظروا إلى الإنسان الذي هو العامل نظرتهم إلى آلة حرارية يجب معرفة المقادير اللازمة لها من الوقود.

بيد أنه يجب أن نلاحظ أن العمال كغيرهم من الناس لا يأكلون للتغذية وتجديد القوى المفقودة فحسب وإنما أيضًا للذة الأكل في ذاته، فهم أيضًا يأكلون ليتلذذون بالطعام، ومن ثم اعتبارات أخرى يجب ألا نغفلها كضرورة كون الطعام شهيًا وكونه متنوعًا، ثم إن العمال لا يتطلبون الطعام لأنفسهم فحسب بل لصغارهم وأزواجهم وضيوفهم أيضًا وهؤلاء لم يحسب الأطباء حسابهم.

هذا ومن الوجهة الاجتماعية تبدو مسألة التغذية في صورة أخرى: فهناك في الواقع أطعمة تقليدية كأطعمة المواسم والأعياد والأفراح، وأخرى عادية لغير ذلك من الأيام، كما أن هناك أطعمة ذات صبغة اجتماعية أي بواعثها اجتماعية بحت إذ أن بعض الأطعمة يعرض الناس عنه لأنه وضيع في عرفهم، وأخرى يقبلون عليها لا لأنها تفيد الجسم وإنما لأنها تشرف آكلها وتجلب له الإعجاب. فلا سبيل إذًا إلى النظر إلى العمال كأنهم مجرد آلات حين يعيشون كغيرهم من الناس خارج نطاق منطقة الإنتاج.

ومع ذلك فمن وجهة نظر العمال أنفسهم يجب القول بأن كل حاجاتهم لا تبدو أنها جسمانية أكثر منها اجتماعية أو العكس بالعكس، وكل ما يجب أن نلاحظه هو أن مصروفاتهم الخاصة بالحاجة الغذائية تجيء في المرتبة الأولى فيما يصرفون: فهم يشبعون تلك الحاجة قبل كل شيء آخر، ولكن هل يصدر ذلك عن ضرورة؟ بمعنى آخر عندما نقول أن العمال ينفقون أكثر ما ينفقون على طعامهم هل نعتقد نحن أننا أكثر منهم زهدًا وقناعة؟ الواقع يجب ألا نلومهم على الإكثار من الإنفاق على حاجة الغذاء لأنه لو كانت لهم حاجات أخرى، وبمعنى آخر لو كانت لهم تصورات أخرى عن الحياة وما فيها، لما تأخروا عن الاقتصاد من دخلهم على صغره لإشباع تلك الحاجات، وهذا اقتصاد ممكن في كل الظروف والأحوال ودليل ذلك أن الأسر العمالية نفسها تستطيع في ظروف معينة أن تضغط على نفقات غذائها بقصد إشباع حاجات أخرى، فقد لاحظ البحاث عند مقارنة الأسر العمالية التي ل أولاد لها بالأسرة العمالية ذات الولدين أو الثلاثة أن نفقات الغذاء للفرد الواحد قد هبطت إلى نحو

٤٢٪ وإذًا فهناك مرونة ظاهرة في الحاجة الغذائية، فإذا لم يلجأ إليهما العمال في أكثر الظروف فيجب الاعتراف بأن الحاجة الغذائية هي أولى الحاجات في نظر الأسرة العمالية وإليها يخصص أكبر جزء من دخلها.

(٢) الكساء: قلت إن نفقات الكساء تكاد تكون متعادلة عند المستخدمين والعمال إذ تدل الأرقام على أن العمال يصرفون أقل قليلًا مما يصرف الآخرون، ولعل الطريف هنا أن نقارن توزيع مصاريف الكساء بين أفراد الأسرة الواحدة، من هذه الجهة وفي حالة تساوي الدخل بين أسرتين إحداهما عمالية وأخراهما من المستخدمين، نشاهد أن الأسرة الأخيرة توزع نفقات الكساء بين أفرادها على نحو يكاد يكون متعادلًا وإن جاء تصيب الأب أولًا والأم ثانيًا والأولاد أخيرًا، أما في الأسرة العمالية فالتفاوت بين الأنصبة كبير إذ يكاد يحرم الأولاد من تلك النفقات.

هذا وإذا نظرنا إلى الكساء على أنه يتضمن شيئًا من تصورات المجتمع المختلفة إلى جانب الضرورة أو الحاجة لوجدنا أن ملابس العمال تكاد تقتصر على ما هو ضروري فحسب على خلاف ملابس المستخدمين التي تشير إلى حد ما إلى أذواق المجتمع ومثله العليا، يمكن من هذه الناحية أن نقارن ملابس المستخدمين والعمال إذا قسمنا الملابس إلى ثلاثة أقسام: الملابس الخارجية، الملابس الداخلية، الأحذية، ويضاف إليها إن أمكن نفقات النظافة أو المحافظة على الثياب كقسم رابع، تدل الأرقام

على أن العمال ينفقون أقل بكثير من المستخدمين فيما يختص بالقسم الأول (٤٠٪ بدلًا من ٤٧٪)، وأكثر منهم فيما يختص بالثاني وأكثر بكثير فيما يختص بالثالث وأقل بكثير جدًا فيما يختص بالرابع، تلك نفقات تكشف الغطاء عن نوع حياة العمال وحقيقة مكانتهم وصلتهم بالمجتمع، ذلك لأننا لو علمنا أن القسمين الأول والرابع لهما صفة اجتماعية أكثر من القسمين الآخرين إذ تصوب نحوهما الأنظار دائمًا لأدركنا لماذا يعني المستخدم بالمظهر الخارجي غير الضروري على حين يعني العامل بالضروريات أكثر من غيرها وهي التي يمثلها لنا القسمان الثاني والثالث.

قد تبدو هذه الملاحظات تافهة بعض الشيء ولكن هي ومثيلاتها من الأهمية بمكان في مثل هذا المقام لأنها تسمح لنا بالتكشف عن نزعات الطبقة العمالية وحاجاته وينبغي أن نذهب فيها إلى أبعد مما سبق، من المعلوم أن فيلسوفًا انجليزيًا هو كارليل Carlyle تناول بتوسع فلسفة الأزياء وإن الروائيين ورجال الشرطة والفن التمثيلي وغير ذلك من الهيئات تعني أكبر عناية بدلالات الملابس، وكذلك أيضًا الاجتماعيون فهم يصنفونها حسب الحاجة إليها: فهناك أولًا الحاجة إلى ستر الجسم والدفاع عنه ضد الأجواء المختلفة، ثم هناك الحاجة إلى لفت الأنظار إلى الألوان والأزياء الجميلة، وهنا بداية الاهتمام بالمجتمع ولكنها بداية أولية نجد لها مثيلًا في عالم الحيوان (الطاووس الذي ينشر ذيله مثلًا)، بيد أن الحاجة الكسائية لا تأخذ صفة اجتماعية بكل معاني الكلمة إلا عندما يعني الإنسان – لا باللفت السطحي للأنظار – وإنما بالحصول على التقدير والاحترام، أعني

بأن يدل بزيه على انتسابه إلى طبقة أعلى، ولا شك أن هذه الحاجة الأخيرة ليست من مكونات وجدان الطبقة العمالية كما يدل على ذلك زيهم.

يتضح مما تقدم عن توزيع نفقات الكساء عند العمال وعن تصنيف الاجتماعيين لحاجات الكساء أن العمال لا يعنون بالمجتمع وقيمة المختلفة مثلما يعني أضرابهم في الدخل وهم المستخدمون، ولكن لنمض الآن إلى تناول حاجة أخرى ذات صبغة اجتماعية واضحة وهي حاجة السكن.

(٣) السكن: نبهت إلى أن نصيب السكن من الإنفاق أقل بكثير عند العمال منه عند المستخدمين وصغار الموظفين، وأقول الآن في اختصار أن تلك الظاهرة أهم نتائج الأبحاث التي أشرت إليها كما أنها أخص ما يميز طريقة إنفاق الدخل عند العمال، ولكن لنمض إلى أبعد من مسألة أجر السكر، أعني إلى تناول المسكن في ذاته من حيث مساحته وكم الهواء فيه وعدد حجراته بالنسبة لساكنيه وتوفر أسباب الراحة كالكهرباء والماء الجاري وأدوات الصحة اللازمة، إذا قارنا مساكن العمال بمساكن المستخدمين من جميع الجهات المذكورة فسنشاهد فرقًا واضحًا للعيان في صالح الأخيرين، ويجب الاعتراف في صراحة تامة بأن ما يميز نوع الحياة التي يحياها العمال هي مساكنهم الرديئة الوضيعة وما ذلك إلا لأنهم لا يعنون بالإنفاق على السكن وهو أمر في مقدورهم لو أنهم خفضوا نفقات طعامهم.

هناك عدة أسباب تفسر لنا لماذا لا يحس العمال بحاجتهم إلى سكن مريح وأول الأسباب أنهم يقضون الطرف الأوفر من حياتهم في التردد بين المصنع وبيوتهم فلا يزعجهم أن يروا في بيوتهم نفس الأثاث المتواضع البالي الركيك الذي اعتادوه في دور الصناعة، وعلى العكس من ذلك يتردد الموظفون وخاصة المستخدمين إلى مكاتب أكثر نظافة وأناقة وأثاثًا وراحة فلا يقنعون في دورهم بما هو دون ذلك.

والسبب الأقوى هو ما يأتي: يستقبل الإنسان في مسكنه أصدقاءه ومعارفه وضيوفه، فالسكن إذًا بيئة يجري فيها كثير من الحوادث الاجتماعية، وأهم من ذلك أنه أيضًا البيئة التي تعيش فيها الأسرة وتتسم وجودها الداخلي، والكلمة الإنجليزية «Home» أبلغ ما يدل على هذا المعنى، وإذًا فبقدر ما يريد الإنسان أن يضمن لأسرته حياة عائلية ومريحة وصحية فإنه يتمسك بأن يسكن سكنًا فسيحًا نظيفًا مؤنثًا، فإذا لم يشعر العمال بتلك الحاجة أو إذا كان شعورهم بها أقل بكثير من غيرهم من الطبقات فلابد من الاعتراف بأن حاجة تعلقهم بالحياة العائلية أو المنزلية ليست نامية نموها عند غيرهم، هذا حكم يؤسف له ولكن يجب أن نرى ما هو كائن لا أن نبحث عما يجب أن يكون.

وفي الحق لا توجد بيئة تتعارض مع بيئة المصنع مثل البيئة العائلية، لقد نبهت إلى أن العامل في مصنعه يفقد شخصيته كإنسان من الناس ليصير شيئًا بين الأشياء الآلية، وعلى خلاف ذلك العائلة فهي الوسط الذي تتخذ فيه علاقة الإنسان بالإنسان صورة حية جدًا لا آلية فيها إذ

الرجل في أسرته يعيش وفق طبيعته ويطلق الحرية لسجاياه فيقدر تبعًا لصفاته الذاتية أي الإنسانية، والأسرة من حيث هي مجتمع تختلف عن المجتمع الصناعي في أنها تقوم لذاتها وليس لها غرض خارج عنها، أي أن غرض الأسرة هو الأسرة نفسها، على حين أن المجتمع الصناعي يقوم لغرض خارج عنه وهو الإنتاج فإذا كان الاختلاف عميقًا إلى هذا الحد بين نوعي المجتمع فلا غرابة في أن الناس الذين يجبرون على البقاء طويلًا – طيلة نهارهم – في أحدهما أي في المصنع يجدون مشقة كبيرة في الملاءمة بينهم وبين النوع الآخر وهو الأسرة ومن ثم أصبحت البيئة الطبيعية للعامل أي البيئة التي يتجه إليها بكل نفسه هي الشارع لا المسكن، وما الشارع في مدننا الكبرى إلا المنطقة الوسطى بين المصنع والمنزل، هو بيئة اجتماعية من غير شك ولكنه بيئة تغلب عليها الصفة الميكانيكية أو الآلية، يكتظ بالعربات والسيارات المحملة والمنازل والمصانع والدكاكين، ويبعث ضيقه أو سته وتعاريجه وتقاطعه ومرتفعاته ومنخفضاته وازدحامه في موضع دون آخر وتيارات المرور فيه، يبعث كل هذا عند السالكين فيه شعورًا بأنهم ليسوا إلا أجزاءً من مادة متحركة يتساءل الفيلسوف باسكال Pascol: «عندما يطل إنسان من نافذته ليرى المارة وأمر أنا أمامه، فهل أستطيع القول بأنه اتخذ موضعه ذلك ليراني؟ لا، لأنه لا يفكر فيّ بالذات، هو يرى شخصًا غير معين يقع من نفسه موقع الأشياء» فالشارع وسط ميكانيكي فاقد لصفات التجمع الذي يميز الأسرة، وهو بالنسبة إلى هذه الأخيرة الخارج أو العالم الخارجي، فإذا كانت منازل العمال أي حياتهم الداخلية ممتزجة دائمًا بذلك العالم الخارجي أي الشارع فإن لذلك نتائج خطيرة، والواقع أنه

في إحياء العمال – على خلاف ما في الأحياء البرجوازية – تمتزج الشوارع بالمنازل أي الخارج بالباطن، إذ يتجاذب الناس فيها أطراف الأحاديث من نوافذهم مع المارة أحيانًا ومع الباعة والجيران أحيانًا أخرى ثم مع صبيانهم الذين يمرحون ويصيحون على قارعة الطريق يهرع سكان تلك الأحياء العمالية إلى نوافذهم وإلى سلم البيت وإلى أحواشه عند كل هرج في الطريق، فباطنهم ظاهر وظاهرهم باطن ولا سبيل إلى الحد بين الحدين، ولا ريب أن أهمية الشارع بالنسبة لحياة العمال من جهة ثم ضعف التماسك العائلي عندهم من جهة أخرى إنما يفسران آخر الأمر بأثر المصنع في نفوس العمال: فالعمل الصاخب في المصنع يمتد طيلة حياتهم إلى بيوتهم نفسها، أو قل إن حياتهم المنزلية امتداد على نحو ما لحياة المصنع.

تلك هي النتائج التي تسوقنا إليها دراستنا للحاجات الأساسية الثلاث كما نشاهدها في طبقة العمال، ويتضح منها أن أوضاعها ونسبها وأهميتها تختلف عما نشاهده عند أقرب الطبقات إلى العمال وأعني بها طبقة المستخدمين وصغار الموظفين وهي بالطبع أشد اختلافًا عند الطبقات العليا.

هل تلك النتائج نهائية؟ لقد تناولت دراستنا ما كان وما هو كائن بالفعل وقد يمكن أن يحدث تغير أو تطور في المستقبل يذهب بتلك النتائج كلها أو بعضه، وهذا ما يبعثنا على التفاؤل بدلًا من التشاؤم الذي اقترن بالصورة الحزينة التي قدمناها عن حياة العمال في الوقت الحاضر، والواقع أن هناك تطورًا ظاهرًا في حياة العمال في البلاد المتقدمة وهذا التطور نتيجة

لعاملين يكمل أحدهما الآخر: الأول عناية المجتمعات الحديثة بانتشال العامل من صلاته الوثيقة بالمادة وذلك بالإقلال من ساعات عمله، فمن المعقول أنه إذا نقصت ساعات العمل في اليوم وأيام العمل في الأسبوع فقد يستطيع العامل أن يوقظ في نفسه ما يمكن أن نسميه طبيعة الكائن الاجتماعي، والعامل الآخر رفع الأجور مما يسمح بإنفاق أوسع وبتخصيص جزء من الدخل لإشباع حاجات ذات صفة اجتماعية، وهكذا يتوفر لدى العامل وقت ودخل يكفيان لتمكينه من المشاركة في الصور العليا للحياة الاجتماعية كما سبق أن عرفناها.

والحق أن الحضارة الحديثة وخاصة في المنطقة الغربية أخذت بوسائلها الإنتاجية العصرية تجعل الحاجات ذات الصفة الاجتماعية في متناول الجميع لأنها حضارة ديمقراطية، ولم يتأخر العمال عند متابعة الركب في تلك المنطقة وهذا يتضح من دراسة تطور المصروفات والحاجات في الطبقة العمالية، ففي الأمم التي ارتفعت فيها الأجور نرى أن العمال لا يتوسعون في الإنفاق في المأكل والملبس والمسكن وهي الأشياء التي نتعلق نحن بها في حضاراتنا الهرمة والتي تنزل الإنسان منزلته في تلك الحضارات، بل نراهم ينفقون أكثر فأكثر للاندماج في هيئات جماعية مختلفة الغرض منها محاربة الأمراض والتأمين ضد حوادث العمل والرياضة واللهو والثقافة والأسفار وغير ذلك من مكونات الحضارة الجديدة كما أنهم يحصلون بواسطتها على الكثير مما يكفل لهم راحتهم من وسائل واختراعات في غير فترات الإنتاج إذ من الواضح أن الحصول على أي آلة أتوماتيكية حديثة إنما يعفي الناس ومنهم العمال من أعمال تقليدية كثيرة فيتوفر لهم من الزمن والمجهود ما

يمكن بذله في الاشتراك في الحياة الاجتماعية العامة والاستمتاع بكل صورها المعقدة، فنحن نعلم الإحصاءات الأخيرة أن الجزء الأكبر من الزيادة في أجور العمال في أمريكا إنما خصص لإشباع هذه الحاجات الجديدة، وإلى إشباع مثل هذه الحاجات يتجه العمال كلما سنحت لهم الفرصة، والخلاصة من المنتظر أنه كلما تقدمت الحضارة الجديدة تمكنت الأسر العمالية من المشاركة فيها عن نحو أوسع وبعبارة أخرى تقدم الطبقة العمالية من الناحية الاجتماعية مرهون بتقدم النظم أو الصور الجماعية في كل ميادين النشاط الإنساني.

بيد أننا يجب ألا نتكهن بالمستقبل ونكتفي بأن طبقة العمال كما شاهدناها إلى الآن يصدق تعريفنا الذي سبق أن قدمناه كل الصدق وهو أن العمال بسبب نوع عملهم أو مهنتهم مضطرون إلى البقاء على صلة بالمادة مدة طويلة من يومهم ومن حياتهم فيفقدون بذلك القدرة أو الاستعداد للاندماج في الصور المختلفة المعقدة للحياة الاجتماعية بصفة عامة.

سنرى فيما بعد أن هذا التعريف مبدأ ضروري لتفسير الاختلاف بين طبقة العمال وغيرها من الطبقات ولفهم مكانة الطبقات الاجتماعية الأخرى التي سندرسها.

الفصل الثامن

الطبقات العليا

٢٠) النبلاء.　　　٢١) البرجوازية.

(٢٠)

لقد تناولنا المجتمع من أسفله ونتناوله الآن من أعلاه هل النبلاء طبقة أم طائفة Caste؟ قد يكون لهذا السؤال بعض الأهمية لأننا أمام هيئة توجد في بعض البلاد التي ورثت النظم الاقطاعية رغم تطورها التاريخي ثم لأننا أمام هيئة مقفلة أي لا نتجدد بدخول عناصر جديدة فيها، وبهذا المعنى يشبه أن تكون تلك الهيئة طائفة، نحن لا نجدها بهذا المعنى في بلد كالقطر المصري الذي انتهى الاقطاع القديم فيه بانتهاء المماليك، ولكننا نجدها في بلدان أوروبية كإنجلترا وفرنسا، ومع ذلك يجب النظر إلى تلك الهيئة كطبقة من الطبقات الاجتماعية – لها خصائصها التي تخصصها كما سنرى – لأن التاريخ القريب يعلمنا أنها لم تكن مقفلة أي حكرًا على الاقطاعيين وحدهم وأنها كانت تتسع لغيرهم ممن كانوا يمنحون الألقاب والمناصب الرفيعة.

في مجلة Les Annales d'histoire economique et sociale التي يديرها العالمان Febvre وBlock نجد بحثًا طريفًا حول النبلاء في بلاد

مختلفة في الوقت الحاضر كتبه الكونت نوبورج Neubourg المؤرخ ورئيس جمعية تعاون النبلاء الفرنسيين، ووصل فيه إلى النتيجة الآتية: «من العسير أن نقول كم يوجد الآن في فرنسا من النبلاء الحقيقيين، فتلك مسألة تتوقف على تعريفنا للنبالة أهي نبالة الفروسية أم نبالة الأسماء أم نبالة السيف، فإذا قصدنا المكانة الاقطاعية المشهورة منذ العصور الوسطى فإننا لن نجد الآن من بقاياها أكثر من مائتي أسرة نبيلة، أما إذا عنينا الفرسان ممن عرفوا قبل سنة ١٤٠٠ فإننا لن نجد من أحفادهم الآن أكثر من نصف العدد السابق، وقد أحصى المرحوم فولمونت Woelmont عام ١٩٣٠ نحو ٣٩٢ عائلة من الفرسان، و١٧٨٦ عائلة إقطاعية، و١٥٦٧ عائلة ممن منحهم الملك النبالة بطريق الألقاب، إلى غير ذلك من أنواع النبلاء الذين يبلغ عددهم جميعًا عند فولمونت نحو ٤٨٣٨ عائلة تستطيع أن تثبت بحق نبالتها».

ثم يقول نوبورج: «ولكن الاستقصاء والتحري الوثيقين يحصران عدد النبلاء الحقيقيين في أربعة آلاف أسرة فقط وربع هذا العدد في طريق الزوال بسبب العوز وعدم القدرة على التكسب، فلا يبقى بعد هذا غير ثلاثة آلاف اسم يحملها أناس من النبلاء بمعنى آخر هناك ألف نبيل أصبحوا عمالًا وفلاحين وزالت عنهم صفتهم الاجتماعية». ويضيف نوبورج إلى ذلك «من المؤكد أنه لا يزال هناك اعتبار وتقدير للنبالة في المجتمع الديمقراطي الحاضر كما يشهد بذلك دليل أسماه النبلاء في فرنسا حيث نجد نحو أربعين ألف اسم تتصدرها كلمة de ومشتقاتها ويدعي أصحابها

الانتساب إلى النبالة على حين أن تسعة أعشارهم لا حق لهم في الانتساب إليها».

بغض النظر عما في هذه البيانات من طرافة نلاحظ فورًا قلة عدد النبلاء بالنسبة إلى غيرهم من الناس، ولا يصدق هذا على فرنسا وحدها بل هو أمر عام، وسبب قلتهم هو أنهم لم يكونوا في يوم من الأيام طبقة واسعة كما أنهم قليلو التناسل، وخير لنا أن ندرسهم في عصور ازدهارهم في التاريخ.

يقول بعض المؤرخين إن نبلاء الأمة هم غزاتها، وهذا فرض واهن يدحضه التاريخ نفسه، والذي يعنينا من نتائج هؤلاء المؤرخين معرفة الصفات أو الخصائص العامة التي ميزت تلك الطبقة في عصورها المختلفة، وهذه الخصائص كما بينها de Naurois في كتابه Les classes dirigeantes هي:

١– النفوذ أو الهيبة Prestige.

٢– الوراثة.

٣– نوع خاص جدًا من الحياة مرجعه تصوراتهم الاجتماعية وثرواتهم.

ونحن نبدأ بالنفوذ الذي كانوا يتمتعون به، من أين جاء؟ يقول العالم الاجتماعي الألماني ماكس فبر Max Weber وهو من خير من نهضوا بمذاهب دوركيم إن النفوذ بصفة عامة إنما يقوم على أحد المبادئ الآتية:

الأول: النفوذ العقلي، أعني النفوذ الذي ينتج عن القوانين المعقولة التي تشهد التجربة بصحتها والتي تطاع أوامرها ونواهيها لأنها تعمل للصالح العام.

الثاني: النفوذ التقليدي أو الوراثي أعني الذي تعتمد قوته على مضي الزمن وتستمد من مزاولته حقبة طويلة.

الثالث: النفوذ الذي وصفه المؤلف بكلمة Charismatique وهي كلمة شائعة عند كتاب الألمان ومشتقة من اليونانية ومعناها «العناية» (الإلهية طبعًا)، فهناك نفوذ لبعض الأفراد والأسر خصتهم به قوة خفية أي عناية إلهية تجعل الناس يهابونهم وينقادون إليهم.

لنحاول بعد أن رفضنا الرأي القائل بأن النبلاء غزاة أن نفسر مالهم من نفوذ وهيبة في قلوب الناس على ضوء المبدأ الأخير، الواقع أن في النبالة شيئًا من العناية التي يحدثنا عنها ماكس فبرأي من القوة الخفية أو الخارقة للعادة، ولفهم هذه القوة يجب أن نستوحي كتب علماء الاجتماع الذين يتعرضون إلى المعتقدات والقوى السحرية المنتشرة في المجتمعات البدائية، مثلًا كتاب جرانيه Granet على أساطير الصين Legendes de la Chine يقول إن من عادات الصينين أنهم كانوا ينسبون إلى بعض الأمكنة أو الأنهار أو الجبال بعض الخصائص والقوى السحرية وكانوا يأمون تلك الأمكنة في مناسبات مختلفة كالولادة والزواج والمرض والحرب وغير ذلك، وإذًا فالاعتقاد بقداسة أجزاء من الأرض اعتقاد قديم عندهم

يرجع إلى العهد الذي كانت فيه بلادهم منقسمة إلى عشائر Clans بدائية لكل طوطمها أي مكانها المقدس، فلما تطور المجتمع الصيني وحل محل العشائر نظام اجتماعي آخر قوامه زعامة أفراد وأسر معينة لصلتها بتلك الأمكنة المقدسة انتقلت كل القوى الخفية السحرية من الأرض إلى أشخاص أولئك الأفراد وإلى أحفادهم هكذا تكوّن الأقطاع والسيادة الاقطاعية.

ومن ثم نرى أن هناك عنصرًا دينيًا وسحريًا في النبالة، وهذا يتضح أيضًا من الشعائر والطقوس التي كانت تصاحب تنصيب النبيل في العصور الوسطى بأوروبا، ومثال ذلك طقوس تسليمه الدرع والسيف فقد كان ذلك معناه إمداده في الوقت نفسه بقوة سحرية أوصفة مقدسة مرهوبة ترفعه فجأة إلى عالم السيادة الاقطاعية، ومثال آخر مثال الفرسان في العصور الوسطى فقد كانوا يؤلفون طبقة ذات صفة دينية مقدسة لارتباط الفرسان بالحروب الصليبية، وإذًا فهناك احتمال كبير في إمكان فهم نشأة النبالة وما يتصل بها من مهابة ونفوذ إذا اعتمدنا على المعتقدات السحرية والدينية كما نشاهدها عند البدائيين.

على أننا يجب ألا نغفل المبدأ الثاني من مبادئ ماكس فبر أي مبدأ النفوذ التقليدي، فمن المؤكد أنه قد تكون في عصر سحيق أسلوب من التقدير أو التقويم، يقوم على أساس من التاريخ الصادق والمنتحل، تاريخ الأسر أو الأفراد الذين تميزوا بشجاعتهم وبطولتهم أو بخدماتهم ونجدتهم لصاحب الأمر، ذلك التاريخ أو تلك الذكريات المنسوبة إلى بعض الأفراد

والتي تتناقلها الأسرة معتزة بها خلال الأجيال هي التي تطبع الأسرة بطابع النبالة وتمدها بالهيبة والنفوذ في البيئة التي تعيش فيها، والواقع أن الأسر النبيلة تعيش في ظل الذكريات وتتجه دائمًا نحو الماضي الذي يبعد يومًا بعد يوم، وإذًا «فالوراثة» أو الذكريات أو الاعتزاز بالماضي صفة هامة من خصائص النبالة.

ومع أن النبالة تمتاز دون الطبقات الأخرى بوجود مراتب في داخلها تحددها الألقاب والعلاقات بشخص الملك فإن تلك المراتب على اختلافها لا تحول دون اتحاد النبلاء جميعًا في نوع من الحياة يميزهم بحق عن غيرهم، هم يؤلفون طبقة تسودها أنواع من العلاقات والصداقات والعادات والبرتوكول تربطهم بعضهم ببعض حتى لكأنهم أسرة واحدة متشعبة أشد التشعب، يعرف أعضاؤها بعضهم بعضًا لأنهم احتفظوا بالذكريات التي تناقلوها فيما بينهم ليعرف كل منهم موضعه في سلسلة مراتب النبالة، وإذًا فنحن هنا أمام طبقة تقوم فيها المعرفة والعلاقات الشخصية بين فرد وآخر المقام الأول وهذا هو أخص ما يميز نوع حياتهم الطبقية، وقد بدا لكثير من المؤلفين أن يذهبوا إلى أن ثروات النبلاء وضياعهم هي أهم ما يميز طبقتهم، وليس هذا صحيحًا إذا نظرنا إلى طرق حصولهم على تلك الثروات إذ من المعروف أنهم لا يشترون ضباعهم وإنما هم يمنحونها من الملك أو من قدماء النبلاء لصفاتهم الشخصية التي برهنوا عليها في السلم والحرب وفي البلاط وأوساط النبلاء، وإذًا فثرواتهم أو إقطاعاتهم إنما تقوم أيضًا على المعرفة بهم أي على العلاقات الشخصية بين فرد وآخر، وهذا كما قلنا أهم ما يميز نوع حياتهم.

هكذا عرف التاريخ نظامًا سياسيًا واجتماعيًا اعتمد فيه السلطان السياسي على نفوذ بعض الأفراد وجاههم وهيبتهم، ولقد كان من العسير جدًا الانتقال من هذا النظام إلى آخر يختلف عنه جد الاختلاف في أسسه ومبادئه أعني الانتقال إلى النظام الذي يخضع الناس فيه لا إلى الفرد وإنما إلى «الوظيفة» التي يشغلها، أي لا إلى النبيل وإنما إلى الموظف في خدمة الدولة، فقد قاومت الآراء القديمة المنطق السياسي والاجتماعي الجديد زمنًا طويلًا وهذا ما نشاهده في التاريخ من البطء الشديد في الانتقال من عصور الاقطاع إلى عصر تركز السلطة في يد ملك يعاونه رجال من طراز جديد في سلب النبلاء نفوذهم باسم مصلحة الشعب، وهؤلاء الرجال هم «البرجوازية» الناشئة التي شغلت مناصب القضاء والإدارة والمال وحلت شيئًا فشيئًا محل النبلاء في صدارة الشعوب الحديثة.

يمكننا الآن أن تميز بين الوظيفة وما أسميناه بمناسبة النبلاء العلاقات الشخصية بين فرد وآخر وذلك لفهم هذه الأخيرة على نحو أوسع.

نحن نعلم أنه كانت للنبلاء التزامات نحو كبارهم، فقد كان عليهم أن يبذلوا لهم المعونة في الحرب وأن يدفعوا ديتهم إذا وقعوا في الأسر وأن يلبوا دعوتهم إلى مجالس القضاء وغير ذلك، تلك «وظائف» لو شئنا أن نسميها كذلك، ولكنها كانت في الوقت عينه الفرصة لتوطيد المجتمع النبيل وتنمية حياة النبالة، لأن النبلاء – سواء أكانوا في الحرب أو في مجالس العدالة والمداولات لمختلف الأغراض أو في حفلات الصيد أو الاستقبالات إنما يحتكون بعضهم ببعض فينمو شعورهم بمكانتهم وطنقتهم، مثلهم في ذلك

مثل الأسرة الكبيرة يجتمع أعضاؤها المشتتون، والذين قد يتناسون، فيشعرون بالوحدة التي تربطهم وبالمكانة التي لكل منهم في أحضان الأسرة، بالجملة وظائف النبلاء أن جاز أن تكون لهم وظائف هي حياتهم الاجتماعية نفسها وبينهما تطابق تام.

وعلى خلاف ذلك الوظيفة بمعناها البرجوازي المحدود، فهي لا تطابق الحياة الاجتماعية لأن القيام بوظيفة معينة في سلك الدولة معناه إغفال ما عداها، والوظيفة تخصص فني يبعدنا عن مركز الحياة الاجتماعية ويحصر انتباهنا في دائرة ضيقة محدودة، حقًا هي تعالج أمورًا إنسانية على خلاف مهنة العامل التي تعالج أمورًا مادية، ولكنها مع ذلك هي تعامل الناس كوحدات لا فرق بين إنسان وآخر، بمعنى آخر هي تنظر إلى الناس كأعداد وأرقام دون النظر إلى أشخاصهم ومميزاتهم كأناس من البشر، وبالجملة هي إحلال «الكم» محل «الكيف».

لنأخذ مثلًا وظيفة القضاء، هي تخصيص ضيق موضوعه القوانين، والقوانين تعامل الناس جميعًا سواء بسواء أي تنظر إليهم كوحدات عددية دون النظر فيما بينهم من الفوارق الشخصية.

لنأخذ أيضًا وظائف الجيش بمعناه الحديث، هي أيضًا تخصص موضوعه قوانين الحرب ومعرفة السلاح والخرائط والمسافات وتنظيم الفرق والفرق تعامل بمعاملة الأشياء أي كوحدات عددية لا ينظر إلى طبائع الذين تتكون منهم.

وإذن فالموظف رجل ذو تخصص فني يعالج العلاقات بين الناس كما لو كانت علاقات بين الأشياء المادية، وعلى عكس ذلك كل ما يأتيه النبيل من أعمل: فهو لا ينغمس في وظيفته كما ينغمس الموظف، ولا يصير بحال من الأحوال آلة في يد المجتمع ونظمه بأن يتخذ مهنة يتخصص فيها، يقول جوته Goethe الذي أعجب أشد الأعجاب بالنبلاء وأن ما يدهشك فيهم هو أن عقولهم لا تقبل التخصص ولا تعرف المهنة، وأنها تتكيف دون مشقة بأي وسط وأي إنسان، ومن ثم طلاوة حديثهم وسهولة حركاتهم وعدم ادعائهم أو تكلفهم.

ولما كانت النبالة عدوة المهنة والتخصص فهي تنمو في الأندية أو الصالونات حيث يتلاقى النبلاء للحديث في كل شيء عدا المسائل الفنية التي تشغل أذهان الموظفين، وهم يتحدثون بصفة خاصة عن أشخاصهم وأنسابهم وتاريخهم، فيسأل الواحد منهم الآخر: ما مرتبتك، وما أسرتك وإلى أي عصر تعود في قدمها، وأي عمل مشهور يذكره لها التاريخ، وأي قرابة أو صلة لها بأسرتي! إلى غير ذلك، تلك هي المسائل التي كانت تهتم بها الأوساط النبيلة في حياتها خلال القرون، ولا ريب أن النبلاء شغلوا الوظائف أيضًا ولكن إذا نظرنا في طرق تأديتهم لوظائفهم فسنرى ما يؤدي الآراء السابقة.

للوظائف جانب فني هو الذي تحدثنا عنه ولكن لها أيضًا جانب آخر لا يقوم على الصفات الفنية المكتسبة بالتعلم، وإنما على الصفات الإنسانية البحتة أي التي تمت إلى طبيعة الإنسان، وكذلك على المركز

الاجتماعي عامة وعلى المكانة التي يشغلها في جماعة محدودة النطاق حيث يصدر الناس في كل شيء عن علاقاتهم الشخصية، لننظر من هذه الجهة في المثالين السابقين الخاصين بالجيش والقضاء.

لنبدأ بالجيش: من المؤكد أنه في العصر الاقطاعي بل وإلى القرن الثامن عشر لم تكن الأهمية الأولى في الجيش للخبرة بالفن العسكري وحركات الجنود أو للمعرفة بالذخائر والأسلحة أو للحذق في تعلم خرائط ميادين القتال وطرق مواصلاتها، وإنما كان لابد أولًا من معرفة الرجال، والقادة منهم بصفة خاصة، ليتيسر وضع كل منهم في مكانته اللائقة به ولندب كل منهم في المهمة التي هو خير لها، وكان لابد من الاتصاف بصفة الآمر المطاع، وفي المواقف الحرجة من الاتصاف كذلك بسرعة الخاطر والبت في الأمور، كذلك كان لابد من الشجاعة ومن صفات الشرف والتضحية وضرب المثال للآخرين، وغير ذلك من الصفات والفضائل التي لا توجد طبعًا عند الناس كلهم فضلًا عن عدم وجودها مجتمعة عند النبلاء وإن كان من المفروض أنها توجد لدى هؤلاء الأخيرين بحكم المولد والأصل وأنها تنبت في أوساطهم التي يحتك أفرادها بعضهم ببعض فيتنافسون على الاتصاف بها، ومن ثم نرى أن الجيش أو الحرب كان عند هؤلاء مسألة صفات شخصية بحتة قد تلخصها كلمة البطولة أو الفروسية، على حين أصبحت الحرب بين يدي البرجوازية مسألة فن وعلم وقدرة على تعبئة جميع موارد الأمة بالطرق العلمية التي تجهل فيما تجهل صفات الأفراد وطبائعهم، وتعاملهم معاملة الأعداد فتستبدل مثلًا أيهم بالآخر ما دامت قد توفرت الكفاءة العلمية الفنية.

لننتقل الآن إلى وظائف القضاء، في مجالس القضاء وعند إدارة المرافعات وإصدار الحكم ليست معرفة القانون ونوع الجريمة هما كل شيء، إذ يجب في بعض الأحيان الذهاب إلى أبعد من ذلك، إلى ما وراء الجريمة، أعني إلى البحث عن البواعث التي دفعت المجرم إلى فعله، وتلك البواعث في العادة نفسية اجتماعية أي تفهم على ضوء الوسط الاجتماعي الذي عاش فيه المجرم، وإذًا فلا يحكم على المجرمين جميعًا نفس الحكم وإنما يحسب حساب مكاناتهم الاجتماعية والأوساط التي عاشوا فيها وترددوا إليها، ولابد لهذا من نوع من الثقافية الاجتماعية ومن علم بالإنسان والطبائع الإنسانية مما لا يحصل في كتب القانون وفي دور القضاء وحدها، وإنما يحصل في خارجها، أي في الأوساط التي تعني بالإنسان للإنسان، وبصفة خاصة في أوساط الاقطاعيين والنبلاء الذين يعنون بالسمعة والتقاليد والعادات الإنسانية التي يجب أن تستوحى جميعها عند إقامة العدالة بين الناس باسم الملك و صاحب الاقطاع لا طبقًا لنصوص القانون وإنما طبقة لمصلحة المجتمع وعاداته وآرائه، وإذًا فإذا كان النبلاء قد أقيموا على إجراء العدالة بين الناس زمنًا طويلًا فليس ذلك بسبب تخصصهم الفني وعلمهم بالقوانين الموضوعة وإنما بسبب قدرتهم على إدخال روح إنسانية في تلك القوانين الجامدة التي تطبقها المحاكم، إذ بدون تلك الروح لا تكتسب تلك القوانين المرونة اللازمة في كثير من الظروف.

لقد تولى البرجوازيون القضاء بعد النبلاء، وكأنما قد شعر الذين ولوهم أنهم لا يستطيعون النهوض بأعبائه إذا لم ينتسبوا إلى مراتب النبالة، ذلك لأنهم تطلبوا منهم صفات تشهد بها أوساط النبالة وحدها، تلك

الأوساط المشبعة بالإنسانية وبالعناية بالإنسان والمجتمع، فلم يكن بد من رفعهم إلى مراتب النبالة ومنحهم ألقابها، هكذا نشأت في التاريخ الحديث نبالة الرداء (رداء القضاء) ونبالة النيابة البرلمانية قبل الثورة الفرنسية إلى جانب النبالات الموروثة.

يُمكن الآن أن نقول أن المجتمعات إلى عهد قريب قد نجحت بإيجادها لطبقة النبلاء في خلق عالم يسمو عالم الواقع والضرورات المهنية أو المادية أعني عالم كل ما كان يعد نبيلًا وشريفًا في ذاته حيث يولد الجنين فتولد معه الثروة والجاه والصفات الممتازة، وهذا ما تشهد به القصص والأغاني القديمة كما يشهد به كذلك أدب القرن السابع عشر في فرنسا الذي لا نظير له، لماذا يسمى أدباء ذلك القرن «الكلاسيكيون»؟ لأنهم وصفوا بدقة فائقة عواطف الإنسان وطباعه، ولكن أليس هذا هو الذي كان يتعلق به النبلاء أشد تعلق؟ لقد احتلوا في الواقع بصفتهم هذه المكانة الأولى في مآسي القرن السابع عشر التي كتبها إليهم كتاب احتكوا بهم عن قرب شديد، يقول أحد كبار نقاد الأدب الفرنسيين وأعني به تين Taine بمناسبة رواية لأديب من القرن السابع عشر هو راسين Racine «أنا لا أفهم رواية Ephigenie إلا إذا تصورت وراء شخصياتها المختلفة كبار النبلاء في القرن السابع عشر» وفي الحق لم يكن للنبلاء في عصور ازدهارهم مثيل في الناس من حيث إرهاف المشاعر والعمق في الحس والعاطفة، والقدرة على سبر غور الإنسان.

وربما كان هذا هو ما حدا بالنبلاء أن يتجنبوا التفكير في هموم المادة وكسب العيش بالمهنة مهما كانت ظروفهم، وقد حرموا على أنفسهم منذ أقدم عهودهم التجارة والتكسب، وقال المشرع Loyseau في القرن السادس عشر: «إن النبيل ينبو عن التكسب الوضيع الشره، وصفة النبيل الأولى أن يعيش من دخله»، وكتبت مدام دي سفينيه Mme de Sévigné وهي من النبيلات تقص ما يأتي: «عندي عشرة أو اثنا عشر نجارًا معلقين في الهواء لرفع سقفي، هم يجرون فوق الأعمدة ويعرضون أنفسهم في كل لحظة إلى كسر رقابهم وقد جعلني هذا أفكر في العناية الإلهية التي خلقت الشراهة في حب المال، فحمدت الله أن يوجد بين الناس من يؤدي عملًا لقاء عشر سنتيمات لا يُؤديه آخرون جزاء مائة ألف»، وكلمة الشراهة (Cupidité) لها مغزاها هنا، فهي تدل على أن تحصيل المال لم يكن ولو في الظاهر من أغراض النبلاء وإنه من العار أن يكرس له الوقت والجهد ونقول «الظاهر» لأننا نعلم أن وراء الظاهر توجد الحقيقة الواقعة وهي أن النبلاء إنما كانوا عرضة كغيرهم من الناس لكل الشهوات الخسيسة والنزوات والأهواء وأنهم كثيرًا ما كانوا يقتنصون الثروات بوسائل دنيئة ومع ذلك فقد أحكموا صيانة الظاهر طوال تاريخهم المديد ويقول نوبورج في بحثه الذي تحدثنا عنه إنه في الوقت الحاضر فيما تبقى من النبلاء لا يزال الهم الأكبر للنبيل ألا يجرد عن نبالته». وإنما يجرد النبيل إذا ارتكب فعلًا شائنًا أو سلك سلوكًا فاضحًا، وفي هذه الحالة تحاول الأسر النبيلة إما أن تخفي ما حدث وأن تصون الظاهر وإما أن تجرده

عن نبالته إذا وقع تحت طائلة القانون، على كل حال يجب دائمًا المحافظة على المظاهر في تلك الأوساط.

نتساءل الآن لماذا اضمحلت هذه الطبقة في المجتمعات الحديثة؟ سبب ذلك فيما يبدو هو أن النبلاء عاشوا في جو من الغيم القديمة التي لا تتماشى مع العصر الصناعي البرجوازي، فبينما نرى العصر البرجوازي يقوم على تقسيم العمل والتخصص الشديد في المهن أي الاعتراف بقيمة الأعمال والوظائف قبل كل شيء إذ بنا النبلاء يتمسكون بالقيم الشخصية للفرد وعلاقاته وكلها قيم تنحدر من الماضي، وإذًا فالبرجوازية تعيش في حاضرها وتعد به مستقبلها بينما يعتكف النبلاء في ماضيهم، ومع ذلك فقد استطاعت البرجوازية بارستقراطيتها التي حلت محل النبلاء في العصر الحديث أن تجمع بين القيم القديمة والقيم الحديثة معًا فأعطت للعمل أو الوظيفة حقًا وللعلاقات الاجتماعية حقًا آخر.

(٢١)

العُمال والنبلاء كما قدمناهم هنا على طرفي نقيض: الأولون يعكفون على علاج المادة ويديرون ظهورهم إلى المجتمع وعلاقاته، والآخرون يتخذون المجتمع والعلاقات الاجتماعية غاية في ذاتها ويديرون ظهورهم إلى كل ماعدا ذلك، غير أن اللغة السياسية والاجتماعية في الوقت الحاضر تميل إلى وضع العمال والبرجوازية على طرفي نقيض ولهذا أسبابه ومبرراته، و«البرجوازية» كلمة من أهم كلمات القاموس الاجتماعي في أوروبا

المعاصرة وهي وإن لم تكن مألوفة في اللغة العربية إلا أن مدلولها حقيقة ملموسة في حياتنا الراهنة.

لقد أشرت فيما سبق (الفقرتان ٦، ٧) إلى مدلول هذا اللفظ وأقرر الآن أن كارل ماركس هو الذي أدرج عبارة «الطبقة البرجوازية» في القاموس الاجتماعي ليدل بها على الطبقة التي بيدها مقاليد الأمور في ظل الرأسمالية، أعني الاقطاع الصناعي والمالي الحديث الذي خلف الاقطاع القديم المعهود في عصور النبلاء، هو يقول مثلًا في كتابه Manifeste Communiste «المجتمع الحديث أي المجتمع البرجوازي إنما قام على أنقاض المجتمع الاقطاعي، فعصرنا هو عصر الطبقة البرجوازية»، ويقول كذلك: «نتجت البرجوازية الحديثة عن تطور بطيء أي عن سلسلة من الثورات في طرق الإنتاج ووسائل المواصلات، وفي كل خطوة من خطوات صعودها جاءت بتقدم سيامي مماثل، فقد كانت طبقة مغلوبة على أمرها أبان سطوة السادة الاقطاعيين ثم أصبحت اتحادًا مسلحًا ومستقلًا بالسلطة في المدن فأقامت هنا مدينة جمهورية مستقلة وهناك ممثلين للعامة (Tiers-Etats) مسخرين الملكية، ثم لما جاء عصر المانيفا كتيور (عصر نهضة المنسوجات) أصبحت البرجوازية في كفة تعادل النبلاء، وأخيرًا جاءت الصناعة الحديثة والأسواق العالمية فاستلبت البرجوازية بحق الغزو الاقتصادي السيادة السياسية المطلقة في الدولة التمثيلية الراهنة»، تلك عبارات مشهورة وذات معنى عميق تشهد بتضلع في التاريخ ولكننا نرى منها أن كارل ماركس يعرف البرجوازية تعريفًا اقتصاديًا بحتًا.

عالم اقتصادي ألماني آخر من المعاصرين هو سمبارت Sombart كتب في سنة ١٩٢٦ كتابًا عنوانه «البرجوازي» Le bourgeois وأضاف تحت العنوان المذكور العبارة الآتية: «دراسة التاريخ الخلقي والعقلي للرجل الاقتصادي الحديث»، ومع الإشارة إلى الأخلاق والعقل فقد خلص أيضًا من دراسته تلك إلى أن تاريخ البرجوازي إن هو إلا تاريخ نظام اقتصادي بحت ولا يختلف عن هذا ما كتبه مؤلفون آخرون مثل Coudert في كتابه La Bourgoisie et la question sociale.

هل هذا التعريف الاقتصادي صحيح كل الصحة ثم ألا يبدو أن أولئك المؤلفين قد نظروا نظرة ضيقة إلى البرجوازي؟ نحن نجد إلى جوار البرجوازي الذي ينصرف إلى الأعمال المالية آخرين لا ينصرفون إليها كل الانصراف بل وأحيانًا ينصرفون عنها بالمرة، فهناك أطباء وقضاة وممثلون وفنانون وعلماء وموظفون وغير ذلك ممن تشملهم جميعًا كلمة البرجوازية، فيلوح والحالة هذه أن الكلة ليست مرادفة لكلمة الرأسمالية، وعلى كل حال يستحسن على الأقل في بداية بحثنا في البرجوازية أن نفهم من تلك الكلمة معنى أوسع من المرادف المذكور، لأن البرجوازية في اعتقادنا حالة معنوية أكثر منها مادية كما سيتضح.

إذا عدنا إلى تقسيمنا المجتمع المدني الذي أوردناه في بداية دراسة العمال فسنذكر إننا ميزنا بين العمال ومن لسو عمالًا، ويجب أن نتوقع الآن أن نجد بين هؤلاء الأخيرين أقسامًا جديدة وقد لا تكون الفوارق بينها واضحة وضوحها بين العمال ومن أسميناهم البرجوازية، بيد أننا لو شئنا أن

نعين للبرجوازية مكانًا داخل من ليسوا عمالًا يجب علينا أن نفردها بخصائص تميزها، فما هي تلك المميزات؟

بعض المؤلفين ممن لاحظوا تفوق البرجوازية الاجتماعي على ما دونها من الطبقات في العصر الحديث زعموا أن ذلك التفوق إنما يرجع إلى خصائص انثروبولوجية محضة أي إلى اعتبار البرجوازية ممثلة لجنس ممتاز يفوق أجناس الطبقات الأخرى، والاختلاف الانثروبولوجي بين الطبقات مسألة قديمة بعض الشيء فهي ترجع إلى عصر نهضة علوم البيولوجيا والفيلولوجيا في أواسط القرن الماضي مما أوحى إلى بعض الباحثين في مسألة الطبقات والشعوب أمثال جوبينو Gobineau ولابوج Lapouge في فرنسا واوتو امون Otto Ammon في المانيا ونيتشفرو Niceforo في إيطاليا إلى دراسة الطبقات على أساس انثروبولوجي فقالوا أنها تتباين فيما بينها تبعًا لاختلافات عضوية أي جسمانية، وقد عاود أخيرًا للبحث في هذه المسألة تاوسج Taussig وجوسلين Joslyn في الولايات المتحدة في كتاب لهما عنوانه: American business leaders صدر في عام ١٩٣٢ والمسألة في الولايات المتحدة دون الأمم القديمة أمر جدير بالنظر وذلك لاختلاف أجناس المهاجرين إليها كل الاختلاف ثم لعدم امتزاجها امتزاجًا تامًا لقرب عهد الهجرة مما قد يوهم بتأييد الأنظار الإنثروبولوجية، فمن ملاحظات المؤلفين المذكورين أنهما شاهدا بالإحصاء أن أبناء أصحاب الأعمال ورؤسائها يصلون أسرع من غيرهم، وعلى نحو أكثر، إلى قمة المراتب الاجتماعية، فتساءلا عندئذ: أيرجع هذا إلى «امتياز» الوسط الذي ولدوا ونشأوا فيه أم إلى «تفوق» طبيعي ورثوه عن آبائهم؟ فيتضح

لهم من استقصاء أصولهم وأجناسهم وخصائص أجسامهم أن التفوق الوراثي ومن النوع البيولوجي.

ويصح أن نذكر على سبيل المثال أيضًا الأبحاث الأخيرة التي أجراها الفرنسي الكولونيل قسطنطين Constantin ونشرها في كتاب عنوانه Hérédité et races وحصرها في دائرة ضيقة هي دائرة المقترعين للجيش والمتطوعين فيه فوصل إلى نتائج غريبة منها أن كبر محيط الرأس وثقل الوزن وسعة محيط الصدر وزيادة متوسط الطول وغير ذلك كلها صفات تميز الجنود الذين ولدوا من أسر برجوازية.

هذه الآراء فوق أنها خطرة من جهة كونها قد تؤدي – بل أدت بالفعل – إلى حروب بين الطبقات ثم بين الأمم، فإنها ليست علمية بمعنى الكلمة لأنها تقيم التفوق على أسس مادية بحتة وتتناسى الجانب الإنساني الحقيقي في الإنسان أي جانب حياته النفسية والاجتماعية والمهنية، وفضلًا عن هذا فقد أثارت بحمق شديد مسألة لم يشعر بها الناس الذين يعنيهم الأمر ولم ينتحلوها لأنفسهم لأن البرجوازية على خلاف النبلاء لم تدع بل لم تشعر بفوارق جنسية تميزها، وأين هو الشخص الذي يستطيع أن يثبت جنسه ودمه في هذه الكتلة البشرية الهائلة التي تجري فيها منذ بدايتها تيارات المزج والخلط في كل اتجاه؟ وهذا لابوج نفسه يؤكد أن عدد أسلاف كل فرد منا إلى أيام المسيح فقط لا يقل عن:

١٨.٠١٤.٥٨٣.٣٣٣.٣٣٣.٣٣٣

فكيف يضمن الفرد والحالة هذه نقاء جنسه ووراثة المميزات البيولوجية لأسلافه؟ ونحن إذا أخلصنا للطريقة التي اتبعناها في معالجة الطبقات إلى الآن تلك الطريقة التي أدت إلى نتائج قيمة فإنا نستطيع أن نتلمس خصائص الطبقة البرجوازية في ثنايا وجداها الطبقي الذي تملؤه تصورات المهنة والدخل معًا وما يتصل بها من نوع الحياة التي تحياها تلك الطبقة.

العامل يعمل وينتج، وقد ذهب بعض الاجتماعيين إلى تعريف البرجوازي بأنه من لا يعمل ولا ينتج لأنه صاحب ريع Rentier أي أنه يعيش مما تدره عليه أموال موروثة أو أموال لا يكد كثيرًا في الحصول عليها إذ من المعروف أنه يكفي وجود القرش الأول – أعني رأس المال – ليجتذب إليه قروشًا أي ليدر الربح على نحو أكبد، ومع ذلك فإن الإحصاءات التي عملت في أمم مختلفة لمعرفة عدد الذين يعيشون حقيقة من ريعهم تدل على ضآلة عددهم فهم في فرنسا مثلًا لا يزيدون عن ١ ١/٢ % من مجموع السكان ويشمل هذا العدد الضعيف المتقاعدين وأرباب المعاشات وهم في الغالب ليسوا من كبار البرجوازية، هذا والملاحظ في مجتمعاتنا الحاضرة أن الناس كثيرًا ما يترددون في القول بأنهم لا يعملون، فهم يدعون دائمًا بأنهم يقومون بأعمال كثيرة وبأنه مشغولون، ومن تلك الأعمال ما يشبه في الحقيقة البطالة ومثال ذلك العضوية في مجلس إدارة مؤسسة مالية أو صناعية فهي غالبًا لا تتطلب غير بضة جلسات طوال

السنة وبعض مناقشات وإعطاء أصوات أعني أنها لا تتطلب مجهودًا، ولكن إلى جوار مثل هذه الأعمال توجد أخرى كالتجارة والصناعة والسمسرة والمقاولات وغير ذلك مما يحتاج إلى مجهود شاق عنيف، هذان المظهران – مظهر العمل الذي يشبه البطالة ومظهر العمل الشاق – يتوفران جنبًا إلى جنب في البرجوازية.

عالم اجتماعي موهوب وهو ثورشتين فلبن Thorstein Velben نشر في عام ١٩٠٠ في أمريكا كتابًا عنوانه «نظرية طبقة الفراغ» Theory of leisure class أظهر فيه اندهاشه من مدى انتشار البطالة والمباهاة بها في مجتمعاتنا الحاضرة، وهو لا يقصد بالطبع البطالة التي تنتج عن الحاجة إلى العمل كما هو الشأن عندما نتحدث عن بطالة العمال مثلًا، وإنما يقصد البطالة التي تحدثنا عنها أي الناتجة عن عدم الحاجة إلى العمل المضني كما هو الشأن عند فريق من البرجوازية الغنية، ولا ريب أن مثل تلك البطالة ظاهرة تثير الدهشة بنوع خاص في مجتمع كالمجتمع الأمريكي في ذلك الوقت، لاحظ المؤلف أن كثيرًا من الرجال والنساء كانت تنم أزياؤهم عن حياة لا ينغصها العمل: مثلًا عند الرجال القبعة العالية والثياب الضعيفة المقاومة والياقات المنشأة وعند النساء الأحذية التي لا تُساعد على الحركة والكورسيهات التي تعوق الجسم، كذلك لاحظ أن كثيرًا من الأراضي الزراعية كانت أشبه بالحدائق الغناء منها بالحقول وتكتظ بالحيوانات التي لا تأكل الأعشاب وبالتالي التي لا تدر الخيرات، مما يدل على أن أصحابها يستسلمون إلى الراحة دون العمل، ولعل أطرف ما لاحظه كثرة الأغنياء الذين ينكبون على أعمالهم لا لتنمية ثرواتهم في نفسها

وإنما بقصد أن يحيا زوجاتهم وأولادهم بدون عمل وهذا القصد وحده ينم عن رغبتهم هم أنفسهم في البطالة، وليس من النادر أن تلقى أناسًا نحفت أبدانهم من تفانيهم في العمل ليسمن من تكتظ بهم بيوتهم من الكسالى غلاظ الأبدان.

لا ينطبق هذا الوصف، وما يشف عنه، على أمريكا وحدها بل على الطبقة البرجوازية أينما وجدت، فهي الطبقة التي تسعى جاهدة في أن تكدس الأموال لتريح نفسها وذويها من عناء الأعمال ولتعيش كما يعيش الأطفال أو كما كان يعيش النبلاء، ولكن سعيها ذاك إن هو إلا سلسلة من الإنشاء والتعمير وإقامة الأعمال الاقتصادية الكبيرة المتنوعة التي تدير رحى الحضارة الحديثة، فنحن نعلم من التاريخ القريب أن تلك الطبقة قد أضافت إلى رصيدها في باب العمل إنتاج أكبر رأس مال عرفته الإنسانية وهي ما زالت تعمل متفانية في تنميته، ولم يسع كارل ماركس نفسه وهو الذي نصب نفسه للانتصاف من البرجوازية للعمال إلا أن يعترف بقيمة فتوحاتها الاقتصادية فقد ضاعفت أضعافًا ثروة العالم وأحالت كثيرًا من العمال إلى برجوازية صغيرة كالمستخدمين والمحاسبين واختصاصي الإعلان والرسم الصناعي وغيرهم وهي وإن جعلت عمل العامل مملًا لشدة التخصص المفروض عليه إلا أنها رفعت قدرته الشرائية أضعافًا مضاعفة بسبب رفعها للأجور، كما أنها خفضت من ساعات عمله إلى سبع ساعات أو أقل بدلًا من خمس عشرة ساعة في اليوم فيما مضى، وفوق هذا كله هي الطبقة التي تشعر بقيمة الوقت ومن ثم ثورتها التي جاءت وتجيء بها في ارتقاء طرق المواصلات والمراسلات والنقل ولا شك أن

حاستها الزمنية المتصلة بأعمالها وإنتاجها لا مثيل لها عند الفلاحين والنبلاء: الأولون لأن الزمن ليس في قبضتهم بل هو في طبيعة الكائنات الحية التي يعالجونها وهذا ما أسميناه «الزمن البيولوجي» (انظر: ١٣) والأخيرون لأنهم يعكفون على ماضيهم (انظر: ٢١).

حقًا لقد كان «يعمل» النبلاء في عصور ازدهارهم إذ كانوا يشغلون بعض وظائف الدولة، ولكنهم كانوا ينظرون إليها من عل لتوجيهها وليبعثوا فيها من روحهم وتقاليدهم، وبعبارة أخرى كانوا يعتبرون العمل أو الوظيفة أمرًا خاضعًا وتابعًا لأشخاصهم لا متبوعًا، أما في المجتمع البرجوازي فالأمر على خلاف ذلك، إذ الإنسان في نظره لم يخلق إلا لوظيفة يؤديها أي لعمل يستمد منه قيمته، فالعمل هو المعيار في الحياة وكل شيء يتوقف عليه، بالطبع هناك في البرجوازية من يحيا حياة بطالة أو كسل أو فشل ولكن ليس إلى هؤلاء يوجه التقدير في المجتمع البرجوازي وإنما إلى الذين يعملون ويعملون كثيرًا لأن النفوذ في هذا المجتمع إنما سببه هو أن لكل برجوازي عمل معين يؤديه ويجب السخاء له في المجهود.

على أن ما يميز البرجوازية ليس العمل أو الوظيفة وحدها وإنما هو لهم في الوقت عينه أعضاء في هيئات توجد فيما وراء حدود الوظيفة كتلك الهيئات التي وصفناها بمناسبة النبلاء فقلنا عنها إنها مجموع من الناس لا هم لهم إلا علاقاتهم الشخصية من حيث هم أناس، وبعبارة أخرى إنها مجتمع يهتم بعاداته وتقاليده وبكل ما يمكن أن يعطيه الفرصة لأن يقدر

قيمة أفراده وصفاتهم من جهة كونهم أناس فحسب أي بغض النظر عن وظائفهم.

ولكن بينما رأينا أن ذلك النوع من الهيئات كان فيما مضى قاصرًا على دائرة صغيرة من المجتمع هي دائرة النبلاء، وأن الوظائف بمعناها الحقيقي الفني كان يشغلها آخرون، إذ بنا نجد في المجتمع البرجوازي الحديث أن البرجوازيين يشتركون في آن واحد في نوعي الاجتماع المذكورين أي أنهم ينتسبون في آن واحد إلى منطقة العلاقات التي تقوم بين إنسان وإنسان ثم إلى منطقة العمل أو الوظائف، وهم يتنقلون دون انقطاع بين المنطقتين، هذا هو المميز الحقيقي للتحول الواضح من المجتمع القديم إلى المجتمع الحديث، وبهذا المعنى وحده يمكن القول بأن الطبقة البرجوازية قد ورثت بعض الشيء عن طبقة النبلاء، فعندما ينتهي عمل الموظف أو صاحب الأعمال الحرة أو التاجر من عمله فهو ينتقل إلى الأوساط الاجتماعية كالأسر والنوادي والصالونات كما أنه ينتقل على عكس ذلك من تلك الأوساط الاجتماعية إلى عمله، شأنه في ذلك شأن العامل الذي ينتقل من مصنعه إلى أسرته والعكس بالعكس.

إن الذي يُمكن أن نتساءل عنه الآن هو إلى أي حد يستطيع أولئك الذين ينتقلون من تلك الأوساط الاجتماعية إلى أعمالهم ووظائفهم أن يحملوا معهم إلى هذه الأخيرة الآراء والتصورات والعادات التي اكتسبوها في الأولى والعكس بالعكس، بما أن الإنسان الذي ينتقل من الأوساط الاجتماعية إلى مكتبه مثلًا ثم من مكتبه إلى تلك الأوساط يظل دائمًا على

صلة بالإنسان في المنطقتين فالأرجح أنه يتأثر بالمنطقة الأولى عندما يعود إلى الثانية أكثر مما يتأثر بالثانية عندما يعود إلى الأولى، والأوساط الاجتماعية التي ينتقل إليها البرجوازيون بعد أداء أعمالهم توصد أبوابها دون كل ما هو فني في أعمال الناس، حقًا قد يعني فيها بأعمال القضاة والمحامين مثلًا فيتحدث الناس في عائلاتهم أو دوائر أصدقائهم ومنتدياتهم عن القضايا البارزة ولكنهم لا يعنون في هذه الأحاديث بالجانب الفني أو القانوني الصرف، وإنما يعون بما تثيره القضية في أنفسهم من جوانب خلقية أو نفسية أو اجتماعية أو بما تذكرهم به من أحداث حياتهم ومشاكلها التي يقرأون مثلها في الصحف والقصص أو يرونها في المسارح، وإذًا فهم يجردون القضية من صبغتها الفنية وينظرون إليها من جهة حياتهم اليومية ومشاعرهم وعلاقاتهم الإنسانية البحتة وهذا أمر واضح في نفسه إذ أن دوائر الأسر والنوادي والصالونات هي الدوائر التي تنمو وتترعرع فيها الحياة الاجتماعية الصرفة بكل معانيها ولذلك تنبؤ عن كل ما يحمل طابع المهنة أو الوظيفة.

وعلى هذا النحو أيضًا يبدو أن الذين يقومون بأعمال برجوازية هم أقدر من غيرهم (من العُمال والفلاحين مثلًا) في أن ينقلوا إلى دوائر أعمالهم ووظائفهم وأن يدخلوا فيها كثيرًا من أصداء ما عنوا به في أوساطهم الاجتماعية الخارجية عن نطاق العمل، يستقل مثلًا صاحب العمل زبونه تاجرًا كان ام سمسارًا أم غير ذلك، فيتبادلان ألوانًا من التحية والمجاملات المعهودة في تلك الأوساط وقد يتعرضان أثناء الصفقة إلى الشكوى من ركود السوق أو إلى الاستفسار عن أسعار البورصة أو إلى

حركات التصدير والتوريد وقد يستفسران عن أثر السياسة الخارجية والداخلية وقد يعرجان على أنباء الصحف وأخبار الممثلين والوفيات والأعراس وغير ذلك مما يساعد على إتمام الصفقة وقد يسود كل ذلك جو من الود الصادق والرغبة الأكيدة في تسهيل الاتفاق عندما يكتشفان بالصدفة أو بالقصد أنهما ينتسبان إلى نادٍ رياضي أو هيئة سياسية أو دينية أو أي جامعة أخرى، ذلك الجو ليس كله صفقة فحسب، وإنما هو أحاديث كالتي تجري في المجتمع الخارجي ولا شبيه لها في عمل العمال.

وهنا مجال لملاحظات أخرى: على أي شيء يعتمد نفوذ البرجوازية في البيئة الاجتماعية، أو على أي أساس ينبي تقديرنا للقاضي أو الطبيب أو الموظف أو صاحب العمل مثلًا إذا لقينا واحدًا منهم؟ في عهود النبلاء كان يستفسر الإنسان عن ألقاب النبيل ليعرف مقامه في سلسلة النبلاء، أما في عصر البرجوازية فالاستفسار ينصب على المهنة، وليس الغرض من ذلك أن نضعف اسمًا من الأسماء إلى الشخص الذي نلقاه، وإنما لأن مجرد ذكر اسم المهنة أو الوظيفة يثير في أنفسنا تصورات معينة فيما يختص بالصفات الملازمة لها والتي تميزها عن غيرها، فإذا لقينا قاضيًا مثلًا فإنا نتصوره خلال مهنته رجلًا خبيرًا بتفاصيل القانون متزنًا عادلًا نزيهًا ذا أخلاق فاضلة، وإذا لقينا طبيبًا فإنا نتصوره عليمًا بالأمراض وعلاجها رحيمًا بمرضاه سريعًا إلى نجدتهم مهما كلفه ذلك من عناه، حقًا كثيرًا ما نخطئ في تصوراتنا وأحكامنا عندما نتبين بالتجربة أن الصفات التي نتوقعها لا توجد بالفعل في شخص من الأشخاص، ولكن من المؤكد أننا نتصور كل عمل أو مهنة كمجموعة من صفات معينة تختلف بعض الشيء عن صفات

مهنة أخرى وضرورية لمزاولة تلك المهنة، وكثيرًا ما تعترف القوانين الموضوعة بتلك الصفات وتنص على ضرورة مراعاتها: مثلًا يلزم القانون الطبيب بإغاثة المريض حتى في حالة عدم استطاعة هذا الأخير دفع الأجر، ويعاقب القانون الموظف أو القاضي غير النزيه، كذلك يلزم القانون الحربي ضباط الجيش بعدم التكسب بطرق أخرى وبعدم الاشتراك في الأحزاب السياسية بل وبعدم التردد إلى المحال العامة غير المحترمة.

نتساءل الآن عن مغزى الملاحظات السابقة وأهميتها، تؤدي بنا الملاحظات السابقة إلى أنه يمكن في مجتمعاتنا الحاضرة حيث يعرف الإنسان بمهنته أو وظيفته أن ننتزع من المهنة نفسها صفات عقلية وخلقية نتصورها ضرورية لمزاولة المهنة، وإذن فبينما كنا نجد الوظيفة في مجتمع النبلاء تتميز عن اللقب أي المكانة الاجتماعية للنبيل، إذ بنا نجد الوظيفة في المجتمع البرجوازي نتضمن في ذاتها الصفات الاجتماعية الملازمة لها إذ للوظيفة بمعناها الحديث جانبان: الجانب الفني أو الاختصاص، ثم جانب الصفات التي تميز المهنة والتي تضفي على الإنسان قيمة اجتماعية فيما وراه حدود العمل ولا شك أن مثل تلك الصفات جديرة بأن تكوِّن وحدها مجموعة أو طبقة من الناس يعتاد أفرادها تقدير بعضهم البعض الآخر كما يعتاد المجتمع تقديرهم جميعًا وفق تلك الصفات، وأعني بتلك الطبقة «الطبقة البرجوازية»، ومن ثم نستطيع أن نُؤكد – على خلاف كارل ماركس ومن نحوه – أن الطبقة البرجوازية ليست طبقة اقتصادية فحسب بل هي أيضًا طبقة الصفات العقلية والخلقية الملازمة لمزاولة المهنة، بل يُمكن أن نذهب إلى أبعد من ذلك فنقول أنه يكفي في الانتساب إلى تلك

الطبقة أن تتوفر تلك الصفات دون المال، بيد أنه قد يتوفر المال وحده دون تلك الصفات فلا يكفي هذا في الانتساب إليها، والأمثلة كثيرة على صدق ما نقول، فكثير من أغنياء الحرب أو من عامة الناس الذين توصلوا إلى الحصول على المال لا يستطيعون الارتفاع فورًا إلى طبقة البرجوازية ولا يكسبون الاحترام اللائق بتلك الطبقة وذلك لما يعوزهم من تلك الصفات المعنوية الاجتماعية التي تحتاج إلى مران طويل وتعلم عقلي وثقافة في أساليب المجتمع البرجوازي، وبالجملة يُمكن أن يقال أن البرجوازية طبقة الصفات الاجتماعية الملازمة للمهنة، هكذا نجحت البرجوازية في أن تحل محل القيم القديمة التي اعتادها النبلاء في مجتمعاتهم أسلوبًا من التقويم الجديد أساسه النظر إلى الشخص من جهة صفاته وفضائله المترتبة على المهنة أي من حيث هو إنسان متخصص.

أن تاريخ البرجوازية الحديثة في مصر غامض جدًا ويحتاج إلى دراسة جدية غير متيسرة الآن لكن كل الدلائل تدل على أنها حديثة النشأة أي أنها ترجع إلى الوقت الذي أدخل فيه مُحَمَّد علي باشا أساليب الحضارة الأوروبية بعد إلغاء الاحتكار التجاري والصناعي والزراعي وتمصير الإدارة والاقتصاد فخذت تلك الطبقة خذو مثيلتها في أوربا، وإذًا فقد يكون من الأنسب أن نرجع في أحكامنا المختلفة إلى أصولها في تلك القارة، وفي الحق نحن لا يهمنا الآن استعراض تاريخيًا اكتفاء بما قلناه في غير هذا الفصل (أنظر: ٨) وإنما نكتفي بالإشارة إلى ما يلقيه ذلك التاريخ من ضوء على الناحية العقلية والخلفية التي تحدثنا عنها أي ناحية الصفات التي يجب أن تتوفر في البرجوازي.

إذًا نحن لم نصعد في التاريخ إلى أبعد من القرنين السادس عشر والسابع عشر نجد أن العالم الاجتماعي الألماني ماكس فبر الذي سبق أن تحدثنا عنه يبين في بحث طريف نشره عام ١٩٠٤ وعنوانه «الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية» La morale Protestante et l'esprit du Capitalisme أن البرجوازية الصناعية الرأسمالية إنما نشأت في أوساط انجلوسكسونية وبصفة خاصة في إنجلترا ثم بعد ذلك في أمريكا في عهد إنشاء وتوسع أرضي، أي في تلك الأوساط التي كانت تدين بالبروتستانتية البيوريتانية (Puritanisme) وهي مذهب يحل الفرد المحل الأول في المجتمع ويقدره لصفات غير الصفات التي كان يتعارف عليها النبلاء وإذًا ففي نظر هذا المؤلف ننتسب البرجوازية الرأسمالية بوشانج نسب قوى إلى الحركة الدينية في تلك القارة، وهو يقول أن أوائل البرجوازية الذي نجحوا في الحصول على الثروة اقتنعوا كلما ازدادوا منها شيئًا أن العناية الإلهية هي التي هيأتهم إلى ذلك، وهذا الاقتناع الديني هو من أصول البروتستانتية التي تذهب فيما تذهب إلى أن العناية الإلهية أن شملت إنسانًا فهي تسبغ عليه الثروة ومن ثم تنافس الناس على تحصيل الثروة للظفر بالعناية الإلهية، فإذا لم نضع هذا المبدأ الديني نصب أعيننا فإننا لا نستطيع أن نفهم كيف أمكن لهؤلاء البرجوازيين الذين كانوا يعيشون تحت ضغط النبلاء أن يبذلوا جهدًا منقطع النظير في سبيل الحصول على الثروة وأن يضحوا كثيرًا بالانصراف عن ملاذ الدنيا وأن يتخذوا معايير خلقية صارمة تلازمهم في أداء مهنهم وفي حياتهم الاجتماعية، بالجملة يرى ماكس فبر أن الصفات التي ميزتنا بها البرجوازية والتي تشمل فيما تشمل الحصول على الثروة إنما

منبعها حركة الإصلاح الديني الذي هو في الحقيقة إصلاح خلقي أو اجتماعي تختلف قيمه عن القيم المعروفة عند النبلاء.

ونحن نجد صدى مثل هذا الرأي في كتاب (حياة فارنكلين Life of Franklin الذي ترجم فيه الزعيم الأمريكي لنفسه، فقد عني الزعيم فيه بالبحث عن الصفات التي يجب توفرها للوصول إلى الثروة فقال: إني جمعت هنا ثلاث عشرة «فضيلة» بدت لي ضرورية لتلك الغاية وهي:

١- عدم البطنة (عدم الإسراف في المأكل والمشرب).

٢- الصمت (عدم ضياع الوقت فيما لا يجدي).

٣- النظام (في العمل والمنزل).

٤- البت في الأمور (إرادة قوية).

٥- الاعتدال في المصروف (لماذا إذًا كسب المال؟ ليس المكسب للصرف وإنما هو علامة للإنسان بأنه استحق أن بعد من النخبة الممتازة).

٦- الإقبال على العمل.

٧- الإخلاص.

٨- المساواة (في المعاملة).

٩- سيطرة الإنسان على نفسه.

١٠- التوازن الخلقي.

١١- النظافة.

١٢- الطهر.

١٣- الإنسانية.

تلك طائفة من الصفات الخلقية التي رأى برجوازيو عصر فرانكلين أنها ضرورية للتجار وأصحاب الصناعة والأعمال الحرة للوصول إلى الثروة بطريق المهنة والعمل، ونحن إذا جردنا تلك الصفات عن الأغراض العملية النفعية المتصلة بها، ونظرنا إليها مستقلة عن المهنة أو العمل، ثم فرضنا أن طائفة من أناس تتمسك بها في مجتمعاتها ونتخذها معيارًا لتقدير الأفراد بعضهم بعضًا فسيتوفر لدينا مجتمع يعني أفراده قبل كل شيء بالعلاقات الإنسانية البحتة أي القائمة على تقدير الناس لتلك الصفات المترتبة على طبيعة الإنسان من حيث هو إنسان، وأفراد مثل ذلك المجتمع إنما يكتسبون تلك الصفات في الأوساط الاجتماعية التي يعيشون ويحتكون بعضهم ببعض فيها لا في دوائر العمل والوظيفة، ومن المؤكد أنهم يحملون معهم تلك الصفات ذات النفع العملي إلى دوائر مهنهم ويستوحونها في أعمالهم، وإذًا فإن ما يميز الطبقة البرجوازية –كما سبق أن قلنا – هو أن البرجوازيين لا يستطيعون أداء أعمالهم بنجاح إلا إذا اتصفوا بصفات معينة

تكتسب من بيئة معينة توجد فيما وراء حدود المهنة وتلك البيئة هي المجتمع البرجوازي كما تعكسه لنا الأسر والنوادي والأوساط البرجوازية حيث يحيا الناس وفقًا لصفات أو معايير كالتي تحدثنا عنها، وقصارى القول الطبقة البرجوازية في عرفنا هي طبقة الصفات الاجتماعية أو المعنوية في حياتها وفي عملها.

بيد أن البرجوازية قد تطور وتتطور، فالصورة التي قدمتها نقلًا عن ماكس فبر وفرانكلين تمثل عصرًا مضى بعض الشيء وإن تكن آثاره لا تزال باقية، فنحن نعلم أن أصحاب الأعمال والتجار والمقوالين وغيرهم ممن نراهم حولنا الآن لا يعملون لوجه الله أي لكسب «عنايته» بهم، وهم أنفسهم قد لا يعلمون لأي غاية يعملون، اللا كسب مثلًا؟ ولكن كثيرًا منهم لا ينفقون إلا قليلًا ولا يبدون تعلقًا بما ينفقون فيه، لنسأل أولئك البرجوازيين الذي ينكبون على العمل والكسب ما علة جهودهم وتفانيهم؟ فإذا أجب بعضهم إنهم إنما يودون ضمان حياة أولادهم وذريتهم، فإن أكثرهم يكتفون بالقول بأن العمل عندهم ضرورة من الضرورات وأن الكسب مدعاة للحياة، ذلك جواب ينم عن حقيقة هي أنهم جزء من مجتمع تعود الناس فيه أن يقدروا الرجال تبعًا لهذا النوع من الصفات التي تؤدي من غير شك إلى الثروة والتي يعترف لها في الوقت عينه بقيمة ذاتية وبأنها شرط جوهري لحياة خلقية واجتماعية قويمة خارج حدود المهنة.

والآن ما مُستقبل البرجوازية؟ نبهت فيما سبق إلى أن الكتاب يميلون إلى وضع العمال والبرجوازية على طرفي نقيض، وأعني بذلك أنهم حصروا

الصراع بين الطبقات في صراع بين العمال والبرجوازية أي بين الذين ينتجون والذين يستغلون على حد تعبير كارل ماركس، والواقع أن البرجوازية لكونها «فردية» فهي ديمقراطية، أي لكونها تعتمد على الفرد وصفاته ومواهبه فهي أحوج ما تكون إلى نظام سياسي يضمن لها الحريات الفردية إلى أبعد حد، ولكنها بهذا الاعتبار نفسه تأخذ أيضًا صفة «الأنانية»: أنانية الأفراد أولًا ثم أنانية الطبقة ثانيًا، وتلك بذرة الشقاق بين الطبقات، ولقد نبهت فيما سبق إلى أن الإحصاءات الخاصة بدخل ومصروف العمال في الوقت الحاضر في أرقى البلدان تدل على أن الحاجات العمالية أخذت تشبع شيئًا فشيئًا بواسطة هيئات اجتماعية ولأغراض اجتماعية وإذًا فها هنا «تيار اجتماعي» لا يعني بالفرد من حيث هو كذلك ولا ينمو إلا بتقييد بعض الحريات الفردية أي بتضحية الديمقراطية بعض الشيء، وكيف تضحي الديمقراطية أن بقيت الأنانية البرجوازية؟ من العسير التكهن بمستقبل مثل هذه المسألة الشائكة، الذي هو في الوقت عينه مستقبل البرجوازية، وعلينا ألا نذهب إلى المستقبل وأن نكتفي بالنظر فيما كان وما هو كائن بالفعل، فمن هذه الجهة أكرر مرة أخيرة أن البرجوازية كما تبدو خلال تاريخها هي وسط اجتماعي يحيا الناس فيه وفقًا لصفات أو معايير خلقية وعقلية كالتي شاهدناه عند النبلاء والتي تراعي عند أداء الأعمال أو القيام بالوظائف.

الفصل التاسع

طبقات أخرى

٢٢) الطبقة الوسطى. ٢٣) أشباه الطبقات والخارجون عن الطبقات.

(٢٢)

عندما نتعرض للنظم السياسية وخاصة النظام النيابي الذي يقوم على أحزاب فإننا قد نتساءل: كم ينبغي أن يوجد من أحزاب لتنتظم الحياة النيابية؟ والجواب بالطبع حزبان على الأقل، حزب الحكومة وحزب المعارضة وهذا لا يمنع بالطبع وجود أحزاب أخرى، يعرض مثل هذا السؤال أيضًا بالنسبة إلى الطبقات: كم يجب أن يوجد منها في المجتمع إلى جوار أعلاها وأسفلها؟ نصادف هذا السؤال عندما نتعرض للطبقة الوسطى.

لقد تناولنا إلى الآن طبقات متميزة لا يتردد أحد في إطلاق لفظ «الطبقة» على كل منها كالفلاحين والعمال أو الإجراء والبرجوازية والنبلاء، ولكننا بإزاء الطبقة أو «الطبقات» الوسطى كما يشاء أن يقول بعض المؤلفين نجد أنفسنا أمام كتلة بشرية هائلة لا تجانس بين أجزائها لاختلاف عناصرها اختلافًا كبيرًا بحيث نتساءل عما إذا كانت تؤلف حقيقة وحدة طبقية، ثم أي ضرورة تدعو إلى القول بوجود طبقة وسطى؟

ألا يكفي أن نقسم الناس إلى فئتين، الأغنياء والفقراء، فيجد متوسطو الحال فورًا موضعهم إلى جوار أولئك أو هؤلاء؟

إن ما يدهش حقًا في تاريخ الطبقات، في كل العصور والبلدان، هو أنه لا توجد طبقة عليا وطبقة سفلى فحسب بل توجد أيضًا طبقة أو طبقات وسطى تجد مثلًا في أعلا المجتمع عند الرومان «الأشراف» Paters الذين يمثلون أسرًا عريقة في القدم، وعند اليونانيين أشراف المولد Eupairides المنحدرين من أسر أيونية، ويقابلها في أسفل المجتمعين العبيد، ولكن نشاهد بين الطرفين طبقات أخرى، عند الرومان مثلًا طبقات الفرسان، والعامة، والعتقاء Affranchis وعند اليونانيين طبقات أخرى تميزها الثروة أحيانًا والوظيفة أحيانًا أخرى، ونحن إذا عرجان على مصر في عهد المقريزي نجدها كما يدل النص الذي أثبتناه لهذا المؤلف في موضع آخر (انظر: ١) تنقسم إلى طبقات عديدة، وليس من الصدفة المحضة أن نجد في النص عبارة «متوسطو الحال» تشير إلى طبقة يضعها المؤلف بين طبقي أهل الدولة (النبلاء) وأهل اليسار أو ذوي الرفاهية (البرجوازية) من جهة، وطبقتي أهل الفلح والإجراء أصحاب المهن من جهة أخرى، ويكفي أن نشاهد مدننا في الوقت الحاضر لنقتنع بوجود طبقة متوسطة غزيرة جدًا تحتل مكانها بين البرجوازية الغنية من جهة والإجراء أو العمال من جهة أخرى وتمتاز بأنها لا تملك أو تدير الأعمال كالأولين، وبأنها لا تعمل بيديها كالآخرين.

يعرف سيميان Simiand في دروسه في الاقتصاد السياسي Cours d'Economie politique الطبقة المتوسطة كما يأتي: «يجب أن نفهم من عبارة الطبقات المتوسطة فريقًا من الناس – هم وأسرهم – يمتاز بدخل وحياة متوسطين ويحتل مكانًا وسطًا بين الطبقة الاجتماعية العليا وطبقة العمال والإجراء، ويضم ذلك الفريق أصنافًا كثيرة من سكان المدن الكبيرة والصغيرة، فهو يشمل كبار الصناع Hauts artisans، وصغار التجار ومتوسطيهم، وكثيرًا من أرباب المهن الحرة والمستخدمين وصغار الموظفين، هذا تعريف صحيح في مجموعه ولكنه وصف أكثر منه شيء آخر، فهو يعرف الطبقة الوسطة بإحصاء ما تشتمل عليه من صنوف الناس فلا تتضح لنا بذلك «علة» اجتماعها معًا في طبقة واحدة هل يصح في تفسير هذه العلة أن نأخذ بالنظرية التي تفرض وجود وجدان طبقي مشترك بين أولئك الناس؟ إن تلك المجموعة من الناس متباينة أشد التباين في أجزائها وإذا نظرنا إلى ما يتوزعها من أقسام فسنلاحظ أن التباين بين قسم وآخر منها قد يكون أشد مما يوجد من تباين بينها مجتمعة وبين الطبقات العُليا أو السُفلى.

لنأخذ أولًا الصُناع كبيرهم ومتوسطهم وكذلك صغار التجار، هم بلا ريب من الطبقة الوسطى، أي شيء يُميزهم؟ إذا قارناهم بالمستخدمين والموظفين فإنهم يتميزون بأنهم يعملون لحساب أنفسهم أعني بأنهم مستقلون عن غيرهم من الناحية الاقتصادية، بالطبع يشترك الصانع والعامل في معالجة المادة، ولكن يجب ألا ننسى أن الصانع والتاجر يقومان بأعمال أخرى لا يقوم بمثلها العمال، مثل الإدارة والبحث عن المواد الأولية

وتصريف المنتجات ومعاملة الزبائن وتوظيف رأس مال معين وغير ذلك من الوظائف المختلفة التي نشاهدها في الأعمال والمشاريع الاقتصادية الكبرى بحيث يصعب حقيقة وضع فارق بين هذه المشاريع وأعمال أولئك الصناع والتجار وإذًا فنحن هنا أمام طائفة من الناس تقرب تارة من العمال وتارة أخرى من البرجوازية وقد لا يتميز أفرادها بعضهم عن بعض أكثر مما يتميزون جميعًا عن المستخدمين والموظفين.

لننتقل الآن إلى المستخدمين لقد عقد مؤتمر للطبقات الوسطة عام ١٩٢٧ بروما وأجريت أبحاث وإحصاءات في ألمانيا بصفة خاصة لدراسة ما يتهدد الطبقة الوسطى من أزمات اقتصادية، وقد اصطحب ذلك كله برسوم بيانية يمثل أشكالًا إنسانية كل شكل منها يدل بضخامته أو صغره على مدى اتساع كل فئة من فئات المستخدمين كالكتبة على الآلات الكاتبة والصيارفة وماسكي الدفاتر ومناولي البضائع في الدكاكين ورسامي الصناعة ومستخدمي الصحافة والسكرتيريين وغيرهم ممن لا يخلو عمل تجاري أو صناعي منهم، وهم على اختلافهم يتشابهون فيما بينهم ويختلفون عن الصناع وصغار التجار وذلك لأنهم لا يتمتعون بالاستقلال في أعمالهم بل يخضعون إلى صاحب عمل أو إلى إدارة مؤسسة اقتصادية وبهذه الصفة يقربون من العمال، ويتضح هذا التقارب إذا لاحظنا أن فريقًا من هؤلاء المستخدمين كمناولي البضاعة مثلًا إنما يقوم بأعمال مادية كحمل البضاعة وحزمها ووزنها وتقطيعها وكذلك الصيارفة الذين يقومون بعد العملة وتصنيفها حسب الحجوم في أدراج مختلفة، كل تلك الأعمال لا تفترق كثيرًا عن عمل العامل في مصنعه من حيث أنها كلها معالجة للمادة بيد أن هناك

من المستخدمين من يعلو عن هذه المرتبة وتلقى على عاتقه مسئوليات هامة كالإدارة والمراسلات وإبرام الصفقات باسم صاحب العمل وغير ذلك من المهام الفنية، وهؤلاء أقرب بالطبع إلى البرجوازية من جهة أعمالهم وارتفاع مرتباتهم، وإذًا فنحن هنا أيضًا أمام طائفة من الناس تتميز عن طائفة التجار والصناع – وإن كانت تؤلف وإياهم طبقة واحدة هي الطبقة الوسطى – أكثر مما تتميز عن العمال والبرجوازية.

لنتناول أخيرًا الموظفين أو بالأحرى صغار الموظفين، تلك طائفة هامة جدًا اتسع نطاقها في العصر الحديث لاتساع وتعدد وظائف الدولة، لقد أضافت الدولة الحديثة إلى وظائفها المعروفة قديمًا وظائف جديدة كانت تقوم بها الأسرة كالتعليم ونشر الصحة والري والمواصلات وغير ذلك مما استتبع توسعًا عظيمًا في عدد الموظفين، والموظفون كالمستخدمين يختلفون عن الصناع والتجار في أنهم لا يتمتعون بحرية أو استقلال في العمل لأنهم ملزمون باتباع لوائح وقوانين صارمة، وكثير منهم من هذه الجهة يشبه العمال من حيث هم يخضعون لنظام ورقابة شديدة، ولكنهم في الوقت عينه يختلفون عن المستخدمين في أنهم إنما يعملون للجماعة أي للدولة لا لحساب أفراد أو هيئة خاصة، ومن ثم يجيء شعورهم بأهمية وظائفهم من الوجهة الاجتماعية ونفوذهم في الوسط الذي يعيشون فيه وحبهم للمحافظة على كرامتهم التي هي في الواقع كرامة الدولة الممثلة في أشخاصهم، وهذه النقطة الأخيرة تتضح بصفة خاصة من مقارنة طرق الإنفاق عندهم، فقد سبق أن أشرت إلى الإحصاءات التي أجريت في ألمانيا وأمريكا (أنظر: ١٩) بشأن ميزانيات الأسر العمالية وصغار

المستخدمين والموظفين، وأضيف الآن أن تلك الإحصاءات تبين بوضوح أن الموظفين مهما صغرت مرتباتهم يتمسكون بأزياء أرقى من أقرانهم المستخدمين ويسافرون في الدرجة الثانية ويحرصون على تعليم أبنائهم وتلقينهم العادات والتقاليد المرعية عند البرجوازية وبذلك هم يقربون من هذه الطبقة أيضًا بعض الشيء.

تلك هي فئات ممن يُمكن جمعهم فيما نسميه الطبقة الوسطى التي تضم أيضًا فئات أخرى أقل اتساعًا ممن يتعاطون المهن الحرة التي لا تدر ربحًا وفير كصغار الفنانين والموسيقيين والكتاب الذين يعيشون في ظل كبار المؤلفين وبطريق إذاعة آرائهم وأعمالهم الفنية وتقليدها.

كيف يمكن لنا الآن أن نعرف تلك الفئات المختلفة بحيث نتبين بينها وحدة تجمعها هي وحدة الطبقة الوسطى؟ ثم هل ذلك التعريف ممكن؟ لنعد إلى تصورنا العام للطبقات ولنلاحظ أن ما يميز الذين تضمهم تلك الفئات على اختلافها في طبقة واحدة هو أن نشاطهم إنما هو قبل كل شيء نشاط في (Technique) يقوم على معرفة عملية (Pratique) بمجموعة من القواعد أو القوانين وبتطبيقها تطبيقًا صحيحًا بقدر الإمكان، وليس هناك شيء آخر غير تلك المعرفة التطبيقية أو العملية.

والواقع أن العمل الفني إن هو إلا مجموعة من القواعد التي تعد بحيث يمكن تطبيقها باضطراد في أغلب الأحيان، ولا يتخلف عن هذا التصور أو التعريف نشاط أي فئة من تلك الفئات التي جمعناها معًا في

طبقة وسطى، ولا شك أن العمل النفي بهذا المعنى العام جدًا لا يختلط بما سبق أن أسميناه «الوظيفة» بمناسبة النبلاء والبرجوازية إذ العمل الفني بهذا المعنى تابع للوظيفة ومتفرع عنها، هو ضروري لاستكمال الوظيفة ويمكن تعريفه على نحو سلبي بقولنا إنه مجموعة الخطوات العملية التي إذا لم تتخذ فإن الوظيفة تظل عاطلة: مثلًا إذا لم يعالج المعلم المنهج الدراسي الموضوع أو إذا لم يحتذ القاضي للقوانين والإجراءات الدارجة أو إذا أقرض مستخدم في بنك قرضًا لا يتفق والأسعار الجارية فإن عمل كل واحد من هؤلاء يعد انتقاصًا من الوظيفة وإخلالًا بها، وإذًا فهناك مجموعة من القواعد العملية التي يجب أن تراعى في أداء كل وظيفة وهذا هو معنى العمل الفني هنا، ولكن هذا المعنى جانب واحد من جوانب العمل الفني.

جانب آخر أكثر أهمية لأنه شرط تصبح بدونه الحياة الاجتماعية مستحيلة هو أن العمل الفني يتضمن قواعد يجب أن تكون عامة وذات نفوذ وسلطان على الناس وهي لا تحترم ولا تؤدي القائدة المرجوة منها إلا إذا روعيت في كل الحالات الجزئية باضطراد دائم، لأنه إما أن تكون هناك في قواعد مضطردة وإما أن لا تكون هناك قواعد البتة، بيد أن الحياة الاجتماعية في جملتها تتغير وتتبدل باستمرار كما أن الأوساط الاجتماعية ليست كلها من نوع أو مستوى واحد بل هي متنوعة مختلفة بحيث ينبغي أن يختلف باختلافها تطبيق تلك القواعد والقوانين، وبمعنى آخر ينبغي أن تصبح القواعد مرنة في تطبيقها وأن تتغير تبعًا للحالات المختلفة بل وإن تضعف أو تسقط من الاعتبار أحيانًا، ولكن هل ينشأ عن هذا أن القوانين أو القواعد تفقد الاضطراد في تطبيقها والطاعة لها؟ هذا لا يحدث إلا إذا

كان المجتمع تغيرًا وتبدلًا صرفًا أي ليس في طبيعته صفات ثابتة وخصائص مستقرة تسمح بالاضطراد في تطبيق القواعد والقوانين، وتلك الخصائص أو الصفات لا شك موجودة بالفعل وقد سبق أن أشرنا إليها ونعود إليها الآن.

لو نظرنا إلى الناس أو المجتمعات فيمكننا أن نعتبرها بسهولة من بعض الجهات كوحدات متشابهة متماثلة كما سبق أن نبهنا، أي إنها تتسم بتلك السمات والصفات التي تميز الأشياء المادية من حيث أنها تقبل العدد والقياس، لنلاحظ الآن أن عمل الموظفين والمستخدمين وغيرهم من أرباب المهن الأخرى الذين ضممناهم جميعًا في طبقة وسطى إنما هو عمل يقوم على اعتبار الناس أو المجتمعات من هذه الجهة الخاصة التي أشرنا إليها أي من جهة كون المجتمعات مقادير متجانسة تقبل العدد والقياس، وبعبارة أخرى من جهة أنها شيء كالأشياء المادية، خاضع لمعايير المادة الجامدة، لننظر مثلًا إلى المتاجر والبنوك ودور المحاكم والبريد وغيرها من دواوين الحكومة ومكاتب الشركات ودور اللهو حيث يكثر تردد الجماهير، نشاهد أن الجماهير تتوزع ميكانيكيًا أمام المكاتب أو الخزائن أو نوافذ صرف التذاكر دون أن يتميز شخص من الجمهور عن شخص آخر ودون أن يعلم المستخدم أو الموظف شيئًا عن الشخص الواقف أمامه من حيث أصله ومرتبته وثقافته ومميزاته، إذ هو ينظر إليه كوحدة عددية من الوحدات الكثيرة التي يتعامل معها فأنت أمامه لست إلا زبونًا أو صاحب حاجة يصح أن تقبل أو ترفض بمقتضى القواعد المرعية عمليًا، بعبارة أخرى إن أنت إلا وحدة من الوحدات العددية.

وإذن فهناك أنواع من النشاط أو العمل الإنساني من الأهمية بمكان لأنها متسعة الميادين متشعبة الأطراف تعتمد على اعتبار الناس كأشياء مادية، وهذا هو الجانب المميز للأعمال الفنية التي يزاولها أفراد الطبقة الوسطى.

بيد أن الأشياء المادية التي تعالجها تلك الأعمال (أو بالأحرى صغار الموظفين والمستخدمون وأمثالهم) هي ليست مادة صرفة كالتي يعالجها العمال وإنما هي قبل كل شيء مادة إنسانية أي مجتمعات، وقد يكون في هذا التعبير – المادة الإنسانية – بعض التناقض، ولكنها عبارة تشف في الواقع عن الفرق الحقيقي بين ما يعالجه العمال وما يعالجه أفراد الطبقة الوسطى فالمستخدمون وصغار الموظفين إنما يعالجون أناسًا أو فئات إنسانية تتميز بصفات المادة وتخضع لعمليات عددية كما تخضع المادة ولكن مع بعض الفروق بالطبع، إذ لمستخدم أو الموظف نفسه يعلم أن تلك الفئات ليست مادية بحتة وإنما هي من عنصر آدمي، فله أن يكون عند المعاملة رقيقًا أو غليظًا، خدومًا أو مستبدًا، ومع وجود مثل ذلك العنصر الإنساني في معاملته فإن جوهر عمله لا شك هو معاملة زبائنه كأشياء ووحدات عددية لا فرق بينها، ومن ثم كان نوع النشاط أو العمل الذي يؤديه أفراد الطبقة الوسطى من مرتبة فوق ما يقوم به العمال وإن كان دون ما يقوم به البرجوازيون، لماذا؟ لأن العمل الفني هنا يختلف عن «الوظيفة» التي تميز النشاط البرجوازي، لنفرض أن العمل الفني كما عرفناه انفرد بالتسلط على المجتمع أي أحلى أمامه الطريق وترك وشأنه، فستتجمد الحياة الاجتماعية أي تصبح على حد التعبير الفرنسي سلسلة من الروتين routine وتضيع

الغاية من التجمع لأن المجتمع كما قلنا في تطور تبدل متصل بحيث يحتاج دائمًا إلى من ضع الاتساق بين القواعد المضطردة وبين الغايات الطارئة، وبعبارة أخرى هو في حاجة إلى وظائف التنسيق بين الأعمال الفنية التي تتكرر على نحو آلي والحاجات الجديدة الناجمة عن التجديد في المجتمع، وتلك الوظائف التنسيقية هي التي تقوم عليها الطبقات العليا أي البرجوازية، ولذلك كانت الحركات الإصلاحية في أي مجتمع من المجتمعات وفي أي ناحية من النواحي كالاقتصاد والتعليم والخلق والسياسة وغير ذلك إنما تتحقق أولًا في أعلى الطبقات وعن طريقها تتحقق في ما هو دونها لأن الطبقات العليا وحدها هي طبقات التنسيق والتوفيق أي طبقات «الوظائف» بالمعنى الحقيقي لتلك الكلمة.

وإذن فالوظائف بمعناه الحقيقي أو بالأحرى كبار الموظفين وغيرهم من أفراد البرجوازية الذين يتميزون تمام التميز عن القائمين بالأعمال الفنية وحدها إنما ينحصر عملهم في التدخل المستمر لتكييف القواعد والقوانين العامة (وكل ما من شأنه أن يجمد الحياة ويسيرها على وتيرة واحدة باضطراد لا يتخلف) تبعًا للحالات الطارئة وللظروف الخاصة للأفراد والجماهير، وفي بعض الأحيان يتدخلون لا لتكييف تلك القواعد وإنما لإبطالها واستبدالها بغيرها حسب الحاجات الطارئة للمجتمع وأفراده، وهم في هذا يساعدون المجتمع على البقاء، للنظر مثلًا في عمل القاضي أي في وظيفة القضاء تعرض القضايا على القاضي فيصنفها حسب نصوص القانون إلى جنح ومخالفات وجرائم ...إلخ، وهو لا يتردد فترة في ذلك التصنيف لأن مواد القانون صريحة ويكفي اتباع حرفيتها للحسم في تلك

القضايا، بيد أن «المحضر» البسيط الذي يلم بنصوص القانون إلمام القاضي يستطيع أن يقوم مقامه في إجراء العدالة وتطبيق قانونها إذا وقف الأمر عند حرفية القانون، ولكن يحدث من آن إلى آخر أن نصوص القانون لا تكفي وحدها في أجراء العدالة، أي أن الفن القانوني من حيث هو مجموعة من القوانين العملية لا تؤدي إلى العدالة المنشودة إذ يجب إلى جانب ذلك، التصرف بحرية رغم النصوص، والنفقة في روح القوانين، والمعرفة بالرأي العام الذي تعبر عنه الصحافة والمنديات والعادات والأخلاق والدين، وكذلك المعرفة بالحياة النفسية والاجتماعية للشخص الذي هو موضع الاتهام كمعرفة صحته العقلية وبيئته الاجتماعية وطبقته وأسرته وأصله وعلمه وحياته الزوجية وغير ذلك مما يكون البواعث البعيدة أو القريبة التي تدفع الفرد إلى إتيان فعل يؤاخذه عليه القانون، وبالجملة يجب في بعض الحالات الإحاطة بعوالم مختلفة غير عالم القانون البحث تجمعها جميعًا كلمة العوالم الإنسانية أي كل ما يكون الجانب الاجتماعي في الإنسان، وتلك الإحاطة هي ما تعنيه حقيقة في مثل هذا المقام بالوظيفة القضائية في مقابل الفن القانوني، وقد رأينا في فصل سابق أن الأوساط البرجوازية هي التي تقوم بمثل هذه الوظيفة وذلك لاهتمامها بالإنسان والحياة الاجتماعية كما يدل على ذلك نوع حياتها الذي وصفناه في موضعه، وإذًا فمن الطبيعي أن وظيفة كوظيفة القضاء التي هي تكييف وتنسيق ربما كان المجتمع على حق في عدم تركها بين يدي أفراد من طبقتي المستخدمين وصغار الموظفين لأنهم قد لا يستوفون الصفات التي يجب توفرها فيمن يضطلع بها، ويجب أن تعهد إلى غيرهم ممن هم أكثر قدرة

بطبيعة أوساطهم الاجتماعية وأكثر صلة بالمجتمع الإنساني، بمعنى آخر يجب أن تعهد إلى البرجوازية المهيأة بطبيعة نوع حياتها إلى القيام بمثل تلك الوظائف، قد يكون هناك بالطبع شيء من المغالاة في قصور المجتمع للأهمية الخاصة لما أسميناه الوظائف، لأن كثيرين من البرجوازية أو ممن ساعدهم الحظ نشغل وظائف برجوازية إذا امتحناهم عن قرب فإنا لا نجدهم يستوفون الصفات اللازمة للاضطلاع بما يشغلونه، بيد أني إنما أتحدث هنا عن المثل الأعلى الذي يستلهمه المجتمع في تصوره المشار إليه، أما في الواقع فإننا نجد في عداد من يشغل مثل تلك الوظائف الهامة في المجتمع من لم يستوف بطبعه تلك الصفات وكذلك من اكتسبها بالتدريج من الأوساط الاجتماعية التي يدفع إليها، ومن ثم ارتقاء عناصر كثيرة إلى مراتب البرجوازية، وبعبارة أخرى تتجدد البرجوازية تجددًا مستمرًا لا مثيل له في طبقة النبلاء كما هي بادية اليوم.

والأمر لا يختلف في عالم التجارة عنه في عالم الوظائف، فنحن نعلم أن المتاجر تستقبل زبائنها من غير تمييز بينهم كما لو كانوا وحدات عددية بمعنى آخر يعاملهم التجار كما لو كان يعرفهم جميعًا أو يجهلهم جميعًا، كذلك هو لا يفرق بين زبون وآخر من حيث سعر البضاعة، وفي هذا كله يستطيع المستخدم عنده أن يحل محله ويقوم بهذا الجانب العملي أو التطبيقي أو الفني من التجارة، ولكن يحدث أحيانًا أن تلزم المعاملات التجارية أصحابها أن يتصلوا اتصالًا شخصيًا ببعض الزبائن وأن يسدوا لهم النصح في التريث أو في الشراء فورًا وفي اختيار صنف دون آخر، وأن يوحوا إليهم بالثقة فيما هم مقدمون على شرائه من حيث المتانة أو المنفعة

أو غير ذلك من معاني اللياقة كمكانة الزبون وهندامه وملامحه، كذلك يحدث أن يحتاج الزبون إلى لقاء تاجر عصري الأفق متسع الذهن على صلة بالأوساط التي تتبع «المودات» وتعلم من أنبائها آخرها ومن مواضعها خيرها، في هاتين الحالتين يجب أن تكون العلاقة بين التاجر والزبون من نوع شخصي اجتماعي أي تنبني على معرفة بصفات الزبون والتاجر أيضًا كما لو كانا من وسط اجتماعي واحد أو كانا على صلات شخصية في خارج نطاق البيع والشراء، وفي مثل هذا الظرف لا يمكن أن يحل المستخدم محل التاجر لأن الأول ضيق الأفق، أسير للقواعد المرسومة للبيع والشراء، غير حاصل على تلك المعرفة الاجتماعية بالأذواق والعادات والتجديد في الأوساط الاجتماعية التي ينتسب إليها الممتاز من زبائنه، ومن ثم يتضح لماذا يجب تمييز الفن التجاري من حيث هو قواعد معينة للبيع والشراء عن «وظيفة» التجارة بمعناها البرجوازي ولماذا يكون القائمون على الجانب العملي الفني – وهم المستخدمون الذين نضمهم إلى الطبقة الوسطى – أقل أهمية ممن يشغل الوظائف التجارية بمعناها البرجوازي، وإن كانوا أعلى مرتبة وشأنًا من العمال لأنهم على صلى بالإنسان لا بالمادة الجامدة، وأخيرًا لماذا يكون المستخدمون من مستوى صغار الموظفين لأنهم جميعًا قوامون على الجوانب العملية الفنية التي تعامل الناس على وتيرة مضطردة كما لو كانوا وحدات عددية.

بقيت فئة الصناع كبيرهم ومتوسطهم ممن يعملون لحسابهم الخاص، لماذا نضمهم إلى الطبقة الوسطى؟ ليس الأمر هنا واضحًا في نفسه وضوحه في فئتي المستخدمين وصغار الموظفين، ومع ذلك فنحن إذا أمعنا النظر في

نوع نشاطها فسنجد فورًا أن موضعها إنما هو في تلك الطبقة نفسها لا في طبقة العمال أو في طبقة البرجوازية، الصناع بالطبع يعالجون المادة كالأمر عند العمال، ولكنهم يمتازون عن هؤلاء بأن لهم جانبًا آخر يقرب بينهم وبين التجار كالإدارة والبحث عن المواد الأولية وتصريف المنتجات ومعاملة الزبائن وتوظيف رأس مال وغير ذلك، ولكنهم في كل ذلك مضطرون إلى الخضوع إلى القواعد، والسير على المناهج التي تضعها وتستنها دور الصناعة الكبيرة والشركات التجارية الضخمة سواء أكان ذلك من حيث تحديد الأسعار أو من حيث تنظيم البيع والشراء، أو من حيث اتباع أذواق وعادات وموضات معينة، وإذًا فنشاطهم ينحصر في الحقيقة في تطبيق عملي للقواعد التي استنتها منطقة عليا، ومن ثم كانوا كالمستخدمين وصغار الموظفين يعملون عملًا فنيًا أو تطبيقيًا قوامه تطبيق قواعد عامة ترسمها دوائر اجتماعية عليا، وهم في هذا لا يحتاجون بالطبع إلى الصفات اللازمة للقيام بالوظائف البرجوازية ولذلك فهم يبقون في خارج حدود الطبقة البرجوازية.

هكذا نعرف – على أساس العمل الفني وتطبيق القواعد العامة – الوجدان الطبقي لكل تلك الفئات التي جمعها سيميان في تعريفه للطبقة الوسطى الذي أوردناه في صدر هذا الفصل، ولا شك أن تأمل هذا التعريف يكفي في بيان التصورات الجماعية التي تميز وجدان هذه الطبقة وتوحد بين مختلف فئاتها فهي الطبقة المطالبة بالطاعة لكل ما يستنه غيرها من أذواق وقوانين وعادات وبتطبيق ذلك من غير مقاومة أو تصرف من شأنه أن يعطل الوظائف الاجتماعية الكبرى أو يصد الجماهير عن

المنتجات ويحفزها إلى التبرم أو التمرد، ونحن لم نفعل في الوصول إلى هذا التعريف إلا أن طبقنا على حالة جديدة المبدأ العام الذي استوحيناه في عرضنا للطبقات الكبرى، ولا شك أن هناك من الأسباب ما يدعو إلى وجود الطبقة الوسطى: لأنه فيما عدا معالجة المادة الجامدة التي يعكف عليها العمال وكذلك فيما عدا المنطقة التي تقوم فيها الحياة الاجتماعية على تقدير الصفات والعلاقات الإنسانية البحتة وهي منطقة البرجوازية، توجد منطقة وسطى تضم الفئات المختلفة التي يصدر وجدانها في كل ألوان نشاطه العملي عن ضرورة تطبيق قواعد ومناهج مرسومة من أعلى بحيث يؤخذ الناس أخذ الأعداد والأرقام أي كالأشياء المادية.

(٢٣)

لقد قدمت حضارة المدن كمجتمع يتألف من طبقات ثلاث في أسفلها العمال وفي أسلاها البرجوازية وبينهما الطبقة الوسطى، هل تستنفد تلك الطبقات المجتمع المدني؟ الواقع لا يرى كثير من المؤلفين هذا الرأي، فالمؤلفون الذين يستوحون التفكير الاقتصادي لكارل ماركس يقتصدون في تقسيم المجتمع المدني ويكفون بأقل مما ذكرنا إذ يوزعون الناس إلى طبقتين: عمال وبرجوازية، ولا يختلف عن هؤلاء اقتصادًا الذين يعتنقون المذاهب الانثروبولوجية التي تستوحي العناصر البيولوجية في تقسيمها للناس، ومن هؤلاء العلامة الإيطالي نتشفورو Niceforo الذي يقسم الناس (في إيطاليا) إلى ما يسمى باللغة الدارجة الشعب أو الطبقة الفقيرة أو العامة من جهة

والطبقة المتيسرة Classe aisée من جهة أخرى، وذلك على أساس فوراق بيولوجية محضة (انظر: ٣) أدت إلى فوارق اقتصادية.

مؤلفون آخرون يقيمون الانقسامات الطبقية على أسس أخرى ومن ثم تظهر في تقسيماتهم طبقات لم نتعرض إليها فيما قدمنا، مثلًا الآنسة لويس ماري فريه Louise-Marie Ferré في كتابها Les classes sociales تذكر الطبقات الآتية:

١- الطبقة الكهنوتية.

٢- النبلاء.

٣- البرجوازية.

٤- المتوسطون (المستخدمون ومتوسطو الموظفين – هيئات التعليم).

٥- الطبقة الشعبية (العمال والفلاحون وصغار الملاك وصغار التجار وصغار الموظفين).

٦- الخارجون عن الطبقات ((Hors-casss) كالمتسولين والغجر المتنقلين).

مؤلف آخر هو مالاتو Malato يذكر في كتابه Les classes sociales au point de vue de l'evolution zoologque الأقسام الآتية:

١- البرجوازية العليا.

٢- البرجوازية المتوسطة.

٣- البرجوازية الصغيرة.

٤- العمال الأجراء.

٥- المارقون عن الاندراج في طبقة Réfractaires.

٦- المتسولون.

مؤلف آخر من أبناء اللغة الإنجليزية هو ستودارد L.Stodard يذهب في كتابه Social classes in post-war Europe إلى الأقسام الآتية:

١- الفلاحون.

٢- العمال.

٣- المتوسطون.

٤- الطبقات الفكرية.

٥- الطبقات العليا.

ولا شك أن لكل من هذه التقسيمات مبرراته وأهميته وينبغي أن ننظر فيما جد فيها من طبقات لنستوفي استعراضنا للطبقات المختلفة، وأهم ما جد طبقتا رجال الدين والخارجين عن الطبقات.

ليس من السهل أن نخص رجال الدين بطبقة منفصلة عن غيرها لأن المهنة لا تكفي وحدها في قيام الطبقات كما بينا في موضع آخر (انظر: ٩)، والأرجح أنهم ينتسبون كلٌّ إلى الطبقة التي تنتمي إليها أسرته وأهله (إلى النبالة البرجوازية، المتوسطين، الفلاحين)، ومع ذلك فإن هذه الفئة الاجتماعية الهامة تثير في مجموعها بعض المسائل مما يجعلنا نطلق عليها «شبه الطبقة».

أولًا وقبل كل شيء يقوم رجال الدين بعمل لا يشبه الأعمال الأخرى لأنهم غالبًا لا يؤجرون عليه (إلا في البلاد الإسلامية) ثم إن هذا العمل من حيث هو غير دنيوي أي لصفته الروحية المقدسة يضمهم من حيث المراتب الاجتماعية إلى النخبة القليلة في كل أمة، وإلى مثل هذا يشير الآب جرانجر Granger في كتابه Le prêtre surnaturel عند كلامه عن الكنيسة الكاثوليكية بقوله: «الكنيسة الكاثوليكية هي صفة النوع الإنساني، ورجال الدن هم صفوة الكنيسة الكاثوليكية، فالقس إذًا فوق الناس بفضائه وقدوته ...» ولا شك أن رجال الدين المسلمين يعتنقون مثل هذا الرأي ويعتقدون أنهم الصفوة في المجتمع بيد أننا يجب أن نخصص هذه «الصفوة» بأن نصفها بكلمة «الروحية» لأنه من الوجهة الاجتماعية البحتة نشاهد أن رجال الدين في الغالب لا يزيدون في مستوى

معيشتهم عن مستوى الطبقة الوسطى، وليس ذلك نتيجة لقلة موارد رزقهم فحسب بل أيضًا لأنهم بطبيعة وظيفتهم لا يستطيعون مجاراة الأوساط والمجتمعات البرجوازية في ألوان حياتها التي تمتاز بالمرح والبذخ وبالاستهتار والتحرر من كثير من القيود التي تفرضها الأديان مما يتنافى مع الحشمة والوقار والقدوة الحسنة المنتظرة من رجال الدين، والناس أنفسهم يستهجنون رجال الدين ان انغمسوا في تلك الأوساط أو اتخذوا ألوان حياتها وعاداتها، وكاتب هذا يذكر استهجان بعض أصدقائه لسلوك شيخ يمارس بعض الألعاب الرياضية المعهودة في تلك الأوساط (التنس) ويتردد على دور السينما والمسارح والغناء والرقص، يقول الأب جرانجر في كتابه الآنف الذكر: إذا كان نفوذ رجل الدين يأتي من كونه فاضلًا وقدوة للغير فهو يأتي أيضًا من تحريمه لألعاب التسلية (ألعاب المقاهي) ولحمل السلاح وللصيد والملاهي ودور الموسيقى والرقص.

مسألة أخرى يمكن أن توضع موضع البحث بشأن رجال الدين هي مسألة أصولهم الاجتماعية، فمن المؤكد أن أولاد الأعيان يدبرون كل الأدبار عن السلك الديني، ليس لدى بيان الأصول الاجتماعية التي نتسب إليها طلاب الجامعة الأزهرية والمعاهد الدينية الملحقة بها، ولكن الأب داسنفيل Dassonville الفرنسي يؤكد في كتابه L' état actuel du recrulement secerdotal en France اقفار حلقات التعليم الديني (séminaires) في فرنسا من أولاد البرجوازية الغنية وإن تكن لا تخلو من أولاد النبلاء، وفي ألمانيا حيث أجريت إحصاءات دقيقة عن الأصول الاجتماعية لهيئة الكهنوت نجد أن ٣٣.٣٧% منهم من أولاد

الفلاحين وأن ١٦.٥٦% من أبناء رجال الجيش وكبار أصحاب المهن الحرة (أطباء، محامون ...إلخ)، وأن البقية الباقية من أبناء متوسطي الحال، وبذلك يتضح أيضًا أن جلهم من أبناء المدن في حين أنه في المجتمع السابق على عهد الصناعة الحديثة كانت الكثرة المطلقة منهم من أبناء الريف.

مسألة أخرى هي مسألة وضعهم القانوني وصلتهم بالدولة كنظام تشريعي سياسي، في الدولة التي تتخذ دينًا رسميًا توجد وزارة من الوزارات تشرف على المؤسسات الدينية وعلى إيجاد وظائف لرجال الدن، لقد ألغيت تلك الوزارة في فرنسا بعد فصل الدين عن الدولة عام ١٩٠٥ وزالت تبعًا لذلك بعض الامتيازات التي يتمتع بها رجال الدين إلى ذلك العهد كالإعفاء من الخدمة العسكرية والتقاضي أمام محكمة عليا واعتبار القذف في حق رجال الدين جريمة يعاقب عليها القانون إلى غير ذلك.

مسألة أخرى هي نوع حياتهم التي يحيونها، نوع حياتهم يتميز عن حياة الآخرين من الناس تبعًا للأديان، ففي الأديان الهندية وفي المسيحية يعيش رجال الدين في بساطة وشظف وخاصة إذا كانوا من الرهبان.

من الذين تتحدث عنهم لويس ماري فريه كطبقة من الطبقات فئة الخدم، ويعرف جولي Joly في كتابه La Crisé de la domesticité مهنة الخدمة كما يأتي: «تبادل المنافع أو الخدمات بين شخصين من طبقتين مختلفتين وتؤدي الخدمات دائمًا في المنزل وموضوعها دائمًا أعمال منزلية وتمس الحياة الداخلية التي تتكرر كل يوم»، أما المنفعة التي يؤديها سادة

الخدم فتنحصر في تقدمي السكن والطعام وأجر نقدي زهيد كل شهر، وتوجد في فئة الخدم أنواع من التخصص المهني لا تظهر أهميتها إلا في البيوتات الهامة الكبيرة، والخدم في العادة يأتون من الريف وكذلك من بين الأجانب النازحين من بلاد أقل تقدمًا من المهجر وقلما يكون الخادم من أبناء المدن، وهناك إحساس عام بين الناس جميعًا بأن مهنة الخدم أحط المهن جميعًا لأنها لا تتطلب في الغالب من الإنسان إلا تطبيق قواه الجسمية والعقلية الفطرية، ومن المشاهد أيضًا أن أكثر من يمتهنون هذه المهنة صغار في السن ومن النادر أن يستمروا فيها إلى الشيخوخة لأنهم يتحولون عنها بالتدريج إلى مهن أخرى، ومن ثم يمكن القول بأنه لا توجد طبقة للخدم وإنما هي شبه طبقة فحسب.

بقى الخارجون عن الطبقات وهم يشملون فئات قليلة الوضوح غير بينة الحدود، والدراسات القانونية لا تجهلهم بل هي تحصر أنواعهم لتحمي المجتمع من أضرارهم، فإذا رجعنا إلى دراسات دالوز Dalloz مثلًا فسنجد بينهم العاهرات (Répertoire alphabétiqne, t. 38) والقوادين (Rép. Paratique, t. 12) والغجر المتنقلين (Supplement, t. 3).

نجد تفاصيل غاية في الغرابة عن حياة بعض تلك الفئات في قصة برجية Cyrill Berger المسماه رؤوس منحنية Têtes baisssées من حيث السكن القذر والأخلاق الهابطة والأزياء المقززة وسهر عين رجال الشرطة على أعمالهم.

على أن مسألة هؤلاء الخارجين عن الطبقات ليست مسألة اجتماعية في أصلها ومبناها، إنما هي مسألة اجتماعية نبتت عن أصل مرضي لأن الأصل الأول انحراف في الطبيعية الجسمية والنفسية يؤدي آخر الأمر إلى مرض اجتماعي، ونلاحظ أنه بما أن المجتمع يلفظهم ويحمي نفسه منهم فلا غرابة في أننا نستبعدهم من طبقاته التي ينقسم إليها بمحض حريته وأوضاعه المهنية والاقتصادية، وبذلك ينتهي الكلام في استعراض الطبقات.

الفصل العاشر

حدة الوجدان الطبقي

(٢٤)

إن نظرة مُمعنة إلى الوراء تبين أنني استعرضت إلى الآن المضمون السيكولوجي لفكرة الطبقة دون التعرض إلى ما يقابل هذا المضمون في المكان والزمان، بمعنى آخر درست الطبقات من باطنها كمعان وحالات وجدانية دون التعرض إلى «ما صدقات» هذه المعاني من حيث مدى اتساع الذين تصدق عليهم ومدة الإقامة في كل طبقة، وأيضًا تركز الوجدان الطبقي في التنظيم النقابي، فحاولت في قسم أول أن أبين المبادئ التي يتوزع المجتمع وفقها نفسيًا – لا ماديًا – إلى طبقات وبينت كيف ولماذا تنشأ مراتب اجتماعية مختلفة ابتداء من قيمة عليا يتجه صوبها نشاط المجتمع، ثم حاولت في قسم ثان أن أبين ماهية أو تعريف معنى كل طبقة من الطبقات بحيث يفسر لنا مرتبة الطبقة في سلسلة المراتب.

ونحن الآن على أبواب مسألة جديدة: لا يكفي أن نعلم كيف نعرِّف الطبقة بل يجب أن نعين أهميتها الحقيقية، لأن ما أسميته الوجدان الطبقي – وهو الحالة الشعورية لكل طبقة من الطبقات – قد يكون حادًا أو قليل الحدة أو ضعيفها فتتركز أو تتفكك الطبقة، وفي كل الحالات يحسن وصفه، وإذًا فالمسألة التي أتعرض إليها الآن هي: «ما حدة التصورات الطبقية»؟ وسنرى أن هذه المسألة هي في الحقيقة مدى الطبقة في المكان ومدة الإقامة بها في الزمان وكذلك العمل الذي يعبر به الوجدان الطبقي عن مضمونه من تصورات ومشاعر بطريق الالتئام في نقابات أو في أي تنظيمات أُخرى.

تلك مسالة ربما أمكن تتبعها في التاريخ لأنه شاهد تطورات طبقية مستمرة، فيمكن أن ننظر خلاله فيما إذا كانت هذه التطورات ناجمة عن نقص في حدة المشاعر وضعف في التصورات والأفكار لبعض فئات من الناس ثم عن شدة ونمو في وجدان فئات أخرى، سنتعرض لهذه المسألة الهامة ولكننا نمضي الآن إلى حالة معاصرة تقبل دراسة موضوعية مباشرة لأنها يمكن أن تخضع للإحصاء والعدد.

من المحتمل جدًا أن الحالة الوجدانية لفئة من الناس تختلف باختلاف مدى اتساع تلك الفئة أي تبعًا لعدد أفرادها لأنه يوجد في الواقع نوع من رجع الصدى للشاعر والأفكار يتردد من وجدان إلى آخر أي من فرد إلى فرد وكلما كانت الوجدانات التي تخترقها تلك الأصداء كثيرة ازدادت الحدة الوجدانية أي الشعور بالفئة (الجماعة).

بيد أنه في مجتمعاتنا الراهنة يمكن القول فورًا بأن الفئات العليا قليلة العدد أي لا ينتسب إليها إلا قلة من الناس بينما الفئات الأخرى أكثر عددًا وسعة، والواقع أن المجتمعات الحالية أشبه بالأهرامات تقابل قواعدها أسفل الطبقات وهي تنحف شيئًا فشيئًا كلما صعدنا إلى قممها.

ولكن ليس من الضروري في الحق أن يكون عدد أفراد الطبقة عظيمًا ليزدادوا شعورًا بطبقتهم أي ليبلغ وجدانهم مرتبة الحدة، فنحن لا نجهل أنَّ للأقليات في كل أمة وعي بكيانها أكثر حدة من وعي الأغلبية، وهذه الحدة في المشاعر عند الأقلية يجب أن تفهم وتفسر على ضوء عناصر نفسية بحتة كالذود عن الكيان والشعور بالدور الذي تلعبه في المجتمع والحصول على صفات يمتاز بها أعضاؤها عن غيرهم من أفراد الأكثرية، هذا الوضع نفسه هو الذي يفسر لنا شعور النبلاء القليلي العدد في كل أمة بالطبقة التي ينتمون إليها، فهم يشعرون أعظم شعور بطبقتهم لأنهم قليلون ونادرون.

وإذا هبطنا إلى البرجوازية فسنجدهم أيضًا قليلين، ففي مصر كما بين أخيرًا مارسل كلفن Marcel Klevin في سلسلة من المحاضرات ألقاها بالإسماعيلية ونشرتها صحيفة La reforme illustrée يملك ١٩٠٠٠ فرد فقط أكثر من ٦٢% من الثروة العقارية فإذا فرضنا – والفرض هنا ضرورة لنقص الإحصاءات الدقيقة – إنه يوجد كذلك مثل هذا العدد ممن متوسط دخلهم من مصادر الثروة الأخرى كالتجارة والصناعة والمهن الحرة والوظائف الكبرى كمتوسط الدخل عند هؤلاء المالكين لكان عدد

البرجوازية الغنية في مصر لا يزيد عن فرد واحد في كل أربعمائة نسمة، على أن هذا العدد لا يصرف كل دخله ولذلك فإننا لو نظرنا بصفة خاصة من ناحية المصروف (انظر: ١١) الذين يتساوون فيه مع كثيرين ممن لا يربحون مثلهم ثم إذا تمسكنا بتعريفنا للبرجوازية (انظر: ١٢) أي بالتصور القائل بأن البرجوازية طبقة الصفات والتقاليد الاجتماعية، إذا وضعنا ذلك كله نصب أعيننا فإننا لا نتردد كثيرًا في القول بأن البرجوازية المصرية تبلغ أضعاف هذا العدد، ولكنهم مهما بلغوا من العدد فإنهم لا يتجاوزون وحدة أو وحدتين في المائة على الأكثر وهو عدد قليل، ومع ذلك فالبرجوازيون يعتقدون عادة أن طبقتهم أكثر سعة من هذا وما ذلك إلا لأنهم لا يخرجون عنها أي لأن حياتهم الاجتماعية ذات تكوين خاص يجعلهم لا يحتكون كثيرًا بغير طبقتهم، ففي المدن تتقارب منازلهم في أحياء معينة قلما يترددون على غيرها وفي الريف كثيرًا ما تنأى منازلهم عن منازل غيرهم وكأنهم في عزلة، بالطبع يوجد بين البرجوازية كثير من الناس كأصحاب الصناعة والمهندسين وكبار المستخدمين وأصحاب الأطيان وغيرهم ممن يترددون إلى المصانع والحقول فيختلطون بالناس ولكن يجب أن لا ننسى أن هؤلاء إنما يعيشون قبل كل شيء مع أزواجهم وأولادهم أيضًا ويحتكون احتكاكًا اجتماعيًا بكثيرين ممن لا يترددون إلى المصانع والحقول كالقضاة وأصحاب الفن والبنوك والشركات والمتاجر الكبيرة وغيرهم ممن لا يحتكون إلا بأمثالهم من وجهاء الناس وأرقاهم.

وإذًا فلكونهم يعيشون في منطقة من مناطق المجتمع حيث لا يلقاهم عامة الناس ولكونهم يحتكون بمن هم من طبقتهم فإنهم يتوهمون أنهم كثيرون

أي ينتسبون إلى طبقة واسعة في المدن، وهكذا ينجحون في خلق وسط اجتماعي مقفل لا تنفذ إليه مؤثرات من الطبقات الدنيا أو صور أحيائها وشوارعها كما لو كانوا يتمنون العيش وحدهم، وكم منهم ممن لا تلزمهم أعمالهم بالاختلاط بغيرهم لا يعتقدون بأن هناك طبقات شعبية أكثر كثافة، ثم من هو الشعب في نظر هؤلاء؟ من حين إلى آخر تظهر في رسائل مدام ده سيفنييه De Sévigné وفي مذكرات سان سيمون Saint Simon شخصية من الشخصيات الشعبية لا لشيء إلا لتنم عن الفوارق الطبقية ولأن تكون وسيلة للسخرية وللنفور والتقزز منها (من تلك الشخصية)، فالطبقة العليا المحدودة العدد تعتقد أنها كل شيء في المجتمع وأنها واسعة المدى وأنها العالم الحقيقي بكل معاني الكلمة، لأنها تعيش وتعمل دائمًا بحيث لا يصرفها أمر عن تأمل نفسها والإعجاب بذاتها، وإذًا فعندما ننظر إلى الطبقة من حيث عدد أفرادها يجب ألا ننظر إلى العدد المطلق وإنما إلى العدد النسبي أي الذي يتخيله أفرادها عن مدى اتساعهم بالنسبة إلى قلة الفرص التي تتاح لهم للخروج عن نطاق طبقتهم لمخالطة غيرهم من الناس.

أما العمال فهم في الواقع أوسع طبقة من البرجوازية وأكثر عددًا، وهم يشعرون بأهميتهم الطبقية (التي قد يتوهمونها أحيانًا أضعافًا مُضاعفة) لأسباب عديدة فهم بخلاف الفلاحين يطوفون بكل بقاع القطر ويتنقلون بين صحاريه ووديانه ومدنه وأريافه حسب العرض والطلب، فيتولد في أذهانهم بسبب الأسفار المتنوعة أنهم كثيرون، فإذا استقروا في المدن وحدها فهم يألفون بعض أحيائها التي تكتظ بهم بيوتًا وشوارعها ومؤسساتها

المختلفة، فيتوهمون أنهم المدينة عينها وما عدا ذلك فهو من ضواحي مدينتهم لأن الانتقال إليها يكلفهم بعض الشيء.

بيد أنه في الواقع توجد في البلاد الصناعية الكبرى مدن كثيرة سبب نشأتها وامتدادها العمال أنفسهم أي قيام الصناعة وتلك هي المدن الصناعية التي تشتد الصلة فيها بين العامل والعامل فيبلغ وجدان الطبقة مبلغًا كبيرًا من الحدة أو التركز المبني على كثرة العدد، ويضاف إلى الأسباب السابقة انتظام العمال في نقابات مما يشعرهم بتكتلهم وامتدادهم وكثرتهم بحيث لا يحتاجون بعد ذلك إلى معرفة بالإحصاءات الحقيقية، وإذًا فإذا كان العمال يشعرون باتساع طبقتهم فإنما مرجع ذلك هو أنهم قد يكونون كثيرين وأنهم قلما يلقون في حياتهم اليومية أناسًا من طبقات أخرى بسبب انصرافهم إلى أعمالهم معًا وعودتهم معًا إلى أحياء بعينها تكتظ بهم، لنحاول الآن أن نكون فكرة عن اتساع هذه الطبقة اعتمادًا على الإحصاءات بدلًا من الشعور الغامض الذي تشهد به تجاربهم، وسأعتمد في هذا على الإحصاءات التي أوردها الدكتور زكي بدوي في بحثه القيم عن «أحوال العمال في مصر» يقول المؤلف المذكور أن المشتغلين في الصناعة والتجارة ممن تطبق عليهم القوانين العمالية حسب إحصاء سنة ١٩٣٧ بلغ عددهم في القطر المصري ١.١٩٧.٤٦١ أي ٢٣٪ من مجموع الطبقة العاملة كلها في هذا القطر، من هذا العدد نحو ٧٥٪ من الذكور البالغين والبقية الباقية من النساء (١٠٪) والأحداث (١٥٪)، ويضيف المؤلف إلى هذا أنه ظهر من بحث أجرته كلية التجارة بالقاهرة عام ١٩٣٥ أن نسبة المتزوجين من العمال تزيد عن ٧٥٪، ومن هؤلاء

المتزوجين ٩٠% عندهم أطفال ومتوسط عدد الأطفال ٢.٣ في الأسرة الواحدة وفي أغلب الأحيان يتكلف العامل بالإنفاق أيضًا على أقارب له ومتوسط عدد هؤلاء في كل أسرة هو ١.١ فيكون متوسط عدد أفراد الأسرة العمالية الواحدة ٣.٤، ولما كان عدد المتزوجين من العمال على الأساس المذكور يبلغ نحو ٩٠٠٠٠٠ فإن تعداد الأشخاص الذين يعيشون من العمل في الصناعة والتجارة يبلغ حوالي ثلاثة ملايين أي نحو ٢٠% من تعداد السكان العام.

ويلاحظ المؤلف المذكور أيضًا أن العمال يكثرون في المحافظات حيث يبلغ عددهم ٦٠% من مجموعهم الكلي في القطر وذلك بمتوسط ٤٠٥ عامل في كل كيلو متر مربع ثم يليها الوجه البحري ويبلغ عدد عماله ٢١% بمتوسط ٣ عمال في كل كيلو متر مربع، ثم الوجه القبلي ويبلغ عدد عماله ١٩% بمتوسط ٤ عمال في كل كيلو متر مربع.

هذه البيانات عامة جدًا ولا تشفي الغليل إذا عمدنا إلى التفاصيل التي تهمنا من جهة البحث في الطبقات، لأنها لا تميز بين العمال الذين رأس مالهم الوحيد قواهم الجسدية والعمال أصحاب التخصص الصناعي، كما أنها لا تميز بين هؤلاء جميعًا وكلهم مأجورون وبين الصناع الذين يعملون لحسابهم الخاص والذين ينتسب بعضهم (المتوسطون ومن فوقهم) إلى الطبقة الوسطى كما بيناه سابقًا، على كل حال تلك هي النتائج المتيسرة الآن وهي تدل على مدى اتساع الطبقة العمالية في مصر.

إذا كان من السهل إحصاء العمال وذلك بالرجوع إلى أصحاب العمل والمؤسسات الصناعية والنقابات وغير ذلك فمن العسير إحصاء طبقة الفلاحين، ملاكًا وغير ملاك، ويقدر مارسيل كلفن الذي تقدم ذكره أن عدد سكان الريف يتراوح بين ٨ و١٠ ملايين نسمة رجالًا ونساء وأطفالًا أي يتراوح بين ٥٠٪ و٥٨٪ من المجموع الكلي للسكان، ويذكر الدكتور زكي بدوي أن عدد المشتغلين بالزراعة ملاكًا وغير ملا حسب إحصاء عام ١٩٣٧ هو ٣.٨٥٤.٥١٤ نسمة ويبلغ عدد الملاك من هؤلاء كما وضحه مارسيل كلفن نحو ٢.٤٠٠.٠٠٠ يملكون نحو ٣٨٪ من الثروة العقارية في القطر.

هذه الأرقام التقريبية جدًا تصحح من غير شك بعض الآراء عن أهمية الطبقة الوسطى لأنه من العسير إحصاء هذه الطبقة ولكنه يتضح أنها محصورة في البقية الباقية من تعداد السكان العام أي في حدود ٣٠٪ من السكان وتتوزع على الثماني والثمانين مدينة الموجودة في القطر المصري فهي إذًا ممتدة جدًا على خلاف ما يرى كارل ماركس رغم أن العدد المذكور وهو ٣٠٪ يشتمل على فئات أخرى كالخدم ومن لا طبقة لهم، ونحن إذا دخلنا في بعض تفاصيل ذلك العدد فقد نصحح أحكامًا خاطئة وشائعة بين الجماهير كالحكم الذي يقول بأن القطر المصري بلد الموظفين، فكم نسبة هؤلاء؟ الواقع لا نزيد نسبة هؤلاء بالقياس إلى تعداد السكان الكلي عن ١.٣٪ وهو عدد يسير جدًا بالقياس إلى البلدان التي اتسعت فيها الأداة الحكومية كفرنسا مثلًا إذ يتراوح عددهم فيها بين ٥ و٦٪ من

مجموع السكان الكلي، ولا شك أن عدد المستخدمين في التجارة والزراعة والصناعة يزيد على عدد الموظفين.

تلك هي البيانات التي تيسر لنا الحصول عليها لمعرفة مدى اتساع كل طبقة من الطبقات الكبرى التي وصفناها في الفصول السابقة وبالتالي على مدى إحساسها بأهميتها في المكان.

(٢٥)

ننتقل الآن إلى ناحية أخرى ذات أهمية في تحديد حدة الوجدان الطبقي واختلاف تصوراته شدة وضعفًا، وهذه الناحية هي فترة الحياة التي يقضيها فرد من الأفراد في الطبقة التي ينتسب إليها: هي الشعور الذي يختلج الشخص بأنه باق في طبقته كل حياته أو أكثرها أو أنه ستتاح له الفرصة في الخروج عنها إلى ما هو فوقها، وبالاختصار هي ما أسميناه «مدة الانتساب إلى الطبقة» وذلك اصطلاح يعبر عن ظاهرة مخالفة لظاهرة اتساع الطبقة أو عددها.

هناك بالطبع طبقات قائمة منذ عهد سحيق في التاريخ (طبقة الفلاحين مثلًا) وأخرى منذ عهد قريب جدًا (طبقة البرجوازية الصناعية) كما أن هناك طبقات اندثرت (الطبقة الحربية) أو تندثر شيئًا فشيئًا كلما تقدم التاريخ ببعض المجتمعات (النبالة في المجتمعات الديمقراطية)، ولكن ليس هذا العمر التاريخي أو الزمني للطبقة هو الذي نعنيه هنا وإنما نعني مدة الانتساب لفرد من الأفراد إلى طبقة من الطبقات فحسب.

لنلاحظ فورًا أنه مهما كانت الطبقة التي ينظر إليها فإن الشرط الضروري لأن تكون تصوراتها الجماعية يقظة ووجدانها أو شعورها بالتماسك الطبقي حادًا هو صعوبة الخروج أو التزحزح عنها، فالطوائف الدينية والهيئات القومية والأحزاب السياسية تحس بالخطر العظيم الذي يتهدد كيانها إذا تركت أبوابها حرة مفتوحة للذين يدخلونها أو يخرجون عليها، ولذلك فهي تستن شروطًا لمن أراد أن يلتحق بها كما أن الذي يتحولون عنها يتعرضون لأنواع من القصاص والاستهجان قد يوديان أحيانًا بالحياة الفردية، ومع ذلك يجب أن نميز بين حالة التحول الفردي من فئة إلى أخرى وهو تحول قليل الخطر وحالة التحول الجماعي الذي هو انشقاق في الصفوف كثيرًا ما يؤدي إلى انحلال أحد الشقين.

وربما كان الأمر بالنسبة إلى الطبقات أكثر حرجًا منه في حالة الأحزاب والهيئات القومية لأن التحول في الطبقات وخاصة إذا كان جماعيًا ينتج نتائج خطيرة جدًا لأنه يقلب الأوضاع الاجتماعية بقلبه للتسلسل الطبقي بين الناس، فنحن نعقل بسهولة أن فئة من الناس تهجر وطنًا أو مذهبًا سياسيًا أو دينيًا فلا تتأثر لذلك طبيعة الجماعة المهجورة، ولكنا إذا تصورنا حدوث ذلك باستمرار في الطبقات فلابد من التسليم فورًا بأن ذلك يؤدي إلى محور فكرة الطبقات وإلى المساواة بيها، وبعبارة أخرى إلى محو طبيعة المجتمع الطبقي، حقًا عندما يرتفع شخص بفضل مزاياه ومواهبه من طبقة إلى أخرى فإن هذا الارتفاع لا يقلق المجتمع بل يؤكد فيه معنى التسلسل الطبقي إذ أن ذلك الارتفاع إنما هو جزاء وإنصاف، كذلك عندما يهبط شخص من طبقته إلى ما هو دونها بسبب أخطائه ونقائصه

فإن ذلك جزاؤه الذي استحقه في نظر الطبقتين معًا: الطبقة التي هبط منها والطبقة التي هبط إليها، في الحالتين المذكورتين نرى تحولًا طبقيًا مشروعًا في نظر المجتمع لأنه يقوم على أساس الاستحقاق أو عدمه، ولكن يصبح الأمر غير مشروع إذا أخلى الطريق أمام الناس للتحول من طبقة إلى أخرى جماعات وأفرادًا على غير أساس الجدارة، هناك في الواقع عهود يحدث فيها مثل ذلك التحول بكثرة ومن غير رابط كعهود القلاقل الاقتصادية والحروب التي يتسلل إبانها كثيرون من الطبقات الدنيا إلى ما هو أعلى فيؤدي ذلك إلى تذمر واضطراب في الطبقات قد تنتج عنهما الثورات والفوضى الاجتماعية، ولكن تلك العهود استثنائية وعارضة.

على أن المسألة التي نواجهها في هذا الفصل أهون حلًا من المسألة السابقة فنحن إنما نبحث عن المدة التي يقضيها فرد ما في طبقته: هل هو يبقى فيها طوال حياته أو هو يتحول عنها إلى ما هو أعلى وفي أي سن يتحول وكم نسبة التحول بين الناس في كل طبقة؟ هذه هي المسألة التي وضعها سيميان Simiand موضع البحث في دراساته الاقتصادية التي سبق أن تحدثت عنها وعنوانها Cours D'Economie Politique والتي اعتمد عليها الآن لأنها تقوم على إحصاءات لم يعمل مثلها في مصر.

في الإحصاءات الفرنسية يهتم أولوا الشأن بمعرفة توزيع الناس حسب أعمارهم في المهن المختلفة في كل عام، وقد استخلص سيميان من تلك الإحصاءات النتائج القيمة الآتية: «ابتداء من سن الثلاثين أو الأربع والثلاثين سنة يوجد في الزراعة مائة صاحب مزرعة في مقابل مائة عامل

وراعي، وتتغير هذه النسبة بسرعة مع تقدم السن بحيث يصبح في الخمس والخمسين إلى الأربع وستين سنة من العمر ٥٠٠ مزارع في مقابل ١٠٠ عامل زراعي، والأمر في التجارة أبطأ من هذا في البداية لأننا نجد أكثر من مائة صاحب تجارة في مقابل مائة مستخدم في الأربعين إلى الأربع والأربعين من العمر، وعلى العكس من ذلك في الصناعة: فمع أن عدد أصحاب الصناعة يزداد كلما تقدمنا في السن فإننا نجد أن عددهم دون الأربعين في مقابل مائة عامل في سن الخمسين إلى الأربع والخمسين من العمر، وفي أواخر الأعمار نجد على أحسن تقدير خمسين صاحب عمل في مقابل مائة عامل»، والمفهوم هنا بصاحب العمل كل من أَدار مؤسسة مهما صغرت لحسابه الخاص، ويقول سيميان في إيضاح ما تقدم أنه بناء على تلك الإحصاءات لو أخذنا في عام ١٩٠١ مائة شخصي ممن التحقوا بالعمل الزراعي ومثلهم ممن التحقوا بالعمل الصناعي فسنجد في إحصاءات ١٩٢١ أن ١٠٪ فقط من عمال الزراعة يقضون أعمارهم كمأجورين بينما نجد في الصناعة أكثر من ٤٠٪ ممن يظلون دائمًا عمالًا، فإذا أضفنا إلى أولئك العمال طوائف أخرى ممن يعملون في المنازل وفي مهن غير صناعية كالحمالين وغيرهم فسنجد أن من يقضون حياتهم كعمال يزيد عن ٦٦ عاملًا في ١٩٢١ من مائة شخص التحقوا بالعمل في ١٩٠١، أما فيما يختص بالمستخدمين فيقول سيميان إن من مائة مستخدم التحق بالتجارة عام ١٩٠١ يبقى ٤٠٪ عام ١٩٢١ من مائة شخص التحقوا بالعمل في ١٩٠١، أما فيما يختص بالمستخدمين فيقول سيميان إن من مائة مستخدم التحق بالتجارة عام ١٩٠١ يبقى ٤٠٪ عام ١٩٢١ في

العمل عينه أي كمستخدمين، بينما يتحول الباقون إلى أصحاب تجارة مستقلين في دخلهم.

وعلى هذا فيكون عدد الذين يقضون حياتهم كعمال مأجورين في الصناعة ستة أضعاف أمثالهم من عمال الزراعة، وما يقرب من الضعف بالنسبة للمستخدمين الذين يقضون حياتهم كمأجورين عند التجار، تلك نتائج هامة جدًا يتضح منها متوسط مدة الإقامة في الطبقات المختلفة أو بعبارة أخرى نسبة الذين تتاح لهم الفرصة للإفلات من طبقاتهم ونسبة الذين يبقون فيها طيلة حياتهم في قطر كفرنسا، وقد لا يختلف الأمر كثيرًا عن هذا في الأقطار الأخرى، ونلاحظ أنه ربما كان شعور الكثرة من العمال بأنهم باقون في طبقتهم مدى حياتهم كلها هو الباعث الأكبر على حدة وجدانهم الطبقي أي على تكوينهم لطبقة ذات تصورات متميزة باحتجاجاتها ومطالبها.

نستطيع الآن أن نكون فكرة عن العقبات التي تعترض العامل فتمنعه إبان الفترة النشطة المبروكة من حياته من الانصراف عن العمل الذي يؤجر عليه إلى مهنة يستقل فيها بدخله: يُلاحظ بصفة عامة أن العامل في شرخ شبابه سواء أكان يعيش بمفرده أو مع أسرته الناشئة فإنه إنما يتكسب أجرًا لا بأس به وكثيرًا ما يفوق حاجاته الضرورية: فهو في عنفوان قوته، كثير الدأب والإنتاج، قليل المصاريف، ولكن كر السنين يزيد في عدد أولاده وفي سنهم وحاجاتهم في آن واحد، ومع أنه قد يكون لا يزال قادرًا على الدأب والنشاط إلا أنه يصبح حينئذ من الوجهة الاقتصادية مرهقًا غاية

الإرهاق لأن أجره لا يتصاعد بنسبة أولاده وتكاليفهم، ثم يحدث بعد ذلك تغير مادي في صالحه عندما يكبر أولاده ويستقلون عنه في الكسب، ولكن يصاحب ذلك تدهور مستمر في قواه البدنية وفي قدرته على تغيير عمله كأجير بعمل آخر يكون فيه مستقلًا وصاحب عمل، وينتهي على هذا النحو بالشيخوخة التي يعتمد فيها على ما ادخره طوال حياته وعلى مساعدة أولاده وبذلك ينتهي أيضًا بالطبقة التي بدأ حياته فيها فيكون بذلك قد قضى حياته كلها في طبقته، هذا هو ما يفسر لنا نتائج إحصاءات سيميان فيما يختص بالنسبة المرتفعة للعمال الذين لا يفلت إلا القليل منهم من إمضاء حياتهم جميعًا كمأجورين غير مستقلين عن أصحاب العمل.

أما البرجوازية فقد رأينا أنها لا تمثل إلا جزءًا طفيفًا جدًا من الأمة ورأينا من جهة أخرى في إحصاءات سيميان أن كثيرًا من أفراد الطبقات الأخرى يرتفعون إلى الاستقلال في دخلهم وأعمالهم فيما بين الخمس وعشرين سنة من العمر والخمس والأربعين أو الخمسين، ومعنى ذلك أن الطبقة البرجوازية إنما يتجدد أعضاؤها في السن التي يكون فيها الإنسان في رجولته وأوج نشاطه ويكون هذا التجديد على حساب الطبقات الأقل شأنًا، ولا شك أن البرجوازية تفقد في الوقت عينه بعض أفرادها لما يصيبونه من فشل مادي وأدبي في حياتهم ولكنهم كثيرًا ما يحتفظون مع ذلك بطبقتهم الأصلية، على كل حال تفقد الطبقة البرجوازية بعض أعضائها وتتجدد بغيرهم، وربما لا توجد طبقة يحدث فيها تجدد كلي بعد بضعة أجيال إلا طبقة البرجوازية بسبب تداول الأموال واختلاف أوجه كسبها

واستغلالها مع تقدم الحضارة، وينبه سيميان إلى أنه من المشاهد الآن أن كثيراً من البرجوازية بل ومن أعلام مكانة فيها لم يولدوا في أحضان طبقتهم البرجوازية بل صعدوا إليها بسرعة بعد أن ولدوا في طبقات أقل شأناً، فمعظم الثروات الكبيرة في البلاد الحديثة كأمريكا بل وفي بلادنا القديمة لا ترجع لأكثر من جيلين أو ثلاثة وإذاً فنحن هنا بإزاء طبقة في حركة مستمرة أي يكثر الدخول والخروج منها في حياة جيل واحد ويتكون أكثرها من الداخلين إليها لا من المولودين فيها وعلى ذلك فمدة الإقامة فيها كثيراً ما لا تبدأ مع الميلاد وإنما في صدر الرجولة والسن المتأخرة أي في الفترة التي يبلغ فيها نشاط الناس أوجه ومنتها، وربما كان هذا عينه هو الذي يزيد من حدة وجدان أعضائها، بمعنى آخر ربما كان نجاح بعض الناس في سن نشاطهم ورجولتهم أي في فترة معينة من حياتهم هو سر الإحساس القوي بين أعضائها بكيانهم الطبقي الممتاز لما في ذلك من الشعور بالتشريف والقدرة المالية والاعتزاز بالانسلاخ والتميز عن الكثرة من الناس.

بقيت طبقة متوسطي الحال، لا شك أن حدة وجدان هؤلاء لا تقوم على شعورهم بأنهم صفوة المجتمع كالبرجوازيين أو على شعورهم بأنهم كثيرون كالعمال، لأن تلك الطبقة دون غيرها هي التي تتسم بسمات عدم الاستقرار والقلق المتصل إذ تتجاذبها وتتقاسمها: من جهة الطبقة البرجوازية لأنها تتعلق بها لهذه الطبقة من سطوة، ولرجائها بإمكان الانضمام إليها، ومن جهة أخرى الطبقة العمالية لقربها منها في كثير من الجوانب وفي كثير من العهود من ناحية الكسب، على أنها في الحقيقة أقرب إلى الطبقة الأولى

لأنها مكملة لها من حيث القيام بالوظائف كما بيناه في غير هذا المكان (انظر: ٢٢) ولأنها تمد تلك الطبقة بالعناصر الجديدة فيها، وهذا ما يؤيد تصورنا للطبقات بأنها لا تقوم على الأوضاع الاقتصادية، بقدر ما تقوم على الشعور العميق بأن ما يؤديه أفراد طبقة من الطبقات يقرب أو يبعد عن القيمة الأولى في المجتمع، ولا شك أن أداء الجانب الفني في الوظائف هو ما يقرب الطبقة الوسطى من البرجوازية ويزيد فيها الشعور بأهميتها من الوجهة الاجتماعية.

(٢٦)

بينت كيف تختلف التصورات الطبقية شدة وضعفًا باختلاف مدى الطبقة وأيضًا باختلاف مدة الإقامة فيها، وأود الآن أن أبين كيف أن حدة الوجدان الطبقي تتوقف أيضًا على أنواع التنظيم الذي تلجأ إليه الطبقات في داخلها، والتنظيم الذي نشير إليه هو في آن واحد نتيجة لوجدان طبقي يبلغ نوعًا من الحدة، وسبب في زيادة حدة ذلك الوجدان، لقد تخيرت لفظ «التنظيم» لأدل به على ما يفهم عادة من لفظ «الهيئة» ثم على معنى آخر لا يعنيه اللفظ الأخير، وأقصد به اتفاق الإرادات والرغبات في الانتظام في هيئات لها قوانينها وقواعدها وطرقها الخاصة بها في التعبير بمختلف الأفعال والأعمال عن تصوراتها الجماعية المميزة لها.

لا شك أنه توجد في كل المجتمعات تنظيمات سياسية واقتصادية وتشريعية وحربية وغير ذلك، ولكننا لا نعني هنا مثل تلك الهيئات، وإنما

نعني مجموعات من القوانين التي تنتظم فريقًا من الناس من حيث هم يؤلفون طبقة من الطبقات، وليس من الضروري أن تكون تلك القوانين ذات صبغة رسمية أي تشرعها الحكومة وتعترف بها الدولة السياسية، وإنما يكفي فيها أن تكون صادرة عن إرادة الأفراد في أن يبرزوا التئامهم في طبقة متميزة وانتسابهم إلى وجدان طبقي واحد، وإذًا فتلك قوانين تنشأ من تلقاء نفسها وتكون أقرب إلى العرف وللعادات، حقًا لقد قيل إنه لا توجد فوارق حقيقية بين هذه القوانين العرفية وغيرها من القوانين التي تسنها الدولة: ففي كتاب قيم يتضمن وثائق هامة عن الحركة العمالية في فرنسا ظهر عام ١٩١٣ وعنوانه «العرف العمال» La Coutume Ouvriére يقول مؤلفه ماكسيم لوروا Maxime Leroy إن القوانين النقابية التي تدعو إليها النقابات العمالية يجب ن تعتبر كقوانين حقيقية رسمية، ونحن نصبح ضحية للتقاليد البالية لو اعتقدنا غير ذلك وذهبنا إلى أنه لا قانون إلا ما يشرعه مجلس النواب وما يسلم الناس جميعًا به، ذلك لأنه يوجد في داخل الهيئات الاجتماعية المختلفة بل وفي داخل المجتمع الأكبر الذي يضم تلك الهيئات أنواع من القواعد العرفية وأساليب من العادات لها قيمة القوانين الرسمية وقوتها ونفوذها ويمكن أن تصاغ مثلها في نصوص موضوعية، ثم هو يذكر بعد ذلك نصوص العرف النقابي ومنها: «لا يعترف بالإضراب إلا إذا عرض أمره على الغرفة النقابية وأقرته»، ومنها أيضًا ما يتعلق بأصحاب الأعمال باعتبارهم خاضعين للقوانين النقابية كالقانون الآتي: «كل صاحب عمل يستغني عن عامل ويسبب له البطالة من غير وجه فإنه يعرض نفسه لخلو مؤسسته من عمالها».

ولكن يجب ألا تضللنا مثل تلك الآراء لأننا نعتقد أنه يوجد مع كل ذلك فارق بين القوانين التي تصدر عن السلطات العامة وتطبق على المجتمع بحذافيره والقوانين النقابية التي هي أشبه شيء بنظم الهيئات الدينية أو الصوفية أو الحزبية أي التي لا تنطبق إلا على فريق من الناس دون غيرهم من أفراد المجتمع، ومع أن هذا النوع الأخير من القوانين يبدو أقل سلطانًا من النوع الأول إلا أنه لا يقل عنه أهمية من وجهة نظر علم الاجتماع، ومصدر أهميته هو أن تلك القوانين تعبير طبيعي وتلقائي لإرادة مشتركة بين أفراد، أي تعبير لما يمكن أن نسميه وجدانهم الطبقي.

ونحن سندرس هذا التعبير أولًا عند العمال لأن طبقة العمال تنسلخ انسلاخًا متميزًا عن غيرهما من الطبقات الحديثة ولأنها عرفت أكثر من غيرها كيف تبتدع تنظيمًا يضمها ويعبر عن كيانها الطبقي وعن وسائلها العملية التي تذود بها عن هذا الكيان.

ولما كانت هذه الطبقة أسبق وجودًا في أوروبا منها في مصر فمن الأصوب أن نتتبع تنظيمها في القارة الأوروبية وفي قطر تربطنا به رابطة المعرفة بقوانينه كالقطر الفرنسي، لقد ألغت الثورة الفرنسية بقانون صدر عام ١٧٩١ يعرف بقانون شابليه Chapelier كل الهيئات أو الاتحادات المهنية عمالية كانت أو غير عمالية، وحرمت كل ائتلاف بين أفراد ما خارج نطاق القوانين العامة للدولة بحيث أصبحت الأمة وحدة اجتماعية غير منقسمة، وقد شمل ذلك التحريم أصحاب العمل والعمال معًا كما شمل الائتلافات الدائمة كالنقابات، والمؤقتة كالتي كانت تحدث بقصد إعداد

الإضرابات والقيام بها وامدادها بالمال وانهائها عند الحاجة، وهذا ما عرف آنئذ بحقوق الائتلاف droits de coalition فلم يكن للعمال والحالة هذه حق في الائتلاف على أي وجه من الوجوه وكانت الإضرابات تعتبر أمرًا غير شرعي.

ولم يعترف التشريع الفرنسي بحق الائتلاف إلا عام ١٨٦٤، بيد أنه كان يحرم مع ذلك الائتلافات الدائمة ولا يقر إلا الائتلافات المؤقتة بقصد إعلان الإضراب عن العمل، ونتج عن هذا أن الإضرابات لم تكن توجهها وتمونها هيئات أو تنظيمات دائمة تستطيع أن تحدد موضعها قبل وقوعها، وتموتها إن طالت، وتجني ثمارها للقائمين بها عند الانتهاء، ولهذا فإنه كثيرًا ما صادف الإضراب الفشل واعتبره الناس أمرًا يخل بالنظام ويجب أن يحارب.

ولكن مهما يكن اعتراض الناس على مثل هذه الحركات الصاخبة التي هي أول صورة عبر فيها العمال في بعض الأنحاء وفي بعض العهود عن وجدانهم الطبقي وما رسب فيه من تصورات ونزعات فإنه يبدو أن تلك الحركات ضرورة من ضرورات النظم الاقتصادية الحديثة.

ومما يُؤيد هذا الرأي إحصاء الإضرابات إذا قسمناها إلى إضرابات أنتجت نتيجتها وإضرابات لم تنتج شيئًا، حقًا لقد فشل الكثير منها ولكن الذي نجح هو أوفى عددًا، ويتضح من ذلك أن تحسن حالة العمال وتقدمهم وهما أمران واقعان ومشاهدان منذ منتصف القرن التاسع عشر

إلى اليوم لم يحدثا من تلقاء نفسيهما وإنما حدثا بعد تآلب وصراع، بمعنى آخر لم ترتفع أجورهم أو تتحسن ظروف عملهم إلا بعد أن ساروا على جسور من الإضرابات، فتنبه العمال فورًا إلى الوظيفة الهامة للإضراب في حياتهم الاجتماعية فعمدوا منذ الثلث الأخير من القرن الماضي إلى خلق هيئة تقوم بتلك الوظيفة وتشرف على تنظيمها، وكثيرًا ما أكد علماء البيولوجيا أن الوظيفة تخلق العضو، وها نحن الآن أمام هذه الحقيقة إذ يمكننا هنا أن نقول أنه قد تم للعمال أخيرًا أن يؤسسوا «النقابة» التي هي العضو الذي يؤدي تلك الوظيفة الحيوية لحياتهم: فبمقتضى القانون الذي عرف بقانون فالدك وروسو Waldeck-Roussean والذي ظهر عام ١٨٨٤ أصبح للعمال وأصحاب العمل أيضًا الحق في تأسيس اتحادات دائمة – وليست مؤقتة – للدفاع عن مصالح كل طرف من الطرفين المتسارعين، وتلك الاتحادات التي سنرى فيما يلي أهميتها وما يمكن أن يقال عنها تشمل جمعيات للإنتاج، وأخرى للاستهلاك، وغيرها للمساعدة المالية ولعقد القروض، وللترفيه وغير ذلك إلا أن أكثرها دلالة على حقيقة النزعات العمالية وتعبيرًا عن وجدانهم الطبقي هي الاتحادات النقابية Associations Syndicales.

كيف نعرف النقابة؟ مؤلفان إنجليزيان سبقت الإشارة إليهما وهما بياتريس وسدني وب في مؤلف رائع حقًا عنوانه The industrial Democracy يقولان: «إن النقابة اتحاد مهني بين العمال الغرض منه المحافظة على أحوالهم وتحسين تلك الأحوال» قد يبدو أن هذا الغرض أكثر تواضعًا من الواقع ولا يطابق ما تدعيه لنفسها بعض النقابات من

واجبات، إذ لا شك أن الحركات العمالية النقابية تبطن آراء وأغراضًا أخرى، ذلك لأننا لو ذهبنا مع المؤلفين المذكورين إلى أن الغرض محافظة وتحسين فحسب، فإننا نكون قد فرضنا أن النقابة تعمل على أن يبقى العامل عاملًا أي على أن يظل دائمًا في مركز الأجير فحسب بيد أن الأمر قد يكون غير ذلك كما يتضح لنا من التيارات الفكرية المختلفة التي تجتاح تلك النقابات كالنزعات الفوضوية والشيوعية والاشتراكية وما شاكلها من الفلسفات العملية التي لا تقف عند حد المحافظة والتحسين وإنما تصبو إلى خلق مجتمع جديد على أسس اقتصادية جديدة يختلف بالمرة عن مجتمعنا الحاضر، وإذًا فهناك بون شاسع بين المحافظة والتحسين اللذين يمكن إدخالهما في نطاق المجتمع الحاضر وفي حدود أوضاعه الاقتصادية وبين إيجاد مجتمع جديد مبتكر لا أثر للأوضاع القديمة فيه لأنه انقلاب كلي من طرف إلى طرف مضاد.

قبل الحرب العالمية الأولى نجد في فرنسا صراعًا بين نزعتين: أولاهما النزعة النقابية الثورية التي نادى بها أمثال بوجيه Pouget وباتو Pataud وتزعمتها فلسفة جورج سوريل Georges Sorel مؤلف «أنظار في العنف» Reflexions sur la violence وهو كتاب أعلن فيه أن الإصلاحات الجزئية لا قيمة لها لأن أصحاب الأعمال لا يتنازلون إلا عن أقل ما يمكن التنازل عنه من حقوقهم ولأنهم يسلبون بيد ما أعطوه بالأخرى، كما يذهب إلى أن الغرض من الحركة النقابية إنما هو خلق حالة توتر دائم بين صفوف العمال أي حالة تحمس وتعصب تصلح لأن تكون أرضًا خصبة لإنبات أسطورة هائلة كأسطورة الثورة العالمية أو الإضراب

العام وعدم التعاون نهائيًا مع أصحاب العمل والمجتمع الذي يؤازرهم ويسير على غرارهم.

وتلك أفكار حربية وحالات ديناميكية أي باعثة على نشاط وجداني وقاد ينزع إلى خلق مجتمع جديد، وإلى جانب تلك النزعة كانت توجد أخرى أكثر تواضعًا وأرغب أخذًا بالإصلاح المتدرج في حدود الأوضاع القائمة فعلًا، وقد ذهبت هذه النزعة إلى أن النقابة إنما ينحصر غرضها في الصراع يومًا بعد يوم في سبيل زيادة الأجور وإنقاص ساعات العمل وتحسين الظروف الصحية وغيرها، وقد تابعت النزعتان نموهما في فترة ما بين الحربين: أولهما تحت زعامة توريز Thoreze بصفة خاصة، وأخراهما بزعامة الحزبين الاشتراكي (ليون بلوم Leon Blum) والراديكالي الاشتراكي (هريو Herriot).

وإذن فيُمكن أن نضع في مقابل التصور الإصلاحي للنقابات التصور الثوري الذي يذهب إلى أن النقابات لابد لها في يوم ما من أن تقوم بإدارة المؤسسات الصناعية أي أن العمال لابد لهم من أن يسيطروا على الصناعة وأن أمكن على المجتمع نفسه، ونحن دون أن نتعرض بالقدح فيما لمثل هذه النزعة من خطر وما فيها من نظرات ذات مرمى بعيد يتجاوز حدود العصر الذي نعيش فيه يجب علينا أن نلزم جانب الوقائع المشاهدة في الكثرة من النقابات التي تضم الجانب الأكبر من العمال في الوقت الحاضر والتي نتسب إليها من يمكن أن نسميه العامل النموذجي الحديث فهذه النقابات تكتفي في الواقع بحد معقول من الأغراض الإصلاحية في نطاق المجتمع

القائم، وهذا ما يجعل تعريف بيانريس وسدني وب للنقابة تعريفًا صحيحًا مقبولًا.

حقيقة لقد استطاعت بعض النقابات في بعض العهود والبلدان أن تصل إلى زمام إدارة المؤسسات الصناعية بل الإدارة الحكومية أيضًا، وقد حدث هذا مثلًا في إيطاليا لمدة أشهر بعد الحرب العالمية الأولى، كما حدث في الاتحاد السوفيتي إلى الآن، ولكن تلك تجربة استثنائية لا يمكن القياس عليها لأنها امتزجت بأغراض سياسية لم تنبت في محيط العمال، أما في ألمانيا فقد صدر فيها في عهدها الجمهور قانون يمنح النقابات حتى الإشراف على المعامل، غير أن النقابات أظهرت شيئًا كثيرًا من التحفظ في قبول هذا الحق وكذلك الشأن في إنجلترا حيث ظهرت الحركة المتطرفة المعروفة باسم «Guildes» والتي كانت ترمي إلى وضع الإنتاج الصناعي في أيدي العمال ممثلين في نقاباتهم ولكن الـ Trade-Unions وهم الفريق الأعظم من العمال عارضوا بقوة تلك الأغراض، والأمر في فرنسا لا يختلف عن هذا لأن بعض النقابات التي طالبت بحق الإشراف على الإنتاج لم تجد من الكثرة إلا أعراضًا عن هذا الحق واكتفاء بطلب إصلاحات معقولة، كل هذا يؤيد التعريف المشار إليه.

ومهما يكن من أمر تعريف النقابة فإن الثابت لدنيا أنها أصبحت بعد ثلاثة أرباع قرن الصورة الحية لكيان الطبقة العمالية والعضو المعبر عن شدة تصوراتها الجماعية ووجداتها الجماعي تعبيرًا ماديًا أي عمليًا إذ يمكنها في أي وقت أن تدعو إلى الكف عن العمل وتضع الاتفاقات وتحسم النزاع

كما لو كانت حكومة داخل الحكومة، وهذا منتهي ما يصل إليه الوجدان الطبقي من الحدة عن طريق التنظيم النقابي.

رجل من الذين لعبوا دورًا هامًا في بداية الحركات النقابية في القرن الماضي في فرنسا ولا يزال يتردد اسمه إلى الآن لأنه أسس «بورصة العمل» Bourse du Travail وأعني به فرديناند بلوتييه Ferdinaud Pel' outier يصف في العبارة الآتية التنظيم النقابي: «توجد أول كل شيء النقابة المحلية التي تصدر عنها قرارات عمال صناعة محلية، ثم توجد إلى جانبها: من جهة اتحاد النقابات الذي يشرف على صناعة واحدة أو صناعات متشابهة في منطقة من المناطق، ومن جهة أخرى نقابة تجمع جميع الصناعات وتوحدها في منطقة معينة فيما يسمى ببورصة العمل الإقليمية، ويوجد أخيرًا الاتحاد العام للعمل وهو الذي يتألف من جميع اتحادات النقابات ومن بورصات العمل»، ويتضح من هذا أنه يوجد نوعان من التنظيم النقابي أحدهما محلي والغرض منه التئام العمال موضعيًا، وآخرهما عام والغرض من التئام العمال في جميع القطر في جبهة واحدة، وهذا ما يفسر لنا الشعور بالوحدة التي تسود الطبقة العمالية في الوقت الحاضر في داخل قطر من الأقطار، على أن ذلك الشعور العمالي بالوحدة ربما يكون قد تعدى الآن حدود الأقطار بحيث تبدو الطبقة العمالية طبقة عالمية كما يتضح ذلك من مكتب العمل الدولي لذي كان ملحقًا بعصبة الأمم والذي ألحق الآن بهيئة الأمم المتحدة.

ويجب الاعتقاد بأن العمال لم يصلوا إلى مثل هذه النتيجة في التنظيم دفعة واحدة ومن غير مشقة، فإذا نظرنا إلى تاريخ الاتحاد العمالي الإنجليزي Trade Unions فسنلاحظ أنه قد بذلت أولًا جهود في توحيد جميع المهن المتشابهة في نقابة واحدة، أو بعبارة أخرى في توزيع المهن المختلفة إلى نقابات مختلفة، ثم جاءت بعد ذلك مرحلة توحيد تلك النقابات: فرأى بادئ ذي بدء أن تذاب النقابات كلها في نقابة واحدة تختفي فيها جميع الفروق بينها وهذا ما عرف بنظام «الالتحام» amalgamation، الذي عدل عنه لمقاومة بعض النقابات القوية التي رأت أن تحتفظ باستقلالها، وأحل محله نظام مبتكر لا يمس ذلك الاستقلال هو نظام «الائتلاف» Fédération وتلك هي الصورة الأخيرة التي اتخذها التنظيم النقابي في القارة الأوروبية.

ليس من أغراضنا التوسع في تفاصيل هذا التنظيم إذ يكفينا عند توجيهنا الانتباه إلى التنظيم النقابي عند العمال أن نلاحظ أنه اتخذ فورًا صورًا متعاقبة من التوحيد والتماسك بينهم تبدأ من النقابة الموضعية التي تضم عمال مهنة واحدة في إقليم معين إلى الاتحاد العام للعمل في داخل القطر أو إلى الهيئة العالمية للعمل، وفي هذا تتلخص يقظة الوجدان الطبقي للعمال تلك اليقظة التي تجعل منهم ما يشبه الأمة في داخل الأمة أو الأمة المشتركة بين الأمم، وتلك نتيجة ستزداد وضوحًا في دراسة قادمة نتعرض فيها لنوع العمل الذي يؤديه ذلك العضو المسمى النقابة ونبين فيها أيضًا لماذا يخص التنظيم النقابي الطبقة العمالية وحدها ولا يوجد عند الطبقات الأخرى إلا على نحو ضعيف.

(٢٧)

لقد تناولنا التنظيم النقابي من خارجه ولاحظنا أن البذرة الأولى للنقابة هي المهنة أي التئام العمال موضعيًا حسب مهنهم وصناعاتهم المختلفة، وقد كان يمكن أن يؤدي هذا الالتفاف حول المهنة إلى نقابات ذات صبغة مهنية أي فنية لا اجتماعية، ولكن الواقع اختلف عن ذلك لأن هناك روحًا أخرى تسود تلك النقابات وتجعل التصورات الجماعية التي تسيرها تصورات اجتماعية، كل معاني الكلمة لأنها تصورات تتعدى حدود المهنة الضيقة وتصدر عنها أعمال هامة هي وظيفة النقابة.

ما هي تلك الأعمال؟ قلنا إنها محافظة على حال العمال وتحسين له، ولكن ما هو ذلك الحال؟ لقد بينا في فصل سابق أن العمال إنما يقومون بأعمال مادية، وأهم جزاء أعمالهم تلك إنما يؤجرون أجورًا نقدية، وأن تلك الأجور إنما توفى على أساس تعاقد فردي بين العامل وصاحب العمل حسب سعر متعارف في سوق العمال، لنوجه انتباهنا هنا إلى «الأجور» لأنها هي التي تحدد في أغلب الظن ما نعنيه بحال العمال ولأنها أيضًا هي التي تعني بها النقابات قبل كل شيء ولنتذكر دائمًا أنها تعقد بين فردين.

ذلك التعاقد الفردي حالة جديدة نسبيًا لم تكن معروفة في نظم الطوائف المهنية Corporations فيما قبل الثورة الفرنسية، فقد كانت مكافآت العمال أو الذين أسميناهم «رفاقًا» Compagrons في العصور الوسطى تحدد وفقًا لتقاليد تغلب عليها روح الاتفاق بين أصحاب الأعمال

من جهة وعمال المدينة جميعًا ممثلين في طوائفهم النقابية من جهة أخرى، فلم يكن هناك والحالة هذه تفضيل أو إيثار لمصالح أصحاب العمل أو لمصالح العمال، وقد قضت الثورة على هذه التقاليد أو النظم لأنها أرادت أن تقضي على كل ما يؤدي إلى انشعاب المجتمع الأكبر إلى فئات أو طوائف فأصبح العمال وأصحاب العمل من وجهة نظر القانون البحتة سواء بسواء هباء منثورًا كغيرهم من أفراد المجتمع أي متساوين في أنهم لا تنتظمهم تنظيمات نقابية أو ما يشبهها، ولكن هل كانت هذه المساواة حقيقية وهل هي تطابق الواقع؟

لننظر أولًا إلى أصحاب العمل: هم بالتأكيد قليلون وماليون، لذلك هم قادرون على أن يخصوا أنفسهم بمكاتب خصوصية ويستطيعون أكثر من العمال استخدام طرق المواصلات المختلفة للاتصال بعضهم ببعض (البريد والتليفون والتلغراف والسيارة) وتضطرهم طبيعة أعمالهم إلى أن يجتمعوا بعضهم ببعض لمشاورات مالية وفنية تسمح في الوقت عينه بمشاورات خارج حدود المال والمسائل الفنية كأن يتبادلوا الرأي في تحديد الأجور أو في بذل نفوذهم لدى الساعات العامة لإحباط تدابير العمال أو غير ذلك، حقًا لقد حُرم عليهم حق التجمع أو الانتظام في هيئة كالعمال سواء بسواء، ولكنهم مع ذلك يمارسون عمليًا هذا الحق في ظروف أكثر راحة إذ ليس هناك ما يمنعهم عمليًا من الاتفاق على تعطيل العمل للقضاء على مقاومة العمال أو أن يرشدوا رجال الإدارة إلى أكثر العمال نفوذًا بين أقرانهم وذلك لإلقاء القبض عليهم، أيس يبدو إذًا أن أصحاب العمل لا يتساوون مع العمال في إمكان التجمع والتشاور رغم القانون؟

من جهة أخرى يجب ألا ننسى أن أصحاب الأعمال ينتسبون إلى تلك الأوساط البرجوازية التي قلنا إنها تحيا حياة اجتماعية بالغة القوة، لذلك عندما يتقدم صاحب عمل ليعقد تعاقدًا مع عامل من العمال فهو لا يتقدم بصفته الفردية فحسب، بل هو يعتمد على الوسط الذي ينتمي إليه، أي يستوحي آراءه وتصوراته وأخلاقه الطبقية، وعندما يطلب إلى عماله زيادة في الإنتاج أو عندما يعارض مطالبتهم إياه في زيادة الأجور فإنه يصدر في أقواله عن اعتقاد يسود الأوساط البرجوازية هو أن العمال إنما تحركهم دائمًا عاطفة الأنانية تلك العاطفة التي أسمتها مدام ده سفنييه كما ذكرنا في فصل سابق «الشراهة» أو التي يسميها بعض رجال الدولة «المادية الوقحة». وإذن فيمكن القول أن الروح التي تدخل المصنع وتتسرب إلى المكتب الذي توقع فيه العقود بين صاحب العمل والعامل ليست روح صاحب عمل منفرد وإنما هي روح طبقة بأكملها أي تصورات جماعة لا فرد.

والأمر على خلاف ذلك بالنسبة للعمال فيما قبل العهد لنقابي الذي نتحدث عنه هنا: إذ لم يكن للعامل حتى الإضراب أو التجمع مع غيره فكان بذلك يتقدم منفردًا ووحيدًا إلى صاحب العمل، حقًا لقد كان يمكنه أن يجتمع بشرذمة قليلة من إضرابه اجتماعًا سريًا وخفية عن أعين رجال الشرطة، ولكن لا تكفي شرذمة قليلة وإنما مجموع العمال جميعًا لتكوين رأي عام يبلغ من القوة مبلغًا كافيًا لأن يشعر العامل المنفرد بأنه يستند إلى جماعة موحدة الصفوف، ويجب أن نلاحظ كذلك أن الشرذمات القليلة يمكن أن يشتت شملها أ وأن تمنع حدوثها الإدارة الحكومية، بينما

الاجتماعات العلنية المطابقة للقانون حول المائدة الخضراء التي يمكن أن يقوم بها أصحاب الأعمال بحجة التشاور في أعمالهم الفنية والتي ربما تناولت مصالح عمالهم لا سبيل إلى منعها أو التدخل فيها.

هذا ومن جهة أخرى ينتسب العامل إلى تلك الأوساط الاجتماعية المتفككة التي تحدثنا عنها (انظر الفقرة ١٩): ففي خارج معمله توجد أسرته التي لا يصل الترابط بين أعضائها مبلغه عند البرجوازية إذ ينشأون على الأثرة للذات بسبب ضعف موارد العيش في حين ينشأ البرجوازيون في جو من الإيثار والحنو والتضحية العائلية، كذلك توجد بالنسبة إلى العامل أوساط نصف اجتماعية كالشارع الذي تختلط الحياة فيه بحياة أسرته على النحو الذي بيناه بحيث يصبح باطن أسرته ظاهرًا وظاهرها هو الباطن، وبالجملة لا يصادف العامل الحياة الاجتماعية أحقه حياة العائلة التي تولد في نفسه تصورًا جماعيًا عن حقوقًا ووجباته كعضو في هيئة طبقية شاملة.

لهذا كله يتأكد لدينا أن التعاقد الفردي بين صاحب العمل والعامل ليس فرديًا إلا من جهة واحدة: فهو فردي بالنسبة إلى العامل ولكنه جماعي من جهة صاحب العمل، وقد يظن أيضًا أن ذلك التعاقد حر ولكنه أيضًا ليس حرًا إلا في الظاهر أي من حيث حرفيه القانون، أما في الواقع فهور اضطراري بالنسبة إلى العامل لأن صاحب العمل إذا لم يوقعه فلن يخسر إلا اليسير من الربح أما العامل فإنه يعرض حياته كلها للبطالة والكساد لأن العمل عنده مسألة حياة أو موت، ومن ثم يتضح أن ظروف

العمل والتعاقد عليه ليست متعادلة ومتكافئة بالنسبة إلى الطرفين المتعاقدين.

وإذن ففي عصر ما قبل النقابات الحديثة كان يتقدم العامل إلى صاحب العمل مجردًا عن كل سلاح، وحيدًا لأسند له من جماعته فهو لا يستطيع أن يناقش إمكان زيادة أجره، أو مدة تعاقده، أو صيانة حقوقه إذا فسخ العقد رغم أنفه، أو إذا أصابته كارثة أو شيخوخة، كما لا يستطيع أن يستوضح الأساس الذي يقدر وفقه الأجر.

كل هذه الاعتبارات تبين لنا كيف أن عمل النقابة اتجه منذ بدايته نحو محاربة التعاقد الفردي، وكيف أنه جاهد بعنف وصلابة في استبدال ذلك التعاقد الفردي بتعاقد جماعي Contract Colleclif أي طرفه الأخر بمجموع العمال الذين يعملون عند صاحب عمل ما، وما هذا التعاقد الجماعي في نظر العمال إلا سبيل من سبل إعادة التوازن بين الطرفين المتعاقدين كما أنه أكثر مطابقة في نظرهم للروح الحقيقية للاقتصاد ذلك لأن التعاقد الفردي لا يطابق الوقائع الاقتصادية للسببين الآتيين:

السبب الأول: لأن الشأن في التعاقد الفردي ليس كالشأن في عملية تجارية محضة إذ أن العامل لا يبيع قوته العملية، فقد رأينا في فصل سابق أن تحديد الأجور ليس البتة عملية تجارية إذ لا يعرف العامل ثمن عمله لأنه لم يشتره من أحد، والواقع ليس هنا بائع ومشتر بالمعنى الحقيقي المعروف في عالم التجارة.

السبب الثاني: لا يطابق التعاقد الفردي الوقائع الاقتصادية لأن العامل لا يستطيع أن يتخير بحرية تامة نوع العمل الذي يؤديه، كما أن ذلك العمل لس خدمة شخصية بحتة، والعمل إنما يكون خدمة شخصية إذا حمل طابع الفرد الذي يؤديه وصدر عن شخصيته أي مقدراته المختلفة ومميزاته الذاتية ولكننا رأينا فيما سبق أنه عندما يسند عمل إلى عامل صناعي فإنه لا يحسب في ذلك الإسناد حساب مميزاته وخلقه ومقدراته الشخصية كالإخلاص والنزاهة والتعلق بالمؤسسة والإقبال على العمل وغير ذلك، كل تلك الصفات لا يتطلبها صاحب العمل عند تعاقده مع عامله إذ هو ينظر إلى مهمة عامله كجزء من كل أي من عمل جماعي لا يحمل طابع كل فرد على حدة وإنما يحمل طابع المجموع، كما ينظر إلى عامله كوحدة من مجموع وحدات يمكن أن تُستبدل فيه وحدة بوحدة أخرى بغض النظر عن السن ومدة الخبرة والحذق والخلق إلى غير ذلك، وبالجملة العمل في نظره ونظر عامله أيضًا «كم متجانس» كما أشرنا، ولهذا كله فإنه من التناقض إقامة التعاقد على أساس الفردية إذ لا يتوقف العمل على الصفات الفردية لكل عامل وإنما على مجموع العمال معًا ومن غير معرفة بشخوصهم ومميزات كل منهم، ومن ثم وجب أن يكون التعاقد جماعيًا أي طرفه الآخر العمال كمجموع لا كأفراد.

يتضح من السببين المذكورين كيف أن عمل النقابة اتجه أول ما اتجه نحو إحلال التعاقد الجماعي محل التعاقد الفردي ليصبح العامل بذلك في مأمن من تعنيف صاحب عمله إذ يكون العامل في هذه الحالة جزءًا من هيئة أي جماعة متضامنة في إقرار التعاقد وتنفيذه، وقد صدرت فعلًا النقابة

في عملها هذا عن الاعتقاد بأن العمل الصناعي ليس فرديًا أو يحمل طابع الفردية وإنما هو عمل جماعي أول كل شيء، وتوسلت النقابة إلى تنفيذ فكرة التعاقد الجماعي بقواعد عملية مختلفة كالقاعدة الآتية: لعمل مساو أجر مساو، فإن مثل هذه القاعدة فضلًا عن أنها تسوي بين عمال مؤسسة واحدة فإنها تسوي بين عمال مؤسسات مختلفة في منطقة واحدة، وبعد أن طبقتها في المكان على النحو المذكور نادت بتطبيقها أيضًا في الزمان أي عملت على أن لا يغير تقلب الأيام شيئًا من الحقوق المكتسبة للعمال على النحو الموضح، قاعدة أخرى لجأت إليها النقابة هي قاعدة تحديد زمن العمل اليومي: فقد حرصت النقابة على أن تحدد فترة العمل اليومي للعامل وذلك لتمنع صاحب العمل من التلاعب بفترة العمل أي من زيادته بحيث يرتفع الإنتاج مع عدم رفع الأجور، قاعدة ثالثة هي محاربة البطالة حربًا شعواء، ويجب ألا يسبق إلى الذهن أن النقابة صدرت في حربها تلك عن عاطفة الشفقة والرأفة بالعاطلين فإن هذا باعث ثانوي جدًا إذا قورن بباعث آخر هو أن العمال يدركون أن وجود العاطلين في أسواق العمل يؤدي حتمًا إلى وجود منافسين خطرين يقبلون بدافع الحاجة أزهد الأجور إذا دعاهم أصحاب الأعمال، أي يحدثون هبوطًا في ظروف العمل وأجوره دون المستوى الذي توصلت النقابة إلى توفيره وتحديده لمن يعملون.

كل هذه القواعد العملية وغيرها إنما يجملها، ويضمن حسن تطبيقها، إقرار التعاقد الجماعي بدل التعاقد الفردي، أي التعاقد الذي تمليه جماعة العمال عندما يقبل صاحب المؤسسة أن يتعاقد لتسيير مؤسسته وإنتاجه،

وإذًا فعندما يتجه انتباهنا إلى الأعمال التي قامت وتقوم بها النقابة العمالية نجد أن التنظيم النقابي عند العمال هو التعبير الحقيقي لوجدانهم الطبقي لأن هدفه الأساسي إنما هو التعاقد الجماعي.

(٢٨)

ننتقل الآن إلى التنظيم النقابي عند طبقات أخرى، لقد أشرنا إلى أن التنظيم النقابي يخص طبقة العمال بصفة خاصة، وأنه يوجد على نحو ضعيف في الطبقات الأخرى لعدم حاجتها إليه أحيانًا ثم لعدم استطاعتها أن تقوم بمثله أحيانًا أخرى.

لننظر أولًا في الطبقات الوسطى: نحن نعلم أنه إلى جوار نقابات العمال قد تكونت أخيرًا نقابات المستخدمين ثم أخيرًا جدًا نقابات صغار الموظفين، كذلك تكونت نقابات الصناع وصغار التجار، ولا شك أن يمتع هذه النقابات بالامتيازات التي يمنحها القانون للنقابات العمالية، وبصفة خاصة انتفاعها بالانضمام إلى الاتحاد العام للعمل في الأقطار التي بلغ التنظيم النقابي العمالي فيها أقصى مبلغه، قد أثار معارضة شديدة من الجانبين: من جانب العمال أولًا لأن هؤلاء اشترطوا في الانضمام إلى الاتحاد العام للعمل القيام بأعمال مادية أو يدوية وهذا لا ينطبق على المستخدمين والموظفين، ثم من جانب هؤلاء الأخيرين أنفسهم لأنهم في أوقات الرخاء الاقتصادي لا يجنون فائدة من هذا الانضمام ويشعرون بفوارق أساسية بينهم وبين العمال، ولكن مهما يكن من أمر هذه

الاعتراضات فإن الانضمام إلى الاتحاد العام للعمل يثير في نفسه مسألة على جانب من الأهمية: أليس هذا الانضمام علامة لانزلاق قسم عظيم من الطبقات الوسطى وخاصة من رقيقي الحال منهم إلى الطبقات العمالية؟ إن ما يمكن الإجابة به على هذا السؤال هو أن المستخدمين وصغار الموظفين رأوا في بعض الأوقات ضرورة اتخاذ طرق تنظيمية ابتدعها العمال وثبت نجاحها، ولكن الذي يدهشنا حقًا عند النظر في الطوائف المختلفة التي تتألف من مجموعها ما أسميناه الطبقة الوسطى هو أن كل طائفة منها إنما تلجأ إلى مثل ذلك التنظيم لأهداف وأغراض مخالفة عن أغراض غيرها من الطوائف، وكأنما بذلك يكون التنظيم النقابي عند الطبقة الوسطى مبدأ لانقسامها على نفسها انقسامًا داخليًا لا مبدأ لالتئامها في طبقة موحدة، وهذا ما يفسر لنا السبب الذي من أجله لم تستطع هذه الطبقة الوسطى أن تقوم بتنظيم شامل لكيانها، موحد لأعضائها كما هو الشأن عند العمال.

ولا ريب أن أقرب النقابات إلى نقابات العمال هي نقابات المستخدمين وذلك نتيجة لوضعهم الاقتصادي: فهم كالعمال سواء بسواء من حيث توقف حياتهم الاقتصادية على أصحاب العمل، ومن ثم التجاؤهم إلى الطرق العمالية بعينها لمناضلة أصحاب الأعمال، والمستخدمون في مركز لا يحسدهم عليه العمال كثيرًا وخاصة إبان الضائقات الاقتصادية فهم قلما يؤجرون فوق أجور العمال ولذلك فهم يشعرون بأنهم مستغلون من قبل أصحاب الأعمال وينضمون إلى طوائف المستغّلين الآخرين (أي إلى العمال)، ولكن يمكن القول بأن جزءًا كبيرًا من

وجدان هذه الطائفة يقاوم هذا الانضمام كما لو كان يشعر بفوارق اجتماعية بينه وبين الوجدان العمالي، وتبدو هذه المقاومة أو قل عدم الاستقرار في الاتجاه الذي يجب أن يسلكه المستخدمون عندما يتعين عليهم في بعض الظروف أن ينسقوا العمل بين نقاباتهم ونقابات العمال: فهم يعقدون مع الأخيرين معاهدات أو محالفات ذات صبغة نضالية ولكنهم يمسكون أبان الرخاء عن كل لون من ألوان النضال ولا يشتركون في الإضراب أو الاحتجاج بل قد يعملون إلى جانب أصحاب الأعمال في إحباط الإضراب العالي واستهجانه كل الوسائل المتيسرة عندهم ومثل تلك التصرفات إنما تنم عن شعورهم بأنهم متميزون طبقيًا عن حلفائهم، بيد أن عهود الضائقات الاقتصادية تلجئ كثيرًا من نقابات المستخدمين إلى الوقوف إلى جانب نقابات حلفائهم بحيث الاعتراف بأن فريقًا من المستخدمين ربما قد تهيأ في العهد الأخير إلى الانزلاق إلى الطبقة العمالية.

وقد لا يكون الأمر كذلك بالنسبة لصغار الموظفين: فقد كانت المشكلة الكبرى هنا هي: هل يصح أن يمنح الموظفون حتى تأليف نقابات لهم؟ فقد ظل المذهب السياسي للحكومات زمنًا طويلًا يحجم عن تلك المنحة كما ظلت تحجم عنه كذلك الأحزاب البرلمانية، ولكن أحزاب المعارضة التي تتخذ كل سلاح ممكن تحت ظلال الحرية البرلمانية نادت في مناوأتها لأحزاب الحكومة بضرورة تلك المنحة، فتهيأ لصغار الموظفين في العهود الأخيرة إنشاء النقابات بشرط ألا تستعمل حق الإضراب الممنوح للعمال والمستخدمين إذ يعتبر التشريع الدستوري في كل أمة إضراب الموظفين مخالفة صريحة للقانون، لماذا هذا الوضع أو التحريم؟ لأن مرتبات

الموظفين إنما يصدر بها تشريع خاص تشرعه السلطات التشريعية وتنص فيه على الطرق القانونية المختلفة التي يمكن للموظفين الالتجاء إليها لزيادة مرتباتهم أو تحسينها، ذلك هو نظام اللوائح الخاصة بخدمة الدولة ذلك النظام الذي يمنح حقوقًا ويلزم بالتزامات لا شبيهة لها في نظام التعاقد فرديًا كان أم جماعيًا، وهذا هو ما يفسر لنا اختلاف أهداف نقابات الموظفين عن نقابات المستخدمين والعمال مما يجعلها ذات صبغة خاصة جدًا كالتعاون الاقتصادي أو التثقيف أو غير ذلك، كما يفسر لنا السبب الذي من أجله يعتمدا الموظفون في ترقياتهم على وسائل أخرى غير النقابة كوسائل الوفود إلى ذوي الشأن والحصول على درجات علمية واستخدام الوساطة والمحسوبية والاجتهاد وغير ذلك من الوسائل الفردية أي التي تقوم على علاقة شخصية بين فرد وآخر.

أما نقابات الصناع الذين يعملون لحسابهم وصغار التجار فهي قليلة العدد مختلفة الأغراض، والصناع طائفة من الطبقة الوسطى محددة كل التحديد لأنها تختلف عن العمال في أنها فريق من الناس يتكسب من مهنته كما يتكسب التاجر أو الطبيب أي من غير توقف على صاحب عمل كما هو الشأن عند المستخدم والعامل، ومن ثم قلة اكتراثهم بل عدم حاجتهم إلى التكتل والاتحاد في هيئات نقابية؛ ومن ثم أيضًا ضعف وجدانهم الطبقي إذ أن غرض كل صانع يعمل لحسابه الخاص أن يستأثر بالزبائن وأن ينافس أنداده وهذا ما يمنع من التكتل، حقًا لقد استطاع الصناع أحيانًا أن يؤسسوا اتحادات وجمعيات ولكنها هيئات تعاونية مهنية محضة لا نقابات بالمعنى المعروف عند العمال، فهم ينشئون مثلًا جمعيات تعاونية لشراء

المواد الأولية اللازمة لمهنهم شراء لا تنافس فيه، أو جمعيات تعاونية لبيع منتجاتهم أو لعقد القروض أو للحصول على الآلات بالتقسيط أو غير ذلك مما هو متمم للمهنة، بيد أن تلك الجمعيات غير منتشرة كل الانتشار ولم تأت بثمار يغتبط لها، وهي لكي تأتي بثمرة أكيدة يجب ألا تهتم بمتممات المهنة كشراء المواد الأولية والبيع والقروض وإنما بالمهنة نفسها أي بطبيعة العمل نفسه كتنظيم ساعات العمل وتحديد الأسعار وتحسين الإنتاج لمقاومة إغراق السوق بمنتجات المصانع الكبيرة وإعداد مؤسساتهم إعدادًا فنيًا متقنًا مع التخصص الشديد إلى غير ذلك، ولكن يجب أن نلاحظ أنه في اليوم الذي يصل فيه الصناع إلى تلك المرحلة فإنهم يفقدون استقلالهم الفردي ويأتلفون في مؤسسات متسعة لا تختلف في شيء عن المؤسسات الصناعية الكبرى، ولا شك أن إحجامهم عن التقدم في هذا الطريق إنما مبعثه رغبتهم في البقاء خارج تلك المؤسسات وفي الاحتفاظ بحريتهم الفردية. فالأمر الهام عند الصناع هو الاستقلال الفردي أي عدم الاشتراك في هيئات تؤدي إلى الحد من ذلك الاستقلال، ويدرك الصناع أنفسهم تلك الحقيقة كما يدركون أن بقاءهم إنما يتوقف على صفاتهم الشخصية وحذقهم لا على التكتل في نقابات، والأمر أوضح من هذا بالنسبة إلى صغار التجار.

تلك صورة واضحة لمسألة الاندماج في هيئات نقابية عند الفئات المختلفة التي تؤلف مجموعها الطبقة الوسطى، نستبين منها أنها لم تستطع أن تؤلف فيما بينها اتحادًا نقابيًا واحدًا كالشأن عند العمال وأنها تختلف فيما بينها من جهة الأغراض التي ترمي إليها نقابة كل طائفة منها بحيث

يجب الاعتراف أولًا بأن النقابة عند الطبقة الوسطى مبدأ للفرقة والانقسام، وثانيًا بأن الوجدان الطبقي لهذه الطبقة لا يبلغ من الحدة مبلغه عند العمال، ولا شك أن الطبقة المتوسطة أكثر الطبقات تأثرًا بالتقلبات الاقتصادية مما أدى بالكثيرين إلى التحذير من خطر تركها وشأنها في معترك الحياة الاقتصادية، وإلى الحض على إقالتها من عثراتها، ولكن الجزء الأكبر من وجدان هذه الطبقة ينبو رغم هذا الخطر المحدق عن اتخاذ التنظيم النقابي وسيلة للبقاء في ذلك المعترك لأن هذا يقربهم من العمال ويدمج قضية الطبقتين في قضية واحدة وتلك علامة من علامات مقاومتهم الطبقية، على أن الخوف من زوالها في أوضاع المجتمع القائم الآن على رأس المال خوف لا يبرره مبرر لأن هذه الطبقة تتجدد باستمرار وتتسع دائرتها لما ينشأ في المجتمع من حاجات جديدة وأعمال ومهن طارئة لا يمكن التنبؤ بها لأنها وليدة الحاجات الإنسانية المتطورة.

لا حاجة بنا إلى دراسة طبقة الفلاحين من الوجهة النقابية لأن الفلاحين لا يعرفون مثل هذا التنظيم العمالي ولأن روح التجمع في هيئات أمر مفقود عندهم بسبب انتشارهم فوق التربة حيث ينتشر النبات والحيوان، فننتقل فورًا إلى البرجوازية.

إلى أي حد يمكن للبرجوازية أن تنتظم في هيئات نقابية تعبر عن وجدانهم الطبقي؟ بمعنى آخر هل تستطيع فكرة الطبقة البرجوازية أن تتجسد وتتشخص في شكل نظام نقابي؟

لنلاحظ أولًا أن البرجوازية تختلف إلى فئات مختلفة كالشأن في الطبقة المتوسطة، ولذلك فإن طرقها في المحافظة على وضعها الاقتصادي والاجتماعي وفي زيادة دخلها تختلف باختلاف تلك الفئات.

ففي فئة كبار الموظفين مثلًا تحدد اللوائح والقوانين المرتبات وأنواع الترقية، وليس الأمر كذلك بالنسبة إلى غير أولئك من فئات البرجوازية: فعند المحامين والأطباء والمهندسين والفنانين ورجال الصحافة وغيرهم إنما تحدد الأتعاب وفقًا للعرف والعادات والشهرة وغير ذلك من المقاييس التي لا يمكن أن يضبطها قانون، ثم هناك الفئة التي تقترن في الذهن الدائم بالعمال وهي فئة البرجوازيين الحقيقيين كأصحاب الأعمال والمقاولين ومديري المتاجر والشركات والبنوك وكبار أصحاب الأملاك، وهؤلاء ليس يحد دخلهم من الوجهة النظرية حد من القانون أو العرف، كل هذه الفئات عدا كبار الموظفين أتاح لهم قانون فالديك وروسو منذ سنة ١٨٨٤ إنشاء الهيئات النقابية كالشأن عند العمال، ولكن نقاباتهم أبعد ما تكون عن الروح الطبقية لأنها نقابات تدافع عن مهنهم لا باعتبارها تمثل الطبقة البرجوازية وإنما باعتبارها ذات مصالح معينة ينبغي الحرص عليها.

من جهة أخرى هناك ظاهرة هامة وجديدة في تطور النظام الرأسمالي وهي ظاهرة انضمام المؤسسات المختلفة ذات الصناعة الواحدة فيما يشبه اتحادًا كاتحاد العمال، ولكن هدف مثل هذا الاتحاد ليس زيادة الكسب كالشأن عند هؤلاء الآخرين وإنما تنظم الإنتاج حسب حالة الأسواق والقضاء على المنافسة الضارة وغزو أسواق جديدة في الداخل والخارج،

والاستفادة بالطرق النفية الجديدة التي تكتشفها مؤسسة دون أخرى وغير ذلك، أما الكسب وزيادته فيخرجان عن أغراض مثل ذلك الاتحاد ويظلان أمرًا شخصيًا بحتًا أي متوقفًا على أهمية رأس المال والكفاءة والخبرة بالأسواق وليس له والحالة هذه قانون أو عرف جماعي يحده وينظمه.

وإذن فعندما نوزع الطبقة البرجوازية – كما فعلنا بالنسبة للطبقة الوسطى – إلى فئات نشاهد فورًا أن كل فئة منها تمتاز بظروف معينة لمزاولة مهنتها وتختص بطرق خاصة بها لتحديد دخلها وزيادة مكسبها، ولاختلاف تلك الظروف والطرق لا يمكن أن ينشأ بين أفرادها تنظيم نقابي يجمعهم على اختلافهم ويعبر عن وجدانهم الطبقي، شأنهم في ذلك شأن الطبقات الوسطى.

أضف إلى ذلك إنه يسود كل فئة من فئات هذه الطبقة تنافس شديد بين أعضائها وهو أمر من طبيعة وجودها لأنه هو الذي يحدد الظروف التي تسمح لكل عضو أن يصعد درجة في سلم الدرجات البرجوازية، كيف يصعد الموظفون مثلًا؟ بالكفاءة والمجهود الشخصي وأحيانًا بالحظ، أو بالأقدمية أو بالتوصية، كل هذه الوسائل تستلزم صراعًا عنيفًا بين الذين يعنيهم الأمر: مثلًا لا يكفي أن يركن الموظف إلى الحظ، أو إلا الاعتقاد بكفاءته بل عليه أن يثبت ذلك بعمل ناجح يحمل طابعه الشخصي، وليس لهذا نظير في مهنة العمال، وإنما يوجد النظير في المهن الحرة حيث نرى المحامين يتنافسون في توسيع مكاتبهم والأطباء في زيادة زبائنهم، وتشمل المنافسة «الكيف» أيضًا أي التعمق في أسرار المهنة، ولا

شك أن المنافسة كمًا وكيفًا أبعد ما تكون عن روح التعاون والاشتراك في «اتحاد» مع أبناء المهنة الواحدة، لأنها صراع معهم، والأمر أوضح من هذا في دوائر كبار البرجوازية كالتجار وأصحاب الصناعة.

يتضح من هذا أن البرجوازيين رغم حياتهم الاجتماعية القوية في أسرهم ونواديهم يتميزون بالروح الفردية أو الأنانية أو الاستقلالية في دوائر أعمالهم، إنهم هم الذين أنزلوا اللفظ الأفلاطوني - «التأمل» Spéculation - من علياء النظر في المعاني المثالية إلى التفكير في اقتناص كل الفرص السانحة للإثراء فرديًا على حساب الآخرين مهما كانت طبقات هؤلاء، هذا التصور الأناني الذي يسود وجدان الطبقة البرجوازية هو ما يقطع بأن كل تنظيم نقابي أمر مستحيل في هذه الطبقة بل وضار بمصالح الفرد، ومن ثم تمسك هذه الطبقة بالنظم الديمقراطية في البلاد التي زالت عنها الاستبدادية الارستقراطية، لأن الديمقراطية المذهب السياسي الوحيد الذي يكفل الحرية الفردية ضد طغيان الجماعة، فتؤدي هذه الحرية بدورها إلى استغلالها استغلالًا اقتصاديًا بحتًا أي إلى المنافسة الحرة الطليقة بين الأفراد لزيادة رأس المال من غير قيد ولا حد.

وليس أعدى للبرجوازية من المذاهب السياسية الجماعية كالاشتراكية والشيوعية وحتى «النظام الاقتصادي الموجه» économie dirigée الذي تزاوله الحكومات أبان الأزمات والحروب بقصد تنسيق الإنتاج والتسلط عليه حسب حاجات الدولة والجمهور وتحديد أسعاره وحرمان أصحاب الأعمال من «التأمل» السابق الذكر، وما ذلك إلا لأن كل هذه النظم تحد

من الحرية في الإثراء الفردي لصالح المجموع وسلامته، إنها لثورة هائلة بتلك التي تضطلع بها الوزارة العمالية الإنجليزية بعد الحرب الأخيرة، ولكنها على كل حال لا تعدو حدود النظام الاقتصادي الموجه، وإذن فالبرجوازية لكونها فردية فهي سياسيًا ديمقراطية لحمًا ودمًا، ولكونها ديمقراطية فهي رأسمالية لأنها تستغل الحرية الفردية استغلالًا ماديًا ملموسًا وربما لم يكن للحرية الديمقراطية معنى إيجابيًا غير هذا المعنى الاقتصادي، وأخيرًا لكونها رأسمالية فهي تنبؤ عن كل تنظيم نقابي – وهذا بيت القصيد – لأن مثل هذا التنظيم يحد من التنافس وتصاعد الأرباح بطريق التأمل الفردي، وكأنما لقى البرجوازيون في الأنانية الفردية مبدأ كافيًا للتوحيد بينهم يحل محل النقابة بالنسبة إلى العمال، وبعبارة أخرى كأنهم جعلوا الشرط الأول نمو طبقتهم وتماسكها أن لا يتماسكوا في نقابة وأن يفترقوا أفرادًا ووحدانًا، بيد أن البرجوازية تنبهت أخيرًا إلى أن أخطار المنافسة تفوق مزاياها فاتجهت إلى تكتل الصناعات المتشابهة في اتحادات للحد من المنافسة الضارة، ولكن فضلًا عن أن هذه الاتحادات لا تشبه في أغراضها النقابات العمالية كما نوهنا فإنها تشف عن تناقض كامن في وجدان البرجوازية بين النزعة الفردية الاستقلالية والنزعة الجماعية الاتحادية، ولا مخرج من هذا التناقض إلّا أن تتحول البرجوازية من طرف إلى طرف أو تخسر الرهان، وفي الحق يوجد الآن قليل من البرجوازيين أصحاب الصناعة وكبار الممولين البصيرين بأحوال المجتمع أخذوا يدركون أخيرًا مغزى عبارة «الصالح العام» تلك العبارة التي يمكن أن يلتف حولها وجدان طائفة الرأسماليين فتنشئ منهم

طبقة خدام صالحين للمجتمع، أو كما يقول أوجست كونت «زعماء زمنيين» لأنهم يتوخون في أعمالهم التزام فكرة الصالح العام.

والخلاصة لكل ما تقدم عن التنظيم الطبقي في اتحاد أو نقابة هي أنه لا توجد إلا طبقة واحدة وجدت من تصوراتها الطبقية مبدأ للتنظيم النقابي في أكمل صورة، وعبرت بقوة عن حدة تلك التصورات، وهذه الطبقة هي الطبقة العمالية.

عالم اقتصادي ألماني سبق أن تحدثنا عن آرائه في التمسك بنظام الطبقات وأعني به شمولر Schmoller يقول ما يأتي: "بما أن الطبقات السفلى أثبتت أنها أقدر على الترابط والاتحاد من الطبقات العليا المنقسمة فيما بينها بالمصالح الأنانية فإن من واجب الدولة أن تضبط الميزان وأن تعيد التعادل بينها بأن تحد بالقانون حدود الترابط والاتحاد"، ومهما يكن من أمر الدعوة التي يدعو إليها شمولر، فإنه من المؤكد أن الدولة والتشريع الذي تسنه الدولة يلعبان دورًا هامًا في المحافظة على الطبقات وتحديد حدودها ومساعدتها على النمو والتقدم في تلك الحدود، وإلى التشريع القانوني وصلته بالطبقات الاجتماعية سنسوق الكلام فيما يأتي.

(٢٩)

لننظر الآن في عامل أخير يبدو أنه قادر على التأثير في صياغة التصورات الطبقية وفي إبرازها بقوة وأعني به «القانون».

عندما نتأمل تفاوت المراتب الاجتماعية نجد أنه إنما يرتكن بكل تأكيد على مجموعة من القوى المادية والمعنوية معًا، أما القوى المادية فأمرها واضح: فالطبقات السفلى في حالة اقتصادية تؤلمها وهي لو استطاعت أن تتخلص منها وأن تقلب الطبقات المعترضة لطريقها لما تأخرت لحظة، وما دامت لم تفعل فهناك كباح من حديد، أعني مقاومة مادية تعترض سبيلها، والواقع أن هناك نصيب من الصحة فيما تذهب إليه المادية التاريخية من أن الدساتير والأنظمة السياسية إن هي إلا التعبير في صيغ القانون عن قوى مادية حقيقية دعت إلى وجودها الفوارق الاقتصادية، وتلك القوى المادية غير خافية: فهي القوى الجسدية أو العضلية عند الشعوب البدائية، ثم هي الشرطة والجيش والمحاكم، وأيضًا الثروة التي تسمح بحيازة وسائل مادية أخرى وبتنميتها وتغذيتها كما تسمح بإفساد الأفراد وتأليب بعضهم على بعض في المجتمعات المتقدمة، كل تلك القوى مادية وبدونها لا سبيل إلى بقاء المجتمع لأنه يتعرض إلى التفكك والفوضى، وما النظرية الفوضوية anarchisme إلا فناء المجتمع لأنها تتوهم إمكان بقاء النوع الإنساني بدون تلك القوى المادية المختلفة التي تعبر عنها القوانين موضوعة كانت أم سماوية.

كذلك ترتكن الطبقات على قوى معنوية، ولعل هذه القوى مصدر الأولى: فقد عرف المستبدون منذ زمن طويل أنهم لا يحتفظون بمكانتهم إذا اعتمدوا فقط على القوة الجسدية أو المادية التي للحاشية والجند إذ أدركوا أنهم يجب أن يعتمدوا أولًا على رهبة الناس لهم وتلك حالة نفسية وقوة

معنوية، لقد اعتمد نفوذ النبالة على أسنة الرماح بالطبع، ولكن أيضًا وبصفة خاصة على نوع من الهيبة والنفوذ أي على عنصر معنوي.

كذلك تعتمد القوى المعنوية في الشعوب المتحضرة على التعليم والدعاية والصحافة وسلطان الأديان الروحي، هكذا تصطحب العوامل المادية والمعنوية معًا في كل تجمع، ويغلب أن تكون الأخيرة مصدر الأولى.

ويتجلى في القانون الجانبان (المادي والمعنوي): فالقانون يحكم بفضل العقوبات المختلفة التي توقعها المحاكم وينفذها البوليس ثم هو يحكم أيضًا بفضل ما له من حرمة وقداسة ولأنه وازع كالوازع الخلقي إذ يعبر لا عن رأي فرد أو أفراد وإنما عن أوسع رأي ممكن وهو الرأي العام أي عن حالة معنوية عند الأمة التي هي فوق الطبقات والأفراد.

ولن تستوفي دراسة الطبقات إن لم تتصد لمعالجة الصلة بين القانون والطبقات، هذه الصلة قد تبدو أنها معدومة إذ القانون أو القوانين قد تبدو أنها تجهل الطبقات المختلفة كما وصفناها وتتنافى مع فكرة المراتب المتعددة لأنها صادرة عن هيئة أكثر سعة من الطبقات وهي الأمة ومعبرة عن رأي أعم هو الرأي العام، ولا شك أننا لو درسنا الصفات العامة للقانون فسنلحظ أنه يتعارض – ولو في الظاهر – مع الأوضاع الطبقية معارضة صريحة ومع ذلك فسننتهي إلى تأييد الرأي القائل – على خلاف المتوقع – بأن القانون لا يتعارض مع الأوضاع الطبقية وبأنه يعمل على تدعيمها.

أما أن القانون يبدو في ظاهره متعارضًا مع الأوضاع الطبقية فذلك يؤخذ من صفاته العامة:

والصفة الأولى للقانون هي أنه واحد لا يتعدد، وليس هو واحدًا بمعنى أنه من العسير أن ينتظم المجتمع نظامان قانونيان معًا فحسب، بل أيضًا بمعنى أنه المبدأ الذي تصدر عنه وحدة الأمة أي يحدث فيها شعورًا بوجدان واحد ينتظمها، وليس الشأن كذلك بالنسبة إلى الطبقات، فهي أن زال عن طريقها القانون لتواجه احداها الأخرى سافرة حرة من كل قيد فمن المحتمل أنها لا تبقى في أوضاعها الطبقية لحظة لما بينها من قوى دافعة – لا جاذبة – تؤدي فورًا إلى اصطدامها فالقانون هو على اتحاد المختلفين مصلحة وانتظامهم في هيئة واحدة هي الأمة، ولا توجد الأمة بغير قانون، عندما تلقى سقراط نبأ الإعدام، ونصحه صحبه بالفرار أبى وتهيأ للعقاب محتجًا بالقانون لأنه لا يريد أن يخرق القانون الذي هو رمز الوطن ووحدته، وخير له أن يموت في ظله، ويعلم المؤرخون جميعًا أن الملكية الفرنسية فيما قبل الثورة إنما خلصت البلاد من التفكك الاقطاعي وانتقلت بها رويدًا إلى وحدة الأمة بفضل القوانين التي كان يسنها أولئك الذين لا يذكرهم التاريخ وهم المشرعون الذين تقدمت بهم في آن واحد السلطة الملكية والوحدة القومية وفنون التشريع، وكما يلاحظ تين Taine في مؤلفه Origine de la France contemporaine لم تكن الثورة الفرنسية إلا لتندفع في الطريق عينه – طريق التوحيد الذي عبدته الملكية قبلها – إلى أقصى مداه عندما حاربت بقوة التكتلات الموضعية بين الولايات في الداخل ثم فكرت في بسط قوانينها بالقوة في الخارج رغبة في التوحيد بين أمم القارة، وكذلك

عندما حاربت بقوة كل أساليب الائتلاف المهني والطائفي وغيرها مما يعوق الوحدة التامة للأمة، وكانت الثورة تستلهم في كل ذلك معلم الديمقراطية الحديثة جان جاك روسو الذي علم في كتابه «العقد الاجتماعي» أن الدولة لا تقوم إذا أفسحت الطريق لإرادات جزئية أي إلى نشأة هيئات خاصة في داخل الإرادة الكبرى أي الأمة.

الصفة الثانية للقانون هو أنه مضطرد لا يستثني أحدًا مهما اختلفت المراتب الاجتماعية وهذا ما أسميناه في موضع سابقة (انظر: ٢١، ٢٢) القواعد أو النصوص القانونية تمييزًا لها عن وظيفة القضاء التي هي فهم إنساني لروح تلك النصوص، فالجماعة لا تستطيع العيش بحتي في وحدة والتئام ولا تتماسك أجزاؤها كل التماسك إلا إذا خضعت للقواعد والنصوص، كذلك لا تستطيع تلك القواعد أن تكتسب الاحترام والطاعة إلا إذا كانت للجميع في المكان والزمان من غير استثناء، هذا بالطبع يتعارض كما قلنا مع طبيعة الحياة الاجتماعية التي هي تغير مستمر وتفاوت في المراتب، ولذلك فإن المجتمع إذا أراد أن تعيش أجزاؤه متماسكة يجب عليه كما نبهت أن يتناسى طبيعته الحقيقية (الإنسانية) وأن يستسلم إلى الخضوع للقواعد العامة بقبوله لأن يعامل بقدر الإمكان كما تعامل الأشياء المادية البحتة التي تقبل العدد والقياس، وبالجملة يجب أن يصبح إلى حد ما كمًا لا كيفيًا.

أما الطبقات فإنا إذا نظرنا إليها على ضوء هذه الصفة، فسنجد أنها تقوم على مبدأ آخر هو أنه لا اضطراد في تطبيق القواعد بسبب اختلاف

المراتب الناجمة عن امتيازات تجيء بالوراثة أو التقليد أو الوظيفة أو المال أو غير ذلك، ومن يقل امتيازات فقد قال ضمنًا بالاستثناء من الاضطراد في القانون، ولا يوجد في الحق شيء أشهى لذوي المراتب العالية من الاستثناء، أي من رغبتهم في ألا يعاملوا كما تعامل الكثرة من الناس، ومن ثم تمسكهم بتسوية الكثير من مشاكلهم الحيوية بالأحاديث الخاصة والوساطة والمال والنفوذ والخدمات المتبادلة أي بكل ما يدخل تحت ما أسميناه العلاقة بين إنسان وإنسان من غير أن تتدخل القوانين، ومن ثم أيضًا الاستثناءات في القوانين نفسها إذ يلاحظ أحيانًا أن النصوص القانونية واللوائح العامة تذيلها استثناءات تفتح الباب أمام من يستطيعون الإفادة منها، ولربما جاز القول بأنه لا توجد في ظل القوانين نفسها عدالة واحدة لكل الناس وإنما يوجد أكثر من عدالة، وهذا يفهم بسهولة من تاريخ الطبقات نفسها في مختلف الحضارات والشعوب مهما كانت أنظمتها السياسية، وإلا كيف نفهم اعتراف المجتمعات مثلًا بعدالة «الأوسية» في عهد المماليك، والسخرة والبدلية العسكرية وكذلك النصاب المالي للعضوية النيابية نفسها إلخ ...؟ كل ذلك إن دل على شيء فإنما يدل على أن الطبقات إنما تتعارض مع الاضطراد في تطبيق قانون بعينه وهو تعارض يبرر ضرورته العقل السليم الذي هو وحده فوق النصوص القانونية ومصدر الانحراف عنها بما يستنه من استثناءات وما يراه من تخلف عن الاضطراد على نحو آلي، وهذا وحده هو لذي يجعل الحياة ممكنة والمجتمع محتملًا.

وكثيرًا ما تتذمر بعض دوائر الناس من ذلك التعارض أو بالأحرى من عدم اضطراد القوانين في تطبيقها اضطرادًا آليًا ميكانيكيًا، ولكنهم لا يصبحون محقين في تذمرهم إلا إذا دل العقل السليم وحده على ضرورة الاضطراد: خذ مثلًا البدلية العسكرية في مصر فهي استثناء من الجندية يسلم به العقل السليم في ظروف الاحتلال الذي يمنع من وجود جيش يمثل حجم الأمة المصرية إذ لم يكن المراد بالجيش تحت الاحتلال الأجنبي إلا قوة تأديبية داخلية لا قوة دفاعية وهجومية للخارج فلابد إذن والحالة هذه من استثناء أكبر عدد ممكن من المقترعين للجندية وخير للأمة في دور تكوينها أن يشمل الاستثناء أعلى عناصرها وأغناها وذلك لصرفها إلى أعمال أكثر نفعًا للأمة في حالة السلم كالعلم والاقتصاد والسياسة وغيرها، وهذا هو ما يشير به العقل السليم وحده دون العدالة أو المساواة التي يتوهمها جمهور العامة من الناس في أصل القانون وفي نصوصه التي يتمنونها مضطردة اضطرادًا آليًا مُغْفلين بذاك عدم الحاجة إلى ذاك الاضطراد تحت الاحتلال، والأمر يختلف في ظل الاستقلال وتكفل الأمة بالدفاع عن نفسها بنفسها، فالحاجة إلى جيش يمثل حجم الأمة تصبح واضحة كل الوضوح وهذا ما يشير به العقل السليم أيضًا، ولذلك فإنه يستثني الاستثناء القديم نفسه ويدعو إلى اضطراد قانون الاقتراع العام كواجب أول للأمة فيبطل بذلك استثناء البدلية العسكرية.

الصفة الثالثة للقانون هو أنه السلطان الحقيقي الأول في الأمة وهو ركن السلطات جميعها أو على الأقل هو ينبغي أن يكون كذلك بحيث لا يعلوه سلطان آخر، وهذا هو ما عبر عنه الفيلسوف الهولندي سبينوزا

Spinoza بقوله: "لا يصح أن تقوم امبراطورية في داخل الإمبراطورية"، أي لا يصح أن تقف إرادة جزئية في وجه الإرادة العامة التي هي القانون فإذا حدث هذا فإنما يكون ذلك بمثابة خلق منطقة سلطان خارج سلطان الأمه ومتضاربة معها فيضعف القانون وتعم الفوضى بزوال هيبته واصطراع الشهوات الجزئية المختلفة في حرية زائفة لأنها لا تستمد قوتها من القانون.

أما الطبقات فتتعارض مع تلك الصفة معارضة شديدة لأن السلطة التي تضع القانون كثيراً ما تعلو عليه وقد تتصرف فيه تبعًا لمقتضيات ظروفها، وكثيراً ما نبذت الطبقات العليا القوانين وتخطتها بمصالحها المتعارضة معها، وقديمًا تنبه السفسطائيون إلى هذه الظاهرة إذ يظهر عند أفلاطون من آن إلى آخر في محاوراته شخصية سفسطائية تدافع عن الرأي القائل بأن القوانين إنما وضعت للضعاف الذين يقعون تحت طائلتها أما الأقوياء فهم فوق القانون بقوتهم وسلطانهم، وما العدالة في نظر هؤلاء إلا ما يراه القوى هكذا لا ما يراه القانون، وكذلك الشأن في الحق والخير والجمال.

بيد أننا يجب أنا نلاحظ بإخلاص تام أن تسويد القانون وجعله الحكم الأعلى والحصن الحصين لا ترغب فيه فئة من الناس دون فئة أخرى حتى ولو كانت تلك الفئة الطبقة العليا نفسها، فقد استطعنا أن نلمس في كثير من الأحيان التسويد للقانون عند مثل تلك الطبقة نفسها عندما تعرضنا لما أسميناه الطبقات الحرة في مقابل العبيد عند بعض الشعوب القديمة كاليونان والرومان مثلًا: فالطبقات الحرة – طبقات السادة – في

تلك الشعوب تتحصن بالقانون وتتمسك به باعتبار أنه قانون الأحرار – أي المدينة – وحدهم دون العبيد أعني قانونهم الذي يميزهم عن العبيد ويحمي مدينتهم من شر تدخل هؤلاء (وهم في الغالب الأجانب وأسرى الحرب والأيدي العاملة التي تشتري بالنقود) في الأمور الدينية والسياسية والاقتصادية والفكرية للمدينة، وفي النظام النازي إنما كان القانون للجرمانيين دون الساميين أي للسادة أصحاب الوطن الجرماني، وعندما تغزو دولة دولة أخرى فإنها في السلم أو الحرب تفرض قوانينها المجلوبة معها أي قوانين الغزاة، فالسادة أو الطبقات العليا تتمسك بسلطان قانونها.

بالطبع يبدو في هذه الأمثلة بعض الانحراف عما أسميناه الطبقات العليا لأنها أمثلة تختلط فيها فكرة الطبقة والمدينة والشعب الغازي، ولكن حتى لو عدنا إلى الأخذ بفكرة الطبقة العليا كما استعملناها دائمًا في الفصول السابقة فسنلحظ أنها بهذا المعنى أيضًا تتمسك بتسويد القانون في كثير من الأحيان لأنها تحتمي وراءه وتعتصم به من التقلبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتصون به امتيازاتها التي حصلت عليها بطريقة، وهي إنما تزداد تمسكًا به عندما تشعر بأنها طبقة تنحدر بسبب مزاحمة طبقة أخرى صاعدة، كذلك عندما تصعد طبقة جديدة إلى الصف الأول بدلًا من طبقة تنحدر، وتقتنص امتيازات هامة تؤهلها للصدارة، يحدث أنها تعتصم بحب القانون القائم الذي حول لها هذا الحق الجديد أو تجنح إلى استبداله بما هو أكثر ملاءمة لمصالحها الجديدة وهي في هذا كله إنما تعمل على بسط سلطان القانون وتتحصن به.

وإذن فالطبقة التي تهبط كالطبقة التي تصعد – أي العليا كالسفلى سواء بسواء – إنما هي في حاجة دائمًا إلى سيادة القانون وعلوه على كل سلطان آخر أي في حاجة إلى الاعتراف بتلك القوة المعنوية التي تستند إلى الرأي العام – المجتمع – بغض النظر عن درجات الناس المتفاوتة التي يشتمل عليها ذلك المجتمع، والحالتان – حالة الطبقة الصاعدة وحالة الطبقة المنحدرة – مع ذلك متمايزتان مختلفتان.

ومن ثم فنحن مساقون إلى دراسة حالتين بل ثلاث من جهة الصلة بين الطبقات والقانون تدل كل حالة منها على أن القوانين إنما تعمل على تدعيم الطبقات وتوطيد أركانها كما أشرت في بداية هذا الفصل بحيث يبدو التعارض بين الطبقات وصفات القانون العامة تعارضًا ظاهريًا فحسب، وهذه الحالات الثلاث هي:

١– لنتصور طبقة في إبان صعودها وعنفوان نهضتنا كالنبلاء في بداية العصر الإقطاعي، أو البرجوازية في غداة الثورة الفرنسية، كلتاهما ليستا صاعدتين فحسب بل هما منتصرتان أيضًا، كل في عصرها، في هذه الحالة لا يمكن القول بأن هناك تعارضًا بين إرادة الطبقة وبين القانون، وذلك لأنه عندما تبرز طبقة على هذا النحو إلى الصف الأول في الأمة – وقد يكون ذلك بمعاونة ظروف استثنائية أو قلاقل أو ثورة – فإن تنظيمًا اجتماعيًا جديدًا يبرز معها إلى الوجود تصونه قوانين ودساتير جديدة وتلك الطبقة

الصاعدة هي التي تبتدعها الاستقرار نظامها الجديد، وبهذا المعنى تستحق أن تسمى الطبقة الرائدة أو القائدة أو الحاكمة.

ولماذا هي رائدة؟ لأنها تمثل حينئذ مصالح المجتمع أي تمثل الاتجاه الرئيسي لأقوى التيارات الاجتماعية فيه، ذلك التيار الذي يكتسح ما عداه ويؤلب حوله المجتمع كله بما يحدده له من تصورات جماعية ومثل وأساليب للحياة، فهي طبقة تستولى على مقاليد الأمور وتستن القوانين وتضع التقاليد التي سيعيش وفقها المجتمع الجديد لا رغمًا عنه بل برضائه التام لأنها إنما تستوحي في كل أعمالها ما انطبع في نفس ذلك المجتمع من تصورات ومثل وأساليب جديدة، ويمكن القول حينئذ أن كثافة تلك الطبقة نفسها أو امتدادها إنما يطابق كثافة وامتداد الأمة جميعها لأنها تقمصت المثل العليا للمجتمع.

فكيف يُمكن أن يوجد والحالة هذه تعارض أو اصطراع بين إرادة تلك الطبقة وبين مجموع الناس؟ ألم يكن الأشراف والفرسان في رومه القديمة هم وحدهم حماة تلك المدينة من أعدائها زمنًا طويلًا، ألم يبنوا مجدها وقوتها، ألم ينظموا فتوحاتها ويبسطوا رقعتها؟ لقد كان شعر الناس جميعًا آنئذ أنهم (أي الأشراف والفرسان) رومه نفسها تلك المدينة التي حملت قوانينها أسماءهم، كما كان ذكر تلك الأسماء يثير في نفوس الرومان صورة آباء للشعب كله أي لتلك المدينة التي ظلت الأنساب فيها زمنًا طويلًا بوجودها لوجود أولئك الأشراف والفرسان فلم يكن يوجد والحالة هذه أدنى تعارض أو

صدام بين ما أراده هؤلاء القليلين عددًا، وبين ما كان ضروريًا لسلامة المدينة أي إرادة رومه كلها.

وفي العصور الوسطى بعد غزوات البرابرة وسقوط رومه سادت الفوضى والوحشية، وكان لابد من البناء والتعمير والاستقرار من جديد، عندئذ برز زعماء العائلات الكبيرة خلال تلك الفوضى، وظهروا في صورة نبالات موضعية واقطاعية، لقد ذهبت السيادة القديمة للدولة الرومانية، والمجتمع لا يزال باقيًا، ولكنه لا يستطيع أن يعيش من غير سيادة فيه فعثر على تلك السيادة على نحو موزع متناثر في إرادات تلك الأسر النبيلة، وأحنة الرأس لها طوعًا لا كرهًا لأن تلك الإرادات أصبحت وحدها مصدر النظام والسلام في المجتمع الجديد، فأي تعارض يمكن أن يوجد والحالة هذه بين إرادة طبقة النبلاء ومصالحها – تلك الطبقة التي تعبر أحسن تعبير عن رغبات أفراد المجتمع الجديد الذين كانوا في حاجة ماسة إلى مثل تلك الإرادة – ثم بين القانون الذي هو تلك الإرادة نفسها؟

وفي غداة الثورة الفرنسية قامت البرجوازية بدور يختلف بعض الشيء عما تقدم من أدوار الطبقات البارزة وإن كان يمكن أن تقارن بها، يقول كارل ماركس في عبارة مشهورة: "لقد استولت البرجوازية على أزمة السيادة السياسية، والحكومة السياسية النيابية الديمقراطية إن هي إلا وفد من قبل الطبقة البرجوازية إلى مناصب الحكم"، ربما صدق هذا، بيد أنه من المقطوع به أن تلك المبادئ الجميلة الخلابة التي عبرت عنها كلمتا الحرية والمساواة والتي انحرفت عن أوضاعها الأولى بانتقالها إلى الميدان الاقتصادي

فأصبحت حرية في اختيار المهنة، وحرية في التبادل التجاري، وحرية في الكسب من غير حد، وحرية في التعاقد على أي عمل من الأعمال دون حاجة إلى استئذان النقابات المهنية وغيرها، كما أصبحت المساواة مساواة في عدم التمتع بامتيازات ما، وفي إلغاء النقابات المهنية التي كانت تقيد الأفراد وتكبلهم بقيود من حديد، وفي حق التعلم لجميع المواطنين وفي الاطلاع على بواطن الأمور بطريق الصحافة والاجتماعات العامة، تلك المبادئ كلها – ويجب أن نعترف بذلك – إنما هي في صالح البرجوازية إلى أكبر حد لأنها تساعد على صعودها وإثرائها المتزايد، فبفضل تلك المبادئ التي تجملها «الحرية المطلقة» يصبح أولئك الذين تكون ظروفهم في بداية شوط الحياة أحسن من غيرهم لأنهم على شيء من الثروة أي لأنهم يملكون رأي مال كما يقال عادة (فهم إذًا بالضرورة برجوازيون) أكثر قوة من غيرهم من الناس في هذا المعترك الذي تقوم المساواة فيه من حيث المبدأ فحسب.

هذا حق بصفة خاصة الآن، ولكن لنفكر في ذلك العصر الذي أعقب الثورة وامتد حينًا من القرن التاسع عشر وتم فيه تطور اقتصادي عظيم، فقد كان الناس جميعًا – لا الطبقة البرجوازية وحدها – يعتقدون أنهم يستطيعون الوصول إلى الثروة والغنى بوسائل الصناعية الجديدة التي كانت تجهلها القرون الغابرة، فكان طبيعيًا آنئذ أي على الأقل في بداية القرن التاسع عشر أن يمثل البرجوازيون آمال الناس جميعًا ورغباتهم ونزعاتهم، وأن يقودوا جمهور المواطنين في الطريق الذي يريد ويتمنى أن يسلكه كل فرد من أفراد ذلك الجمهور، وإذًا فلا يمكن في هذه الحالة أيضًا

أن يوجد تعارض بين إرادة الطبقة البرجوازية القائدة المنتصرة وبين إرادة المجتمع الذي ساعد على انتصار تلك الطبقة باشتراكه معها في تصوراتها ونزعاتها إذ من الطبيعي جدًا أن يكون التشريع مشبعًا بما يمكن أن يسمي الروح أو العقلية البرجوازية في عصر يصبو فيه الناس جميعًا إلى الإثراء وتحصيل المال.

٢- لننظر الآن في حالة ثانية وهي ليست حالة الطبقة المنتصرة الصاعدة وإنما حالة الطبقة التي بلغت نهاية شوطها وعظمتها والتي أدت رسالتها التاريخية والتي لم تعد تقوم بوظيفة هامة أو جديدة تتناسب مع عصر جديد من عصور التطور الاجتماعي، هذه الطبقة تعودت منذ زمن طويل أن تحتل مكانة رفيعة وأن تكدس الامتيازات لذاتها، وإذًا فهي إلى نهاية شوطها لم تكن في حاجة إلى حماية القانون لها لأنها هي التي كانت تضع القانون أما الآن وقد انتهى شوطها فهي على العكس في حاجة إلى الاعتماد عليه والتمسك به للاحتفاظ بما في يدها من امتيازات، فهي تطلب إلى القوانين أن تحميها من تطور المجتمع وانقلابه عليها، لماذا وباسم من تطلب ذلك؟ باسم الماضي قبل كل شيء: فمن المفروغ منه أن القانون ومصلحة مثل تلك الطبقة كانا في الماضي ممتزجين متحدين وكان المجتمع بذلك على ما يرام، فلماذا لا يكون الأمر كذلك الآن؟ وإذًا فالطبقة تريد الآن أن تستبقي شبح الماضي وأن تقنع مجموع المواطنين بأنهم إن لم يذودوا عن النظام القديم الذي تمتعت تلك الطبقة في ظله بمكانة ممتازة

فسيعود المجتمع القهقري إلى عهود الفوضى والوحشية ولابد للطبقة من ذلك الاستنصار بالمواطنين جميعًا أي الاعتماد على الرأي العام استبقاء لذلك الماضي لأن الطبقة لم تعد ذات حيوية كسابق عهدها لتملي القوانين فلا تستطيع أن تعتمد على نفسها ومواردها وإنما على الرأي العام الذي هو رأي المجتمع.

هكذا عندما تبلغ طبقة نهاية شوطها وعندما تصبح وظيفتها غير حيوية في المجتمع فإنها تحتاج إلى حماية القانون وتلجأ إلى سيادته، أي إلى ذلك السلطان الذي يستمد قيمته واحترامه من الرأي العام.

وقد يصبح القانون في هذه الحالة أكثر سلطانًا عن ذي قبل لأن الذاكرة الاجتماعية – ذاكرة المجتمع – تذكر حينئذ الخدمات المختلفة التي ادتها تلك الطبقة إبان ازدهارها والمصاعب التي لاقتها لإخراج ذلك القانون فيتردد المجتمع طويلًا قبل نسخه واستبداله بما هو أصلح منه للظروف الجديدة ويتساءل عما إذا كان ذلك النسخ معناه عودة المجتمع القهقري إلى الفوضى والتأخر، ولا يستطيع المجتمع التخلص من مثل تلك المخاوف التي تساوره في مراحل التغير الحاسمة إلا بعد أن يحدث بالفعل ذلك التغير الاجتماعي ويقف على قدميه، فالمجتمع يتغير أولًا ثم تتغير بعده القوانين، أو بعبارة أخرى القوانين دائمًا متأخرة بالنسبة إلى التقدم الاجتماعي، وهذا هو ما يفسر لنا علة بقاء القوانين – التي تضر بالمجتمع وإن كانت تفيد الطبقة التي أثمرتها – زمنًا قبل أن توضع قوانين جديدة تلائم العصر الجديد: فما ذلك كله إلا بفضل الذاكرة الاجتماعية من جهة

ثم من جهة أخرى بفضل خوف المجتمع ألا يجد في نفسه القدرة الخلاقة الضرورية للمجيء بجديد يحل محل القديم من القوانين الصالحة أي التي لا ترجع بالمجتمع إلى الوراء.

هناك في العقل الجماعي خرافة «القانون للقانون» أي التمسك بالقانون للقانون مهما كانت قيمته، ولا ريب أن الطبقة التي بلغت غاية شوطها وانتهى دورها التاريخي تنساق بالطبيعة إلى التحصن بتلك الخرافة والتذرع بها لصد كل ما من شأنه أن ينسخ قوانينها، ولكن كما يقول الفيلسوف باسكال Pascal: "ليس شيء أكثر خطأ من القوانين التي تبرر الخطأ، والإنسان الذي يطيعها لاعتقاده بعدالتها فإنما يطيع عدالة موهومة ولا يطيع جوهر القانون ولبابه، فذلك قانون تركز حول نفسه أي قانون لذاته وليس لشيء زائد عنه"، فمن المعروف أن لباسكال تصور اجتماعي للقانون يذهب فيه إلى أنه إذا كان هناك مبدأ يلزم الناس بالطاعة للقانون، فهذا المبدأ هو أن القانون قانون فحسب وليس أنه عادل، لأن القانون غير عادل مهما كان شأنه ولأنه لابد من الطاعة وإحناء الرأس أمام أمر من الأمور وهذا الأمر في مجتمعاتنا هو القانون في ذاته، وهذا التصور الاجتماعي للقانون هو ما صاغة باسكال في عبارة أخرى يقول فيها: "لا تقل للناس إن القوانين غير عادلة لأنهم لا يطيعونها إلا لاعتقادهم بأنها عادلة"، بمعنى آخر لا تقل للناس أن القوانين تخدم مصالح طبقة من الطبقات ولو كانت في سبيل الزوال لأن الناس لا يخضعون للقوانين بصفة عامة إلا لأنهم يعتقدون أنها قوانين عادلة من حيث هي قوانين فحسب، ما

إذا تطرق إلى عقول الناس شك في هذا فهم لن يطيعوا بعد ذلك أي قاعدة أو قانون.

٣- الحالة الثالثة ليست حالة طبقة في أوج صعودها وانتصارها، كما أنها ليست حالة طبقة في نهاية شوطها وبداية انحدارها وإنما هي حالة طبقة تسعى ببطء إلى غزو مكانتها وتعمل جاهدة في سبيل الحصول على بعض امتيازات تهمها، وهذا شأن الطبقات السفلى التي ضحى المجتمع بها خلال عصوره المتعاقبة، في هذه الحالة من المؤكد أيضًا أن الطبقات مضطرة إلى الاستناد إلى القانون، وأعني بالطبع القوانين الجديدة التي تمكنها من أغراضها وهي على كل حال قوانين كغيرها وتوضع مثلها موضع التنفيذ، ومن الواضح أنه لو اكتفت الطبقات السفلى بأن تأخذ امتيازاتها وتحقق أغراضها وحقوقها بطريق العنف أو الإضراب دون أن تصدر بها قوانين تقرها فإن تلك الامتيازات والحقوق تبقى دائمًا مزعزعة ومعرضة للضياع في أعاصير الحياة لأنها حقوق تنازلت عنها طبقة لطبقة دون أن يعترف بها مجموع المواطنين في صورة تشريع أو قانون، ولا يمكن مثل هذا الاعتراف إلا إذا استطاعت الطبقات السفلى إقناع المواطنين جميعًا – أي الرأي العام – بأن تلك الحقوق أو الامتيازات ليست في مصلحتها وحدها بل هي في مصلحة المجتمع أو الأمة كلها أي المصلحة العامة، ذلك هو الشرط الأول الذي توفر في إبراز كل تلك الإصلاحات التي صدرت بها قوانين في المجتمعات الحديثة منذ القرن التاسع عشر

والتي عرفت باسم «الإصلاحات الاجتماعية»: مثل الاعتراف بحق الائتلاف والاعتصاب وبحق تأليف النقابات العمالية وبحق الاضراب العام والخاص وقوانين حوادث العمل التي أصبح بمقتضاها على صاحب العمل أن يبرهن عند حدوث إصابة أو كارثة في مصنعه على أن العامل مسئول فإن لم يستطع برهان ذلك بدليل قاطع أو لو ثبت أن ذلك نتيجة إهمال في استيفاء مصنعه لشروط الأمن والصحة فإنه يلزم بدفع تعويضات تتناسب مع الخسارة التي يخسرها العامل، ويضاف كذلك إلى تلك الإصلاحات نظام التأمين الاجتماعي كمعاشات العمال والتأمين للشيخوخة والمرض والبطالة وأيضًا تشريع تحديد ساعات العمل ومنح الأجازات للعمال مع عدم قطع أجورهم والأخذ بالعقود الجماعية ...إلخ.

لماذا أدخلت كل تلك الإصلاحات ولماذا نادت بها المجتمعات واعترفت بها الهيئات النيابية في صورة تشريعات؟ سبب ذلك الاقتناع العام بأن الاعتراف بها في صلب القوانين هو الطريق الوحيد لحفظ النظام والأمن إذ من المحتمل جدًا أن يؤدي تجاهل تلك الحقوق ورفض تلك الامتيازات إلى ثورة الطبقات السفلى أو على الأقل إلى وجود حالة تذمر عامة وأزمة داخلية متصلة تشغل نشاط الوطن في السلم ووحدة الصفوف في الحرب، كذلك هناك سبب آخر هو الشعور المتزايد بضرورة «التقدم» أي الشعور بأن تحسين حال مثل تلك الطبقات الغزيرة المترامية إنما هو تحسين في الحالة الاقتصادية الداخلية وسير إلى الأمام بالإنتاج الصناعي والزراعي والتجاري

مما يؤدي إلى رخاء عام وزيادة في الاستهلاك معًا، وهكذا نرى أن باعث تلك الإصلاحات المقننة ليس «النظام» فحسب بل «التقدم» أيضًا؛ لنلاحظ الآن أن النظام والتقدم أمران لا يهمان طبقة بالذات دون أخرى وإنما هما من الأمور التي تهم الأمة كلها ويمكن أن تطرح على الرأي العام لتحوز قبوله ورضاءه وعطفه.

ولكن العجيب في أمر تلك القوانين هو أن أولئك الذين شرعوها بتلك الروح، وللسببين المذكورين، والذين لم يتبينوا الحالة العقلية المختلفة للطبقات التي تفيد من تشريعاتهم ولم يفهموا ماذا تريد أن تصنع تلك الطبقات بما حصلت عليه من حقوق، أقول العجيب أن أولئك لم يتنبأوا بنتائج ما تنازلوا عنه لتلك الطبقات، فعندما شرع الفرنسيان فالديك وروسو في أواخر القرن الماضي قانون إباحة النقابات في صورتها الجديدة لا شك أنهما صدرا في ذلك عن السببين السالفي الذكر: فقد كان يعنيهما أن ينظم نشاط العمال على نحو يؤدي إلى النظام والتقدم، فقد أخذ العمال قبيل ذلك يشعرون شعورًا متزايدًا بقوتهم وأهميتهم في الإنتاج، ففكر أصحاب الشأن في تسيير وحصر ذلك الشعور في قنوات منظمة، فشقت القنوات فعلًا فكانت نقابات، ولكن حدث بعد ذلك ما لم يكن في الحسبان فالديك وروسو أعنى أن النقابات نفسها أصبحت نقطة بدء لتوسع عمالي جديد في نشاطه، والمشرعون الذين يضعون القوانين على الطريقة المألوفة في حضارتنا لا يعرفون في الواقع التيارات الاجتماعية الجديدة لأنهم في نصوصهم وأساليبهم يجهلون طبيعة التجمع وحقيقة الإنسان، ولابد لذلك من ثقافة أخرى غير قانونية، أعني اجتماعية ونفسية

وتاريخية وفلسفية أيضًا أي ثقافة بالبشرية على حقيقتها، ومن ثم نزعة بعض البلدان المتقدمة اليقظة إلى اخضاع الدراسات القانونية إلى الدراسات البشرية وجعل الأولى فرعًا من فروع الكليات الجامعية للدراسات الأخيرة (أمريكا وإنجلترا وخاصة روسيا) لأنه يجب منذ الآن أن تخلق العقلية العلمية الموضوعية والدراية بالبشرية في سرها وباطنها عند المقننين الذين إن بقوا في أوضاعهم القديمة التي تستقل بالقانون لتدرسه في ذاته فإنهم لن يستطيعوا أن يتنبأوا بما ستؤدي إليه قوانينهم، إذ يحدث دائمًا أن تستنبط من تلك القوانين نتائج لا يتنبأ بها واضعه كما أن تلك القوانين تكون قد قدمت يوم ولادتها بالذات إذ المجتمع في حركة، ولا تمثل القوانين – حتى أحدثها إلا عهدًا مضى ولو بعض الشيء.

على كل حال – وبغض النظر عن الملاحظات الأخيرة – واضح أنه بمجرد صدور تشريع جديد يعترف بحقوق لطبقات ما تنشأ مطالب أخرى جديدة، وسيوجد حتمًا مشرعون يدركون أن الشرط الضروري للنظام والتقدم هو دائمًا أن يتسع المجال إلى تشريعات جديدة لما يستجد من المطالب هكذا نخلص إلى القول بأنه إذا كان من الحق في شيء أن يُلحظ تعارض بين القانون والنظام الطبقي، باعتبار أن القانون يعني المصلحة العامة في حين أن الطبقة تعني المصلحة الخاصة، فإنه من الحق البين أيضًا أنه تحت لواء القانون وفي ظله ورعايته إنما يحدث تكون الطبقات وتطورها ونموها أعني أن الطبقات سواء أكانت عليًا أم دنيا إنما يعترف بها القانون كأوضاع اجتماعية متماشية مع نزعات المجتمع، وبهذا المعنى يمكن التأكيد إذًا بأن القوانين تعمل من جهتها على تدعيم الطبقات وإبراز تصوراتها الطبقية أعني أنها تعمل على زيادة حدة التصورات الطبقية وشدتها في الوجدان الطبقي.

الفصل الحادي عشر

(٣٠)

خاتمة وخلاصة

لنعد أدراجنا إلى الوراء في الطريق الذي سلكناه إلى هنا، لقد تعرضنا إلى الطبقات من جهات مختلفة وأدرجنا ذلك كله في نظرية عامة عن تكون تلك الهيئات الاجتماعية وطبيعتها، فما هي تلك النظرية وما مداها؟

ليس لغوًا أن نعود بالذاكرة إلى التعريف المؤقت الذي بدأنا به فتبينا منه على الأقل ما ليس من مقومات تلك الهيئات: فقد قلنا إنها تتميز عن الهيئات القومية كالقبيلة أو المدينة العائلية التي تقوم على أساس المهنة وحدها.

ومع ذلك فإن الطبقات الاجتماعية ليس غريبة كل الغربة عن اتخاذ ما يشبه الأوطان القومية: فالفلاحون يقطنون الريف ولا سبيل إلى غير ذلك، والعمال يتزاحمون على أحياء بعينها من المدينة كما يتزاحم البرجوازيون على أحياء أخرى، فهناك إذن أوطان طبقية بكل معنى كلمة الوطن، ولكن تلك لأوطان ليست؛ كل تأكيد من مقومات الطبقات لأنه من الواضح أن الطبقات لم تسم كذلك لأنها تقطن مناطق متباينة وإنما هي

تقطن مناطق متباينة لأنها طبقات، وهذا لا يمنع بالطبع من أن اتخاذ مناطق مختلفة يقوى في الناس شعور الانتساب إلى طبقات مختلفة.

كذلك هي ليست غريبة كل الغربة عن القرابة وأواصر الدم: فقد علمنا أن أفراد الطبقة الواحدة يتزاوجون فيما بينهم، ونضيف الآن أن الطبقات تخضع في الواقع إلى شيء من الوراثة بسبب هذا الزواج الداخلي، والزواج في حدود الوراثة هو القناة الطبيعية التي تتدفق خلالها قرابة الدم، ولكن من المؤكد أننا هنا أيضًا بإزاء صفة ثانوية ومشتقة أي مترتبة على غيرها لأنه من الجلي أن الطبقات وجدت أولًا فترتب على وجودها أن تحددت القرابات أو روابط الدم في حدود دوائر تكاد تكون مقفلة إحداها عن الأخرى ومستقلة إلى حد كبير.

وأخيرًا ليست الطبقات غريبة كل الغربة عن الهيئات المهنية: فإن الناس كثيرًا ما يتحدثون عن طبقات اقتصادية ويعنون فئات من الفلاحين أو من العمال أو من غيرهم، تتميز كل منها بنوع من أنواع الإنتاج، كفئة الحوذية أو فئة عمال المناجم أو فئة عمال البريد أو غير ذلك، ولكن يجب التميز مع ذلك بين الطبقات الاجتماعية والفئات أو الطبقات الاقتصادية التي يراد بها التخصص المهني أو نوع الإنتاج، إذ التخصص أو نوع الإنتاج لا يقيم وحدة طبقة من الطبقات الاجتماعية، فالعمال سواء أأنتجوا صلبًا أم نسيجًا أم أثاثًا أم سلاحًا أم غير ذلك إنما يؤلفون طبقة واحدة رغم اختلاف الإنتاج، ونحن ان اعتقدنا غير ذلك أي أن زعمنا أننا هنا بإزاء طبقات مختلفة لاختلاف الإنتاج فإننا سنكون قد تجاهلنا الصفة الأساسية

المقومة لفكرة الطبقات وأعني صفة الترتيب والتسلسل التي تنبه إليها كارل ماركس إذ الطبقات الاجتماعية لا تصبح جديرة بهذا الاسم إذا قدمت لنا صفة التسلسل أو الترتيب في المراتب الاجتماعية، ولا يمكن بالطبع وضع ترتيب ما بين أنواع الإنتاج وفروعه لأنها كلها ضرورية ونافعة على السواء وكأنها بذلك أسنان العجلة المسننة لا فرق بينها ولابد منها جميعًا، وإذن فالطبقات الاجتماعية شيء غير الطبقات أو الفئات الاقتصادية مهما كانت أهمية هذه الأخيرة من وجهة نظر الدراسات الاقتصادية والدراسات المهنية البحتة.

بالجملة الطبقات الاجتماعية هيئات اجتماعية من نوع له خصائصه كما أنها ذات كيان من العسير تحديده على الدقة، فلقد رأينا أنه من العسير أن نضع بينها حدودًا فاصله كل الفصل مع أننا نشعر شعورًا قويًا بوجودها وبأنها حقائق واقعة، حقًا قد ينسى الناس في كثير من مناطق المجتمع تلك الفواصل الطبقية، وخاصة عندما يلتقون مثلًا في المسارح، وفي الملاعب الرياضية، وفي الجامعات، وفي المطاعم والمقاهي وأحيانًا في البواخر والقطارات ذات الدرجة الواحدة، إلا أنهم عندما يعودون إلى بيوتهم أو عندما يذهبون إلى أعمالهم وأنديتهم أو عندما يتزاورون أو يتزاوجون أو يحضرون احتفالًا رسميًا أو غير ذلك، فإن تلك الفواصل والفوارق الطبقية تظهر للعيان في أجلى مظاهرها، وليس شيء أشبه بالطبقات، في انفصالها واستقلالها، من تلك المدن التي عرفتها بعض المجتمعات القديمة كاليونان مثلًا، أعني من تلك الأوساط الجغرافية المعروفة قديمًا التي يجد أهلها فيها جوهم الطبيعي وعلاقاتهم المعتادة الطيبة على حين أنهم يجدون في أهل

المدن الأخرى أعداء منافسين، على أنه من الشائق جدًا للإنسان أن يخرج أحيانًا عن مدينته أعني عن طبقته، وما ذلك إلا ارتحال أو اغتراب مفيد لأنه يكشف عن نواح وجهات من الإنسانية لا تتيسر معرفتها بغير تلك الرحلة، ولكن كلما سنحت الفرصة بأن نرتحل إلى طبقة أعلى أو إلى طبقة أقل، ثم بعدما نشبع فضولنا في حب التكشف عن أحوال الناس وعن دخائل حياتهم فيها، شعرنا بحنين إلى أوطاننا الطبقية الأولى وأجوائنا التي اعتدناها، وضقنا ذرعًا بالحياة لو ارغمنا على البقاء طويلًا خارجًا عنها، وذلك الحنين وهذا الضيق أصدق دليل على حقيقة الطبقات وسلطانها وهيمنتها على أعضائها، ولا شك أن ذلك السلطان هو سبب الصعوبة التي يلقاها الباحث عند ما يريد أن يدرس الطبقات دراسة موضوعية مجردة عن إحساسه وشعوره بطبقته.

فنحن لا نعرف ولا نستطيع أن نشاهد بدقة ومن غير تحيز تلك الأوساط الاجتماعية التي نألفها ألفة شديدة أعني الطبقة التي نتسب إليها، إذ يجب للمشاهدة أن نخرج عنها، ولكننا في الواقع نعيش فيها ونتعلق بأذواقها ومعاييرها، ومن الواضح أنه في حالة الانتساب إلى طبقة معينة كما في حالة علم النفس «تختلط الذات بالموضوع» على حد تعبير أو جست كومت، فكيف تمكن إذًا المشاهدة والدراسة؟ ألا ينبغي الفصل بينهما وخروج أحدهما عن الآخر؟ أليس هناك أيضًا جانب من الصحة في النقد الذي وجهه كارل ماركس إلى معاصريه من علماء الاقتصاد حين نعت اقتصادهم «بالبرجوازية» لأنهم برجوازيون يفكرون في الأحداث الاقتصادية

بالمنطق البرجوازي المألوف في طبقتهم على حين هم يتعرضون أيضًا لغير البرجوازيين من طبقات؟

الواقع أننا نرى من تصورات طبقة عليا كالبرجوازية ومن أحكامها على الأنظمة الطبقية مدى تعرضها للخطأ لأنها تصورات وأحكام طبقة ذات مصالح معينة يمليها – ولو من غير وعي – الحرص على صيانة تلك المصالح وتبريرها بكل الوسائل، مثلًا تحكم تلك الطبقة، من وجهة ما تسميه في نظامها السياسي «الديمقراطية» بأنه لا توجد الآن طبقات لأن الديموقراطية محت في نظرهم الامتيازات المقننة وكفلت للأفراد جميعًا حق التسابق الحر في مضمار الحياة، أي كفلت لكل الفرصة لإظهار واستغلال مواهبه الفردية ذلك حكم فيه بعض النفاق لأن الأفراد في ذلك المضمار غير متساوين إذ هم على إبعاد مختلفة من نقطة البدء فيه بسبب اختلاف ما تهيأ لكل منهم بالوراثة أو بغيرها من رأس مال يمكنه من هذا العمل أو تلك المهنة دون شيء آخر، ونحن أن أخذنا أحكام طبقة سفلى على طبقة عليا فسنجد نفس الخطأ والعنت: فالطبقة العاملة تحسد الطبقة البرجوازية على مالها وحياتها الرغدة وتدعي أن أفراد الطبقة البرجوازية سعداء دون كد أو عمل شاق كعمل العمال، ولكننا نعلم علم اليقين كما يكابد أولئك البرجوازيون في بناء مراكزهم الاقتصادية من نصب ومشقات ومن عمل متواصل وإلى بيوتهم نفسها على نحو من الأنحاء كالتفكير المستمر وحمل الهموم أو إبرام الصفات والاتفاقات وعقد جلسات وإقرار قرارات لا في مكاتب العمل وحدها بل في بيوتهم أيضًا، وكذلك تجشم الانتقالات والأسفار على نحو خاطف بين المدن بل الأقاليم والدول، كل ذلك مما

يروعنا في رجل الأعمال الحديث ليس الباعث عليه كسب المال فحسب بل قبل كل شيء حسب العمل للعمل إذ البرجوازيون هم طبقة تحيا بالعمل وللعمل مهما كانت درجة ثرواتهم، وكثيرًا ما يدهش من يتصل عن قرب بأولئك البرجوازيين الدؤوبين من عمالهم ومستخدميهم، ويعجبون كيف يستطيع مديرهم مثلًا أن يعمل عملًا لا ينقطع وبنشاط لا نظير له قد ينوءون به هم أنفسهم، على كل حال يجب أن نعتقد أن تصورات وأحكام طبقة على طبقة أخرى أحكام ظلم وأنانية وعنت.

وإذن فكيف يمكن الخروج عن هذه الحلقة المفرغة، أي كيف نستطيع أن ندرس الطبقات دراسة موضوعية رغم وجود كل منا في طبقته؟ وهل نستطيع ألا نتحيز؟ قد يقال إن الشخص يستطيع أن يتجرد عن وسطه بل عن كل وسط آخر، وليس هذا التجرد على إطلاقه ممكنًا من وجهة نظر علم الاجتماع إذ لابد في كل مجهود فكري وفي كل دراسة تعتمد على المشاهدة والتقصي الاستقرائي من الاستناد إلى وسط اجتماعي معين نطل منه إلى الأوساط الأخرى، وليس من الضروري أن يكون ذلك الوسط الاجتماعي هو طبقة من الطبقات الاجتماعية فقد رأينا كيف أن الاستناد إلى طبقة ما يؤدي إلى الخطأ والعنت في الأحكام التي تلقى على الطبقات الأخرى، وإذًا فلابد من الاستناد إلى وسط اجتماعي من طبيعة وتكوين غير طبيعية الطبقات، أعني الاستناد إلى جماعة العلماء تلك الهيئة التي صقلت بمضي الزمن المناهج والطرق المؤدية إلى اقتناص الحقائق في ذاتها مجردة عن كل لون شخصي وهوى طبقي، وكونت على مر الأيام في كل اتجاه تصورات جماعية من نوع موضوعي بحث هي التصورات أو الحقائق

العلمية، هذا هو الطريق الوحيد لكي نكون موضوعيين غير متحيزين في أحكامنا عن الطبقات.

هذا وإذا أردنا أن نكون موضوعيين على هذا النحو وإلى أقصى حد ممكن فلنحذر من أن لا نعتبر «موضوعيًا» إلا كل ما هو «مادي» فحسب، نحن نعلم أن علماء الطبيعة يدرسون الأشياء المادية الجمادية كالضوء والحرارة والمغناطيسية والذرة والطاقة وغيرها، وهم في دراستهم تلك يستطيعون بحق أن يكونوا موضوعيين إلى أقصى حد ممكن لأن تصوراتهم ومعتقداتهم وأحكامهم الطبقية لا تتدخل أو تؤثر في نتائج أبحاثهم، فهل نستطيع أن نحذو في علم الاجتماع حذوهم، وهل نستطيع أن نقول إن المجتمع ليس كله إلا الجانب المادي الذي يقاس ويعد ويقع تحت الحواس والمشاهدة والاختبار، وهل هذا الجانب المادي هو وحدة الذي يهمنا هنا؟ لقد كان ذلك الجانب وحده موضوع النظر في «المادية التاريخية» التي ابتدعها كارل ماركس في الأبحاث الاجتماعية ولذلك استحقت في نظره أن تنعت «بالعلمية» بيد أنه في نظر الاجتماعيين المعاصرين وخاصة مدرسة دور كيم الفرنسي تعتبر الآراء والتصورات الجماعية ذات حقيقية لا تقل أهمية عن الأشياء المادية ويمكن أن تعالج مثلها بالطرق الموضوعية العلمية مع أنها أقرب إلى عالم النفس منها إلى عالم المادة، فلنحذر إذًا من أن نقتصر على الجانب المادي أعني على الصناعة وطرق الإنتاج وتوزيعه كأساس للبحث في مسألة الطبقات والمجتمع بصفة عامة كما فعل كارل ماركس، ولنتذكر أن هناك أمرًا آخر لا يقل أهمية عن الصناعة والإنتاج ويجب ألا يغفل في البحث الاجتماعي العلمي لأنه جزء

من مجموع الوقائع التي يتناولها علمنا بالمجتمع وهذا الأمر هو الآراء أو التصورات التي يكونها المجتمع عن الإنتاج الصناعي نفسه وعن غير الإنتاج أعني عن المجتمع كله إذ المجتمع نفسه من حيث هو كذلك يمكن بل يجب أن يعرف بمجموعة التصورات والآراء التي يكونها عن كل شيء في هذا الوجود وعن نفسه بالذات.

ذلك هو منهج دوركم ومدرسته وهو الذي اتبعناه فيما قدمنا، لقد حاولنا بالطبع أن ننظر في العناصر المادية كالصناعة أو المهنة أو الإنتاج ولكننا عمدنا دائمًا إلى أن نضع على الأقل في نفس المستوى تلك الآراء والتصورات الجماعية فعنينا بأن نتفهم «ردود فعل» المجتمع حيال الصناعة والإنتاج وغيرهما من الوقائع المادية وأيضًا تصوره لنفسه وهذا كله هو ما أسميناه «التصورات الجماعية».

لقط طبقنا ذلك المنهج أولًا بمناسبة طبقه الفلاحين، فلكي نعرفها وجهنا انتباهنا أولًا صوب ظروف العمل أو المهنة فقلنا إن الفلاحين يعالجون كائنات حية هي النبات والحيوان، وتلك الكائنات تنتشر بطبيعتها فوق سطح التربة وهي ترتبط بذلك السطح وهذا ما يفسر لنا سبب انتشار الفلاحين أنفسهم في مناطق شاسعة وثباتهم حيث تثبت تلك الكائنات، ثم لما كانت تلك الكائنات لا تخضع بعين الدرجة التي تخضع بها المادة الجامدة لعمل الآلات وتأثيرها بل لابد من ترك تلك الكائنات تنمو وتتطور حسبما تحتاج إليه من زمن بيولوجي فقد اقتصرت أعمال الفلاح

على رقابة كل كائن من تلك الكائنات وتتبع تطوره خلال الشهور والفصول والأعوام.

ينتج عن خصائص عمل الفلاح ومهنته الارتباط بالأرض وذلك شرط أول في الإنتاج الزراعي لأنه هو الذي يسمح برقابة مباشرة ويجعل الفلاح يتعلق ويعني بعمله، وهذا ما يفسر لنا نوع حياة الفلاح، تلك الحياة التي تتميز قبل كل شيء بعدم وجود انقسام واضح بين ساعات العمل وساعات غير العمل في يوم الفلاح، ثم عدم انفصال أماكن عمله وأماكن سكناه لأن مسكنه يتاخم دائمًا حقله.

وإذن فنحن عندما سجلنا بالمشاهدة خصائص مهنة الفلاح سجلنا في الوقت عينه ردود فعل المجتمع الفلحي، تلك الردود التي تعرب عن نفسها في سلسلة من التقاليد والعادات لهيئات اجتماعية حياتها أكثر استقرارًا وتشتتًا وعزلة من حياة غيرها من الهيئات، كل تلك المميزات التي تستوقف نظر الباحث الاجتماعي إنما تفسر في الواقع بإيجاد وصلة موازاة بين ظروف المهنة من جهة والحياة الاجتماعية للفلاح من جهة أخرى.

وإذا انتقلنا إلى مجتمعات المدينة نجد مهنًا وأعمالًا أخرى كالتجارة والصناعة وغيرها من الحرف، لنثبت النظر إلى الصناعة فسندرك فورًا من خاصية تلك المهنة هي أنها تعالج دائمًا أمورًا جمادية صرفية، بالطبع لقد كان الصانع فيما قبل نشأة الصناعة الكبرى يعالج دائمًا المادة الجامدة ولكن عمله لم يكن مقتصرًا على ذلك فقد كان عليه أن يتصل بزبائنه

(ليس فقط عندما كان صاحب عمل بل حتى عندما كان «رفيقًا» إذ كان الرفيق يعلم أنه ستتاح له الفرصة لكي يصبح أيضًا صاحب عمل) وأن يبرز مواهبه الفردية في ابتداع ما يستجلب رضاه جمهوره كما كان عليه أن يكون عضوًا في تلك الهيئات أو الطوائف المهنية Corporation حيث توجد تقاليد وعادات معينة لكل طائفة منها، وإذًا فيمكن القول بأن المنتج الصناعي كان فيما قبل عصر الصناعة الكبرى جزءًا من المجتمع ويعيش في المجتمع حتى حين يعمل.

وليس الأمر كذلك منذ إدخال الآلية الحديثة وانقسام العمل انقسامًا شديدًا، إذ المدينة تبدو الآن منقسمة إلى قسمين ينتظم أحدهما العمال وحدهم، ولقد رأينا كيف أن خاصية الصناعة الحديثة هي أن تجبر من يمارسها بيديه على أن يبقى أغلب يومه في عزلة مع المادة الجامدة موليًا ظهره إلى المجتمع وعلاقاته وقيمه، وذلك على عكس أولئك الذين ينتظمون القسم الآخر من المدينة فهم في أثناء عملهم بل بمناسبة عملهم أيضًا إنما يتصلون بالناس ويبقون في أوساط آدمية.

هنا وفي هذا المقام بالذات حيث نعلق أهمية خاصة على المهنة الصناعية وخصائص الإنتاج الصناعي يصح أن نتساءل عما إذا كنا قد قربنا إلى المادية التاريخية وأوشكنا أن ننهج منهجها، لأنه من المعلوم الآن بعدما قدمنا أن كارل ماركس يفسر أيضًا انقسام المجتمع إلى طبقات، وظهور طبقة العمال بصفة خاصة، بوسائل الإنتاج أي بالصناعة الكبرى أو الآلية الحديثة وما ينجم عن ذلك من توزيع سيئ للثروة.

ولكن هناك فارقًا بين وجهة نظر كارل ماركس والنظرية التي ندعوا إليها، فقد عنى كارل ماركس بصفة خاصة ببيان أثر الإنتاج الصناعي الحديث من حيث تجريده للعامل من كل آلات عمله التي كانت له أو كان يستأجرها فيما قبل نشأة الصناعة الحديثة وبذلك أضحى العامل من غير آلات يمتلكها ولما كانت تلك الآلات ملكًا لغيره أعني لأصحاب رؤوس الأموال، فقد صار العامل ذا مركز غير مستقل بل هو مستعبد خاضع لرأس المال.

وخلاصة القول أن الانقسام إلى طبقات يرجع عند كارل ماركس إلى اختلاف مركزين: مركز المالك الذي يستغل، ومركز المعدم المستغل وليست توجد غيرهما طبقة ثالثة عنده.

ولقد بينا أن فكرة الاستغلال وحدها لا تكفي في تعريف واستيعاب التصورات الجماعية التي تسود وجدان العمال كما بينا أن طوائف المستخدمين وصغار الموظفين وغيرها لا تملك أيضًا وسائل إنتاجها الاقتصادي، فلماذا لا تؤلف والعمال معًا فئة واحدة متجانسة هي طبقة المستغلين؟

الواقع يجب أن نظر إلى المهنة والإنتاج كما فعل كارل ماركس وأيضًا إلى شيء آخر لم ينظر إليه صاحب المادية التاريخية وأعني إلى عالم التصورات الاجتماعية تلك التصورات المستقلة عن المهنة أو الإنتاج التي تنشأ في أوساط متحررة من كل اعتبار مهني أو مادي لأن انتباهها متجه

بأكمله لا نحو الأشياء أو المادة وإنما نحو الإنسان وعلاقات الإنسان، أعني إلى القيم الإنسانية والمجتمع الإنساني.

فلقد رأينا أن كل تقسيم طبقي على أي أساس من الأسس سواء أكانت الطبقات سياسية أم حربية أم دينية أم فكرية (هناك طبقة فكرية عليا هي طبقة الماندران mandarins في الصين) أم اقتصادية فإنها جميعها أقسام تعتمد على «حكم تقويمي» إذ المجتمع يضع في الصف الأول في حياته الاجتماعية نوعًا من المصلحة أو من النشاط يسعى إليه أفراده جاهدين، ولقد رأينا أن نوع النشاط يختلف باختلاف المجتمعات والحضارات ولكن مهما اختلفت أنواع النشاط التي تضعها المجتمعات في الصف الأول في حياتها وسواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم غير ذلك، فإنها كلها تشترك على اختلافها في صفة واحدة هي أن المجتمع إنما يرفع إلى الصف الأول منها ما يراه أكثر صلاحية لتوطيد حياته الاجتماعية وتدعيم أركانها وتنشيط علاقات الناس بعضهم ببعض من حيث هم أناس فحسب على أوسع مدى ممكن، بعبارة أخرى إنما يرفع المجتمع إلى الصف الأول ذلك النشاط الذي يؤدي إلى خلق وتنمية تلك الأوساط والمناطق الاجتماعية التي يتحرر فيها الإنسان إلى حد كبير من كل انشغال بالمهنة وما يتصل بها ليعني أكبر عناية ممكنة بذاته وبأمثاله ولينصرف إلى العلاقات التي تتوقف على طبيعة الإنسان من حيث هو كذلك.

ولا شك أنه يجب – كما فعنا في تفسير وفهم الطبقة العمالية – أن نحسب حسب المهنة والإنتاج، ولكن مهما كانت الأهمية التي علقناها على

هذا الجانب فإني أعتقد أنه جانب ثانوي إلى حد ما لأن المهنة لا تكفي في أن تفسر وحدها الطبقة العمالية فهي إنما تلعب في اعتقادنا دورًا سلبيًا فحسب إذ هي ليست إلا ما يمنع العامل من الاشتراك في الحياة الاجتماعية في صورها المختلفة والعليا، ولكن المجتمع – وهو عندنا ليس مجرد انعكاس أو ظل للمهنة وطرق الإنتاج كما هو الشأن عند كارل ماركس – إنما هو شيء آخر وينبع من نبع آخر، ولقد بحثنا عن ذلك الينبوع واعتقدنا أننا وجدناه بعيدًا عن الإنتاج ووسائله ومتوغلًا في أحشاء الماضي: في عالم التاريخ وفي الأساطير وفي الذكريات الجماعية وفي التقاليد والآراء أي في كل ما يؤلف من وجهة نظرنا أسس التصورات الاجتماعية التي تعرف طبقة بالذات هي طبقة النبلاء كما نشاهدها في كل الحضارات.

فالذي يعرف النبالة ويميزها كما بدت لنا هو أسلوب من التفكير أو نوع من الحياة غريب عن الضرورات المادية، لأننا نرى بمناسبة النبالة أن الإنسان استطاع أن يخلق جوًا أو عالمًا مستقلًا يتبادل أفراده الآراء والتقدير والتقويم، وتتحدد بينهم في داخل عالمهم المقفل الرتب المختلفة حسبما يأتيه كل منهم من عمل يذكره له صاحب الشأن أو يذكره التاريخ الصحيح والمنتحل على صور ذكريات عائلية إنسانية بحتة، كما تنشأ بينهم أنواع من الصداقات والتقاليد والبروتوكول، كل ذلك تصورات جماعية من نوع خاص جدًا – من نوع إنساني بحت – لا يذكرنا بشيء من الإنتاج وأساليبه بالمرة.

وعن تلك الحضارة الإنسانية، أي عن ذلك العالم الإنساني الذي ابتدعه النبلاء، ورثت البرجوازية الحديثة بعض الشيء، لأن كل ما من شأنه أن يبعث في المجتمع حياة اجتماعية محضة لا يندثر أو يموت، فالثورة ليس معناها قطع كل صلة بالماضي الموروث لأنها لا تستطيع أن تمحو من المجتمع ما من أجله وجد المجتمع، أعني الحياة الاجتماعية في أرقى صورها الإنسانية وإنما الثورة تكمل وتنمي تلك الحياة في اتجاه جديد، وهذا ما حدث بالضبط في أعقاب ثورة تعتبر بداية عهد جديد هي الثورة الفرنسية فقد احتفظ البرجوازيون الذين خلفوا النبلاء في صدارة الأمم والذين جاءوا بالصناعة الحديثة بتلك التصورات والآراء والقيم المعروفة عند النبلاء ومزجوها بتجاربهم وتقديراتهم الجديدة فكونوا بذلك عالمًا اجتماعيًا مستقلًا عن عالم الإنتاج والمادة وهو العالم الذي تعكسه لنا الأوساط البرجوازية في البيوت والمنتديات والمجتمعات المختلفة، ومهما كانت التعديلات والتغييرات التي أدخلها البرجوازيون في مجموعة التصورات التي ورثوها عن النبلاء فإنهم احتفظوا بجوهرها التقليدي أي أنهم اعتبروا – مثلهم – أن أهم ما يعني به الإنسان هو تلك القيم الإنسانية والأشخاص الإنسانية وكل ما يؤدي إلى توطيد حياتها الاجتماعية وروابطها الإنسانية البحتة.

وفي الحق لم يجهل كارل ماركس وجود مثل تلك التصورات التي يستند إليها وجود النبالة والبرجوازية، ولكنه اعتبرها أشياء أقرب إلى الأشباح منها إلى الحقائق أعني أنه اعتبرها جوفاء لا مضمون لها ولا أثر، فبقى الأمر الهام في نظره أساليب الحياة الاقتصادية وخاصة الإنتاج وتوزيعه، فالنبالة والبرجوازية عنده إنما يسأل عن مركزهما الاجتماعي

الإنتاج وسوء توزيع الثروة التي هي ثمرة الإنتاج، فمركزهما وليد العوامل الاقتصادية وحدها ولكنه كان مصحوبًا في الوقت عينه بأحاسيس غامضة ومشاعر رومانتيكية وتصورات غيبية عن أشخاصهم وطبقاتهم لا تماسك بينها: ومن ثم الروعة التي أحاطت الفروسية والتصورات الدينية الأسطورية التي أحاطت النبالة بصفة عامة، والآراء والأحكام التي يحيط البرجوازيون أنفسهم بها، ولكن كل تلك التصورات إن هي إلا مجرد آراء لا تقابلها حقائق من وجهة نظر كارل ماركس، أعني أنها جوفاء لا أثر لها في قيام الطبقات.

أما ما نذهب إليه نحن فهو أن هذه التصورات من حيث هي كذلك لها قيمة الأشياء الحقيقية وخصائصها وقد أثرت وما زالت تؤثر تأثيرًا قويًا في تطور المجتمعات، فهي ليست جوفاء لأنها قوى ديناميكية محركة، وأي شيء أكثر قوة وبعثًا على الحركة من الفكرة؟ نحن لا ننكر أنه في المجتمعات القديمة وخاصة في المجتمعات البدائية كثيرًا ما تختلط بالتصورات الطبقية بعض العناصر الوهمية كالعنصر السحري الديني (كما هو الشأن مثلًا عندما ينسب النبلاء إلى أنفسهم مهابة قدسية أو عندما يعتقد البرجوازيون أنهم من جنس يختلف عن أجناس غيرهم من الناس)، ولكن لننظر الآن من وجهة نظر علم الاجتماع ولنتذكر أن دور كيم عندما أخذ يدرس الظواهر والاحداث الدينية ميز ثلاثة اتجاهات متعاقبة وقفها الناس حيل تلك الظواهر:

١) الاتجاه الأول هو الاتجاه الذي يمكن أن نسميه الإيمان الأعمى فالناس كانوا في البداية يعتقدون بوجود كائنات قدسية لها صفات خارقة للعادة لا شبيه لها في عالم الطبيعة ومن ثم لم يمكنهم التحقق منها ولكنهم آمنوا بها إيمانًا أعمى.

٢) الاتجاه الثاني هو الاتجاه النقدي الذي وقفته بعض العقول في بعض المجتمعات منذ القدم والذي لم يبلغ أشده إلا في القرن الثامن عشر وبعده، ذلك القرن الذي عرف في تاريخ الفكر الأوروبي بقرن «النور» و«الفلسفات النيرة» والذي قال مفكروه إنه من الباطل أن نعتقد بكل ما تقصه علينا الأديان وأن الأديان إن هي إلا خيال وأوهام قساوسة شريرين فرضوها على البشر كعقائد يقينية، فلنسقط من الأديان كل ما فيها من عقائد فماذا يتبقى بعد ذلك مما يمكن أن نطلق عليه لفظ «دين»؟ لا شيء بالمرة.

٣) الاتجاه الثالث هو اتجاه علماء الاجتماع من أمثال دور كيم وتلاميذه وهو اتجاه يعترف بأن الأخيلة الدينية إذا أخذناها بحرفيتها وعلى علاتها وخاصة إذا كانت الأديان أديانًا بدائية فهي باطلة: فالاعتقاد بوجود «طوطم» أو الاعتقاد بإمكان تأثير حيوان معين في حياة جماعة معينة من الناس، أو الاعتقاد بأن الموت ليس حادثًا طبيعيًا وإنما هو من فعل روح كل ذلك وغيره

مما يسود أذهان البدائيين باطل ومناقض لما نتعلمه نحن من المشاهدة العلمية بل حتى من المشاهدة فحسب.

أما إذا نظرنا إلى الأديان من وجهة نظر المجتمع الإنساني فإنها تبدو لنا شيئًا آخر له نتائجه الهامة، فعن طريق الدين وفي صورة دينية دخل في هذا الوجود المادي شيء هام اسمه الروح والحقائق الروحية، وإذا كان ذلك الشيء قد ظهر أولًا عن طريق الدين وفي صورة دينية فلأنه لم يكن من المستطاع أن يدخل عالمنا المادي على غير هذا الوجه، وحول فكرة الروح تبلورت تصورات عميقة، محركة ونافعة المجتمع كالتصورات الخلقية مثلًا، فللتصورات الدينية عند دور كيم وظيفة اجتماعية وهي ليست جوفاء وعلى هذا فإذا صرفنا النظر باعتبارنا علماء اجتماع عن حرفية الأديان ومظاهرها الخارجية وذهبنا فيها إلى أعماقها وجوهرها فسنسجل فورًا أنها في جوهرها تقابل وظيفة ضرورية للحياة الاجتماعية وبهذا المعنى وحده من الصواب القول بأن الأديان حقيقية أو تستند إلى أساس حقيقي.

لننظر الآن من هذه الجهة وعلى ضوء هذه المقدمات إلى التصورات الطبقية: فسنستطيع أن نميز فيها أيضًا ثلاثة مواقف أو اتجاهات:

١) الاتجاه الأول هو الاتجاه الأعمى، وهو أعمى عند الذين يفيدون منه والذين يتكبدون دفع الفوائد على السواء: هذا هو شأن عقيدة النبلاء والأسر النبيلة بأنهم ينحدرون من آلهة (الفراعنة مثلًا) أو بأنهم من طينة غير طينة الشعب، كما أنه شأن العقيدة

التي نصادفها لدى القدماء عند ما يقسمون أنفسهم إلى أحرار يفيدون من كل شيء وعبيد يحرمون من كل حق عن اقتناع صادق، وأرسطو نفسه معلم الحضارات القديمة ذهب إلى ضرورة الرق لأنه توجد في نظره شعوب تتألف من الأحرار وأخرى من البرابرة، ففي نظر هذا الاتجاه تعتبر الطبقات الاجتماعية أمرًا مسلمًا به لأنها تستند إلى اختلاف بين طبائع الناس.

٢) الاتجاه الثاني هو الاتجاه النقدي: فقد تنبه أفراد أنه لا يوجد في الحقيقة بين الناس من حيث هم كذلك أدنى فارق في طبيعة الإنسانية وأن الطبقات الاجتماعية وإن كانت نظامًا عتيدًا إلا أن أفرادها متساوون عند ولادتهم كل المساواة فيجب أن يتساووا أيضًا على الدوام ولعل أقوى القائلين بهذا الاتجاه هو كارل ماركس فقد بين بقوة كيف أن النفوذ الذي يتمتع به البرجوازية في العصر الحديث إنما هو وليد مركزهم في الحياة الاقتصادية وهو مركز خارج عن أشخاصهم ويصح أن يجردوا عنه فلا يبقى بعد ذلك أدنى فارق بينهم وبين غيرهم من الناس.

٣) الاتجاه الثالث هو اتجاه علم الاجتماع الذي يعتبر أن الأمر الهام عند إقدامنا على تقدير فرد من الأفراد ليس هو طبيعته البيولوجية أو النفسية وإنما قبل كل شيء الحكم التقويمي أو بمجموعة الأحكام التقويمية التي تصدرها عليه طبقته التي يعيش فيها وأيضًا الطبقات الأخرى التي لا يشاركها عيشه، فالفرد من

الناس هو في الحق ما يراه الناس فيه، أعني أنه مجموعة أحكامهم عليه لأنه بالنسبة إليهم إن هو إلا حادث فكري وصورة ذهنية تدرك من باطنهم، وذلك الفرد يحكم على غيره من الناس على نفس الوجه وتلك الأحكام جميعها تفرض نفسها على كل منا بنفس القوة، وإذًا فنحن إذا واجهنا التصورات الطبقية من هذه الجهة فسنجد أنه من الطبيعي جدًا أن المجتمع الذي يكون أحكامه عن كل فرد فيه يضع في المكانة الأولى كل أولئك الأفراد الذين قلنا عنهم أن نشاطهم يخدم الغايات الجوهرية لذلك المجتمع وينحو نحو تنمية وتدعيم الحياة الاجتماعية الحقة.

فكيف لا ينساق المجتمع بالضرورة إلى خلق سلسلة من المراتب وكيف يمكن الادعاء بأن الطبقات تتنافى مع طبيعة المجتمع؟ أنها تقابل وظيفة أساسية من وظائف التجمع، وبهذا المعنى هي ضرورية لوجوده: بالطبع في المجتمعات النيرة الحديثة لا يلتفت إلى الفواق التي قد توجد بين الأفراد من حيث هم كذلك فهي تقبل بعقيدة لا تتزعزع أنه عند الولادة يتساوى الفرد الذي سيصبح عاملًا والفرد الذي سيصبح برجوازيًا، ولكنهما بعد أن يتجاوزا مرحلة الطفولة ويصبحان رجلين فإن المجتمع يقف منهما موقفًا مختلفًا، وينظر إليها خلال نظمه الاجتماعية ويقدرهما بصفة خاصة مستوحيًا مثله وقيمه العليا في حياته.

ولربما كان من الضروري في بداية الإنسانية لكي تقبل الأوضاع الطبقية عند الناس أن تتخذ تلك الأوضاع ثوب تصورات دينية وسحرية،

يقول أفلاطون بمناسبة الطبقات الثلاث التي يقبلها في مدينته الفاضلة وجمهوريته المثالية ما يأتي: "نحن سنخترع أسطورة فسنقول أن الآلهة صنعت الناس من جواهر ثلاثة هي: الذهب والفضة معدن خسيس آخر فإذا صدق الناس تلك الأسطورة فهم سيقبلون الانقسام الذي سندخله بينهم"، وكأنما يردد أفلاطون في هذا القول وجهة نظر المجتمعات القديمة التي قبت بعقلية أسطورية دينية أن الانقسام الطبقي بين الناس يعبر عن تباين بين جواهر الناس وطبائعهم، ولكن تطور المجتمعات وتقدمها خلال القرون لم يترك أثرًا يذكر لمثل هذا الرأي القائل بأن الاختلاف بين الطبقات يمكن رده إلى اختلاف بين الطبائع البشرية حقيقية لقد ظهرت في التفكير الحديث نظريات جنسية racistes تدعو إلى أفضلية جنس على جنس لا بين الأمم المختلفة فسحب بل في داخل كل أمة من الأمم.

ولكن تلك أبحاث علمية لا تعبر عن أحكام المجتمعات وتصوراتها، تلك الأحكام والتصورات التي هي وحدها المادة الأولى للأبحاث الاجتماعية وموضوع النظر الأول فيها، ذلك هو موقف الاتجاه الثالث الذي نحن بصدده.

وينتج عما تقدم أنه يجب ألا نتردد في أن ننسب أهمية كبرى إلى التصورات الاجتماعية والحياة الاجتماعية نفسها، فقد تجاهل المذهب الماركسي، الذي هو فلسفة أكثر منه علم، الوجود المستقل للحياة الاجتماعية لأنه لم يميزها عن الصناعة والإنتاج، أما علماء الاجتماع فهم على العكس من ذلك قد نظروا إليها كحقيقة لا مراء فيها بل كالحقيقة

الأولى في دراساتهم، ومما يدل على عدم خطئهم في ذلك – أي في أن الحياة الاجتماعية وعالم تصوراتها يجب أن يركن إليهما تفسير الطبقات وفهمها – وجود تلك النزعات التي أمكننا أن نلاحظها في الطبقات نفسها إلى الاشتراك على نحو واسع في الحياة الاجتماعية خارج منطقة العمل والوظائف، وبصفة أخص في الطبقات الدنيا.

فهذه الطبقات الأخيرة تشعر بأن ما ينقصها حقيقة هو إيجاد أوساط اجتماعية حقة أعني أوساطًا تنمو فيها الحياة الاجتماعية وتشتد دعامتها بحيث يستطيع أفرادها أن يرتفعوا بأنفسهم إلى مستوى الطبقات العليا التي تتمتع فعلًا بوجود صور مختلفة من تلك الحياة، فمثلًا عندما وجد العمال في أمريكا – كما وضحت سابقًا – زيادة في دخلهم وأجورهم بسبب سياسة الأجور المرتفعة التي يطبقها أولو الشأن في تلك البلاد (مستعيضين في ذلك بتحسين في الآلات المنتجة) فقد اتجهوا بالفائض عن حاجاتهم الضرورية من أجورهم إلى الانفاق على نحو أوسع في الجوانب الاجتماعية للحياة محاولين بذلك الاشتراك على مدى متسع في النظم الجماعية الحديثة حيث يتلاقون على قدم المساواة مع غيرهم من طبقات الناس مثلًا في الأسفار وفي فنادق السياحة والطرقات الخلوية حيث يتنزه الناس جميعًا بالسيارات الممتلكة وفي البلاجات وفي دور السينما والمسارح والمتاحف والمراقص وفي ميادين الرياضة ومنتديات الثقافة والسياسة والبورصة ومحال الأزياء والمودات النسائية والرجالية وفي معاهد التعليم على اختلاف درجاتها وفي غير ذلك حيث لا يوجد فارق بين فرد وآخر مهما كان اختلاف طبقتيهما.

من جهة أخرى ما هو الدور الاجتماعي الذي تقوم به نقابات العمال والمستخدمين؟ لا شك أن ذلك الدور هو الارتفاع تدريجيًا بأعضاء النقابة عن مناطق عملهم المهني إلى منطقة التماسك والتآزر بين النقابات جميعًا وعلى اختلاف ألوانها في نقابة واحدة عليا تجعل من الطبقات الدنيا قوة يعتد برأيها إلى حد كبير – قوة جماعية – في توجيه الحياة العامة وفي الاشتراك في صياغة وجدانها وتصوراتها الجماعية، بمعنى آخر ذلك الدور هو التماسك على أوسع مدى في حياة اجتماعية إنسانية، ولقد تحدثت فيما سبق عن صلة التشريع أو القانون بالطبقات وبينت أن التشريع العمالي إنما هو اجتماعي في جوهرة لأنه بواسطته نجحت الإرادة العمالية في أن تمتزج في الإرادة العامة للمجتمع الحديث وفي أن تتحد بها، بل هي نجحت أكثر من ذلك لأن الطبقة العمالية نزعت بواسطة تشريعها إلى أن تجعل المجتمع كله يشعر حقيقة بأنها الطبقة التي تمثل على خير وجه النزعات والاتجاهات الرئيسية في المجتمعات الحديثة وبهذا استطاعت تلك الطبقة في بعض البلدان أن تدخل المجتمع الذي كان يتجنبها وأن تتقمصه كأنما هي المجتمع نفسه، وهكذا يحدث بنوع من التمدد والتضخم في مادة المجتمع، أي بإضافة عناصر جديدة إليها كإضافة تلك الطبقات العامة التي ظلت زمنًا طويلًا منفصلة وخارجة عنها، يحدث بكل هذا أنه يمكننا أن نقول في آخر الأمر أن هناك تطورًا ينحو إلى التقريب بين الطبقات وإلى وصلها ببعضها، وتلك هي خاتمة المطاف في هذا البحث الذي هو بعيد عن الكمال.

ونحن لم نجعل من برنامجنا أن نتساءل: هل النظام الطبقي خالد ثم إلى أي التغيرات هو معرض؟ فقد اكتفينا ببيان أنه نظام ليس فيه أدنى اصطناع وأنه طبعي في كل مجتمع وأنه يختلف من مجتمع إلى آخر في مبادئه التي يستمد منها وجوده حسبما توجد من قيمة عليا يرى المجتمع حرصه عليها لأنها تنمي وتغذي أعزمًا لدى تلك الجماعة، أعني حياتها الاجتماعية البحتة.

الفهرس

Mougn